



سلسلة متون في علوم اللغة العربية (٢)

(سلسلة متون المدارس الشرعية)

تَبَايُحُ الْأَفْظَانِ

شَرْحُ الْإِظْهَارِ
فِي عِلْمِ النُّحُوْلِ عَزَمِي

تَأَلَّفَ
الدُّكْتُورُ شَامِلُ الشَّاهِينِ

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

www.moswarat.com

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

تَبَيعُ الْاَلْفَاظِ

شَرْحُ الْاِظْهَارِ
فِي عِلْمِ اَهْلِ الْعَرَبِ

جميع الحقوق محفوظة للنشر
الطبعة الأولى
١٤٢٨ هـ / ٢٠٠٧ م



بيروت - وطي المصيطبة - شارع حبيب أبي شهلا - مبنى المسكن
هاتف: 815112-319039-818615 - فاكس: 818615 - ص.ب. 117460 - بيروت - لبنان
للطباعة والشركاء التوزيع

Al-Resalah
Publishing House

BEIRUT/LEBANON-TELEFAX: 815112-319039-818615 - P.O.BOX: 117460
Web Location: [Http://www.resalah.com](http://www.resalah.com) - E-mail: resalah@resalah.com

منشورات العصر الحديث - هاتف: 2226613 - 2226618
سوريا - دمشق - حلبوني فاكس: 2454336

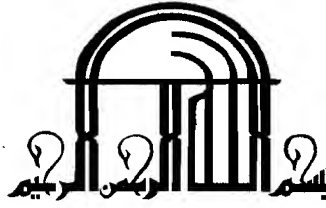
سلسلة متون في علوم اللغة العربية (٢)

(سلسلة متون المدارس الشرعية)

يُنَابِغُ الْإِفْظَامِ

شَرْحُ الْإِظْهَارِ
فِي عِلْمِ النُّحُوْلِ عَزَبِيٍّ

تأليف
الدكتور شامل الشاهين



مُقَدِّمَةٌ

الحمد لله رب العالمين الذي يسّر لنا ظهور الإظهار بعد العوامل والصلاة والسلام على خير الأنام فخر الرسل والأنبياء محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

وبعد فهذا شرح إظهار الأسرار للعلامة ذي المفاخر والمناقب والإبداع محمد بن بير بن علي البركوي أوصله الله إلى أعلى المراتب، حررته بعد المطالعة المرتجفة الوجفة في بحور أرباب الحواشي والشروح مستنجداً ومقتبساً من كلام وجواهر أربابها مضيفاً إليها ما علق في ذهني الفاتر المجروح لعلها تكون بتوفيق الواحد المنان وفضله عوناً في كشف اللثام عن معضلاته فكانت أقرب إلى الشرح الموجز بعبارات وأسلوب مبسط دقيق، وسميته "ينابيع الألفاظ في شرح الإظهار".

واشترطت فيه على أن لا أخرج عن تبين ما فيه من أبواب وفصول إلا ما تقتضيه نظوم الكلام وما يستعان به على أحوال نظائرها وأحكام أشباهها وحروفها، ولا أضم إليه إلا ما تتبين به أصول الألفاظ ومبانيها وتتضح مواردها ومصادرها، وتفتقر في الظهور إليه اشتقاقاتها ومعانيها، وأنا أعدل ما استطعت عن سلوك ميادين التطويل على عادة كثير من أهل الفضل في مثله.

ولإتمام الفائدة قمت بتحقيق الأصل (الإظهار) ومقابلته على أربع نسخ، كما قمت بترجمة للإمام البركوي والتعريف بمؤلفاته، ووصف للنسخ المخطوطة المعتمدة في التحقيق، ووضعت في نهاية الشرح جداول علمية شاملة، وبالإضافة إلى ثبت عام للمراجع والمصادر المخطوطة والمطبوعة قمت بوضع ثبت للمراجع التي يستفيد منها الأستاذ الذي سيدرس هذا الشرح.

راجياً ممن قرأ هذا الشرح أو اطلع عليه أو رجع إليه أن لا ينساني من صالح دعائه في جوف الليالي. سائلاً المولى تعالى أن ينجني المثالب والطعن من أصحاب الزمان أهل الإثبات والإحباط وجواسيس العيوب والنقصان.

قليل في كلام السلف: "من صنف فقد استهدف لاسيما من أطنب في البيان".
وقال العلامة محمد رحيمي الأكيني: "ليس الفاضل من لا يغلط؛ بل الفاضل من يعد غلظه بالبنان".

فأستغفر الله تعالى مما طغى به المرقم وزلَّ به جواد الرقم.

والحمد لله رب العالمين الذي لا ناصر سواه.

إستانبول ١١ ربيع الأول ١٤٢٦ هـ

الموافق ١٩ نيسان ٢٠٠٥ م

كتبه خادم علم أصول الفقه

د. شامل الشاهين

الإمام البركوي

نشأته وحياته العلمية

شخصية البركوي وآراؤه العلمية

مؤلفات البركوي وآثاره العلمية

مؤلفات نسبت إلى الإمام البركوي خطأ

رَفَعُ
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

الإمام البركوي

العالم الجليل محي الدين محمد بن بير علي الرومي الحنفي المشهور بـ: "بركوي"،
"بيركلي"، "بركلي"، "بركي" نسبة إلى بيركي Birgi : وهي قرية عرفت بـ: "بلدة
القلعة" وسميت بذلك لأنها تقع على مرتفع جبلي في غرب تركيا، وهي الآن تابعة
لمدينة أزمير التركية.

نشأته وحياته العلمية :

ولد البركوي في مدينة بالكثير ١٥ جمادى الأولى سنة ٩٢٩هـ، الموافق
٢٧/٣/١٥٢٣م، ونشأ منذ طفولته نشأة علمية دينية حيث تلقى الدروس عن والده
الذي كان مدرساً وعالماً وقاضياً في مدينة بالكثير كما تلقى العلوم المختلفة كالرياضيات
والمنطق والعلوم العربية والشرعية والعلوم المختلفة الأخرى بالإضافة إلى حفظه
للقرآن الكريم عن مجموعة من المشايخ والعلماء، منهم:

شمس الدين كوجك أفندي

أخي زاده محمد أفندي

عبد الرحمن أفندي الملقب بـ "قزيل مولى".

وبعد أن حصل البركوي على إجازته الشرعية من شيخه وأستاذه عبد الرحمن
أفندي (قزيل مولى) تم تعيينه مدرساً في بعض المدارس الشرعية في مدينة إستانبول. ثم
عين في عهد السلطان سليمان القانوني لمهمة عسكرية في مدينة أدرنه والتي معها استمر
في تدريس العلوم الشرعية والعمل في الوعظ والدعوة والإرشاد في جوامع ومساجد

أدرنه، وأخذ يدعو الناس إلى إتباع الكتاب والسنة والعقيدة الصحيحة وترك البدع والخرافات.

ثم عاد بعدها إلى مدينة إستانبول حيث انتسب فيها إلى الطريقة البيرامية (وهي إحدى الطرق الصوفية والتي أسسها الولي حجي بيرم، والتي كانت منتشرة في أواسط الأناضول).

وفي مدينة إستانبول سعى الإمام البركوي إلى تعليم اللغة العربية لغير الناطقين بها من المسلمين ليعرفوا لغة كتابهم المجيد وسنة نبيهم الكريم ﷺ اللذان هما المصدران الأساسيان للدين الإسلامي.

بالإضافة لتأليفه لبعض الرسائل والكتب التي تساعدهم في ذلك، ومنها ما قام بتأليفه في علم النحو والصرف، أمثال:

رسالة العوامل، ورسالة الإظهار: اللذان يضمنان القواعد النحوية المهمة والتي يحتاج إليها طلاب اللغة العربية.

وكذلك قام بتأليف: إمعان الأنظار شرح رسالة المقصود في النحو.

ورسالة كفاية المبتدي في علم الصرف.

وامتحان الأذكياء في علم النحو، وشرح الأمثلة^(١).

وكتب كل هذه الرسائل النحوية والصرفية بأسلوب سهل رصين دقيق مراعيًا احتياج الأمة الإسلامية والمدارس الشرعية إليها آنذاك.

(١) وسنذكر التعريف بهذه الرسائل - بمشيئة الله تعالى - في الكلام عن آثار الإمام البركوي العلمية.

ثم عين مدرساً في مدرسة عطاء الله أفندي (أستاذ السلطان سليم الثاني) في قرية
بيركي Birgi واشتهر بعدها في قدرته العلمية الفائقة وبرع في شتى العلوم الشرعية
فتوافد إليه الطلاب وقصدوه من شتى البلاد.

استمر الإمام البركوي في منهجه التعليمي، وعكف على التدريس والتأليف
بالإضافة إلى الدعوة والإرشاد. كما سعى مع كل ذلك إلى إصلاح الأوضاع الاجتماعية
والسياسية المتردية والمتدهورة؛ حتى أنه سافر في آخر عمره إلى إستانبول من أجل
تقديم النصيحة والإرشاد للصدر الأعظم صوقولو محمد باشا من أجل محاربة الظلم
ومنع الفساد الذي انتشر في البلاد والنهوض بالدولة عن طريق تمسكها بالكتاب
والسنة ومبادئ دينها الحنيف.

واستمر الإمام البركوي - رحمه الله تعالى - بهذه المنهجية الشاملة والمدرسة
لإصلاح واقع الأمة والدولة حتى وفاته في عام ٩٨٠هـ / ١٥٧٢م^(١).

(١) وقيل: أن وفاته كانت في عام ٩٨١هـ / ١٥٧٣م.

شخصية البركوي وآراؤه العلمية :

تمتع الإمام البركوي بشخصية علمية صادقة تميزت بالجرأة والشجاعة والإقدام والمواجهة، وتحمل المسؤولية أمام المشاكل الاجتماعية والإدارية الكبيرة يرافقه في كل ذلك عدم تنازله عن الحق مهما كان وابتعد في مؤلفاته عن ذكر مدح أي سلطان من سلاطين الدولة العثمانية، بالرغم من أن مدحهم كانت عادة منتشرة في عصره، كما انتقد معترضاً على التقصير والفساد الموجود عند بعض رجال الدولة ومسؤوليها، والذي كان سبباً في تدهور الأوضاع السياسية والاجتماعية. وأكثر من ذلك أننا نرى شيخه عطاء الله أفندي نصحه بعدم التدخل في شؤون الدولة واعتبر ذلك من الأمور التي لا تعني الإمام البركوي^(١).

قامت منهجية الإمام البركوي وآراءه على نبذ البدع والخرافات ومحاربة العادات السيئة المنتشرة في الدولة والمجتمع آنذاك؛ ومنها على وجه الخصوص: شركيات القبور والتبرك بها، والرشوة المنتشرة بين القضاة، والإجراءات الغير شرعية التي كانت تجري من إعطاء رتب علمية لمن لا يستحقها من أولاد الأغنياء والمسؤولين.

كما نقد التقصير الحاصل لدى كبار رجال الدولة والمسؤولين والموظفين.

وسعى الإمام البركوي من خلال منهجيته العلمية وجرأته في الحق إلى رد بعض الفتاوى التي لم يرى فيها الصواب والرجحان، ومنها رده على فتوى شيخ الإسلام أبو السعود أفندي في جواز وقف النقود، والتي اعتمد فيها أبو السعود على رأي الإمام زفر، وكان ذلك في مجموعة من الرسائل، منها:

(١) انظر: الطريقة المحمدية للبركوي، الصفحات: ٧٢، ٩١، ١٨٢، ٢١٦، ٢١٨، ٢١٩. وشرح الأحاديث الأربعين للبركوي، ١ - ٤١ ص.

- إيقاظ النائمين وإفهام القاصدين.
- السيف الصارم في عدم جواز وقف النقود والدرهم.
- إيقاظ الهالكين^(١).

وسعى البركوي من خلال منهجيته العلمية والدعوية إلى نقد بعض أرباب التصوف الذين أحدثوا البدع والخرافات وابتعدوا عن مبادئ أهل السنة والجماعة . بالرغم من انتسابه إلى الطريقة البيرامية - وكتب في ذلك رسالته المشهورة والمعروفة بـ "القول الوسيط من الإفراط والتفريط".

قال عنه عبد الغني النابلسي: "إن البركوي نقد المتصوفة الذين يعتمدون على الخرافات والبدع"^(٢).

قلت: كأنَّ آراء الإمام البركوي العلمية والدعوية تحكي بداية انهيار الدولة العثمانية وضعفها والتي تمثلت آنذاك في تدهور الأوضاع السياسية والاجتماعية بين طبقات المجتمع والعلماء وبعض المتصوفة، ومنها: انتشار الرشوة، وإعطاء الوظائف والرتب الإدارية لمن لا يستحقها، وتفضيل أولاد الأغنياء على غيرهم، وانتشار البدع والخرافات والابتعاد عن الكتاب والسنة والعقدية الصحيحة والمنهج الحق.

كما تعطينا تلك الآراء دليلاً واضحاً على أن الإمام البركوي كان من الدعاة المصلحين الأوائل في الدولة العثمانية.

(١) انظر الكلام عن هذه الرسائل في كل مؤلفات الإمام البركوي.

(٢) الحديقة الندية: عبد الغني النابلسي ١: ١٥٥.

مؤلفات البركوي وآثاره العلمية :

كتب البركوي العديد من المؤلفات في مختلف العلوم كالتفسير وعلوم القرآن والعقيدة واللغة العربية والفقه والحديث وعلومه، وغيرها. وأغلب مؤلفاته كانت باللغة العربية وعدد قليل جداً منها كان باللغة العثمانية، ومن أهم مؤلفاته باللغة العربية:

في علوم القرآن والتفسير:

١- الدر اليتيم: وهي رسالة متعلقة بالتجويد، ألفها البركوي في بداية جمادى الأولى عام ٩٧٤هـ / ١٥٦٦م، وترجمت هذه الرسالة إلى اللغة العثمانية، وقام بترجمتها العالم اسيكجي زاده.

طبعت هذه الرسالة ضمن مجموع مع عدد رسائل أخرى في علم التجويد عدة مرات.

٢- شرح رسالة الدر اليتيم: هي رسالة شرح فيها البركوي رسالته السابقة (الدر اليتيم) في التجويد.

٣- تفسير سورة البقرة: وهي من التفاسير التي اهتمت باللغة العربية، حيث قام البركوي من خلال تفسيره هذا بتوضيح العديد من القواعد اللغوية. ومن الجدير بالذكر أن الإمام البركوي لم يكمل تفسير السورة بل اكتفى بتفسير نصف سورة البقرة. ولا زال هذا التفسير مخطوطاً.

ولقد قام بتحقيقه الطالب بشار دوزنلي كأطروحة ماجستير قدمت إلى المعهد الأعلى للعلوم الاجتماعية بجامعة مرمره في إستانبول، وتمت مناقشتها عام ١٩٨٩م^(١).

في الحديث وعلومه:

١. رسالة الأربعون: وهي رسالة جمع فيها الإمام البركوي أربعين حديثاً متعلقة بالعبادات.

٢. شرح الأحاديث الأربعين^(٢): شرح البركوي في هذه الرسالة ثمانية أحاديث فقط من رسالته الأولى (رسالة الأربعون) أما باقي الأحاديث الواردة فيها فقد شرحها الشيخ محمد عقرماني.

قام بترجمة هذه الرسالة مصطفى جمعي وسماها: "برهان المتقين ترجمة حديث الأربعين".

٣. رسالة في أصول الحديث: وهي رسالة صغيرة مفيدة. شرح هذه الرسالة العالم داود القارصي.

كما كتب عليها مصطفى شوكت أفندي حاشية، وكذلك يوسف بن عثمان الهاربوطي.

طبعت هذه الرسالة مع شرح داود القارصي عدة مرات، كما طبعت ضمن مجموع "راموز الأحاديث" لأحمد ضياء الدين الكومشخانوي.

(١) انظر: دليل رسائل الماجستير والدكتوراه في العلوم الإسلامية والتي تمت مناقشتها في الجامعات التركية المختلفة خلال الفترة ١٩٨٢-١٩٩٢م. شامل الشاهين، المجلد الثاني: قسم التفسير.

(٢) توجد نسخة مصورة منه في مكتبة الشاهين.

٤- كتاب الإيمان والاستحسان: كتاب في مجلدين جمع فيه الإمام البركوي الأحاديث النبوية المتعلقة بكتاب الإيمان والإحسان.

وتوجد نسخة من هذا الكتاب في مكتبة عاطف أفندي بالمكتبة السليمانية في إستانبول. المجلد الأول منه برقم ٥٩٦، والمجلد الثاني برقم ٥٩٧، كتبت هذه النسخة عن نسخة المؤلف.

في العقيدة:

١- أحوال أطفال المسلمين: وهي رسالة متعلقة بأحوال أطفال المسلمين في الآخرة.

٢- الطريقة المحمدية: كتاب مشهور قام مؤلفه البركوي بالحديث فيه عن الدين الإسلامي والأخلاق والتصوف.

وطبع هذا الكتاب أكثر من خمسة عشر طبعة، أولها كانت في إستانبول عام ١٢٦٠هـ.

وللكتاب شروح كثيرة، كما ترجم إلى اللغة العثمانية وطبع عدة طبعات.

٣- جلاء القلوب: رسالة في التصوف انتهى البركوي من كتابتها في ٢ ذي الحجة ٩٧١هـ (٢/٧/١٥٦٤م).

وللرسالة عدة شروح منها:

أ - شرح إسحاق بن حسن الزنجاني وسماه: "ضياء القلوب شرح جلاء القلوب".

ب - شرح عبد السلام القيصري وسماه: "شفاء القلوب شرح جلاء القلوب".

٤- زيارة القبور: رسالة ذكر فيها البركوي البدع والخرافات المتعلقة بزيارة القبور والرد عليها.

طبعت هذه الرسالة طبعة أولى في إستانبول عام ١٢٨٠هـ، ثم طبعت طبعات عديدة بعضها ضمن مجاميع.

في الفقه:

١- السيف الصارم في عدم جواز وقف المنقول والدراهم: رسالة ألفها البركوي في الرد على شيخ الإسلام أبو السعود أفندي في جواز ووقف النقود.

توجد نسخ مخطوطة من هذه الرسالة في مكتبات إستانبول، كما توجد نسخة مخطوطة منها في مكتبة الأسد بدمشق^(١).

٢- إيقاظ النائمين وإفهام القاصرين^(٢): رسالة في عدم جواز قراءة القرآن الكريم مقابل الأجر، وعدم جواز وقف النقود.
انتهى الإمام البركوي من كتابة هذه الرسالة في أواسط شوال من عام ٩٧٢هـ (مارس ١٥٦٣م).

٣- إيقاظ الهالكين: وهي كذلك رسالة في عدم جواز وقف النقود.

وفي نهاية الرسالة قام البركوي بترجمة لنفسه باللغة العثمانية.
تمت كتابة هذه الرسالة والترجمة عام ٩٦٧هـ (١٥٦٠م).

٤- معدل الصلاة^(٣): وهي رسالة تبحث في أركان الصلاة.

(١) توجد نسخة مصورة منها في مكتبة الشَّاهين.

(٢) توجد نسخة مصورة من هذه الرسالة في مكتبة الشَّاهين.

(٣) توجد نسخة مصورة منها في مكتبة الشَّاهين.

انتهى البركوي من تأليفها عام ٩٧٥هـ (١٥٦٨م).

وقام بشرح هذه الرسالة كل من:

مصعب بن أحمد النيفداوي وسماه: "موضح معدل الصلاة".

وإسماعيل أفندي، وكوزال حصاري، ومحمد بن عبد الرحمن السندي وسماه:

"منهل الهداة شرح معدل الصلاة".

٥- ظهر المتأهلين والنساء في تعريف الأطهار والدماء^(١): رسالة متعلقة

بمسائل الأطهار والدماء عند النساء.

كتبها البركوي عام ٩٧٩هـ (١٥٧١/١٥٧٢م).

٦- زاد المتزوجين: رسالة شرح فيها البركوي رسالته ظهر المتأهلين.

في اللغة العربية وعلومها:

النحو:

١- العوامل: رسالة صغيرة عرفت بـ "متن العوامل" وهي تبحث في علم النحو

وقواعد الإعراب.

طبعت هذه الرسالة أكثر من أربعين طبعة كان أولها في عام ١٢٣٤هـ^(٢).

(١) توجد نسخة مصورة من هذه الرسالة في مكتبة الشاهين.

(٢) منها: ١- القاهرة: مطبعة بولاق، ١٢٤٧هـ/ ١٨٣١م.

٢- القاهرة: مطبعة بولاق، ١٢٦٢هـ/ ١٨٤٦م.

٣- الآستانة: د.د، ١٢٤٨هـ/ ١٨٣١م.

٣- الآستانة: د.د، ١٢٥١هـ/ ١٨٣٥م.

وأخيراً طبعت هذه الرسالة بتحقيقنا في دار غار حراء للنشر والتوزيع بدمشق، عام ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٦م.

شرح هذه الرسالة كل من:

سليمان بن أحمد زيني زاده وسماه "تعليق الفواصل".

وعصمت أحمد كوشاده لي.

ومصطفى بن إبراهيم، وسماه "تحفة الإخوان".

ومن الحواشي التي كتبت على هذه الرسالة: دوحة العنادل على تحفة العوامل:

حمد رحي بن عبد الله الاكيني.

٢. إظهار الأسرار: رسالة مختصرة مفيدة في علم النحو.

وهي رسالة مستقلة وليس شرحاً لمتن العوامل كما توهم بعض الباحثين

والدارسين خطأ^(١).

قال عنها مصطفى بن حمزة الأطه لي:

"لما كان إظهار الأسرار مشتملاً على مسائل دقيقة وتحقيقات عميقة، واعتبارات

لطيفة، ورموز خفية، ومرتباً بالترتيبات البديعة، ومنكباً في الأساليب البديعة (الفائقة)،

ومقصوراً على محض الفوائد ومحدوفاً ما هو كالزوائد، مع غاية الاقتصار ونهاية

الاختصار، ولهذا طار كالأمطار في الأقطار، وصار كالأمثال في الأمصار، ونال في

الآفاق حظاً من الاشتهار؛ اشتهار الشمس في نصف النهار"^(٢).

(١) ومنهم: باحث الموسوعة الإسلامية التركية.

انظر: الموسوعة الإسلامية التركية، مج ٦: ١٩٣.

(٢) الورقة الأولى (١/ب) من مخطوطة نتائج الأفكار لمصطفى بن حمزة الأطه لي، والمحفوظة في مكتبة

الشاهين، ونتائج الأفكار (ط ١. إستانبول ١٢٦٧ هـ) ٣.٢ ص.

وقال عنها عبد الله بن صالح الأيوبي: "هي رسالة في الحقيقة مفيدة للصغار والكبار المشهورة بين الطلبة بـ"كتاب الإظهار"^(١).

وقال عنها كاتب جلبي: "هي مختصر مفيد"^(٢).

وقال محمد بن محمد بن أحمد: "لما كان كتاب الإظهار مشتملاً على عبارات معجبة فائقة، وألفاظ موثقة رائقة، متضمناً على فوائد لطيفة وحقائق وفرائد شريفة ودقائق حتى صار كمشكاة فيها المصباح بل كأفق يطلع منه الصباح طوب لمن انتشق من روائع أنواره وانتشق بين فروع ثماره وأزهاره"^(٣).

وقال حسين زيني زاده: "لما كان كتاب إظهار الأسرار للشيخ محمد البركوي بدیع الفضل في الإعصار منظوياً على حقائق المباحث العربية، ومحتوياً على دقائق الأسرار الأدبية؛ وانكب عليه أذكىء الطلاب مريدي الفهم بما فيه من المعنى والإعراب"^(٤).

طبعت هذه الرسالة أكثر من أربعين طبعة، أولها كان في إستانبول عام ١٢١٩ هـ.

ولهذه الرسالة عدة شروح منها:

شرح مصلح الدين الأولامشي من تلاميذ المصنف وهو شرح جيد سماه "كشف الأسرار شرح الإظهار".

وكذلك شرحه إبراهيم ابن القصاب، وهو شرح لطيف^(٥).

(١) شرح الإظهار: عبد الله الأيوبي، ص ١.

(٢) كشف الظنون: كاتب جلبي، ١: ١١٧.

(٣) فتح الأسرار: محمد بن محمد بن أحمد، ص ١.

(٤) معرب على الإظهار: حسين بن أحمد زيني زاده، ص ١.

(٥) انظر: كشف الظنون: حاجي خليفة (كاتب جلبي) ١: ١١٧.

ومن هذه الشروح أيضاً:

نتائج الأفكار على الإظهار: لمصطفى بن حمزة المعروف بالأطه لي (ت ١٠٨٥هـ)، ويعتبر هذا الشرح من أشهر شروح الإظهار وأكثرها انتشاراً، ولقد طبع عدة طبعات في مدينة إستانبول^(١).

شرح الإظهار: عبد الله بن صالح بن إسماعيل الأيوبي. طبع هذا الشرح أيضاً عدة طبعات في مدينة إستانبول.

فتح الأسرار شرح الإظهار: محمد بن محمد بن أحمد طبع هذا الشرح عدة طبعات في مدينة إستانبول.

معرب شرح الإظهار: حسين بن أحمد المشهور بـ زيني زاده.

طبع هذا الشرح عدة طبعات في مدينة إستانبول.

شرح الإظهار: إسماعيل بن عثمان بن بكر بن يوسف نيازي.

ومن أهم الحواشي على هذه الشروح:

حاشية الأطوي على نتائج الأفكار: على رضا بن يعقوب الطبرزوني.

غالية النوافج على النتائج (نتائج الأفكار): محمد رحمي بن عبد الله الأكيني.

٣. إمعان الأنظار: رسالة قام الإمام البركوي من خلالها بشرح رسالة المقصود

في قواعد اللغة العربية، انتهى من تأليفها في عام ٩٥٢هـ / ١٥٤٥م.

طبعَت هذه الرسالة أكثر من خمسة عشر مرة، أولها كان في مطبعة بولاق بالقاهرة

عام ١٣٠١هـ.

(١) توجد صور مستنسخة لعدد من مخطوطات هذا الكتاب في مكتبة الشاهين.

٤. امتحان الأذكياء: وهي رسالة في النحو؛ وهي شرح لرسالة لب الألباب في علم الأعراب للقاضي البيضاوي^(١)، والتي هي مختصر لمتن الكافية في علم النحو لابن الحاجب، ولقد طبعت هذه الرسالة عدة طبعات في مدينة إستانبول^(٢).

وحقق هذه الرسالة في أطروحة دكتوراه محمود المليجي^(٣).

وعلى هذه الرسالة حاشية للشيخ مصطفى بن حمزة الأظّه لي، عرفت بـ"حاشية الأظّه لي على الامتحان"، وقد طبعت هذه الحاشية عدة طبعات في مدينة إستانبول.

٥. شرح الأمثلة: وهي رسالة في علم النحو. توجد نسخة مخطوطة من هذا الشرح في مكتبة الفتيكان في روما^{(٤)(٥)}.

علم الصرف:

كفاية المبتدي: وهو رسالة متعلقة بعلم الصرف.

طبعت هذه الرسالة أول مرة في إستانبول عام ١٢٨٤هـ.

كما شرحها سليمان سري وسماها: "كفاية المنتهي في شرح المبتدي".

وكذلك شرحها الشيخ أحمد كوشا دالي وسماها: "كناية المبتغي في شرح كفاية

المبتدي".

(١) وهي غير لب الألباب لمحمد بن محمد الإسفراييني الشهير بالفاضل.

(٢) منها طبعة شركة الصحافة العثمانية عام ١٣٠٩هـ.

(٣) أطروحة دكتوراه غير مطبوعة تمت مناقشتها في دار الفنون بجامعة القاهرة، عام ١٩٨٩م.

(٤) لقد أنكر بعض المحققين وجود مثل هذه الرسالة للإمام البركوي، واعتمدوها على أنها مجهولة

المؤلف، وهذا غير صحيح.

(٥) نسبت هذه الرسالة إلى الإمام البركوي في: تاريخ الأدب العربي لكارل بروكلمان.

مؤلفات نسبت إلى الإمام البركوي خطأ :

نسب العالم كاتب جلبي في كتابه كشف الظنون (٢: ١٠٧٤) كتاب "قاموس الصحاح الأعجمية" للإمام البركوي، وهذا خطأ؛ حيث كتب في آخر نسخة مخطوطة هذا الكتاب والموجودة في مكتبة اسمهان سلطان برقم ٤٢٤ أنه كان سنة ٩١٣هـ (١٥٠١/١٥٠٢م) أي قبل ١٦ سنة من ولادة الإمام البركوي.

وكذلك نسب كتاب "روضة الجنات في أصول الاعتقاد" للإمام البركوي، وهذا خطأ أيضاً حيث أن الكتاب من تأليف حسن الكافي الآقحصاري البوسنوي (ت ١٠٢٥هـ)^(١).

انظر ترجمة الإمام البركوي في:

ترجمة أوراد البركوي: أحمد أفندي كوشادالي؛ مخطوط في مكتبة السليمانية قسم دغمولوبابا، برقم ٤٤٩ (ورقة ١٤٩/ب)، ذيل الشقائق النعمانية: عطائي نوعي زاده ١: ١٧٩-١٨١، ميزان الحق في إتباع الأحق: كاتب جلبي ص ١٢١، كشف الظنون كاتب جلبي ١: ٥٤، ١١٧، ١٨٣، ٢١٤، ٢١٥، ٥٩٢، ٧٣٧، ٨٢٢، ٢: ١٠١٧، ١٠٧٤، ١٢٤٦، ١٥٠٠، ١٥٤٦، ١٧٣٧، ٢٠٢٢، ٢٠٣٦، ٢٠٣٧. قاموس الأعلام ٢: ١٢٨٤ - ١٢٨٥ ص، السجل العثماني ٤: ١٢١، المؤلفون العثمانيون: محمد طاهر البورسه لي ١: ٢٥٦، معجم المطبوعات العربية: يوسف سركيس ١: ٦١٠ - ٦١١، تاريخ الأدب العربي: كارل بروكلمان ٢: ٦٥٤ - ٦٥٨، الملحق ١: ٦٤٥، ٦٨٣، ٧٤٢، ٢: ٦٥٤ - ٦٥٨، ٦٧٤. إيضاح المكنون ١، ٢، ٤٢٧، ٤٤٢، هدية العارفين ٢: ٢٥٢،

(١) انظر الكتاب والتعريف به ونسخ المخطوطة في القسم الدراسي من تحقيقنا لكتاب شرح سمت الوصول إلى علم الأصول للكافي الآقحصاري البوسنوي.

المطبوعات العربية: قراتاي، ٤٣٤ - ٤٣٧، الأعلام للزركلي ٦: ٢٨٦ - ٢٨٧، قائمة بأوائل المطبوعات العربية المحفوظة في دار الكتب المصرية: محمد جمال الدين، ٢٧، ٤٧، ١٠٤، ١٥٣، بليوغرافية عن مؤلفات الإمام البركوي في مكتبات إستانبول: نهال أوسز (باللغة التركية) ط ١ - إستانبول، ١٩٦٦ م. الإمام البركوي ومكانته في علوم العربية (رسالة دكتوراه، عام ١٩٨١ م) كلية الإلهيات بجامعة مرمرة في إستانبول، فهرس المطبوعات التركية والعثمانية ١، ٥١، ٦١، ٨٤، ٨٨، ٩٥، ١٠٧، ١٢٨، ٢٦٠، محمد البركوي وترجمة رسالة في أصول الحديث: مجلة كلية الإلهيات بجامعة ١٩ مايس في سامسون، ع ٢٤، ١٩٨٧ م، ٥٥ - ٧٦ ص، تاريخ وجغرافية الأناضول: مهدي بكتاش، ١١، ١١٧، مسالك الأبصار للعمري ٤٥، سياحة نامة ابن بطوطة ١: ٣٢٩ - ٣٤٣، تاريخ الدولة العثمانية: يلماز أوزتونا ٢: ٧٤١، رسالة امتحان الأذكياء دراسة وتحقيق: محمود المليجي رسالة دكتوراه غير مطبوعة تمت مناقشتها في جامعة القاهرة عام ١٩٨٩ م، الموسوعة الإسلامية التركية: وقف الديانة التركي في إستانبول، ٦: ١٩١ - ١٩٤، الأعلام للزركلي ٦: ٢٨٦، معجم المؤلفين لكحالة ٩: ١٢٣، المصنفين والمصنفات الوارد ذكرهم في حاشية ابن عابدين (مخطوط): أحمد مهدي الخضر، ورقة ١٢، مجموع رسائل الإمام البركوي (مخطوط مصور في مكتبة الشَّاهين)، شمل الرسائل التالية: ١ - رسالة إيقاظ النائمين، ٢ - إنقاذ الهالكين، ٣ - معدل الصلاة، ٤ - وقف النقود، ٥ - الإظهار، ٦ - زيارة القبور).

وصف النسخ
المعتمدة في تحقيق المتن
(الإظهار)

وصف النسخ المعتمدة في التحقيق :

١- النسخة الأولى: نسخة مكتبة الحميدية بالمكتبة السلیمانیة فی إستانبول، برقم

١٢٧٠.

وهذه النسخة كاملة، بلغ عدد أوراقها: ١٤ ورقة.

وعدد الأسطر في كل صفحة: ٢١ سطراً.

نوع الخط: نسخ.

تاريخ النسخ: ١٠٩٤ هـ.

كتب في آخر هذه النسخة:

"وإعراها رفعا ونصباً، نحو: لا رجلَ ظريفاً وظريفٌ، تمت الكتاب بعون الله

الوهاب، ولا حول ولا قوة".

رمزت لهذه النسخة بحرف "ح".

Defective

[illegible]

د لاندې څو څيزونو په اړه پوه شو

مجلسه ۱۰۰

2

[illegible][illegible]

الورقة الأخيرة من نسخة مكتبة الحميدية

٢- النسخة الثانية: نسخة مكتبة حاجي محمد أفندي بالمكتبة السلیمانیة فی
إستانبول، ضمن مجموع برقم ٦٣٠١.
هذه النسخة كاملة، بلغ عدد أوراقها: ٢٧ ورقة (مجموع ١٧٤ - ٢٠٠ ورقة).
وعدد الأسطر فی كل صفحة: ١٥ سطرًا.
نوع الخط: نسخ.
تاریخ النسخ: أواسط ذی القعدة ١١٠٧هـ.
كتب فی آخر هذه النسخة:
"وإعراها رفعاً ونصباً، نحو: لا رجلَ ظریفاً وظریفٌ، تم تحريره فی أواسط ذی
القعدة لسنة سبع ومائة وألف".
رمزت لهذه النسخة بحرف "م".

٣. النسخة الثالثة: نسخة مكتبة دار المتنوي بالمكتبة السلبيانية في إستانبول، ضمن

مجموع برقم ٥٢١.

وهذه النسخة كاملة، بلغ عدد أوراقها: ٢٦ ورقة (مجموع ١٨ - ٤٧ ورقة).

وعدد الأسطر في كل صفحة: ١٧ سطراً.

يوجد على هذه النسخة أختام وقف.

نوع الخط: نسخ.

الناسخ: يوسف بن مصطفى.

تاريخ النسخ: ١١١٨ هـ.

كتب في آخر هذه النسخة:

"وإعراها رفعاً ونصباً، نحو: لا رجلَ ظريفٌ وظريفاً، تم الكتاب عن يد الحقيير

يوسف بن مصطفى غفر الله ولوالديه".

رمزت لهذه النسخة بحرف "د".

تضمنت رطل يعقوبية رطل نصف رطل وهذا الالف
 يعقوب بنات من اجل ان رطل رطل نصف رطل
 واذن في يعقوب بنات على الفتح يعقوب بنات
 يفتح الفاء رطل نصف رطل يعقوب بنات
 مثل يعقوب بنات رطل نصف رطل يعقوب بنات
 المعركة يعقوب بنات رطل نصف رطل
 بنات على الفتح رطل نصف رطل يعقوب بنات
 ورطل نصف رطل يعقوب بنات رطل نصف رطل
 اوجه يعقوب بنات رطل نصف رطل يعقوب بنات
 البنات رطل نصف رطل يعقوب بنات رطل نصف رطل
 الارجل رطل نصف رطل يعقوب بنات رطل نصف رطل
 طريف وطريف رطل نصف رطل يعقوب بنات رطل نصف رطل

يعقوب بنات رطل نصف رطل

ولله

١١
١٢
١٣

٤- النسخة الرابعة: نسخة مكتبة خربوطلي بالمكتبة السليمانية في إستانبول، ضمن مجموع برقم ٧٣.

النسخة كاملة، بلغ عدد أوراقها: ٢٤ ورقة (مجموع ٣٦- ٥٩ ورقة).
وعدد الأسطر في كل صفحة: ١٩ سطراً.

نوع الخط: نسخ.

تاريخ النسخ: ١١١٩ هـ.

كتب في آخر هذه النسخة:

"وإعراها رقماً ونصياً، نحو: لا رجلَ ظريفٌ وظريفاً، والحمد لله رب العالمين،
تمت ..

تم التّسويد من هذه النسخة من هجرة النبوة عليه أفضل التحية ونصلي عليه
أفضل أجمعين، تمت، كتب، ١١١٩".
رمزت لهذه النسخة بحرف "ط".

المغني أسير المستشرقين

بسم

وإن شأنا

في

مكتبة

الاسماء

في

الاسماء

في

الاسماء

في

الاسماء

في

الاسماء

في

في

في

في

في

في

في

في

في

في

في

في

في

في

في

في

في

في

في

في

في

في

في

في

في

في

في

في

في

في

في

في

في

في

في

في

في

في

في

في

في

في

في

في

في

في

في

في

الورقة الأولى من نسخة مكتبة خربوطلي (مجموع ورقة ٣٦)

ان النبي المزمع التعلق به فان يجوز ذلك وما عدا ذلك
 على الاموال جارية واقدم بها على اعداءها وبقاها
 لا تحذر جارية من طرقات المحرمات العاليتين تحت التوبة
 هذه التوبة من محرمات التوبة على افضل التوبة وتعلم
 على ان يضل اهلها من تحت يديها
 ١١١

هذا كتاب مصباح في علم النحو
 صاحب كتاب ما لا يدور في افواه
 في كتابه
 هذا كتاب مصباح في علم النحو
 انما هو صاحب كتاب ما لا يدور في افواه
 في كتابه

لله يوم من الاعمال
 والله اعلم
 حقا

الورقة الثانية من نسخة مكتبة خربوطلي (مجموع ورقة ٥٩)

قلت: توجد نسخ محفوظة أخرى بالإضافة إلى النسخ التي ذكرتها، منها:

نسخة مكتبة غازي في مدينة سامسون، برقم ٢٠٧.

نسخة مكتبة ولي الدين بمكتبة بايازيد الحكومية في إستانبول، ضمن مجموع برقم

٣٠٣٣.

نسخ عديدة في مكتبة متحف طوب قابي سراي (المتحف الإسلامي) في

إستانبول، بالأرقام: ١١٥٩، ١٧٩٣، ١٨٧٢، ٢٢٦٨، ٢٢٧٣.

ينابيع الألفاظ شرح الإظهار

متن الإظهار

بِسْمِ اللَّهِ

ينابيع الألفاظ

(بسم الله) أولف هذه الرسالة، فالباء ^(١) فيه إما للاستعانة ^(٢)، أي: باستعانة اسم الله تعالى أصنف، أو أصنف باستعانة اسم الله تعالى. وذهب إلى هذا القول القاضي البيضاوي. وإما للملابسة ^(٣)، أي تصنيفي ملابس أو يلبس أو ملاصق، أو كائن باسم الله تصنيفي.

وهذا ما ذهب إليه الزمخشري صاحب الكشف^(٤) والمتأخرون.
وعليه فجملة (بسم الله) تحتمل الفعلية والاسمية، والأول هو قول الكوفيين،
وهو المشهور في التفاسير والأعاريب^(٥)، والثاني هو قول البصريين^(٦).
قال أبو بكر الجصاص : إن المتعلق يحتمل أن يكون خبراً، وأن يكون أمراً، فإذا
كان خبراً كان معناه: أبدأ باسم الله، وإذا كان أمراً كان معناه : ابدؤوا باسم الله^(٧).

(١) للبلاء أربعة عشر معنى، ذكرها ابن هشام في مغنى اللبيب (١/١٣٧) وما بعدها .

(۲) نحو: کتبت بالقلم.

(۳) نحو: خرج زيد بعشیرته.

(٤) انظر مغنى اللبيب (١/١٣٧).

(٥) أى كتب النحو والإعراب.

(۶) انظر: معرب الإظهار: زيني زاده (۱).

(٧) أحكام القرآن للجصاص (١/٥).

وقال بعض الفحول من أرباب المعاني والأصول : إن الظرف المستقر (من الجار والمجرور : بسم) ^(١) منصوب محلاً، حال من فاعل فعل مقدر، أي : حال كوني متبركاً باسم الله أصنف .

وقيل : الظرف المستقر خير مقدم، والحمد مبتدأ مؤخر، وهو ضعيف ^(٢) .
ولفظ الاسم : مشتق من السمو، بمعنى العلو عند البصريين، وهو مشتق من وسم، وبمعنى العلامة عند الكوفيين .

وفيه خمس لغات؛ هي : إِسْمٌ ، وَسْمِي ، وَسِمٌ ، وَسْمٌ .
(الله) علم للذات الواجب الوجود لذاته ، وهو المتفرد بالألوهية والعبودية وحده لا شريك له، والمستحق لها وحده لاستجماعه لجميع صفات الكمال، وتنزهه عن صفات النقصان .

وأصل الاسم ألّه بمعنى معبود، حذفت همزته على خلاف القياس، ثم أدخل عليه الألف واللام، وأدغمت اللام في اللام، أو أدخل التعريف قبل حذف الهمزة، ثم خففت الهمزة بنقل حركتها إلى اللام، وأدغم بحذف حركة اللام الأولى، فحذف الهمزة في الوجه الأول خلاف القياس لا الإدغام.

وفي الوجه الثاني حذف الهمزة قياساً، والإدغام شاذ؛ لأن ما حذف قياساً فكالباقى ^(٣) .

وهناك خمسة أقوال في اشتقاق لفظ الجلالة؛ هي :
■ مشتق من أَلِهَ : إذا تحير، حذفت الهمزة على خلاف القياس لثقل الهمزة، وأضيف إليهما الألف واللام.

(١) على المذهب المشهور، لا التحقيق.

(٢) انظر: مغني اللبيب (١/١٣٧).

(٣) انظر: شرح الشرح: مولوي شريف (١/٢).

- مشتق من أَلِه : بمعنى مألوه، أي معبود.
 - مشتق من ولاء: قلبت الواو همزة لاستثقال الضمة عليها .
 - مشتق من إله: كإناء ، إذا تحير.
 - مشتق من لاه : مصدر لاه ليها، إذا احتجب من درك الإبعاد.
- واختلف العلماء في اللفظ الدال (اسم الله) عليه على أربعة آراء؛ هي:
- الأول: أنه اسم عربي مشتق ، صار علماً بالغلبة، وهذا رأي جمهور أهل اللغة.
- الثاني: أنه اسم عربي غير مشتق، وإلى هذا ذهب الخليل والزجاج وجمهور الفقهاء.

الثالث : أنه صفة مشتقة ، صارت علماً بالغلبة. وهذا ما اختاره البيضاوي .

الرابع : أنه لفظ سرياني نقل إلى العربية.

وإن قلت: لم قال: بسم الله، ولم يقل: بالله ؟

قلت: لأن التبرك والاستعانة بذكر اسمه تعالى ، أو لأن قوله بالله تعالى محتمل

اليمين، بخلاف باسم الله، لأن اليمين لا يكون إلا بالله ولا يكون باسمه .

(الرحمن) على وزن فعلان، من أوزان المبالغة، وهو أبلغ من الراحم والرحيم،

وهو بالجر صفة للجلالة، أو بدل عطف بيان منه .

والمبالغة هنا هي الرحمة: وهي لانعطاف من المقتضي للإحسان، وهي إما في

نفسها الرحمة، أو فيمن يتعلق به؛ فإن كان الأول فيكون الرحمن إشارة إلى كثرة رحمة الله

تعالى في الآخرة، وفيه من المبالغة ما ليس في الرحيم، لذا يقال: رحمان الدنيا والآخرة،

ويقال: رحيم الآخرة.

ولدلالاته الأكثر على المبالغة قدم على الرحيم.

(الرحيم) صفة مبالغة تعني عظيم الرحمة في الآخرة، فيكون على خصوص المؤمنين، إذ الكفار محرمون من الرحمة الأخروية، مخلدون في النار .

وفي بعض كتب التفسير: يقال: رحمان الدنيا والآخرة، ورحيم الآخرة .
لذا يكون الرحمن أبلغ باعتبار المتعلق؛ أي المرحوم، والرحيم أبلغ باعتبار الكيفية؛ أي العظيم^(١) .

واعلم أن في إعراب (الرحمن الرحيم) تسعة احتمالات، سبعة منها جائزة: رفعها، ونصبها، وجرها، ورفع الأول مع نصب الثاني، وعكسه، وجر الأول مع رفع الثاني أو نصبه، واثنان ممتنعان: رفع الأول ونصبه مع جر الثاني^(٢) .
وخص الأسماء الثلاثة (الله، الرحمن، الرحيم) بالتسمية لأن الاسم ثلاثة أنواع : إما أن يدل عن الذات، أو على الصفة، والثاني إما أن يكون صفة تتعلق بالدنيا، أو صفة متعلقة بالآخرة.

فالله: اسمه يدل على ذاته الأزلية الموجودة قبل وجودنا، والرحمن: اسم يدل على الصفة الموجودة إثرها عند وجودنا في الدنيا، والرحيم: اسم يدل على الصفة الموجودة إثرها عند البعث في الآخرة .

وفي هذه الأسماء تنبيه وإشارة إلى استحقاق الله تعالى التعظيم قبل الدنيا، وحين الدنيا، وبعد الدنيا، باعتبار الذات، وباعتبار الصفتين.

(١) وقيل أيضاً: إن الفرق بين الرحمن والرحيم، أن الرحمن صفة لله تعالى، والرحيم اسم مشترك يطلق على الإنسان أيضاً، فيقال: الرجل الرحيم.

(٢) انظر معرب الإظهار: زيني زاده ص (٢).

أراد المصنف الافتتاح بالبسملة كما هو أسلوب الكتاب المجيد، وللأحاديث النبوية الواردة في ذلك، ومنها:

قال عليه السلام والصلاة فيما رواه أبو داود^(١) وابن ماجه^(٢) وغيرهما^(٣): (كل كلام أو أمر ذي بال لا يفتح بذكر الله عز وجل فهو أبتى، أو قال أقطع).

وبسملة الواحدة كما أنها بسملة للمقصود، كذلك إنها البسملة بنفسها، فلا تحتاج إلى بسملة أخرى، ونظيره أن الدرهم الواحدة أربعين المعطى للزكاة، كما أنه زكاة لتسعة وثلاثين، فكذلك هو زكاة لنفسه.

(الحمد) للحمد معنى لغوي: وهو الوصف بالجميل تعظيماً على الجميل الاختياري مطلقاً.

ومعنى عرفي (اصطلاحى): وهو فعل ما يشعر بتعظيم المنعم قصداً لإنعامه مطلقاً.

والحمد مصدر معلوم وهو الأظهر لكونه معدولاً من حمدت حمداً لله، للدلالة على العموم والدوام، وكثرة الاستعمال.

(١) رواه أبو داود في سننه: كتاب الأدب، باب: الهدى في الكلام، حديث رقم ٤٨٤٠، (٤/٢٦٢) بلفظ (فهو أجزم).

(٢) رواه ابن ماجه في سننه: كتاب النكاح، باب: خطبة النكاح، حديث رقم ١٨٩٤، (١/٦١٠).

(٣) رواه الإمام أحمد في مسنده (٢/٣٥٩)، والبيهقي في سننه (٣/٢٨-٢٩).

قال السندي: الحديث حسنه ابن الصلاح والنووي، وأخرجه ابن حبان في صحيحه، والحاكم في مستدركه.

واختلف في وصله وإرساله.

انظر: تلخيص الحبير لابن حجر (٣/١٥١)، والمقاصد الحسنة للسخاوي (ص ١٥٩)، وكشف الخفاء للعجلوني (٢/١٥٦)، وفيض القدير للمناوي (٥/١٣).

ولام التعريف^(١) في الحمد للجنس أو الاستغراق ، وأياً ما كان فتعريف المسند إليه لتخصيصه بالمسند، كما في التوكل على الله ، والكرم في العرب، فيكون جميع أفراده متصفاً بالمسند ، أما في الاستغراق فظاهر، لكون المراد من مدخولها جميع الأفراد ، وأما في الجنس فلأن المسند إليه هو الماهية في نفسها لا في ضمن الفرد، فيكون المسند لازم الماهية، كما في قوله : الأربعة زوج، فلا يوجد فرد من الحمد بدون الاتصاف بالكينونة لله تعالى، كما لا يوجد فرد من الأربعة بدون الاتصاف بالزوجية .

وما وقع لغير الله تعالى في الظاهر فراجع إلى الله عز وجل في الحقيقة .
والمصنف رحمه الله تعالى اختار الثاني [الاستغراق] لظهوره في أداء المرام، ولأن معنى الاستغراق يدل على وجود المحامد وحصولها له تعالى، بخلاف معنى الجنس، إذ لا وجود له في الخارج، فيكون في الإفادة أوفى، وبمقام الشاء أخرى .
وإذا قلتَ: في أي معنى الجنس أو الاستغراق، يكون بعض أفراد الآخر خارجاً عن التخصيص الذي يفيد تعريف المسند إليه بلام الجنس أو الاستغراق، فلا يكون حمداً لمختصص على وجه أكمل؟

(١) تستعمل لام التعريف في أربعة معان:

الأول في الجنس: وهو الذي يراد بمدخوله مفهوم من حيث هو هو، نحو: العلم خيرٌ من الجهل.

والثاني في الاستغراق: وهو الذي يراد بمدخوله مفهوم من حيث وجوده في ضمن جميع الأفراد، نحو:

﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لِفِي خُسْرٍ﴾ [العصر: ٢].

والثالث في العهد الخارجي: وهو الذي يراد بمدخوله مفهوم من حيث وجوده في ضمن بعض فرد معين، نحو: جاءني رجل فأكرمت الرجل.

والرابع في العهد الذهني: وهو الذي يراد بمدخوله مفهوم من حيث وجوده في ضمن فرد غير معين، نحو: أدخل السوق وأشتري اللحم.

قلتُ: إن أردت الإكمال فعليك بعموم المجاز، أي: إن أردت كمال الحمد فعليك أن تعتبر الجنس والاستغراق، وذلك عن طريق عموم المجاز^(١).

وللحمد تقسيمات باعتبارات مختلفة؛ منها:

الحمد باعتبار صدوره من الحامد: حمد قوليّ، وحمد فعليّ، وحمد حاليّ.

والحمد باعتبار ما بين الحامد والمحمود: حمد الحامد بنفسه، وهذه ينقسمه على

فعله، وحمد بفعله على نفسه، وحمده بفعله على فعله.

والحمد باعتبار أركانه وتحققه من خمسة أشياء: الحامد، والمحمود، والمحمود

عليه، والمحمود به، والحمد.

والحمد باعتبار المعنى اللغوي: حمد لغوي مبني للفاعل، وحمد لغوي مبني

للمفعول، وحمد لغوي حصل بالمصدر.

وعلم أنّ في مقام الحمد أربعة ألفاظ؛ هي: الحمد، والثناء، والمدح، والشكر.

والشكر في اللغة: هو فعل شيء عن تعظيم المنعم قصداً لإنعامه على الشاكر،

وفي الاصطلاح: هو صرف العبد جميع ما أنعم عليه إلى ما خلق له.

والمدح: هو الوصف بالجميل تعظيماً على الجميل مطلقاً.

والثناء: فعل يشعر بالتعظيم، فهو أعم مطلقاً من الكل؛ لأنه يكون باللسان

وغيره، وبمقابلة الإنعام وغيره، اختياراً أو غيره.

ومورد الحمد هو اللسان وحده، ومتعلقة بعم النعمة وغيرها، أما مورد الشكر

فإنه يعم اللسان وغيره، ومتعلقة بكون بالنعمة وحدها^(٢).

(١) عموم المجاز: هو أن يراد باللفظ معنى يتناول المعنيين، أحدهما حقيقي، والآخر مجازي، أو أحدهما لغوي، والآخر عرفي.

(٢) انظر: الحمد والشكر والمدح والثناء في حاشية حسن المصري على النتائج، ص ١٧-٢٧.

.....

فالحمد أعم باعتبار المتعلق، وأخصّ باعتبار المورد، والشكر بالعكس ، فيبينهما عموم وخصوص .

وفي ذكر الحمد عقب البسملة اقتداءً بكتاب الله تعالى، وبحديث أبي هريرة رضي الله عنه فيما رواه أبو داود^(١) وابن ماجه^(٢) وغيرهما^(٣) عن رسول الله ﷺ أنه قال: (كل كلام أو أمرٍ ذي بال لا يفتح بذكر الله عز وجل فهو أتر، أو قال أقطع)، أي ناقص البركة ، أو قليلها.

قلت : وإن كان الاقتداء والبركة يحصل لكل من البسملة والحمد لله لما في رواية أو روايات الابتداء بذكر الله؛ إلا أن الجمع بينهما أفضل، وثوابهما أكمل^(٤).
قال النووي : "يستحب البدء بالحمد لكل مصنف ودارس ومدرس وخطيب وخطاب، وبين يدي جميع الأمور المهمة".

(١) رواه أبو داود في سننه: كتاب الأدب، باب: الهدي في الكلام، حديث رقم ٤٨٤٠، (٤/٢٦٢) بلفظ (فهو أجذم).

(٢) رواه ابن ماجه في سننه: كتاب النكاح، باب: خطبة النكاح، حديث رقم ١٨٩٤، (١/٦١٠).

(٣) رواه الإمام أحمد في مسنده (٢/٣٥٩)، والبيهقي في سننه (٣/٢٨-٢٩).

قال السندي: الحديث حسنه ابن الصلاح والنووي، وأخرجه ابن حبان في صحيحه، والحاكم في مستدركه.

واختلف في وصله وإرساله.

انظر: تلخيص الحبير لابن حجر (٣/١٥١)، والمقاصد الحسنة للسخاوي (ص ١٥٩)، وكشف الخفاء للعجلوني (٢/١٥٦)، وفيض القدير للمناوي (٥/١٣).

(٤) انظر: تفسير البغوي (١/٥٢)، فتح الغفار لابن نجيم (١/٧)، زجاجة الأنوار (ورقة ٢/ب)، شرح الكوكب النير لابن النجار (١/٢٢-٢٣).

(الله) اللام للاستحقاق لا للاختصاص عند من يفرق بينهما، بأن يعتبر الأول بين الذات والصفة ، نحو: العزة لله والأمر لله، والثاني بين الذاتين، نحو: الجنة للمؤمنين والنار للكافرين.

وللاختصاص عند من لم يفرق بينهما، وعمم الثاني (الاختصاص) للاستحقاق، وهو يقلل الاشتراك؛ لأن اللام ستة معان، وإذا عم الاختصاص للاستحقاق بقي الحمد، فيقل الاشتراك ، وهو اختيار ابن هشام في مغني اللبيب ^(١) وهو المختار عند المصنف .

(رب العالمين) أي مالکهم ومبلغهم إلى کمالهم، شيئاً فشيئاً .

والعالم : اسم لما يعلم به، كالخاتم والقالب، غلب فيما يعلم به الصانع، وهو كل ما سواه من الجواهر والأعراض ^(٢)، وإنما جمع ليشمل ما تحته من الأجناس المختلفة ، وغلب العقلاء منهم ، فجمع بالباء والنون كسائر أوصافهم .

وقيل : العالم اسم وضع لذوي العلم من الملائكة والثقليين، وتناوله لغيرهم على سبيل الاستتباع .

(والصلاة) الصلاة في اللغة : هي الدعاء والرحمة والاستغفار، أو التعظيم .

وفي الاصطلاح : هي الأفعال المعلومة والأركان المخصوصة تقرباً لله تعالى .

والمراد هنا المعنى اللغوي ، وهو إذا صدر من الأعلى يكون نوعاً، وإذا صدر من المساوي يكون نوعاً آخر، وإن صدر من الأدنى يكون نوعاً مغايراً لهما، فلذلك تنوع بالإضافة إلى محلها إلى ثلاثة أنواع تنوع الأجناس بفصولها، فمن الله تعالى الرحمة ، ومن الملائكة الاستغفار ، ومن المؤمنين الدعاء .

(١) مغني اللبيب لابن هشام مع حاشية الدسوقي (١/ ٢٢٠).

(٢) إن الفرق بين الجوهر والعرض هو: أن الجوهر موجود بنفسه، قائم بذاته، والعرض موجود بنفسه، لا يقوم بذاته.

ولفظ الصلاة في التنزيل تأتي على أوجه؛ هي :

الصلوات الخمس ، صلاة العصر ، الدعاء ، صلاة الجمعة ، صلاة الجنازة ،
الدين ، لموضع الصلاة ، للقراءة .

وترك السلام اكتفاءً بذكر الصلاة عليه، أي أراد الصلاة الكاملة؛ لأن اللفظ إذا
أطلق انصرف إلى فردة الكامل .

وهي لا تكون كاملة إلا إذا قارنها بالسلام، لذلك كان ذكر السلام أولى .

(على محمد) دعاؤه تعالى ومغفرته له عليه الصلاة والسلام، وإحسانه تعالى إليه
عليه السلام، وكذا تعظيمه، ودعاء الملائكة والمؤمنين وتعظيمهم بطلب المغفرة
والإحسان منه تعالى، وأن يعظمه عليه الصلاة والسلام في الدنيا بإعلاء دينه وذكره،
وإبقاء شريعته وإظهار دعوته، وفي الآخرة تشفيعه وتضعيف أجره ومثوبته.

(وآله) الآل : اسم جمع لا واحد له من لفظه ، وتجاوز إضافته إلى ضمير .

وقيل: المراد بهم في هذا المقام: الذين حرمت عليهم الصدقة، وهم بني هاشم،
وبني عبد مناف.

وقيل : أهل بيته ﷺ ، وعشيرته، وأقاربه .

وقيل : آل علي، وآل عباس، وآل جعفر، وآل عقيل، وحارث.

وقيل : أتباعه من الصحابة، ومن آمن به عليه السلام.

وقيل : أتقياء أمته.

وقيل : أتقياء أمة الإجابة، وهو يشمل كل مؤمن ولو كان عاصياً، وقيل غير
ذلك.

(أجمعين) تأكيد للآل تأكيداً معنوياً لدفع احتمال أن يكون المراد بعضاً منهم،

ولحمل الإضافة على الجنس، والتنبيه هنا على أنها للاستغراق .

وَبَعْدُ فَهَذِهِ رِسَالَةٌ فِيهَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ كُلُّ مُعَرِّبٍ أَشَدَّ الْاِحْتِيَاجِ، وَهُوَ ثَلَاثَةُ أَشْيَاءَ:
الْعَامِلُ، وَالْمَعْمُولُ، وَالْعَمَلُ: أي الإعراب.

(وبعد) بعد الفراغ من البسملة والحمدلة والتصلية .

والواو إما ابتدائية قائمة مقام أمّا، أو عاطفة.

(فهذه) الفاء جواب أمّا المقدرة، أو أمّا الموهومة لكثرة وقوعها في هذا المقام،

إجراء لها مجرى المحققة

(رسالة) هي الوساطة بين المرسل والمرسل إليه في إيصال الأخبار والأحكام،

ثم أطلقت في العرف^(١) على العبارات المؤلفة المشتملة على القواعد العلمية على سبيل الاختصار، وعلى المعاني المدونة كذلك، كإطلاق القضية والقياس ونظائرها على الألفاظ والمعاني لما فيها من إيصال كلام المؤلف ومراده إلى المؤلف له، فعلى الأول :
[الألفاظ] تكون هذه إشارة إلى الألفاظ والعبارات التي تتلى بعد أو التي بين الدفتين ،
وعلى الثاني : [المعاني] تكون الإشارة إلى المعاني المرتبة الموجودة في الذهن، أو فيه وفي الألفاظ، أو فيهما وفي الكتابة.

(في) بيان أحوال (ما يحتاج إليه كل معرب) كل من يريد معرفة إجراء

الإعراب على الكلمة (أشد الاحتياج) ما يحتاج إليه كل معرب أشد الاحتياج .

(وهو ثلاثة أشياء : العامل، والمعمول، والعمل ؛ أي الإعراب) .

الأول (العامل) العامل في اللغة : المؤثر .

وفي الاصطلاح : ما أوجب بواسطة كون آخر الكلمة على وجه مخصوص من

الإعراب .

(١) الفرق بين العرف والاصطلاح: أن العرف أعم من الاصطلاح بالنسبة إلى أرباب الفنون، والاصطلاح أخص إلى فن واحد، أي إلى قوم مخصوصين في فن مخصوص.

.....

إذ ما لم يعلم العامل وكيفية عمله وشرائطه وفي أي لفظ يعمل لا يمكن إجراء الإعراب على الألفاظ المستعملة، وأما احتياجه إلى معرفة الاصطلاحات النحوية، ومعرفة المذكر والمؤنث، والتثنية والجمع، والمعرفة والنكرة، وغير ذلك فليس معرفتها بهذه المثابة، ولذا لم يجعل لكل منها باباً على حده، بل ذكر بحث كل منها أثناء بحث هذه الثلاثة (العامل، والمعمول، والعمل؛ أي الإعراب) على سبيل التبع .

والثاني (المعمول) وهو في اللغة : المتأثر ، وفي الاصطلاح : ما يوجد فيه علم الفاعلية، والمفعولية، بالإضافة حقيقة وحكماً، لفظاً أو تقديرأ أو محلاً.

والثالث (العمل) أي الإعراب (وهو في اللغة : الإظهار .

وفي الاصطلاح : شيء جاء من العامل، يختلف به آخر المعرب لفظاً أو تقديرأ أو محلاً.

(أي الإعراب) حرف تفسير^(١) على القول المشهور، أو حرف عطف على مذهب المبرد والكوفيين، واختاره صاحب المفتاح السكاكي.

وإنما فسر به للتنبيه على أن المراد به الحاصل بالمصدر لا المعنى المصدرى^(٢) هو الحدث، وإنما لم يقل أولاً الإعراب حتى لا يحتاج إلى التفسير ليوافق الأولين في الحروف الأصلية، وإن كان شدة الاحتياج إليها مقتضية لكمال الاعتناء بشأنها، المقتضي لبيان كل منها في باب على حدة .

(١) وأدوات التفسير ثلاثة؛ هي: ١- حرف: أي، بفتح الهمزة وسكون الياء. ٢- اسم، مثل: المراد. ٣- فعل، مثل: أعني، ونعني، ويعني.

(٢) يستعمل المصدر ويراد به أحد هذه المعاني الثمانية: ١- معنى هو نفس الحدث. ٢- معنى اسم المفعول.

٣- معنى مبني للمفعول. ٤- معنى حاصل بالمصدر. ٥- معنى اسم الفاعل. ٦- معنى مبني الفاعل.

٧- معنى حاصل به المصدر والمعنى اللغوي. ٨- معنى يطلق على لفظ الحدث.

فوجب ترتيها على [ثلاثة] ^(١) أبواب .

(فوجب ترتيها على ثلاثة أبواب) الترتيب: مصدر رتب، بمعنى ثبت، من الرتب بمعنى الثبوت، أي جعل الرسالة ثابتة على ثلاثة أبواب ثبوت الكل على الأجزاء .

(١) [ثلاثة]: تأنيث بالهاء مع حذف الألف من ثلاث، هكذا وردت، وفي مواضع مختلفة من النسخ المخطوطة (ح، م، د، ط)، وهي صحيحة.
ولكن الأولى أن نلتزم ما نكتبه اليوم، فهو أدعى لإزالة اللبس (وهو الالتباس بالثلاث)، فنحن نثبتها: ثلاثة، ثلاث وثلاثون، ثلاثائة، الثلاثاء.
انظر: تسهيل الفوائد لابن مالك (١/ ٣٣٦)، همع الهوامع للسيوطي (١/ ٣٣٣)، كتاب الكُتاب لابن دستوريه (ص ٧٣-٧٤).

الباب الأول: في العامل

اعْلَمْ أولاً أَنَّ الكلمةَ

(الباب الأول) اللام في الباب للعهد، أي الذي عهد جزءاً من الرسالة، فإن اعتبر لفظاً فالباب لفظ لأنه جزء من الرسالة، وإن اعتبرت معنى فالباب كذلك لما ذكر، أي اللفظ الذي مرتبه الإدلالية، أو المعنى الذي كذلك مدون لبيان أحوال العامل، أو كائن في بيان أحوال العامل، أو في تحصيل معرفتها.

(في) بيان أحوال (العامل) قدمه لتوقف صحة أكثر تعريفات المعمول على بحثه، ولشرفه لكونه مؤثراً، بخلاف المعمول فإنه متأثر، ولما كان البحث عن أحوال العامل موقوفاً على معرفته ومعرفة أقسامه، ومعرفتها موقوفة على معرفة أقسام الكلمة الموقوفة على معرفتها، إذ بعضه فعل وبعضه اسم وبعضه حرف، عليه أراد المصنف أن يقسم الكلمة أولاً معرفاً لها، ولكل قسم من أقسامها ويبين كون منها عاملاً كلاً أو بعضاً في أثنائه، ويعرّف العامل ويقسمه ثانياً.

(اعلم) خطاب عام لكل من يستفيد، وتنبيهاً على أن البحث الآتي مما يهتم بشأنه ويصغى إليه ويحفظ ولا يضيع، مخاطباً لكل من شأنه العلم، وليحضر قلبه وفهمه، ويقبل عليه بالكلية فلا يضيع الكلام.

(أولاً) قبل الشروع في المقصود، فإذا جعلت أولاً صفة لم تصرفه، تقول : لقيته عاماً أولاً، أي : أول من هذا العالم.

وإذا لم تجعله صفة صرفته، تقول : لقيته عاماً أولاً، أي : قبل هذا العام.
(أن الكلمة) كل فرد من أفرادها، ولا مبالاة للجنس من حيث وجوده في ضمن الكل، إذ المقصود التقسيم، وهو للأفراد لا للماهية، والكلمة والكلام

مأخوذان من الكلم بسكون اللام بمعنى الجرح للتأثير في القلوب ، وهو على الاشتقاق^(١) البعيد^(٢).

(وهي اللفظ) جملة اعتراضية بين اسم أن، وخبرها مصدرية بالواو^(٣) دفعاً لتوهم كونها خبراً.

(١) إن الاسم المشتق: هو ما اشتق من غيره، ودل على ذات وحدث ينسب إليها، ويشترط فيه أن يقارب أصله في المعنى، وأن يشاركه في الحروف الأصلية، ولو مقدرة.

واعلم أن الاشتقاق على وجهين: أحدهما: الاشتقاق بطريق العمل: وهو انقطاع كلمة من أخرى للتناسب، وثانيهما: الاشتقاق بطريق العلم: وهو أن نجد بين المشتق والمشتق منه تناسب في اللفظ والمعنى.

والاشتقاق كذلك على نوعين: الاشتقاق على وجه الإطلاق: وهو أن يكون المشتق منه جزءاً من المشتق، كاشتقاق ضارب من الضرب، فإنه يصح هذا الوصف لكل من اتصف بالضرب، من زيد وعمرو وبكر، أو يكون معنى المشتق منه لازماً يلازم المشتق، كاشتقاق الكلمة والكلام من الكلمة. والثاني: الاشتقاق على وجه التسمية وعلى وجه الترجيح: وهو أن يكون معنى المشتق منه لازماً للمشتق، ولا يكون صالحاً في كل أفراده، كالقارورة بضم الراء مع المد، شيشة من القرار بفتح القاف، فإنه لا يسمى بالقارورة كل ما يستقر فيه الأشياء من الأواني.

والأصل في الاشتقاق هو المصدر الأصلي، ومنه صيغة المصادر الفرعية: مصدر المرة، ومصدر النوع، والمصدر الميمي، ومنه اشتقت الأفعال والأسماء المشتقة: الفعل الماضي، والفعل المضارع، وفعل الأمر، واسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، واسم التفضيل، وأسماء الزمان والمكان، واسم الآلة (وأخرج الآخرين بعض النحاة)، وهذا هو الاختيار.

وذهب نحاة الكوفة إلى أن الفعل هو أصل الاشتقاق، وعنه صدر المصدر والمشتقات. وزعم ابن طلبة -أستاذ الزمخشري-: أن المصدر أصل مستقل، والفعل أصل آخر مستقل، وليس أحدهما مشتقاً من الآخر.

وذهب السيرافي والفارسي إلى أن الفعل مشتق من المصدر، وهو أصل للمشتقات من الأسماء. انظر: تصريف الأسماء والأفعال: فخر الدين قباوة، ص ١٢٨.

(٢) اشتقاق بعيد لبعد المناسبة المعنوية التي يتوقف عليها الاشتقاق بين المشتقين هنا.

(٣) الاعتراضية، والفرق بين الواو الاعتراضية والواو الحالية هو أن القصد في الحالية تقييد الحكم، ولا يعتبر في معنى اختصاص إلى ما قبله.

واللفظ في الأصل مصدر لفظ، ثم صار بمعنى الملفوظ، لا بطريق التجوز كالضرب بمعنى المضروب في قولهم: الدينار ضرب الأمير، بل بطريق النقل العرفي فإن اللفظ بمعنى الملفوظ، وفي العرف: صوت من شأنه أن يخرج من الفم معتمداً على المخرج.

وتعريفه المشهور: وهو ما يتلفظ به الإنسان حقيقة أو حكماً دورياً؛ لتوقف التلفظ على اللفظ^(١).

(الموضوع) صفة اللفظ، وللوضع اللفظي ثلاثة أركان؛ هي: الواضع، والموضوع، والموضوع له.

والوضع مطلقاً: تعيين شيء بشيء (امتياز الشيء من غيره بحيث لا يشاركه غيره فيه) متى أدرك الأول (أي الشيء الأول دون الثاني) فهم الثاني ولو بغيره للعالم به. والوضع اللفظي ثلاثة أنواع وهي:

١. وضع جنسي: كالحيوان، فإنه وُضع لقولك: جسم تام حساس، متحرك بالإرادة.

٢. وضع نوعي: وهو تعيين هيئة إفرادية لضرب بضرب وضارب وغيرها، أو تركيبة لمعنى، كالإنسان؛ فإنه موضوع للحيوان الناطق.

وضع شخصي: وهو تعيين لفظ معين بنفسه لمعنى كلي أو جزئي، كزيد؛ فإنه وضع للحيوان الناطق مع التشخص، أو لشخص معين.

وينقسم الوضع من حيث الدلالة إلى:

(١) دلالة لفظية.

(٢) دلالة غير لفظية.

(١) انظر: الفوائد الضيائية: ملا جامي، ص ٥-٦.

وتنقسم الدلالة اللفظية إلى :

(أ) دلالة لفظية وضعية : كدلالة لفظ الإنسان على الحيوان الناطق، وهي تنقسم إلى ثلاثة أقسام :

١. دلالة مطابقة : وهو ما يدل على تمام ما وُضع له، كدلالة الإنسان على الحيوان الناطق.

٢. دلالة تضمن : وهو ما يدل على جزء ما وضع له، كدلالة الإنسان على الحيوان والناطق.

٣. دلالة الالتزام : وهو ما يدل على ما يُلزمه الذهن : وهو كون الشيء مقتضياً للآخر في الذهن، بمعنى أنه كلما تحقق اللزوم في الذهن تحقق اللزوم فيه، كدلالة الإنسان على قابلية العلم وصنعة الكتابة.

(ب) دلالة لفظية عقلية : كدلالة اللفظ المسموع من وراء الجدار على وجود اللفظ.

(ج) دلالة لفظية طبيعية : كدلالة (أخ) على الوجود مطلقاً، وكدلالة (أخ) على وجود الصدر^(١).

(١) انظر كتابنا: "المجموع المنتخب من متون الوضع في اللغة العربية"، وكذلك: معاني القرآن للأخفش (١/٦٥)، المحتسب لابن جني (١/٣٧٧)، شرح الأشموني على الألفية (١/٢٨٢)، حاشية الصبان على الأشموني (٢/١١١)، الزهر للسيوطي (١/٤٠٢)، شرح الكافية للأسترابادي (٢/١٩٠)، مفاتيح التحقيق للأحنس خوي (٩٦)، تقرير شمس الأنباي على شرح التفازاني لتخليص المفتاح (٤/١٤٢-١٤٣)، تقرير الوديني على المرأة (٣٨٧-٣٨٨)، حاشية حامد أفندي على المرأة (١/٣٩٤)، جمع الجوامع (١/٢٧٥)، المرأة لملا خسرو (١٥٩-١٩٠)، التلويح والتفتيح (١/٧١)، البحر المحيط (٢/٢٦٨)، الأحكام للآمدي (١/١٩-٢٣)، الأحكام لابن حزم (١/٤٠)، رسالة كشف القناع عن وجوده الأوضح: للمولى محمد فاروق، طبعت مع حاشية العصام على الجامي (٧-١١).

لمعنى مُفردٍ ثلاثة: فِعْلٌ: وهو مَا دَلَّ بِهَيْئَتِهِ وَضَعاً عَلَى أَحَدِ الْأَزْمِنَةِ الثَّلَاثَةِ.

وَمِنْ خَوَاصِهِ

ويكون اللفظ معرفاً باللام، عدل المصنف عن قوله وضع؛ يعني عدل عن الجملة إلى قوله الموضوع المعرب باللام؛ لأن قوله وضع جملة وهي في قوة النكرة، والحال أن النكرة لا تقع صفة للمعرفة؛ ولأن اسم المفعول كذلك أدل على المقصود وهو بقاء الوضع في الحال بأن لا يحتمل اللفظ بما يستعمل في غير ما وضع له، لأن المعنى المتبادر منه وهو البقاء في الحال بخلاف الماضي.

(معنى) هو في الأصل مصدر ميمي عناية وعنيت، ثم نقل ابتداءً أو بعد جعله بمعنى المفعول إلى ما يقصد بشيء، أو اسم زمان، أو مكان، ثم نقل فيه، أو اسم مفعول، وفي الأصل معنى كمرمى، ثم خفف ونقل.

(مفرد) صفة لمعنى، وهو ما لا يدل جزء لفظه على جزئه.

(ثلاثة) منحصرة فيها حصراً استقرائياً.

(فعل) سمي باسم مدلوله التضمني وهو الحدث، قدمه على الاسم لأن الكلام في العامل هو أصل في العمل، ولأن كله عامل بخلاف الاسم.

(وهو ما دل بهيئة وضعا) لفظ دل بصورته أو بحالة دلالة وضع (على أحد الأزمنة الثلاثة) الماضي أو الحال أو الاستقبال.

(ومن خواصه) خبر مقدم على المبتدأ، أي ومن خواصه، قدمه للاهتمام^(١)، والخواص جمع خاصة، وخاصة الشيء ما يختص به ولا يوجد في غيره، وهي إما شاملة لجميع أفراده أو غير شاملة.

(١) التقديم ضربان عند أهل البيان:

الأول: التقديم المعنوي: وهو التقديم على نية التأخير، وبعبارة أخرى: هو تقديم ما من حقه التأخير على ما من حقه التقدم، كتقديم الخبر على المبتدأ، والمفعول على الفاعل.

الثاني: التقديم اللفظي: وهو التقديم لا على نية التأخير لعدم وجود معنى التقدم فيه، فإن التقدم فيه في اللفظ دون المعنى.

قلت: وأسباب التقديم كثيرة.

دُخُولٌ قَدْ، وَالسَّيْنِ، وَسَوْفَ، وَإِنْ، وَلَمْ، وَلَمَّا، وَلَامُ الْأَمْرِ، وَلَاءِ النَّهْيِ، وَكُلُّهُ
عَامِلٌ عَلَى مَا سَبَجِيءٌ.

واسمٌ: وَهُوَ مَا دَلَّ عَلَى مَعْنَى مُسْتَقِلٍّ بِالْفَهْمِ غَيْرُ مُقْتَرِنٍ بِأَحَدِ الْأَزْمَنَةِ

الثلاثة.

عدل المصنف عن العلامة ولم يقل من علاماته بل قال: من خواصه؛ لأن
العلامة لازمة لا تنفك؛ كالرفع للفاعل، والخاصة تنفك؛ كالضحك للإنسان.

(دخول قد) درجة الاختصاص كونها لتحقيق الحدث الفعلي، أو تقليله أو
توقعه وتقريب الحدث الماضي إلى الحال، وشيء منها لا يتحقق إلا في الفعل (والسين)
أي سين الاستقبال بقرينة سوف (وسوف، وأن) لتعليق الشيء بالحدث الفعلي (ولم،
ولما) لأنها لنفي الحدث الفعلي (ولام الأمر) لطلب الحدث الفعلي (ولاء النهي)
لطلب ترك الحدث الفعلي.

(وكله عامل) كل أفراد الفعل عامل باعتبار وضعه (على ما سيجيء) في بحث
العامل القياسي .

(و) الثاني (اسم) في اللغة : مأخوذ من السمو، وهو العلو، سمي به لاستعلائه
على الفعل والحرف من جهة كون الاسم مسند إليه وتركيب الكلام منه وحده
بخلافهما.

وفي الاصطلاح : (وهو ما دل على معنى) وضعاً في نفسه (مستقل بالفهم)
مستقل بالمفهومية تصريحاً بالمقصود (غير مقترن فيه) في الفهم لما دل عليه (بأحد
الأزمنة الثلاثة) الماضي والحال والاستقبال، فيخرج الفعل، فإنه وإن كان مستقلاً
بالفهم لكونه مقترناً بأحد الأزمنة ليس باسم .

ومن خواصه دُخُولُ التَّنْوِينِ وَحَرَفِ الْجَرِّ، وَلاَمِ التَّعْرِيفِ، وَكَوْنُهُ مُبْتَدَأً، وَفَاعِلاً، وَمُضَافاً.

(ومن خواصه) اعلم أن للاسم خواص كثيرة، بحيث توجد فيه ولا توجد في غيره من الفعل والحرف، وبعض تلك الخواص (دخول التنوين) والتنوين^(١) في الاصطلاح: هو نون ساكنة تتبع حركة الآخر لا للتأكيد، والمراد به ما سوى تنوين الترتم وتنوين الغالي، فإنهما غير مختصين بالاسم (وحرف الجر) لأن أثر الجر مخصوص بالاسم (ولام التعريف)^(٢) (وكونه) الاسم (مبتدأ) وهو الاسم أو المؤول به المجرد عن العامل اللفظي المسند إليه، أو الصفة الواقعة بعد كلمة الاستفهام أو النفي. (وفاعلاً) وهو ما أسند إليه الفعل التام المعلوم أو بمعناه (ومضافاً) كون الشيء مضافاً معنى ولفظاً، ووجه الاختصاص كون الإضافة المعنوية مفيدة للتعريف

(١) التنوين ستة أقسام:

تنوين التمكين: وهو ما يدل على عدم مشابهة الاسم للفعل، كزيد.
تنوين التنكير: وهو ما يدل على أن مدخوله غير معين، كرجل.
تنوين عوض: وهو ما لحق آخر الاسم عوضاً عن المضاف إليه، كيو مئذ.
تنوين المقابلة: وهو ما يقابل نون الجمع المذكر السالم، كمسلمات.
تنوين الترتم: وهو ما يلحق آخر الأبيات والمصارع لترديد الصوت في الحشوة، كقول الشاعر:
إن أصبتما فقد أصاباً

تنوين الغالي: وهو ما لحق آخر الأبيات المقيدة، أي الساكنة، كقول الشاعر:
وقائم الأعماق خاوى المخترق

(٢) لام التعريف (ال): على وزن هل، على ثلاثة أوجه:

الأول: كونها اسم موصول بمعنى الذي.

الثاني: كونها حرف تعريف:

الثالث: كونها زائدة، وهي: ١- زائدة لازمة، ٢- زائدة غير لازمة.

انظر: مغني اللبيب مع حاشية الدسوقي (١/ ٥١-٥٢).

(٣) احتراز به عن لام الأمر ولاَمِ المبتدأ ولاَمِ التأكيد، فإنها تدخل على الفعل.

انظر: حواشي الفوائد الضيائية (١٥)، حاشية عبد الغفور على الفوائد الضيائية (٢٠).

وبعضه عاملٌ كاسمِ الفاعِلِ، وبعضه غيرُ عاملٍ كَأنا، وأنت، والذي.
 وَحرفٌ: وَهُوَ ما دَلَّ على معنى غيرِ مستقلٍّ بالفهم؛ بل آلةٌ لفهمِ غيره.
 وَبعضه عاملٌ كحرفِ الجرِّ وَبعضه غيرُ عاملٍ كهل، وَقَدْ.
 ثُمَّ العاملُ: هو مَا أَوْجَبَ بواسطة.....

أو التخصيص للذين يستدعيان استقلال المعنى ومطابقيته بشهادة الاستقراء، وهما لا
 يوجدان معاً إلا في الاسم، واللفظية فرع المعنوية فتختص بما تختص هي به.
 (وبعضه عامل كاسم الفاعل) واسم المفعول، والصفة المشبهة على ما سيجيء
 في بحث العامل القياسي.
 (وبعضه غير عامل كأنا، وأنت، والذي) فإن شيئاً منها لا يكون عاملاً في شيء
 من المعمولات.

(وحرف) وهو في اللغة: بمعنى الطرف والجانب، ثم نقل إلى ما كان طرف
 الكلام غير جزء منه ولا مستقل بنفسه، وهو نوع ثالث للكلمة.
 وفي الاصطلاح (ما دل على معنى غير مستقل بالفهم) أي المفهومية عن الدال
 عليه، بل يحتاج انفهامه منه إلى ضم معنى آخر إليه هو المتعلق، وهو غير مقصود
 بالملاحظة.

(بل آلة) وتابع (لفهم) حال معنى (غيره) وهو المتعلق، حتى إذا قصد
 بالملاحظة صار معنى مستقلاً.

(وبعضه) الحرف (عامل كحرف الجر، وبعضه غير عامل ك: هل، وقد، ولم).
 (ثم) للتراخي الزماني أو الرتبي، أي اعلم بعد ما علمت الكلمة وأقسامها وما
 يتعلق بها شرعنا في بحث (العامل) ومفهومه الذي هو المقصود (هو ما) أي شيء
 لفظاً أو غيره (أوجب) اقتضى (بواسطة) بسبب التنوين زيادة على قول الجمهور،

كون آخر الكلمة على وجه مخصوص من الإعراب.

والمراد بالواسطة مقتضى الإعراب: وهو في الأسماء توارد المعاني المختلفة عليها فإنها أمورٌ خفيةٌ تستدعي علائم ظاهرة لتُعرف مثلاً.

ولا بد منها، وإلا ينتقض التعريف بها لأنها موجبة أيضاً (كون آخر الكلمة) فعلاً أو اسماً حقيقياً أو حكماً معربة ومبنية (على وجه مخصوص من الإعراب) على طريق لفظي أو تقديري أو محلي مشخص معين من أنواع الإعراب على ما يقتضيه العامل .
ولما كان علم المعرف يتوقف على علم تعريفه ، و علم التعريف يتوقف على علم كل جزء من أجزائه أراد المصنف أن يبين بعض الأجزاء فقال :

(والمراد بالواسطة مقتضى الإعراب) فيخرج بها عن التعريف ما لا يعمل بالأصالة، بل بالحمل عن الأصلي من الحروف الجارة الزائدة، ومثل رب والمضاف بالإضافة اللفظية، وإن وأن الداخلتين على الماضي الواقع موقع المضارع .
(وهو) مقتضى الإعراب (في الأسماء) حال من المبتدأ، والعامل معنى الفعل المفهوم من نسبة الخبر إليه، أو ظرف له، وهو أظهر .

(توارد المعاني المختلفة) مجيء الفاعلية والمفعولية والإضافة متعاقبة أو حكماً (عليها) على الأسماء (فإنها) الفاء تفصيل، أي المعاني المختلفة (أمور خفية) لا تدرك إلا بالعقول (تستدعي) يقتضي كل أمر منها (الملائم) علامة على واحدة من العلامات التي هي أنواع الإعراب (ظاهرة) إذا لم يمنع مانع من ظهورها، فإن كان المانع حالاً في الآخر غير الإعراب الحقيقي فتلك العلامة تقديرية، وإن في نفس الكلمة أو الإعراب فمحلية، كما يجيء في الباب الثالث (لتعرف مثلاً) بمعنى مثلاً، مفعول به مقدر، أي اذكر مثلاً، أو مفعول مطلق لأمثل، أي أمثل لك مثلاً .

إذا قلنا: ضَرَبَ زَيْدٌ غُلامَ عَمْرٍو؛ فَضَرَبَ أَوْجَبَ كَوْنُ آخِرِ زَيْدٍ
مضموماً وَاخِرَ غُلامٍ مفتوحاً بواسطة وُرُودِ الفاعلية على زَيْدٍ، والمفعولية على
غلامٍ بسببِ تَعَلُّقِ ضَرَبَ بِهِمَا، وَأَوْجَبَ غُلامٌ أيضاً كَوْنُ آخِرِ عَمْرٍو مكسوراً
بواسطة وُرُودِ الإضافةِ عليه أي كَوْنِهِ منسوباً إليه الغلامَ.
فالعاملُ يُحْصَلُ المعاني الخفية في الأسماء، وهي تقتضي نَضْبَ عَلائِمَ هي:
الإعراب.

(إذا قلنا ضرب زيد غلام عمرو فـضرب أوجب كون آخر زيد مضموماً، وآخر
غلام مفتوحاً بواسطة ورود الفاعلية على زيد) وبواسطة ورود (المفعولية على غلام
بسبب تعلق ضرب بهما) بزيد وغلام (وأوجب) لفظ (غلام أيضاً كون آخر عمرو
مكسوراً بواسطة ورود الإضافة عليه منسوباً إليه لغلام) بسبب تعلق به.
(فالعاملُ يحصل المعاني الخفية في الأسماء) بسبب تعلقه بها (وهي) المعاني
الخفية (تقتضي علائم: هي الإعراب^(١)) الذي هو أثر العامل في المعمول، لا المعنى
المصدرى: وهو كون الشيء معرباً وهو أحد معنييه، فالعامل يحصل ويوجد الإعراب
بالواسطة.

وجعل العامل محصلاً وموجباً للمعاني وعلائمها إنما هو اعتبار النحويين، وأما
في التحقيق فإن الفاعل المؤثر هو المتكلم، والعامل هو الآلة، وجعلها النحويين كأنها
هي الموجد للإعراب بواسطة المعاني الخفية وعلامتها، وقيل: الآلة هي اللسان.

(١) قال البركوي في امتحان الأذكياء: "الإعراب يحصل من العامل، إما ذاتاً وصفة معاً، أو صفة فقط،
فحروف الإعراب قبل العامل ليس بإعراب، وإن كانت موجودة ذاتاً فالإعراب من حيث هو إعراب
لا يكون إلا بعد العامل"
انظر: امتحان الأذكياء للبركوي (٢٢).

وفي الأفعال المُشابهة التامة للاسم: وهي في المضارع فقط؛ فإنه مُشابهة لاسم الفاعل لفظاً ومعنى واستعمالاً.

واعلم أن للإعراب معنيين: عام شامل للإعراب اللفظي والتقديري والمحلي، وهو ما اقتضاه عروض معنى بسبب العامل ليكون دليلاً عليه، وهو تابع لمقتضيه، فيوجد في غير الحرف والماضي والأمر بغير اللام، وهو المراد به هنا، والثاني ليس بمراد، وهو خاص بالإعراب اللفظي والتقديري.

(وفي الأفعال) مقتضى الإعراب ^(١) فيها (المشابهة التامة للاسم) لاسم الفاعل (وهي في المضارع فقط) لا في سائر الأفعال، ولم يقل المصنف في المضارع أولاً حتى لا يحتاج إلى بيان ثانياً، ولتحسين المقابلة بقوله في الأسماء، وأتى بصيغة الجمع مع أن المناسب للمضارع الأفراد وذلك للمشاركة، أو للتنبيه على تنوع المضارع كالمطلق والمستغرق، أو للنظر إلى الأفراد.

(فإنه) إنما كان المضارع مشابهاً به مشابهة تامة لأن المضارع (مشابهة لاسم الفاعل لفظاً) تميز من النسبة في اسم الفاعل، وهو مشابهة من جهة اللفظ (ومعنى واستعمالاً).

(١) مقتضى الإعراب في الأفعال:

- المشابهة: اتفاق الشئين في الكيفية.
- المشاكلية: اتحاد الشئين في الشكل، وقد يراد منها التناسب.
- المماثلة: اتفاق الشئين في النوع والحقيقة، وقد يراد منها سد أحدهما مسد الآخر.
- نسبة ما: وهي الاتحاد في الجنس بين الشئين.
- المساواة: اتفق الشئين في الكمية.
- الموازاة: اتفاق الشئين في الخاصة والكمية والنوع.
- المطابقة: وهي الجمع بين الضدين في كلام أو بيت وشعر، كالليل والنهار.
- المناسبة: وهي ما تعم المشابهة والمشاكلية والمساواة والمماثلة والموازاة.

أَمَّا الْأَوَّلُ فَلَمْ يُوَازِنْتَهُ لَهُ فِي الْحَرَكَاتِ وَالسَّكَنَاتِ، نَحْو: ضَارِبٍ، وَيَضْرِبُ، وَمُدْحَرَجٌ، وَيُدْحَرَجُ.
وَأَمَّا الثَّانِي فَلَقَبُولُ كُلِّ مِنْهُمَا الشُّيُوعَ وَالْخُصُوصَ، فَإِنَّ الْأِسْمَ عِنْدَ تَجْرُدِهِ
عَنِ اللَّامِ يُفِيدُ الشُّيُوعَ وَعِنْدَ دُخُولِ حَرْفِ التَّعْرِيفِ عَلَيْهِ يَتَخَصَّصُ، نَحْو:
ضَارِبٍ، وَالضَّارِبِ.

كَذَلِكَ الْمَضَارِعُ عِنْدَ تَجْرُدِهِ مِنْ حَرْفِ الْأَسْتِقْبَالِ

(أما الأول) الشبه لفظاً، أي مشابهة المضارع باسم الفاعل في اللفظ (فلموازنته له)
موازنة الفعل المضارع لاسم الفاعل (في الحركات) مطلقها (والسكنات) في
عددها وترتيبها، وصيغة الجمع هنا إما بالنظر إلى الأفراد أو للمشاكلة (نحو : ضارب
ويضرب ومدحرج ويدحرج).

(وأما الثاني) الوجه الثاني الشبه المعنوي (فلقبول كل منهما) المضارع واسم
الفاعل (الشيوخ) الانتشار بين المعاني والاحتمال لها على سبيل البدل ، أي أن للمضارع
شيوعاً لكونه صالحاً للزمان، كالحاضر والمستقبل، والتقليل والتكثير كشيوخ الاسم^(١).
(والخصوص) لبعضها (فإن الاسم) اسم الفاعل (عند تجرده عن اللام) خلو
الاسم عن لام التعريف (يفيد الشيوخ) الاحتمال لكل فرد على سبيل البدل .
(وعند دخول حرف التعريف عليه يتخصص) دخول حرف التعريف على اسم
الفاعل يصير خاصاً لفرد (نحو : ضارب والضارب).

(كذلك) اسم الفاعل عند تجرده يفيد الشيوخ لكل فرد، وعند دخول حرف
التعريف يختص بفرد واحد (المضارع عند تجرده من حرف الاستقبال) كالسين

(١) الفرق بين العموم والشيوخ: أن الشيوخ ما يتناول الأفراد على سبيل البدل، والعموم ما يتناول الأفراد
على سبيل الجمع.

والحالِ يحتمل الحال والاستقبال، نحو: يضرب.

وعند دخولهما عليه يتخصص بالاستقبال أو الحال، نحو: سيضرب،
وما يضرب، ولبادرة الفهم فيهما عند التجرد عن القرائن إلى الحال.
وأما الثالث فلوقوع كل منهما صفةً لنكرة،

وسوف (والحال يحتمل) زمان (الحال والاستقبال ^(١)) قدم الأول وهو حرف
الاستقبال لاختصاصه به بخلاف الثاني (نحو يضرب).

(وعند دخولهما) أي دخول أحدهما حرفي الحال والاستقبال (عليه) على
المضارع (يختص بالاستقبال أو الحال) يختص المضارع بالاستقبال أو الحال (نحو
سيضرب وما يضرب) (و) مشابهة المضارع باسم الفاعل في المعنى (لمبادرة الفهم)
أي انتقال الذهن بسرعة (فيهما) اسم الفاعل والمضارع (عند التجرد عن القرائن)
جمع قرينة، وهي : ما ينصبه الكلام للدلالة على مراده (إلى الحال) لاقتضاء مفهومها
الوقوع.

(والثالث) والثالث في مشابهة المضارع باسم الفاعل في الاستقبال (فلوقوع كل
منهما صفة لنكرة) النكرة: هي ما وضع لشيء لا بعينه، وهي متعلقة بصفة، أي لجواز
كل منهما واقعاً في موضع صفة لنكرة في الجملة وبحسب الظاهر، وأما في التحقيق
فالصفة الفعل وفاعله وكذا اسم الفاعل وفاعله، فإطلاق الصفة عليهما على المسامحة ^(٢)

(١) وإن قيل لا نسلم أن المضارع يحتمل الحال والاستقبال عند تجرده إذ المضارع أقرأ استعمل في مقام
الدعاء مجرداً عنهما متعين للاستقبال، ولا يحتمل الحال أصلاً؟

فالجواب: أن الحال إذا استعمل في التعاريف فيقال المراد باحتماله الحال والاستقبال احتماله لهما مع
قطع النظر عن العوارض، فوقوعه في هذين الموضعين عارض له فلا يضره.

(٢) المراد بالمسامحة هنا: هي استعمال اللفظ في غير ما وضع له حقيقة من غير قصد علاقة اعتياداً على ظهور
المراد في المقام.

نحو: جاءني رجلٌ ضاربٌ أو يضرب.

ولِدخولِ لامِ الابتداءِ عليهما، نحو: إِنَّ زَيْدًا لَضاربٌ أو ليضربُ، فهذه
المشابهة تَقْتَضِي تَطْفُلَ المضارعِ للاسمِ فيما هو أصلٌ فيه؛ وهو الإعرابُ فإعرابهُ
ليس بالأصالة.

أو التجوز بإطلاق اسم الكل على الجزء (نحو: جاءني رجلٌ^(١) ضاربٌ أو يضرب) فإنها في الأول مركبة، حيث أن الصفة في ضارب في الحقيقة هو ضارب فقط، وفي الثاني جملة، حيث أن الصفة في يضرب وهو يضرب بعد رفع فاعله، أي بعد كونه جملة معه، فإطلاق الصفة عليهما مبني على المسامحة لظهور المراد، أو على التجوز بإطلاق اسم الكل على الجزء.

(و) مشابهة المضارع باسم الفاعل كائن (الدخول لامِ الابتداءِ عليهما، نحو: إن زَيْدًا لَضاربٌ^(٢)، أو ليضرب، فهذه المشابهة) لفظاً ومعنى واستعمالاً (تقتضي تطفل المضارع) أي تبعيته (للاسم فيما هو الأصل فيه) الأصل في ذلك الشيء (وهو الإعراب) المراد هو استعداد الآخر للحركات العاملة، وعدم الامتناع عنها لفظاً أو تقديرًا.

ويقابله البناء، والاسم في البناء متطفل وتابع للفعل والحرف ليس بأصل فيه لا أثر العامل كما فيما سبق، حيث تقتضي تطفل اسم الفاعل للمضارع فيما هو أصل فيه، وهو العمل، ولذا لا يعمل في المفعول إذا كان بمعنى الماضي.

(فإعرابه) جواب لشرط محذوف، أي إذا كان الاسم أصلاً في الإعراب، وكان إعراب الفعل تابعاً لإعراب الاسم، بشرط وقوع المشابهة التامة بينها، فإعراب الفعل المضارع (ليس بالأصالة) لا يكون أصلاً.

(١) الرجل: اسم لمن جاوز حد البلوغ من الذكور.

(٢) إذا قلت: إن اللام الابتدائية لا تكون في الوسط؟

قلنا: اللام فيه زالت عن مكانها، والتقدير: إن لزيداً ضارباً؛ وإنما أخر اللام كراهة اجتماع علامتي التوكيد، وهما: أن، واللام.

فإذا قلنا: لَنْ يَضْرِبَ، فَلَنْ أَوْجَبَ كَوْنِ آخِرٍ يَضْرِبُ مَفْتُوحاً بِوَاسِطَةِ
المِشَابَهَةِ لِاسْمِ الْفَاعِلِ.

ثُمَّ الْعَامِلُ عَلَى ضَرْبَيْنِ: لَفْظِيٌّ، وَمَعْنَوِيٌّ.

فَاللَّفْظِيُّ: مَا يَكُونُ لِلِّسَانِ فِيهِ حِظٌّ، وَهُوَ عَلَى ضَرْبَيْنِ: سَمَاعِيٌّ وَقِيَاسِيٌّ.

فَالسَّمَاعِيُّ: هُوَ الَّذِي يَتَوَقَّفُ إِعْمَالُهُ عَلَى السَّمَاعِ.

وَهُوَ أَيْضاً عَلَى نَوْعَيْنِ: عَامِلٌ فِي الْإِسْمِ، وَعَامِلٌ فِي الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ.

وَالْعَامِلُ فِي الْإِسْمِ أَيْضاً عَلَى قِسْمَيْنِ: عَامِلٌ فِي اسْمٍ وَاحِدٍ،

(فإذا قلنا: لن يضرب فلن أوجب كون آخر يضرب مفتوحاً بواسطة المِشَابَهَةِ)

مِشَابَهَةِ يَضْرِبُ (لِاسْمِ الْفَاعِلِ).

(ثُمَّ) أَيُّ بَعْدَ مَا عَلِمْتَ مَفْهُومَ الْعَامِلِ وَمَا يَتَعَلَّقُ بِهِ (الْعَامِلُ عَلَى ضَرْبَيْنِ:

لَفْظِيٌّ، وَمَعْنَوِيٌّ).

فَالْأَوَّلُ: الْعَامِلُ اللَّفْظِيُّ (اللَّفْظِيُّ : مَا يَكُونُ لِلِّسَانِ فِيهِ حِظٌّ) مَا يَتَلَفَّظُ بِاللِّسَانِ،

وَلَا يَكُونُ مَعْنَى يَعْرِفُ بِالْقَلْبِ فَقَطْ.

(وَهُوَ عَلَى ضَرْبَيْنِ) اللَّفْظِيُّ عَلَى ضَرْبَيْنِ، الْأَوَّلُ: (سَمَاعِيٌّ). وَالثَّانِي:

(قِيَاسِيٌّ).

فَالْعَامِلُ (السَّمَاعِيُّ: هُوَ مَا يَتَوَقَّفُ إِعْمَالُهُ عَلَى السَّمَاعِ) الَّذِي يَحْتَاجُ كُلَّ فَرْدٍ عَامِلٍ

عَلَى السَّمَاعِ مِنَ الْعَرَبِ، (وَهُوَ) السَّمَاعِيُّ (أَيْضاً^(١)) كَاللَّفْظِيِّ (عَلَى نَوْعَيْنِ: عَامِلٌ فِي

الْإِسْمِ، وَعَامِلٌ فِي الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ).

(وَالْعَامِلُ فِي الْإِسْمِ أَيْضاً) كَالسَّمَاعِيِّ (عَلَى قِسْمَيْنِ: عَامِلٌ فِي اسْمٍ وَاحِدٍ،

(١) كَلِمَةٌ أَيْضاً لَا تَسْتَعْمَلُ إِلَّا مَعَ الشَّيْئَيْنِ بَيْنَهُمَا تَوَافُقٌ، وَيُمْكِنُ اسْتِغْنَاءُ كُلِّ مَنِهْمَا عَنِ الْآخَرِ.

وعاملٌ في اسمين أعني المبتدأ والخبر في الأصل، ويسمَّيان بعد دخولِ العاملِ
إسماً وخبراً له.

والعاملُ في اسمٍ واحدٍ حُرُوفٌ تجرُّه تُسمَّى حُرُوفَ الجرِّ وحُرُوفَ
الإضافة؛ وهي عشرون:

الباءُ للإلصاق،

وعامل في اسمين، أعني (بالاسمين (المبتدأ والخبر^(١) في الأصل) قبل دخول العامل
اللفظي عليهما (ويسمَّيان بعد دخول العامل) اللفظي (اسماً) للأول (وخبراً) للثاني
(له) أي العامل اللفظي .

(والعامل في اسم واحد) من السماعي قدمه لكون معموله واحداً، ولكونه
أكثر استعمالاً (حروف تجره) حروف تجر اسماً واحداً) سماعاً (تسمى : حروف
الجر^(٢)، وحروف الإضافة^(٣)) لوجودهما في مفهومها، وهو وضع لافتعاء الفعل أو
معناه إلى الاسم، أو المؤد به ولكن أثرها الجر .

(وهي عشرون : الباء) قدمه لسهولة، ولكونه أكثر استعمالاً، وهي (للإلصاق)
لإفادة لصوق أمر إلى مجروره، وهو إما حقيقي، نحو : به داء، وأمسكت الحبل بيدي، أو
مجازي، نحو : مررت بزيد، أي التصق مروري بمكان يقرب منه زيد.

(١) المبتدأ: هو الاسم الذي تبدأ به الجملة الاسمية، وإنما يقع في أول الجملة لكي نحكم عليه، أو
نخبر عنه.

والخبر: هو الجزء المكمل للفائدة، وهو الحكم الذي يطلق على المبتدأ، أو هو الخبر الذي نخبر به
عن المبتدأ.

(٢) حروف الجر مبنية، تدخل على الأسماء فتجرها.

(٣) سميت بالإضافة لأن الإضافة في الأصل نسبة شيء إلى شيء، فهذه الحروف لما وضعت لمعنى الإفضاء
يلزمها نسبة الشيء إلى الفعل.

وَمِنْ لِلابْتِدَاءِ، وَإِلَى لِلانْتِهَاءِ، وَعَنْ لِلْبَعْدِ وَالْمَجَاوِزَةِ، وَعَلَى لِلِاسْتِعْلَاءِ،

وللباء معاني أخرى^(١)، ولما كان الإلصاق أصلاً وغالباً اكتفى به المصنف، ولم يذكر سائر معانيه، ولأن المقصود الأصلي بيان العامل لا بيان معانيه .
(ومن^(٢)) وهي (للابتداء) لبيان أول الفعل الواقع في المكان عند البصريين، ومطلقاً زماناً أو مكاناً أو غيرهما عند الكوفيين.

(وإلى للانتهاء) في الزمان والمكان^(٣) وغيرهما، نحو: سرت إلى المسجد، و﴿ثُمَّ أَتَمُّوا الصِّيَامَ إِلَى الْآيِلِ﴾ [البقرة: ١٨٧]، وأتيت إلى زيد .

(وعن للبعد) لبعد الشيء عن شيء (والمجاورة) لمجاورة ذلك الشيء البعيد إلى ثالث؛ نحو: رميت السهم عن القوس إلى الصيد.

(وعلى^(٤) للاستعلاء) استعلاء شيء على شيء حقيقة أو حكماً، كزيد على السطح.

(١) إن حرف الجر الباء له أربعة عشر معنى؛ هي:

- ١- الإلصاق، ٢- التعدية، ٣- الاستعانة، ٤- السببية، ٥- المصاحبة، ٦- الظرفية، ٧- البديل، ٨- المقابلة، ٩- المجاورة، ١٠- الاستعلاء، ١١- التبعية، ١٢- القسم، ١٣- الغاية، ١٤- التوكيد؛ وهي الزائدة، ولها ستة أقسام: ١- في الفاعل، ٢- والمفعول، ٣- والمبتدأ، ٤- والخبر، ٥- والحال المنفي، ٦- والتوكيد .

انظر: المغني وحاشية الدسوقي (١/ ١٠٨-١١٤).

(٢) مِنْ (بكسر الميم وسكون النون) لها خمسة عشر استعمالاً، وهي:

- ١- ابتداء الغاية، ٢- التبعية، ٣- بيان الجنس، ٤- التعليل، ٥- البَدَل، ٦- مرادفة عن، ٧- مرادفة الباء، ٨- مرادفة في، ٩- مرادفة عند، ١٠- مرادفة ربها، ١١- مرادفة على، ١٢- الفصل، ١٣- الغاية، ١٤- التنصيص على العموم، ١٥- توكيد العموم.

(٣) أي تستعمل لانتهاه الغاية المكانية والزمانية .

(٤) على لها ثلاث استعمالات؛ هي:

- ١- الاستعلاء، ٢- أن تكون بمعنى عن، ٣- حرف جر فقط.

واللَّامُ لِلتَّعْلِيلِ وَالتَّخْصِصِ، وَفِي لِلظَّرْفِ، وَالكَافُ لِلتَّشْبِيهِ، وَحَتَّى لِلغَايَةِ،
وَرُبُّ لِلتَّقْلِيلِ، وَوَاوُ الْقَسْمِ، وَتَاوُهُ،

(واللام^(١) للتعليل والتخصيص) لبيان كون مجروره علة لمتعلقه في الذهن أو الخارج، ولبيان كونه مربوطاً لمجروره، والتخصيص هاهنا بمعنى ارتباط شيء بمجرور، إما باعتبار الملكية؛ نحو: المال لزيد، أو التملك؛ نحو: وهبت لزيد، أو الاستحقاق؛ نحو: الجبل للفرس، أو النسب؛ نحو: الابن لزيد، فيدخل في هذا لام الملك والتمليك والاستحقاق والنسب، وليس معنى التخصيص الحصر .

(و) السابغ لفظ (في للظرف) لبيان كونه مجروره ظرفاً لشيء حقيقةً ومجازاً .

(و) الثامن (الكاف) أي مسمى الكاف (للتشبيه) لبيان مشابهة شيء بمجروره، نحو: زيد كالأسد .

(وحتى للغاية) لبيان نهاية الفعل الواقع في شيء، أي تستعمل لانتهاه الغاية؛ نحو: أكلت السمكة حتى رأسها، ونحو :

نمت البارحة حتى الصباح، ولكونه عاملاً أصلياً قدمه على رُبِّ .

(ورُبُّ للتقليل) موضوع لإنشاء التقليل، نحو: رُبَّ رجل كريم لقيته، ويستعمل غالباً للتكثير كما في مقام المدح والذم .

(وواو القسم ، وتاؤه) ولم يذكر باء القسم لما عرفت من أن مقصوده بيان العامل لا المعنى، وأنه داخل في الإلصاق .

(١) تستعمل اللام العاملة للمجر في اثنين وعشرين معنى؛ وهي:

- ١- الاستحقاق، ٢- الاختصاص، ٣- الملك، ٤- التملك، ٥- شبه التملك، ٦- التعليل، ٧- توكيد النفي، ٨- موافقة إلى، ٩- موافقة على، ١٠- موافقة في، ١١- موافقة عند، ١٢- موافقة بعد، ١٣- موافقة مع، ١٤- موافقة من، ١٥- التبليغ، ١٦- موافقة عن، ١٧- العاقبة، ١٨- القسم والتعجب معاً، ١٩- التعجب المجرد من القسم، ٢٠- التعدية، ٢١- التوكيد، ٢٢- التعيين .

وَحَاشَا لِلْإِسْتِثْنَاءِ، وَمُنْذُ وَمُنْذُ لِلْإِبْتِدَاءِ فِي الزَّمَانِ الْمَاضِي وَقَدْ يَكُونَانِ إِسْمَيْنِ،
وَحَلَا وَعَدَا لِلْإِسْتِثْنَاءِ وَيَكُونَانِ فَعْلَيْنِ وَهُوَ الْأَكْثَرُ، وَلَوْلَا لَامْتِنَاعِ شَيْءٍ لَوْجُودِ
غَيْرِهِ إِذَا اتَّصَلَ بِهَا ضَمِيرٌ، وَكَيْ إِذَا دَخَلَ عَلَى مَا الْإِسْتِفْهَامِيَّةُ لِلتَّعْلِيلِ،

(وَحَاشَا لِلْإِسْتِثْنَاءِ) لاسْتِثْنَاءِ مَا بَعْدَهُ عَمَّا قَبْلَهُ، وَمَعْنَاهُ تَنْزِيهِ الْمُسْتَثْنَى عَمَّا نَسَبَ
إِلَى الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ؛ نَحْوُ: ضَرَبَ الْقَوْمَ عَمْرًا حَاشَا زَيْدَ.

(مَذُ وَمُنْذُ) الْأَصْلُ فِي مُنْذُ: مُنْذُ، إِلَّا أَنَّ النَّونَ فِي كَلِمَةِ مُنْذُ حَذَفَتْ لِلتَّخْفِيفِ،
وَهَذَانِ الْحَرْفَانِ لَا يَجْرَانِ إِلَّا أَسْمَاءُ الزَّمَانِ، وَتُسْتَعْمَلَانِ فِي مَعْنَيْنِ:

الأول: بِمَعْنَى (مِنْ)؛ نَحْوُ: مَا رَأَيْتُهُ مُنْذُ يَوْمِ الْجُمُعَةِ، أَيِ: مِنْ يَوْمِ.

والثاني: بِمَعْنَى (فِي)؛ نَحْوُ: مَا رَأَيْتُهُ مُنْذُ يَوْمِنَا هَذَا، أَيِ: فِي يَوْمِنَا هَذَا.

وَهُمَا (لِلْإِبْتِدَاءِ) لِإِبْتِدَاءِ زَمَانِ الْفِعْلِ حَالِ كَوْنِهِمَا (فِي الزَّمَانِ الْمَاضِي، وَقَدْ
يَكُونَانِ اسْمَيْنِ) بِمَعْنَى أَوَّلِ الْمَرَّةِ أَوْ جَمِيعِهَا، فَيَكُونُ كُلُّ مَنَّهُمَا مُبْتَدَأً، وَمَا بَعْدَهُمَا
خَبَرٌ.

(خَلَا وَعَدَا لِلْإِسْتِثْنَاءِ) لِبَيَانِ خُرُوجِ مَجْرُورِهَا عَمَّا قَبْلُهَا (وَيَكُونَانِ فَعْلَيْنِ، وَهُوَ
الْأَكْثَرُ) أَكْثَرُ وَقُوعِهَا حَرْفَيْنِ.

(لَوْلَا) الثَّامِنُ عَشَرَ لَفْظٌ لَوْلَا (لَامْتِنَاعِ شَيْءٍ) أَيِ هُوَ مَوْضُوعٌ لِبَيَانِ عِلَّةِ
امْتِنَاعِ شَيْءٍ (لَوْجُودِ غَيْرِهِ) لَوْجُودِ غَيْرِ ذَلِكَ الشَّيْءِ، يَعْنِي أَنَّ هَاهُنَا شَيْئَيْنِ: أَحَدُهُمَا
مَمْتَنَعٌ، وَالْآخَرُ مَوْجُودٌ، فَكَانَ وَجُودُ ذَلِكَ الْمَوْجُودِ عِلَّةَ لَامْتِنَاعِ الْمَمْتَنَعِ؛ نَحْوُ: لَوْلَا
رَحْمَةُ اللَّهِ لَهْلَكَ زَيْدٌ، فَعَدَمُ هَلَاكِ زَيْدٍ وَامْتِنَاعُهُ لَوْجُودِ رَحْمَةِ اللَّهِ تَعَالَى (إِذَا اتَّصَلَ بِهَا)
بِلَوْلَا (ضَمِيرٌ).

(وَكَيْ) الْمَوْضُوعُ لِبَيَانِ كَوْنِ مَجْرُورِهِ سَبَبًا لِمُتَعَلِّقِهِ، وَهُوَ لَا يَكُونُ حَرْفَ جَرٍّ فِي
وَقْتُ مِنَ الْأَوْقَاتِ، إِلَّا (إِذَا دَخَلَ عَلَى مَا الْإِسْتِفْهَامِيَّةُ لِلتَّعْلِيلِ)؛ نَحْوُ: كَيْمَهُ فَعَلْتُ؟،

ولعل للترجي في لغة عليل.

ولا بُدُّ لهذه الحروف من متعلِّقٍ فِعْلٌ أو شِبْهُهُ أو معناه إلا الزائد منها
نحو: كفى بالله، وبحسبك درهمٌ، ورُبٌّ، وحاشا، وخلا، وعدا، ولولا، ولعلَّ،
فإنَّها لا تتعلِّقُ بشيءٍ.

أي لأي غرض فعلت؟، ويدل على كونها حرف جر حذف ألف ما، كما في لم، وعم^(١).
(ولعل) أي والعشرون لفظ لعل (للترجي) رجاء وقوع أسباب شيء، والظن
بترجيح وجود أسبابه على عدمه، وهو لا يكون جر حرف في لغة إلا (في لغة عليل).
(ولا بد) لا فراق حاصل (لهذه الحروف) حروف الجر (من متعلق^(٢)) بفتح
اللام لفظاً أو تقديرًا، وهو (فعل أو شبه) شبه الفعل وهو ما يعمل كعمل الفعل من:
اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، واسم التفضيل، والمصدر (أو معناه)
وهو كل لفظ ليس بمشتق ولا مشتق منه، يفهم معنى الفعل وأسماء الأفعال
والظرف المستقر وغيرهما (إلا الزائد منها) أي من هذه الحروف (نحو: كفى بالله)
منال للفاعل (وبحسبك درهم) لزيادة الباء في المبتدأ (و) إلا (رب، وحاشا، وخلا،
وعدا، ولولا، ولعل، فإنها) أي هذه الحروف المستثنيات (لا تتعلق) أصلاً (بشيء)

(١) وفي "كي" ثلاثة أقوال؛ هي:

أحدهما: أنه حرف نصب دائماً (وهو قول الكوفيين).

الثاني: أنه حرف جر دائماً (وهو قول الأخفش).

والثالث: أنه يكون حرف جر تارة، وناصباً للفعل تارة (وهو قول أكثر البصريين).

(٢) حروف الجر على ثلاثة أقسام:

قسم يحتاج إلى متعلق دائماً؛ وهو: من، وإلى، وعن، وعلى، وواو القسم، وتاء القسم، ومذ، ومنذ،
وكيمه.

وقسم لا يحتاج إلى المتعلق أصلاً؛ وهو: رب، وحاشا، وخلا، وعدا، ولولا، ولعل.

وقسم متعلق في بعض الأوقات؛ وهو: اللام، والكاف، والباء، وحتى.

فمجرورُ الزائدِ ورُبَّ باقٍ على ما كانَ عليه قبلَ دخولِهما .
ومجرورُ حروفِ الاستثناءِ كالمستثنى بِلَا على ما سيجيءُ .
ومجرورُ لولا ولعلَّ مبتدأُ وما بعده خبرُهُ، نحو: لولاكَ هلكَ زيدٌ، ولعلَّ
زيدٌ قائمٌ.

ومجرورُ ما عدا هذه السبعة منصوبُ المحلِّ على أنَّه مفعولٌ فيه لمتعلقه إنَّ
كانَ الجارُّ في أو ما بمعناه، نحو: صلَّيتُ في المسجدِ وبالمسجدِ .

من الفعل وشبهه ومعناه، فلا توصل ذلك الشيء إلى ما يليها، بل يتعدى ذلك الشيء
بنفسه إليه، وفائدة الزائد إما التأكيد وتحسين اللفظ، أو غير ذلك .
(فمجرور الزائد ورُبَّ باقٍ على ما كان عليه قبل دخولهما) من كونه فاعلاً أو
خبراً؛ نحو: زيدٌ بقائمٍ .

(ومجرور حروف الاستثناء) وهي حاشا، وخلا، وعدا (كالمستثنى بِلَا على ما
سيجيءُ) في بحث المستثنى في وجوب النصب ولو محلاً؛ نحو: جاء من القوم خلا زيداً .
(ومجرور لولا ولعلَّ مبتدأ، أو ما بعده خبره) خبر المبتدأ (نحو: لولاكَ هلكَ
زيدٌ ، ولعلَّ زيدٌ قائمٌ) .

(ومجرور ما عدا هذه السبعة منصوب المحل على أنه مفعول فيه لمتعلقه) المتعلق
ما عدا هذه .

(إن كان الجار في، أو ما بمعناه) كالباء (نحو : صلَّيت في المسجد أو بالمسجد) ،
هذا على رأي ابن الحاجب، وتبعه المصنف، وأما على رأي الجمهور فكل ما دخله حرف
جر يتعلق بشيء، وليس مرفوعاً على أنه نائب الفاعل؛ نحو: مرَّ زيدٌ، فهو مفعول به غير
صحيح، سواء كان الجار أو اللام أو غيرها^(١) .

(١) انظر: فتح الأسرار: محمد بن محمد بن أحمد (٩٦) .

أو مفعولٌ له إن كانَ الجارُ لاماً أو بمعناه، نحو: ضربتُ زيداً للتأديب،
وكَيْمَةً عصيتُ، أو مفعولٌ به غيرُ صريحٍ إن كانَ الجارُ ما عداهما، نحو:
مررتُ بزيد.

وقَدْ يسندُ المتعلِّقُ إلى الجارِ والمجرورِ فيكونُ مرفوعٌ المحلُّ على أَنَّهُ نائبُ
الفاعلِ، نحو: مُرَّ بزيد.

(أو مفعول له ^(١)) متعلقه (إن كان الجارُ لاماً) للتعليل (أو ما بمعناه) بمعنى
اللام ككَيْمَةٍ (نحو: ضربتُ زيداً للتأديب، وكَيْمَةً عصيتُ ؟).

(أو مفعول به ^(٢)) غير صريحٍ إن كانَ الجارُ ما عداهما (اللام وما بمعناه .
(نحو مررتُ بزيد) فإذا فإن الباء في بزيد متعلق بمررت لأنه ليس بزائد، وزيد
مجرور به لفظاً، وحل المجرور منصوب محلاً على أنه مفعول به غير صريح لمررت؛ لأن
الباء ليس بمعنى في، ولا بمعنى اللام .

(وقد يسند المتعلق إلى الجار والمجرور فيكون) الجار والمجرور (مرفوع المحل)
تسمية الكل باسم الجزء، تسامحاً أو تجوزاً، أو الضمير راجع إلى المجرور فقط لقربه،
فحيثئذ لا تسامح ولا تجوز فيه (على أنه نائب الفاعل ^(٣))؛ نحو : مر بزيد) ورمى عن
القوس، وضرب للتأديب، وذهب في يوم الجمعة .

(١) المفعول له: هو مصدر قلبي (أي صادر من القلب، ويتصل بالمشاعر والأحاسيس النفسية) منصوب،
يؤتى به ليبين سبب حدوث الفعل، مثل: الشفقة، الخوف، الاحترام، العزة، التأديب.

(٢) المفعول به: اسم منصوب يدل على مَنْ وقع عليه فعل الفاعل، مثل: برى خالد القلم.

(٣) نائب الفاعل: هو الاسم المرفوع الذي يحل محل الفاعل بعد حذفه، والذي ينوب عن الفاعل أربعة
أشياء؛ هي: الأول: المفعول به، الثاني: الجار والمجرور، الثالث: الظرف، الرابع: المصدر، بشرط أن
يكون مخصصاً، أي موصوفاً. ومثال الأول: بيع المحصول، ومثال الثاني: جُلِسَ في الحديقة، ومثال
الثالث: سُهِرت ليلةً، ومثال الرابع: سيرَ سيرٌ سريعٌ.

ويجوزُ تقديمُ ما عدا هذا على متعلِّقه، نحو: بزيدٍ مررتُ.
 وَقَدْ يُحذفُ المتعلِّقُ فإن كان المحذوفُ فعلاً عاماً متضمناً في الجارِ
 والمجرورِ يسمَّيان ظرفاً مستقراً.....

(ويجوز تقديم ما) الجار والمجرور (عدا هذا) أي ما كان نائب الفاعل (على متعلقة ، نحو : بزيد مررت) يعني يجوز تقديم كل جار ومجرور مما ذكر من كونه مفعولاً فيه ومفعولاً له ومفعولاً به غير صريح على متعلقة، إلا جاراً ومجروراً يكون نائب فاعل، فإنه لا يجوز تقديمه، فلا يقال : بزيد مرّ لأنه كالفاعل، والفاعل لا يجوز تقديمه على فعله، فكذا نائبه.

(وقد يحذف المتعلق) لفظ قد للتقليل، والغرض من إتيانه بيان قلة مدخوله بالنسبة إلى صغره. (فإن كان المتعلق المحذوف فعلاً) أي لفظاً دالاً على الحدث فيعمها (عاماً) لكل فعل كالكون والوجود، والحصول والثبوت، والاستقرار والوقوع، يقال: كان الأكل والضرب وغير ذلك.

(متضمناً في الجار والمجرور) ملحوظاً ومفهوماً معناه منهنّما عرفاً (ويسميان) الجار والمجرور في الاصطلاح (ظرفاً^(١) مستقراً^(٢)) ظرفاً استقر فيه معنى العامل وعمله وإعرابه وضميره ومتعلقة المحذوف .

- (١) الظرف عند النحاة اسم لظرف الزمان أو المكان، ثم تساعوا فأطلقوه على الجار والمجرور أيضاً. والظرف في اللغة: هو الوعاء، وقد سمي الزمان والمكان ظرفاً تشبيهاً لهما بالوعاء . وظرف الزمان : اسم يدل على زمان وقوع الفعل، وهو على نوعين : الظرف المبهم، والظرف المحدد أو المختص . وظرف المكان : اسم يدل على مكان وقوع الفعل، وهو على فرعين أيضاً : الظرف المبهم : أي ظرف المكان المبهم، والظرف المحدود أو المختص : أي ظرف المكان المحدود أو المختص .
- (٢) إن الظرف المستقر مشروط بشرطين: أحدهما : أن يكون المتعلق محذوفاً، ثانياً : أن يكون فعلاً عاماً، فإذا فقد أحد الشرطين لم يكن مستقراً، بل يكون لغوياً .

نحو: زيدٌ في الدارِ؛ أي حَصَلَ، وإن لم يكن كذلك أو لم يحذف متعلقه
يسمیان ظرفاً لغواً، نحو: زيدٌ في الدارِ أي أكلَ، ومررتُ بزيدٍ.
وقد يحذف الجارُ وهو على نوعين: قياسيٌّ وسَماعيٌّ.
فالقِياسيُّ في ثلاثة مواضع: الأوَّلُ المفعول فيه فإن حذفَ في منه قياسٌ إن
كان ظرفَ زمانٍ مبهماً كان أو محدوداً،

(نحو : زيد في الدار؛ أي حصل) أو حاصل (وإن لم يكن) المتعلق المحذوف
كائناً (كذلك) أي إن لم يكن المحذوف عامّاً متضمناً فيهما (أولم يحذف متعلقه) أي
الجار ولو عامّاً (يسميان ظرفاً لغواً) الجار والمجرور فضلة مستغنى عنه أبداً في الكلام
(نحو : زيد في الدار، أي أكل) مثال لما لم يكن المتعلق المحذوف فعلاً عامّاً (ومررت
بزيد) ووجد زيد في الدار، وهو معطوف على المثال الأول ، ومثال لما لم يحذف متعلقة،
سواء كان فعلاً عامّاً أو خاصّاً.

ولما فرغ المصنف من مسائل المتعلق حذفاً وإثباتاً شرع في مسائل الجار، فقال:
(وقد يحذف الجار) والأكثر أن يذكر، (وهو على نوعين) حذف الجار على نوعين؛
النوع الأول: حذف (قياسي) منسوب إلى القياس، وهو مضبوط بضابط كلي، بحيث
إذا وجد في جزئي من الجزئيات لم يحتاج إلى السماع بخصوصه ، مثل ظرف زمان يجوز
فيه حذف "في" يعرف منه حذفه؛ من نحو: سرت يوم الجمعة ، وصمت شهراً، والنوع
الثاني: حذف (سماعي) لا ينضبط بضابط كلي، بل يحتاج في كل جزئي إلى السماع .

(فالقياسي) من الحذف (في ثلاثة مواضع) الموضع (الأول: المفعول فيه^(١))، فإن
حذف (لفظ) (في منه) في المفعول فيه (قياس إن كان) المفعول فيه (ظرف زمان مبهماً
كان أو محدوداً) سواء كان ظرف الزمان مبهماً : ما لا يتعين له مقدار مخصوص، نكرة

(١) المفعول فيه : المقصود من الصيغة : وهو أن الأفعال تحدث أو تحصل ، أو تُفَعَّل في ظرفي الزمان
والمكان.

نحو: سرتُ حيناً وصمتُ شهراً، أو ظرفَ مكانٍ مبهماً؛ وهو ما ثبت له اسمٌ بسبب أمرٍ غير داخلٍ في مسماه كالجهاات الست، وهي: أمام، وقدام، وخلف، وعين، ويسار، وشمال، وفوق، وتحت.

وكعند،

كان أو معرفة، كحين والحين، أو محدوداً "مختصاً": ما يتعين له مقدار مخصوص، نكرة كان أو معرفة ليوم وليل، واليوم والليل.

(نحو: سرت حيناً) مثال لظرف الزمان المبهم؛ لأن الحين يطلق على زمان ليس له ابتداء أو انتهاء، وليس له يوم أو ساعة محدودة، وقوله (وصمت شهراً) مثال لظرف الزمان المحدود؛ لأن الشهر له ابتداء وانتهاء، وأيام معدودة يطلق على مجموعها شهر واحد، وكذلك اليوم، فإن له ابتداء وانتهاء معتبر، وهو طلوع الشمس وغروبها .
(أو ظرف مكان مبهماً ^(١) : وهو ما ثبت له اسم بسبب أمر غير داخل في مسماه) بل هو خارج عن مستى ذلك الاسم، فهو مبهم ليس جزء منه، بل خارج عنه ^(٢) (كالجهاات الست؛ وهي : أمام، وقدام، وخلف، ويمين، ويسار، وشمال، وفوق، وتحت) كجلست أمامه، فإن تسمية المكان أماماً مثلاً بوقوعه إزاء وجه الإنسان أو غيره، وإذا حول إلى جانب آخر زال عنه اسم الأمام، والوجه غير داخل في ذلك المكان، وقس عليه غيره .

(وكعند) نحو جلست عندك، فإن تسمية المكان بعند بوقوعه حول المخاطب أو ما في حمايته، كداره ومملكته، وأعاد الجار ليتعين العطف على الجهاات، ولا يتوهم العطف على أمام، فإنه ليس بصحيح، إذ يلزم حيثئذ كونه من الجهاات الست، وليس كذلك.

(١) الحمل على الزمان المبهم لاشتراكهما (الزمان المبهم والمكان المبهم) في صفة الإبهام.

(٢) من النجاة من فسرهُ بالنكرة، ورد عليه بأنه غير مانع للدخول، وغير جامع، وقسم فسرهُ بها لم يعتبر له حد ونهاية، ويخرج منه المقادير المسوَّحة.

انظر: حاشية الخصام على الفوائد الضيائية (١٢٨-١٢٩)، ومنافع الأخيار على النتائج: مصطفى بن محمد بن إبراهيم (١٠٨).

ولدي، ووسط بسكون السين، وبين، وإذا، وحذاء، وتلقاء، وكالمقادير المسموحة، نحو: فرسخ، وميل، وبريد، إلا جانباً وجهةً ووجهاً، وخارج الدار، وداخل الدار، وجوف البيت، ووسطاً بفتح السين،

(ولدي) بمعنى عند، وهو عطف على عند مختص بالحضور، يقال: جلست لدى زيد، أي عند حضوره.

(وَوَسْطٍ بسكون السين) مجرور لفظاً عطف على القريب "ولدي"، أو على البعيد "عند"، وهي بمعنى بين: وهو كل موضوع يصح فيه بين فهو وسط بالسكون، تقول: جلست وسط القوم، كما تقول: بين القوم (وبين وإزاء وحذاء وتلقاء) والثلاثة الأخيرة بمعنى الجهة، وتطبيقها ظاهر.

(وكالمقادير المسموحة) المقادير: جمع مقدار، وهو القدر؛ وقدر الشيء مبلغه، ثم أطلق على ما يدل على ذلك القدر، والمقادير هي ظرف المكان المبهم التي ثبت لها اسم بعد المساحة، وهو أيضاً مبهم لأنه يصدق عليها تعريف المبهم. (نحو فرسخ، وميل، وبريد^(١)) فإن كلاً من هذه الثلاثة مقادير مخصوصة، يعرف بالمساحة التي هي أمر غير داخل فيه، فهي ظروف مكان مبهم، يعني بحذف "في" قياساً منها.

(إلا جانباً) استثناء من ظرف المكان المبهم، ولا يجوز حذف لفظ "في" منها، وكذلك (وجهةً، ووجهاً، وخارج الدار) معطوفة على إلا جانباً (وداخل الدار، وجوف البيت، ووسطاً بفتح السين) مثل إلا جانباً، لا يجوز حذف "في" منها.

(١) الفرسخ: يطلق على المكان المسوح باثني عشر ألف خطوة.
الميل: يطلق على ثلث الفرسخ، وهو أربعة آلاف خطوة.
البريد: يطلق على اثني عشر ميلاً، وهو ثمانية وأربعين خطوة.

وكلَّ اسمٍ مكانٍ لا يكون بمعنى الاستقرارِ، نحو: المقتلِ والمضربِ .
وَكَذَا إِنْ كَانَ بِمَعْنَاهُ وَلَمْ يَكُنْ مُتَعَلِّقُهُ بِمَعْنَاهُ، نحو: مقامٍ ومكانٍ فإن هذه
المستثنيات لا يجوزُ حذفُ في منها، لا يقالُ: أَكَلْتُ جَانِبَ الدَّارِ، وَمَضْرَبَ زَيْدٍ
أَوْ مَقَامَهُ، بَلْ فِي جَانِبِ الدَّارِ أَوْ فِي مَضْرَبِ زَيْدٍ أَوْ فِي مَقَامِهِ .
وَأَمَّا إِنْ كَانَ عَامِلُ الْقِسْمِ الْأَخِيرِ بِمَعْنَى الْإِسْتِقْرَارِ يَجُوزُ حَذْفُ فِي،
نحو: قَمْتُ مَقَامَهُ، وَقَعَدْتُ مَكَانَهُ .

وكذلك (كل اسم مكان لا يكون بمعنى الاستقرار) لا يكون مشتقاً من حدث
بمعنى الاستقرار ، أي لم يحذف في كل اسم مكان لا يكون بمعنى الاستقرار (نحو :
المقتل والمضرب) مثال لاسم المكان الذي لم يكن بمعنى الاستقرار؛ لأن المقتل
والمضرب كلاهما اسم مكان من القتل والضرب، وهما لا يدومان ولا يستقران (وكذا
إن كان بمعناه) بمعنى الاستقرار (ولم يكن متعلقه) عامل اسم المكان ملتبساً
(بمعناه) بمعنى الاستقرار (نحو : مقام ومكان) .

(فإن هذه المستثنيات لا يجوز حذف "في" منها) من هذه المستثنيات (لا يقال :
أَكَلْتُ جَانِبَ الدَّارِ، أَوْ مَضْرَبَ زَيْدٍ أَوْ مَقَامَهُ، بَلْ فِي جَانِبِ الدَّارِ، أَوْ فِي مَضْرَبِ زَيْدٍ، أَوْ
فِي مَقَامِهِ) حكم اسم المكان الذي يكون بمعنى الاستقرار؛ إما أن لا يكون عامله
بمعنى الاستقرار أو يكون ، أما إن لم يكن عامله بمعنى الاستقرار - كما مر - فلا يجوز
حذف "في" منه .

(وأما إن كان عامل القسم الأخير) وهو اسم المكان الذي يكون (بمعنى
الاستقرار بمعنى الاستقرار يجوز حذف "في") لوضوح ظرفيته له مع دلالة على
القرار، فيكون مشعراً بكونه ظرفاً للحدث الذي فيه، فلا حاجة إلى تنصيب الظرفية،
فيستغنى حينئذٍ من ذكر لفظ "في" (نحو : قمت مقامه، وقعدت مكانه) .

وإن كان ظرف مكان محدوداً: وهو ما ثبت له اسمٌ بسبب أمرٍ داخلٍ في
 مستمّاه، نحو: دار؛ فلا يجوز حذفُ في فلا يقال: صليتُ داراً، بل في دارٍ. إلا ممّا
 بعدَ دخلَ ونزلَ وسكنَ، نحو: دخلتُ الدارَ، ونزلتُ الحانَ، وسكنتُ البلدَ.
 والثاني: المفعولُ له إذا كان فعلاً لفاعلِ الفعلِ المعلنِ ومُقارناً له في
 الوجودِ، نحو: ضربتُ زيداً تأديباً له.

(وإن كان) المفعول فيه (ظرف مكان محدوداً : وهو ما ثبت له اسم بسبب أمرٍ
 داخل في مستمّاه) غير خارج عنه (نحو : داراً) وببيت وبلد فإنها أسماء لتلك المواضع
 بسبب أشياء داخلية فيها، كالدار في البلد، والبيت في الدار، والجدار والسقف في الدار
 (فلا يجوز حذف في منه) من جميع الظرف المكان المحدود (فلا يقال صليت داراً؛ بل)
 يقال: (في الدار)، (إلا) استثناء من قوله، فلا يجوز حذف "في" من مكان محدود (مما)
 من مكان محدود وقع (بعدَ دخلَ ، ونزلَ ، وسكنَ) وفروعها؛ كادخل وانزل واسكن
 وغيرها، فيجوز حذف "في" لكمال مشابة المفعول به (نحو : دخلت الدارَ، ونزلت
 الحانَ ، وسكنت البلدَ).

(و) الموضع (الثاني) من المواضع الثلاثة التي يحذف فيها حرف الجر قياسياً
 (المفعول له ^(١)) فإن اللام تحذف منه قياساً، ولكن ليس هذا على الإطلاق، بل عند
 وجود شروط ثلاثة؛ هي : الأول: (إذا كان فعلاً)، والثاني: كونه حدثاً (لفاعل الفعل
 المعلن به) اتحد فاعلهما : أي اتحد فاعل ذلك الفعل، وفاعل عامله، والثالث: كون
 زمان المفعول له (مقارناً له) لزمان الفعل المعلن (في الوجود) بأن يتحد زمان
 وجودهما (نحو : ضربت زيداً تأديباً له) يقاعاً للتأديب، فاعل الضرب والتأديب هو
 المتكلم ، وزمانها واحد والضرب وسيلة للتأديب كالنصيحة .

(١) المفعول له: هو مصدر قلبي (أي صادر من القلب، ويتصل بالمشاعر والأحاسيس النفسية) منصوب،
 يؤتى به ليبين سبب حدوث الفعل، مثل: الشفقة، الخوف، الاحترام، العزة، التأديب.

بخلاف: أكرمْتُكَ لإِكرامِكَ، وجئتُكَ اليومَ لوعدي أُمسِ. وفي هذين
الموضعين إذا حُذِفَ الجارُ يُنصبُ المجرورُ إن لم يكن نائبَ الفاعِلِ، ويرفعُ إن
كان نائباً بالاتفاق.

والثالثُ: أَنْ وَإِنَّ فالجارُ يحذفُ منها قياساً، نحو: قوله تعالى: ﴿عَبَسَ وَتَوَلَّى

﴿١﴾ أَنْ جَاءَهُ الْأَعْمَى ﴿٢﴾﴾ [عبس: ١-٢] أي لأن جاءه.

والسَّامِعِيُّ فيما عدا هذه الثلاثة

(بخلاف أكرمْتُكَ لأكرمِكَ) لعدم الاتحاد في الفاعل ، (وجئتُكَ اليومَ لوعدي
أُمسِ) لعدم المقارنة في الوجد؛ أي لعدم اتحاد الزمان (وفي هذين الموضعين) المفعول
فيه والمفعول له المذكورين (إذا حذف الجار ينتصب المجرور) على أنه مفعول فيه أو
مفعول له، لأنهما كانا منصوبين المحل لعمل الجار في لفظه، فلما حذف الجار أظهر
النصب الذي في المحل، وهذا النصب يعم اللفظي وغيره .

(إن لم يكن) المجرور (نائب الفاعل) فإنه ينتصب لفظاً (ويرفع) المجرور (إن
كان نائبه) نائب الفاعل (بالاتفاق) باتفاق النحاة .

(والثالث) من المواضع الثلاثة التي يحذف منها الجار قياساً :

(أَنْ، وَأَنَّ) الأولى بالسكون، والثانية بالتشديد وبفتح الهمزة فيهما (فالجار

يحذف منها قياساً) لتخفيف الثقل (نحو قوله تعالى: ﴿عَبَسَ وَتَوَلَّى ﴿١﴾ أَنْ جَاءَهُ الْأَعْمَى ﴿٢﴾﴾

[عبس: ١-٢] أي لأن جاءه) ونحو: إياك أن تضيع وقتك، أي من أن تضيع وقتك.

(و) الحذف (السَّامِعِي فِيهِما ^(١)) في موضع (عدا هذه الثلاثة) المفعول فيه،

(١) قد يحذف الجار، وهو على نوعين: قياسي (قد مر ذكره)، وسامعي، فبعد أن بين المصنف المواضع التي
يحذف فيها الجار قياساً أراد أن بين المواضع التي يحذف منها الجار سماعاً.

مما سمع من العرب فيحفظ ولا يقاس عليه.

ثم القياس بعد الحذف في غير الأولين أن تُوصل متعلقه إلى المجرور فتظهر الإعراب المحلي وهو النصب على المفعولية أو الرفع على النائية وتسمى حذفاً وإيصالاً، نحو قوله تعالى: ﴿وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ﴾ [الأعراف: ١٥٥] أي من قومه، ونحو قولهم: مالٌ مشتركٌ، وظرفٌ مُستقرٌّ أي مشتركٌ فيه ومستقرٌّ فيه.

وقد يبقى مجروراً على الشذوذ، نحو: الله لأفعلن: أي والله.

والمفعول له، وأنَّ وأنّ، حال كونه (مما سمع من العرب، فيحفظ ولا يقاس عليه) على ما سمع من العرب، ولا يجوز أن يقاس عليه غيره.

(ثم القياس) القاعدة الكلية (بعد الحذف) حذف الجار، سواء كان حذفه قياساً كما في المواضع الثلاثة، أو سماعياً كما في عداها (في غير الأولين) المفعول فيه والمفعول له (إن توصل متعلقه) الجار (إلى المجرور، فتظهر الإعراب المحلي) فيه لزوال كونه مدخول الجار، وهو المانع من الوصول والظهور؛ أي إيصال المتعلق وإظهار الإعراب (وهو النصب على المفعولية) كونه مفعولاً (أو على النائية) كونه نائب الفاعل (وتسمى حذفاً وإيصالاً) لوجودهما فيه (نحو قوله تعالى: ﴿وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ﴾ [الأعراف: ١٥٥] أي من قومه) وهو مثال النصب على المفعولية، (ونحو قولهم: مال مشترك، وظرف مستقر، أي مشترك فيه ومستقر فيه) مثال الرفع على النائية؛ حيث حذف الجار ورفع المجرور، وأنيب مناب الفاعل واستتر.

(وقد يبقى) المجرور بعد حذف الجار بلا عوض (مجروراً على الشذوذ)، وإن كان الكثير الموافق للقياس النصب أو الرفع (نحو: الله) بالجر (لأفعلن، أي والله)

ولا يجوزُ تَعَلَّقُ الجارينِ بمعنى واحدٍ بدونِ العطفِ بفعلٍ واحدٍ، فلا يُقالُ: مررتُ بزيدٍ وعمرو، ولا ضربتُ يومَ الجمعةِ يومَ السبتِ، بخلافِ ضربتُ يومَ الجمعةِ أمامَ المسجدِ، وأكلتُ من ثمره من تفاحه.

فحذف حرف الجر الذي هو حرف القسم، وأبقى لفظة الجلالة الله مجروراً، وقرينة الحذف والمحذوف هو جواب القسم، ثم إن بقاءه مجرور مختص بـ باب القسم، لكنهم اختلفوا فيه : فالبصريين قالوا إنه مختص بلفظ الجلالة دون سائر أسماء الله تعالى، والكوفيون يقيسون سائر أسماء الله تعالى على الجلالة، ويجوزون ذلك فيه ^(١).

(ولا يجوز تعلق الجارين) ملفوظين أو محذوفين حال كونها ملتبسين (بمعنى واحد بدون العطف) والأبدال والتأكيد، إذ بالتبعية يحصل نوع مغاير (بفعل واحد) متعلق بالتعلق، يعني لا يجوز تعلق الجارين اللذين معناهما واحد بفعل واحد، من غير أن يكون أحدهما معطوفاً على الآخر.

(فلا يقال: مررت بزيد وعمرو) لأنه غير صحيح، ولا يوجد بكلام الفصحاء بخلاف نحو : مررت بزيد وعمرو ، نظرت إلى الفلك إلى قمره .

(ولا) يقال: (ضربت يوم الجمعة يوم السبت) بل يقال: ويوم السبت.

(بخلاف ضربت يوم الجمعة أمام المسجد ، وأكلت من ثمره من تفاحة) فإن الجارين في كل منهما وأن كانا بمعنى واحد إلا أنهما لم يتعلقا بفعل واحد، بل الأول بالمطلق، أي تعلق به حين إطلاقه، والثاني بعد ما قيد بالأول، فكان المعنى وقع الأكل المبتدئ من الثمر من التفاح.

(١) وقال البعض : لا يحذف من أدوات القسم إلا الباء لأصالته.

انظر : فتح الأسرار شرح كتاب الإظهار (١٢٩).

والعاملُ في اسمينِ على قسمينِ أيضاً: قسمٌ منصوبُهُ قبلَ مرفوعِهِ وقسمٌ على العكسِ.

القسمُ الأوَّلُ ثمانيةُ أحرفٍ: ستَّةٌ منها تُسمَّى المشبهةُ بالفعلِ لكونها على ثلاثةِ أحرفٍ فصاعداً.....

(والعامل في اسمين ^(١)) عطف على قوله "والعامل في اسم واحد"، والفاعل اللفظي السماعي الذي يعمل في اسمين الذين هما المبتدأ وخبر حقيقة أو حكماً (على قسمين أيضاً) كالعامل في الاسم (قسم منصوبة قبل مرفوعه) رتبة (وقسم على العكس) مرفوعه قبل منصوبه.

(القسم الأول ثمانية أحرف) إن لفظ الحرف مفرد وجد فيه جمع قلة وجمع كثرة، وكل لفظ وجد فيه هذان الجمعان، فجمع قلة مستعمل في ثلاثة إلى العشرة دون ما فوقها على الحقيقة، وجمع كثرة مستعمل فيما فوقها على الحقيقة، وفي هذه الصورة قد يستعمل كل منها للآخر ^(٢)، فاللايق أن يقول: أحرف لثلا يعدل عن الحقيقة، وقد أحسن المصنف رحمه الله في ذلك.

(ستة منها تسمى حروفاً) الأحسن والأنسب الأحرف؛ لكن المصنف أراد التنبيه على أن لهذا أيضاً وجهاً باعتبار أن لهذه الحروف مفهوماً كلياً، وهو ما شبه الفعل وعمل عمله الفرعي، وله أفراد ذهنية كثيرة (مشبهة) لفظاً (بالفعل) الماضي (لكونها على ثلاثة أحرف فصاعداً) لكونها منقسمة إلى الثلاثي: كأن، وليت، وأن، والرباعي ك: لعل، وكان، والخماسي ك: لكن.

(١) ولم يكتف بأن يقول: وفي اسمين بالعطف على في اسم واحد؛ لبعد المعطوف، فقال: والعامل في الاسمين.

(٢) إذا لم توجد قرينة.

وفتحِ أواخرها ووجود معنى الفعلِ في كلِّ منها.
إِنَّ وَأَنَّ للتحقيق، وكأنَّ للتشبيه، ولكنَّ للاستدراك، وليتَ للتمني،
ولعلَّ للترجي.....

(ولفتح) معطوف على لكونها أي مشبهة أيضاً لوجه آخر وهو الفتح
(أواخرها) كما أن أواخر الماضي بنيت على الفتح كذلك أواخر هذه الحروف بنيت على
الفتح (ووجود معنى الفعل في كل منها) في كل واحد من هذه الحروف، هذا مشابها
بالفعل في المعنى، والأول لفظاً.

ومعنى الفعل هو الحدث مثل التأكيد والتشبيه والاستدراك والتمني
والترجي، ولما لزمها الأسماء بالمتعدي خاصة في دخولها على الاسمين، ولذا عملت
عمله^(١).

(إِنَّ، وَأَنَّ) هما (للتحقيق) لتقرير مضمون الجملة بلا تغيير (وكأنَّ للتشبيه)
لإفادة وإنشاء مشابهة اسمه بخبره .

(ولكن للاستدراك) الرابع لفظ لكن الموضوع للاستدراك : لدفع توهم نشأ من
الكلام السابق، أي المتقدم.

(وليت للتمني) لطلب ما لا طمع فيه ، أو طلب ما فيه عسر سواء كان عدم
طمعه لكونه مستحيلاً، أو لعدم رجائه لانعدام الأسباب .

(ولعل للترجي^(٢)) والسادس لفظ لعل الموضوع لانتظار شيء لا وثوق

(١) قدم منصوبها على مرفوعها، وهو عمل فرعي.

(٢) الفرق بين التمني والترجي : أن التمني يجوز أن يستعمل فيما يمكن وقوعه وفيما لا يمكن وقوعه،
والترجي لا يستعمل إلا فيما يمكن وقوعه، إذ المحال لا يرجى.

ولا يتقدم معمولها عليها ولها صدرُ الكلام غير أنَّ فلا تقعُ في الصدرِ
أصلاً وتلحقها ما فتلغى،

بحصوله مرجو؛ نحو: لعلك تعطينا، أو مخوف؛ نحو: لعله يموت الساعة^(١).

(ولا يتقدم معمولها عليها) لا يجوز أن يتقدم معمول هذه الحروف الستة من
اسمها وخبرها عليها.

(ولها) ووجب للحروف المشبهة بالفعل (صدر الكلام) يجب أن تقع في صدر
الكلام الذي دخلت عليه، فلا يتقدم معمول من معمولاتها عليه؛ لأنه لو تقدمت عليها
بطلت صدراتها التي هي المقصود منها (غير أنَّ) المفتوحة مستثنى من الحروف الستة
التي لها الصدارة في الكلام (فلا تقع) تفصيل للاستثناء، وفاعله المستقر تحته راجع إلى
أنَّ، فلا تقع أنَّ (في الصدر) في ابتداء الكلام (أصلاً) قطعاً (وتلحقها ما) تلحق
أواخرها هذه الحروف الستة ما الكافة والمانعة (فتلغى) عن العمل، أي فيبطل عمل
هذه الحروف.

(١) قلت: اضطربت أقوال أئمة اللغة في لعل الواقعة في القرآن الكريم لاستحالة انتظار غير الموثوق
بحصوله من الله سبحانه، تعالى عن ذلك علواً كبيراً.

واعلم أن لعل الواردة في القرآن في حقه سبحانه وتعالى كالجزم بها، وإنما تطلق عليه سبحانه وتعالى كما
في قولك: (لعل الله تعالى يرحمي) إظهاراً للوقار، وكذلك هو الجزم في وعد الله تعالى ووعيده وأنه
حق، تبييناً على أنه يجب أن يكون المكلف على الطمع والإشفاق؛ لأنه أبعد عن الانكال والإهمال،
أضف إلى ذلك أن أوضاع اللغة العربية مبنية على خصائص الخلق، ولهذا ورد في القرآن الكريم ما هو
على العادة فيما بينهم لأنه خطاب لهم.

وعليه فإذا أوقعت كلمة "لعل" في كلام علام الغيوب تكون لرجاء المخاطبين، فهي للإطماع في محل
التحقيق، أي في الأمر المحقق للإطماع الموثوق بحصولها، فهي محل التحقيق للتحقيق.

انظر: الحاشية الجديدة على شرح عصام على الفريدة للقلبوي (٢/٥١٩-٥٢٠)، وحاشية منافع
الأخبار على النتائج: مصطفى بن محمد بن إبراهيم (١٢٢).

وتدخل حينئذٍ على الأفعال، نحو: إنما ضرب زيد، فإن لا تُغير معنى الجملة، وأن مع جملتها في حكم المصدر ومن ثمة وجب الكسر في موضع الجمل، والفتح في موضع المفرد فكسرت في الابتداء، نحو: إن زيدا قائم. وفي جواب القسم، نحو: والله إن زيدا قائم.

(وتدخل حينئذٍ) فيجوز دخولها حين الإلغاء (على الأفعال) ولا تختص بالأسماء؛ لأنها لما لم تعمل لم يلزم كون مدخولها صالحاً للعمومية، وهذا في غير ليت، وأما ليت فلا يجوز دخولها على الفعل فلا يقال: ليتما قام زيد^(١).

(نحو: إنما ضرب زيد، فإن لا تُغير معنى الجملة) لا تجعلها في حكم المفرد، بل تؤكد (وأن) المفتوحة (مع جملتها) اسمها وخبرها (في حكم المصدر) تغير معنى الجملة وتجعلها كالمصدر (من ثمة) من أجل كون إن المكسورة لا تغير معنى الجملة، والمفتوحة تغيره (وجب الكسر) وجب كسر الهمزة (في موضع الجمل) جمع جملة (والفتح في موضع المفرد) في موضع يقع فيه المفرد (فكسرت) الهمزة في عشرة مواضع؛ هي:

- ١ - (في الابتداء): أي في حال كونها في ابتداء الكلام؛ نحو: إن زيدا قائم.
- ٢ - (وفي جواب القسم): وهو جملة مستقلة عند الجمهور، سواء دخلت اللام في خبرها؛ نحو: والله إن زيدا لقائم، أو لم تدخل (نحو: والله إن زيدا قائم)^(٢).

(١) إلا عند ابن أبي الربيع وظاهر القزويني. كذا ذكره ابن هشام في مغني اللبيب.

انظر: مغني اللبيب مع حاشية الدسوقي (١/ ٢٨٨).

(٢) خلافاً للكوفيين والمبرد الذين قالوا: إن أدخلت اللام في جوابه يجوز فيه الفتح بناءً على أنه مأول بالمفرد. انظر نتائج الأفكار: مصطفى بن حمزة (٤٢).

وفي الصَّلَةِ، نحو قوله تعالى: ﴿وَأَيُّنَهُ مِنَ الْكُنُوزِ مَا إِن مَفَاتِحَهُ لَسَنُوءُ﴾^١
بِالْعُضْبَةِ﴾ [القصص: ٧٦].

وفي الخبر عن اسم عين، نحو: زيدٌ إنه قائمٌ.
وفي جملة دخلت على خبرها لامُ الابتداء، نحو: علمتُ إنَّ زيدا لقائمٌ،
وبعد القول العربي عن الظن، نحو: قُلْ إِنَّ اللَّهَ تعالى واحدٌ.
وبعد حتى الابتدائية نحو: أتقولُ ذلك حتى إنَّ زيدا يقولهُ.

٣- (وفي الصلة): كسرت أيضاً حال كونها دالة على الجملة التي هي صلة
لاسم الموصول؛ لأن الصلة لا تكون إلا جملة (نحو: قوله تعالى ﴿وَأَيُّنَهُ مِنَ الْكُنُوزِ
مَا إِن مَفَاتِحَهُ لَسَنُوءُ بِالْعُضْبَةِ﴾ [القصص: ٧٦]).

٤- (وفي الخبر عن اسم عين): عن اسم مدلوله ذات علماً، وهو ما يقوم بذاته
(نحو: زيداً إنه قائمٌ).

٥- (وفي جملة دخلت على خبرها): وتكسر الهمزة في جملة دخلت على خبر إن
(لام الابتداء) لأنها - كما مر - لتأكيد مضمون الجملة كالمكسورة لا المفتوحة (نحو:
علمتُ إنَّ زيدا القائمٌ).

٦- (وبعد القول): وكسرت الهمزة أيضاً إذا وقعت بعد القول وما يشتق منه
(العربي) على وزن فاعيل، صفة للقول، أي بعد القول العاري والخالي (عن الظن)
الغير دال على معنى الظن (نحو: قُلْ إِنَّ اللَّهَ تعالى واحدٌ).

٧- (وبعد حتى الابتدائية): التي يبتدأ بها الكلام (نحو: أتقول ذلك حتى إنَّ
زيداً يقولهُ).

وبعد حروف التصديق، نحو: نَعَمْ إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ.
وبعد حروف الافتتاح، نحو: أَلَا إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ.

وبعد واو الحال، نحو: قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ فَرِيقًا مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ لَكَرِهُونَ﴾ [الأنفال: ٥].

وفتحت فاعلةً، نحو: بلغني أَنَّكَ قَائِمٌ.
ومفعولةً، نحو: علمتُ أَنَّ زَيْدًا قَائِمٌ.
ومبتدأةً، نحو: عندي أَنَّكَ قَائِمٌ.

٨ - (وبعد حروف التصديق): مثل: نعم، وبلى، وغيرها (نحو: نعم، إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ).

٩ - (وبعد حروف الافتتاح): حروف يبدأ بها الكلام؛ وهي: ألا، وأما، (نحو: أَلَا إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ).

١٠ - (وبعد واو الحال): لأنها لا تدخل إلا على جملة (نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ فَرِيقًا مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ لَكَرِهُونَ﴾ [الأنفال: ٥]).

(وفتحت) الهمزة في مادة الألف والنون في عشرة مواضع، الأولى مفتوحة حال كونه في جملة واقعة :

(١) (فاعلةً) بالنصب على أنها حال من نائب الفاعل المستقر في فتحت (نحو: بلغني أَنَّكَ قَائِمٌ).

(٢) (ومفعولة) والثانية مفتوحة حال كونها في جملة واقعه مفعوله (نحو: علمت أَنَّ زَيْدًا قَائِمٌ).

(٣) (ومبتدأةً) حال كون تلك المادة مع جملتها مبتدأة (نحو: عندي أَنَّكَ قَائِمٌ).

ومضافاً إليها، نحو: اجلس حيث أن زيدا جالس.
وبعدَ لو لأنه فاعل، نحو: لو أنك قائم لكان كذا؛ أي: لو ثبت قيامك.
وبعدَ لولا لأنه مبتدأ، نحو: لولا أنك ذاهب لكان كذا؛ أي: لولا
ذهابك موجود.

وبعدَ ما المصدرية التوقيتية لأنه فاعل لاختصاص ما المصدرية بالفعل،

(٤) (ومضافاً إليها) الرابعة مفتوحة في جملة واقعة مضافاً إليها (نحو: اجلس
حيث أن زيدا جالس).

(٥) (وبعدَ لو) حال كونها واقعة بعدَ لو (لأنه فاعل) الاسم الذي تقع بعده فاعل
لفعل محذوف يفسره ما بعده (نحو: لو أنك قائم لكان كذا، أي لو ثبت قيامك).

(٦) (وبعدَ لولا) والسادسة مفتوحة حال كونها في جملة واقعة بعدَ لولا الامتناعية
(لأنه) بعدَ لولا (مبتدأ) لا فاعل، خبر محذوف وجوباً، وقيل: غير محتاج إلى الخبر
لتضمنه المسند والمسند إليه (نحو: لولا أنك ذاهب لكان كذا، أي لولا ذهابك
موجود).

(٧) (وبعدَ ما المصدرية^(١) التوقيتية) ما المصدرية إما زمانية تدل على الزمان، وإما
أن تكون مصدرية لا غير، والمراد هنا المنسوبة إلى التوقيت بدلالاتها على الوقت^(٢)
(لأنه) ما بعدَ ما المصدرية (فاعل لاختصاص ما المصدرية بالفعل) سواء كانت ما

(١) ما المصدرية حرف غير محتاج إلى عائد عند سيويو، وأما عند الأخفش وابن السراج فإنها اسم يحتاج
إلى عائد، وأما عند أبي البقاء فإنها على كلا التقديرين لا يعود شيئاً من صلتها.

انظر: شرح قواعد الإعراب (٦٤)، الفوائد الضيائية لملا جامي (٢٧١-٢٧٢)، حاشية الدسوقي على
المغني (٢٩٦/١-٢٩٧).

(٢) فالمصدرية أعم من التوقيتية.

نحو: اجلس ما أنَّ زيداً قائمٌ؛ أي ما ثبت أنَّ زيداً قائمٌ بمعنى مُدَّةٍ ثبوتِ قيام زيدٍ.

وبعدَ حروفِ الجرِّ، نحو: عَجِبْتُ من أنَّكَ قائمٌ.

وبعدَ حتى العاطفةِ للمفردِ، نحو: عرفتُ أموركَ حتى أنَّكَ صالحٌ.

وبعدَ مُذْ ومُنْذُ، نحو: ما رأيتهُ مُذْ أنَّكَ قائمٌ.

وحيثُ جازَ التقديرانِ

وقتيَّة أو لا فهي مقصورة على الفعل ولا توجد في غيره لفظاً أو تقديرًا^(١) (نحو: اجلس ما أنَّ زيداً قائمٌ، أي ما يثبت أنَّ زيداً قائمٌ، بمعنى مدة ثبوت قيام زيدٍ).

٨ (وبعد حروف الجر) حال كونها واقعة بعد حروف الجر، لكونها مستلزمة لما بعدها اسماً مفرداً (نحو: عَجِبْتُ من أنَّكَ قائمٌ).

٩ (وبعد حتى العاطفة) التاسعة مفتوحة حال كونها في جملة واقعة بعد حتى العاطفة للمفرد على المفرد^(٢) (نحو: عرفتُ أموركَ حتى أنَّكَ صالحٌ) عرفتُ أموركَ حتى صلاحك.

١٠ (وبعد مُذْ ومُنْذُ) العاشرة مفتوحة حال كونها في جملة واقعة بعد مُذْ ومُنْذُ الاسمين لدخول الحرفين في حروف الجر (نحو: ما رأيته مُذْ أنَّكَ قائمٌ) وكذا مُنْذُ أنَّكَ قائمٌ، أي جميع مدة عدم رؤيتي له قيامك، أي مدة قيامك.

(وحيث جازَ التقديران) جاز تقدير مادة الألف والنون مع اسمها وخبرها جملة، وتقديرها مفرداً حكماً، والمراد بالجواز: ما يجمع ترجيح أحد الطرفين؛ لأنَّ الخلو عن

(١) عند سيبويه، وتعم الاسم عند غيره، وإن كان وقوعها قليلاً، وتخصيص المصنف بالفعل للإشارة إلى ندرته.

انظر: حاشية الدسوقي على المغني (١/ ٢٩٦-٢٩٧)، شرح مغني الجابري لمحمد الميلاي (١٠٥)،

الفوائد الضيائية لملا جامي (٢٧١-٢٧٢).

(٢) وهذا قيد تحقيقي لبيان الواقع، لا احترازي.

جَازَ الأَمْرانِ كالتّي وقعتْ بعدَ فاءِ الجزاءِ، نحو: من يكرمني فإني أكرمه؛ فإن كسرتْ فالمعنى فأنا أكرمه، وإن فتحتْ فالمعنى فإكرامي إياه ثابتٌ.
وتخففُ المكسورةُ فيلزمُ اللّامُ في خبرها.....

الحذف أَرَجَحَ (جاز الأمران) جاز الكسر والفتح في أن ، فالكسر على تقدير جعل إن مع اسمها وخبرها جملة ، والفتح على تقدير جعلها معها مفرداً (كالتّي) كمادة الألف والنون التي (وقعت بعد فاء الجزاء) أو إذا المفاجأة (نحو : من يكرمني فإني أكرمه) أو إذا أني أكرمه (فإن كسرتْ فالمعنى : فأنا أكرمه) فتبقى الجملة بلا تغيير لأن الهمزة المكسورة لا تغير المعنى (وإن فتحتْ فالمعنى : فإكرامي إياه ثابتٌ) فالمعنى فثابت إكرامي إياه ، وقد وجب تقديم الخبر لدفع الالتباس بين المكسورة والمفتوحة ، لذا لا يجوز حذفه .

(وتخفف المكسورة) بحذف النون الثانية مع حركتها لكثرة الاستعمال وثقل التشديد (فيلزم) يلزم اللام حين الإلغاء؛ لأن اللام للفرق بين المكسورة المخففة وبين النافية، ولا التباس حين الإعمال^(١) (اللام) لام الابتداء^(٢) عند عدم قرينة مغنية عنها من حرف النفي، كما في زيد لن يقوم، واقتضاء المقام الإثبات ، كقول الشاعر عند المدح^(٣) :
وأن مالك كانت كرامَ المعادن^(٤) .

وتمتنع عند عدم وجود القرينة (في خبرها) خبر إن المكسورة المخففة لفظاً أو معنى، ولا يجوز دخولها على اسمها ولا على ما بينها.

(١) عند سيبويه وسائر النحاة ، وعند ابن الحاجب مطلقاً، أي حين الإلغاء والإعمال؛ لأن الفرق بالعمل لا يحصل في التقديري والمحلي، وأما في اللفظي ففلاطراد.

انظر : نتائج الأفكار : مصطفى بن حمزة (٤٥)، حل المعاهد شرح القواعد (٦٣)، حاشية الدسوقي على مغني اللبيب (١/ ٤٠-٤١)، شرح مغني الجابري للميلاني (٩٤).

(٢) التي تفيد تأكيد مضمون الجملة الاسمية.

(٣) عند مدح القبيلة المالكية.

(٤) أول البيت : أنا ابن أباه الضيم من آل مالك.

ويجوزُ إلغَاؤها ودخولُها على فعلٍ من أفعالِ المبتدأ.....

(ويجوز إلغَاؤها) جواز إبطال وإلغاء عمل إن المكسورة عند التخفيف، يعني إن المكسورة يجب إعمالها عند عدم التخفيف، ويجوز إعمالها ^(١) وإلغَاؤها عند التخفيف، ولكن الغالب هو إبطال عمل إن المكسورة المخففة لفوات بعض المشابهة بين الاسم والخبر.

(و) ويجوز (دخولها على فعل من أفعال المبتدأ) والخبر، فيجوز دخول إن المكسورة المخففة على بعض الأفعال، وهي الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر دون سواها ^(٢)؛ كالأفعال الناقصة ^(٣)، وأفعال المقاربة ^(٤)، وأفعال القلوب ^(٥)، كما جاز دخولها على المبتدأ والخبر.

-
- (١) على ما هو الأصل .
 - (٢) خلافاً للكوفيين الذين يجوزون دخولها على كل فعل.
 - (٣) وهي الأفعال التي يكون آخرها حرف علة.
 - (٤) أفعال المقاربة : هي أفعال تدل على قرب وقوع الخبر، وتعمل عمل كان؛ فتدخل على الجملة الاسمية فترفع المبتدأ وتنصب الخبر؛ وهي : كاد ، أوشك ، كَرَب .
 - انظر: شرح المغني للميلاني (٨٣)، المغني للجباردي (٢٦)، الفوائد الضيائية لملا جامي (٢٧٦)، امتحان الأذكياء للبركوي (١٤٧)، حاشية العصام على الفوائد (٣٣٥-٣٣٩).
 - (٥) أفعال القلوب : وهي أفعال تنصب مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر.
 - قال البركوي في امتحان الأذكياء : " أفعال القلوب : أي أفعال اصطلاحية دالة على أفعال القلوب " . وتنقسم إلى ثلاثة أقسام :
 - ١- أفعال الظن، أو الرجحان، وهي : ظَنَّ ، حسب ، زعم ، حَجَا ، عدَّ ، هَبَّ ، خال .
 - ٢- أفعال اليقين، وهي : رأى القلبية، جد ، علم ، ألقى، درس ، تعلَّم ، جعل .
 - ٣- أفعال التحويل، وهي : صَيَّر ، جعل، اتَّخَذَ ، تَخَذَ ، ترك ، ردَّ .
 - انظر : امتحان الأذكياء للبركوي (١٤٢)، المغني للجباردي (٢٥)، شرح المغني للميلاني (٨٠)، حاشية العصام على الفوائد الضيائية (٣٢٣-٣٢٧).

نحو: قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً﴾ [البقرة: ١٤٣]، ﴿وَإِنْ نَظُنُّكَ لَمِنَ
الْكَاذِبِينَ﴾ [الشعراء: ١٨٦].

وتخففُ المفتوحة فتعملُ في ضميرِ شأنٍ مقدَّرٍ ويلزمُ أن يكونَ قبلها فعلٌ
من أفعالِ التحقيق، نحو: عَلِمْتُ أَنْ زَيْدًا قَائِمٌ.

(نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً﴾ [البقرة: ١٤٣]، ﴿وَإِنْ نَظُنُّكَ لَمِنَ

الْكَاذِبِينَ﴾ [الشعراء: ١٨٦]) الآية مثال لدخول إن المكسورة المخففة على فعل من
الأفعال الناقصة، وهو كان وألغى عملها، ولما خفت إن لزم اللام في خبرها، والآية
الثانية مثال لدخول إن المكسورة المخففة على فعل من أفعال القلوب، وهو ظنَّ، فلما
خففت إن ألغى عملها ولزم اللام في خبرها .

(وتخففُ) أن (المفتوحة فتعمل في ضمير شأنٍ مقدَّر) وجوباً يراد به مضمون
الجملة الكائنة بعده؛ لأنها أكثر مشابهة من المكسورة العاملة، ولم يوجد عملها في الاسم
الظاهر، فقدّر في مقدّر وجوباً لئلا يلزم ترجيح الأضعف، وهو إن المكسورة المخففة.

(ويلزم) حينئذٍ (أن يكون قبلها) أن المفتوحة المفخخة (فعل من أفعال
التحقيق) وأفعال التحقيق : هي الأفعال التي تدل على حدث فيه معنى التحقيق
والثبت، كالعلم والتبين والتيقن والانكشاف والظهور والنظر الفكري ونحو ذلك ، أو
فيها معنى التحقيق، وحكمه كالظن؛ لأن الطرف الراجح فيها هو التحقيق، فأخذ
حكم أفعال التحقيق ، والمعنى أن أوجد فعل قبل أن المفتوحة المخففة يجب أن يكون
ذلك الفعل من أفعال التحقيق (نحو : عملت أن زيداً قائماً) مثال لما خفف وأعمل
ضمير الشأن المقدّر، ووجد قبلها فعل من أفعال التحقيق، وهو علمت.

وَتَدْخُلُ عَلَى الْفِعْلِ مطلقاً ويلزمها مع الفعلِ المتصرفِ غير الشرطِ
والدعاءِ حرفُ النفي، نحو: علمتُ أن لا يقومُ.

أو السين، نحو: قوله تعالى: ﴿عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ﴾ [المزمل: ٢٠].
أو سوفَ أو قد، نحو: علمتُ أن قد يقومُ، ولو كان غيرَ منصرفٍ.
أو شرطاً أو دعاءً لا يحتاجُ إلى أحدِ هذه الحروفِ

(وتدخل) ويجوز دخول أن المفتوحة المخففة (على الفعل مطلقاً) غير مقيد
بكون من أفعال المبتدأ أو لا شرطاً أو دعاءً أو غيرهما، كما يجوز دخولها على الاسم .
(ويلزمها مع الفعل المتصرف) ويلزم أن المخففة المفتوحة حال كونها مع الفعل
الذي له مصدر، كنصر، وضرب، وعلم (غير الشرط والدعاء) الفعل المتصرف الذي
لا يكون في أوله حرف الشرط، ودعاء الذي يدل على النفع أو الضرر (حرف النفي)
بعدها، وحروف النفي ستة؛ هي : لا ، لم ، لما ، ما ، لن ، أن (نحو : علمتُ أن لا
تقومُ).

(أو السين) الذي يجيء منه المضارع والأمر والنهي (نحو قوله تعالى : ﴿عَلِمَ أَنْ
سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْغَبٌ﴾ [المزمل: ٢٠]).

(أو) وجود (سوف أو قد ، نحو : علمتُ أن يقومُ) (ولو كان) الفعل الذي
دخلت عليه أن المخففة المفتوحة (غير متصرف) فعلاً ليس له مصدر؛ نحو: عسى،
وكاد .

(أو شرطاً، أو دعاءً لا يحتاج إلى أحد هذه الحروف) لا يجوز ولا يقع الاحتياج
لعدم الالتباس حينئذٍ بالناصب؛ لأنها مع مدخولها في حكم المصدر، ولا مصدر لغير
المتصرف، والشرط والدعاء لا يأولان بالمصدر .

نحو قوله تعالى: ﴿وَأَنْ عَسَى أَنْ يَكُونَ قَدِ اقْتَرَبَ أَجْلُهُمْ﴾ [الأعراف: ١٨٥]،

وقوله تعالى: ﴿تَبَيَّنَتِ الْحِجْنُ أَنْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ الْغَيْبَ﴾ [سبأ: ١٤]، وقوله تعالى:

﴿وَالْخَمِيسَةَ أَنْ غَضَبَ اللَّهُ عَلَيْهَا﴾ [النور: ٩].

وتخففُ كأن فتلغى على الأفصح، نحو: كأن ثدياه حُقان.

وتخففُ لكن فيجب إلغاؤها، نحو: ما جاءني زيدٌ ولكن عمرٌ حاضرٌ.

(نحو قوله تعالى: ﴿وَأَنْ عَسَى أَنْ يَكُونَ قَدِ اقْتَرَبَ أَجْلُهُمْ﴾ [الأعراف: ١٨٥]) مثال

غير المتصرف (وقوله تعالى: ﴿تَبَيَّنَتِ الْحِجْنُ أَنْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ الْغَيْبَ﴾ [سبأ: ١٤]) مثال

الشرط (وقوله تعالى: ﴿وَالْخَمِيسَةَ أَنْ غَضَبَ اللَّهُ عَلَيْهَا﴾ [النور: ٩]) مثال الدعاء.

(وتخففُ كأن) تخفف كلمة كأن بحذف النون الثانية المفتوحة، فتبقى النون

الأول الساكنة (فتلغى) إذا خفت يلزم إلغاؤها، أي إبطال عملها (على الأفصح)

على الاستعمال الأفصح (نحو) قول الشاعر: (كان ثدياه حُقان) ^(١).

(وتخففُ لكن فيجب إلغاؤها) ^(٢) إذا خفت يجب إبطال عملها، وذلك لفوات

بعض المشابهة بانتفاء فتح الآخر، ولمشابهتها بـ لكن العاطفة لفظاً ومعنى، فأجريت

مجراها (نحو: ما جاءني زيد، ولكن عمر حاضر).

(١) ثديا صدر المعشوق كالحقتين، والأصل حقتان، حذفت تاء التانيث لضرورة الشعر.

وصدر البيت: وصدر مشرق النحر (على ما في الرضى).

أو: ووجه مشرق النحر (على ما في شرح التسهيل).

أو: ونحر مشرق اللون (على ما في شرح لب الألباب).

(٢) انظر: نتائج الأفكار: مصطفى بن حمزة (٤٨).

قال ابن هشام في مغني اللبيب: "لكن مخففة من الثقيلة، وهي حرف ابتداء لا يعمل، خلافاً للأخفش

ويونس". انظر: مغني اللبيب (١/٢٩٣).

ويجوزُ حذف دخولهما على الفعلِ، نحو: كَانَ قَامَ زَيْدٌ، وما قَامَ زَيْدٌ
ولكن قَعَدَ.

والسابعُ إلّا في المستثنى المنقطع: وهو الذي لم يخرج عن متعدّدٍ
لكونها بمعنى لكنّ فيقدرُ له الخبرُ، نحو: جاءني القومُ إلا حماراً. أي لكنّ
حماراً لم يجيء.

والثامنُ

(ويجوز حيثنّ دخلها) المخفين كان ، ولكن (على الفعل ، نحو : كَانَ قَامَ زَيْدٌ ،
وما قَامَ زَيْدٌ ولكن قَعَدَ) .

(والسابع) الحرف العامل السابع من الحروف الثمانية التي تعمل في الاسمين
مقدماً منصوبة على مرفوعة (إلا) الكائن (في المستثنى المنقطع) لأنّ إلّا في المتصل
ليس بعامل على الصحيح ، بل العامل فيه الفعل ، أو شبهه ، أو معناه على رأي
البصريين ^(١) .

والمستثنى المنقطع (وهو الذي لم يخرج عن متعدّد) الذي لم يخرج من المستثنى
(لكونها) إلّا (بمعنى لكن ، فيقدر له) لفظ (الخبر) في غالب الاستعمال
(نحو : جاني القوم إلا حماراً ، أي لكن حماراً لم يجيء) ، فعملت إلّا عمل لكن
باتفاق المتأخرين .

(والثامن) الحرف العامل الثامن من الحروف الثمانية التي تعمل في الاسمين التي

(١) وقال المبرد والزجاج: العامل فيه إلّا لقيام معنى الاستثناء به.

انظر: فتح الأسرار (١٤٧)، حاشية العصام على الفوائد الضيائية (١٥٤-١٥٥).

لا لنفي الجنسِ وشرطُ عمله أَنْ يكونَ اسمُهُ نكرةً مضافةً أو مشبهةً بها غيرَ مفصولةٍ عنها، نحو: لا غلامَ رجلٍ جالسٍ عندنا.

والقسم الثاني: حرفان ما، ولا المشبهتان بليس في كونهما للنفي

والدخولِ
.....

تنصب الاسم وترفع الخبر (لا لنفي الجنس ^(١)) لنفي الحكم عن الجنس، وإضافة النفي إلى الجنس لأدنى ملابسة بين الحكم المنفي والجنس المنفي عنه.

(وشرط عمله) شرط عمل لا (أن يكون اسمه نكرة) حتى يكون جنساً، ولامتناع تأثيره في المعرفة لعدم الجنسية (مضافة أو مشبهة بها) بالنكرة المضافة (غير مفصولة عنها) عن لا؛ لأنها لو كانت مفصولة لا تقوى للعمل لضعفها (نحو : لا غلامَ رجلٍ جالسٍ عندنا).

(والقسم الثاني) عطف على القسم الأول، فالقسم الثاني من قسمي العامل من الاسمين: هو ما كان مرفوعه قبل منصوبه، وهو على عكس الأول، يرفع الاسم وينصب الخبر (حرفان) هما : (ما، ولا المشبهتان ب ليس، في كونهما للنفي، والدخول

(١) الجنس عبارة عن لفظ يتناول كثيراً، ويتم ماهيته بفرد من هذا الكثير كالجسم. والجنس عند النحويين والفقهاء : هو اللفظ العام، فكل لفظ عم شيئين فصاعداً فهو جنس لما تحته، سواء اختلف نوعه أو لم يختلف. وعند غيرهم لا يكون جنساً حتى يختلف النوع، نحو الحيوان فإنه جنس الإنسان والفرس والطائر ونحو ذلك، فالعام جنس ما تحته نوع. والفرق بين لا لنفي الجنس وبين لا بمعنى ليس: أن الأولى لنفي الجنس والماهية، والثانية لنفي واحد من الجنس.

حاشية التناج، ورقة ٣٨/ ب (٧٧)، حاشية العصام على الفوائد الضيائية (٩٢-٩٣)، شرح مغني الجابري للميلاني (٩٩)، حواشي الفوائد الضيائية لملا جامي (١٨٥).

على المبتدأ والخبر، وشرط عملهما أَنْ لا يفصل بينهما وبين اسمهما بِأَنْ ولا
بخبرهما ولا بغيرهما، وَأَنْ لا ينتقض النفي بإلّا، وشرط في لا معها كونه
اسمها نكرة.....

على المبتدأ والخبر^(١) لكن مشابهة ما أكثر؛ لأنها لنفي الحال كليس، بخلاف لا؛ فإنها
للفني المطلق أو لنفي الاستقبال.

(وشرط عملهما) ما، ولا (أَنْ لا يفصل بينهما وبين اسمهما بِأَنْ) بين اسم كل
من ما ولا، بأن يليه أَنْ الزائدة عند البصريين، وَأَنْ النافية المؤكدة عند الكوفيين،
وتسمى أَنْ العازلة^(٢) (ولا بغيرهما) أَنْ وخبرهما كمعمول الخبر، بحيث يتقدم هذا
المعمول على الاسم، فلا يجوز ما عمراً زيداً ضارباً، بخلاف ما إذا كان ظرفاً كقوله
تعالى: ﴿فَمَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِينَ﴾ [الحاقة: ٤٧].

واشترط الفصل لأنها عامل ضعيف لا يقوى العمل مع الفصل.
(وَأَنْ لا ينتقض النفي) نفي خبر لا (إلّا) فإنه إذا انتقض نفيها بإلّا ونحوه
يبطل عملهما (وشرط في لا معها) مع عدم الفصل وعدم الانتقاض (كون اسمها نكرة)

(١) قلت: هناك حرفان يعملان عمل ليس في كونها للفني، وتدخل على المبتدأ والخبر فترفع الأول
وتنصب الخبر، وهما: لات - إن .

والشروط الواجب توفرها في لات لتعمل عمل ليس؛ هي:

١- أن يكون اسمها وخبرها من أسماء الزمان، قيل، حين، ساعة، أو أن .

٢- ألا يجتمع اسمها وخبرها، فلا بد من حذف أحدهما، والأغلب أن يحذف الاسم، نحو: ندم
البغاة ولات ساعة مندم.

والشروط الواجب توفرها في إن لتعمل عمل ليس؛ هي:

١- ألا يتقدم خبرها على اسمها .

٢- ألا ينتقض نفيها بإلّا، نحو: إن الخير ضائعاً.

(٢) وقد جاء عمل ما مع أَنْ على سبيل الشذوذ، وجعل المبرد جواز عملها قياساً.

انظر: فتح الأسرار لمحمد بن أحمد (١٨٠).

نحو: ما زيدٌ قائماً ولا رجلٌ حاضراً، وإن لم يوجد أحدُ الشرطِ لم يعمل، نحو: إن زيدٌ قائمٌ، وما قائمٌ زيدٌ، وما زيدٌ إلا قائمٌ. ولا يتقدم معمولُهما عليهما. والعاملُ في الفعلِ المضارعِ على نوعين: ناصبٌ، وجازمٌ. فالناصبُ أربعةُ أحرفٍ:

اسم لا نكرة، وهو شرط في عمل لا مع الشرطين المذكورين، وهما: عدم الفصل، وعدم الانتقاض، والأصل في لا كونها لنفي الجنس، وقد اشترط فيها كون اسمها نكرة فهنا أولى (نحو: ما زيدٌ قائماً، ولا رجلٌ حاضراً). (وإن لم يوجد أحدُ الشرطِ) المذكورة من: ١- عدم الفصل. ٢- عدم الانتقاض. ٣- وكون اسم لا نكرة.

فإذا فصل أو انتقض النفي أو كان اسم لا معرفة (لم يعمل) ما، ولا (نحو: ما أن زيدٌ قائمٌ، وما قائمٌ زيدٌ، وما زيدٌ إلا قائمٌ) فالمثال الأول لما يفصل بينهما بأن، والثاني لما يفصل بينهما بخبرهما، والثالث لما ينتقض النفي بإلا (ولا يتقدم معمولُهما عليهما) على ما ولا، لما مر من أنها عاملان ضعيفان.

(والعامل) من العامل اللفظي السماعي، الكائن (في الفعل المضارع على نوعين): الأول (ناصب) الفعل المضارع، والثاني: (جازم) الفعل المضارع. (فالناصب أربعة أحرف^(١) بالاستقراء:

(١) ينصب الفعل المضارع بطريقتين:

الأولى: بالحروف الظاهرة؛ وهي: أن، لن، كي، إذن.

الثانية: بـ (أن) المضمرة بعد هذه الحروف: لام التعليل، حتى، الفاء السببية، أو، واو المعية.

أَنَّ للمصدرية، وَلَنْ لنفي المؤكّد في الاستقبال، وكي للسببية، وإذنٌ للشرط والجزاء

- ١- (أن المصدرية ^(١)) احتراز عن الزائدة؛ فإنها لا تعمل ^(٢)، وعن المفسرة .
- ٢- (ولن لنفي المؤكّد في الاستقبال ^(٣)) لنفي مضمون الفعل مع تأكيده مستعملاً في زمان الاستقبال، نحو قوله تعالى: ﴿ فَلَنْ أَبْرَحَ الْأَرْضَ حَتَّى يَأْذَنَ لِىَ آبِى ﴾ [يوسف: ٨٠] ^(٤) .
- ٣- (وكي السببية ^(٥)) سبباً لتحقيق ما بعدها، أو لإفادة سببية ما قبلها لما بعدها.
- ٤- (إذنٌ للشرط والجزاء) لإفادة كون الجملة الأولى شرطاً، والثانية جزاءً، وهي حرف جزاء وجواب ^(٦) .

- (١) وهي التي تنصب المضارع من غير شروط المصدرية: أي تؤوّل هي والفعل المضارع بمصدر، نحو: أريد أن أدرس، أحب أن تقعد.
- (٢) خلافاً للأخفش. انظر نتائج الأفكار: مصطفى بن حمزة (٥٠).
- (٣) لن: وهي التي تنصب المضارع من غير شروط، وهي لنفي زمان المستقبل لا للنفي المؤبد، خلافاً للمعتزلة.
- (٤) حتى في الآية للانتهاء، وهو يناقض التأيد الذي زعمه المعتزلة.
- (٥) كي: تنصب الفعل المضارع بشرط أن تكون مصدرية: أي تؤوّل هي والفعل المضارع بعدها بمصدر، وفي هذه الحالة يغلب أن تسبقها لام التعليل، فإن لم تسبقها فهي مقدرة، نحو: جئت لكي أتعلم، جئت كي أتعلم (مقدرة).
- وتعمل كي كذلك إذا جاء بعدها حرف مصدرى؛ مثل: ما، نحو: إنها وجدّ الفتى كيما يعمل ويساعد.
- (٦) إذن له حكمان:
- الحكم الأول: أن تنصب الفعل المضارع إذا توفرت له هذه الشروط:
- أن يكون له صدر الكلام، أي في صدر الجملة.
- أن يكون الفعل المضارع بعده دالاً على الاستقبال، غير محدد الزمن.
- ألا يفصل بينه وبين الفعل المضارع فاصل سوى القسم، نحو: سأدرس إذن والله تفلح.
- الحكم الثاني: أن تعرب إذن حرف جواب، ويرفع المضارع بعدها عندما ينعدم واحد من الشروط السابقة، نحو: زيدٌ إذن يكرمك (لم تنصب إذن المضارع لأنها جاءت في وسط الكلام).

وشرط عمله أن يكون فعله مستقبلاً غير معتمد على ما قبله وأن أريد به الحال أو اعتمد على ما قبله لم تعمل، نحو: إذن أظنك كاذباً لمن قال قلت هذا القول. ونحو: أنا إذن أكرمك لمن قال جئتكَ.

ويجوز إضمار أن خاصة فينصب المضارع به

(وشرط عمله) وجوباً أو جوازاً (أن يكون فعله) المدخول عليه (مستقبلاً)

غير محدد الزمن، يدل على زمان الاستقبال لا الحال (غير معتمد على ما قبله) غير متعلق فعله بما قبله، بأن يكون خبراً عن مبتدأ، أو جواباً لقسم، إذ شرط ليسلم عن المعارض.

(وإن أريد به الحال أو اعتمد على ما قبله) بأن يكون خبراً أو جواباً لقسم أو

شرطاً قبله (لم تعمل).

(نحو: إذن أظنك كاذباً؟ لمن قال: قلت هذا القول) لم تعمل لأن المراد بالظن

هو الظن الواقع في الحال لا في الاستقبال، فهو مثال أريد به الحال.

(ونحو: أنا إذن أكرمك) بالرفع (لمن قال: جئتكَ) وهو مثال لما اعتمد فعله على

ما قبله، وهو يمنع عملها.

(ويجوز إضمار أن) حال كونها (خاصة) مخصوصة من بين النواصب بجواز

الإضمار (فينصب المضارع به) بأن المضمرة، بشرط أن يكون بعد الفاء السببية،

وبشرط أن يكون قبلها الأمر^(١)، أو النهي^(٢)، أو حرف التخصيص^(٣)، أو العرض^(٤)،

(١) فعل الأمر المبني على السكون.

(٢) وهو المضارع المسبوق بلا الناهية الجازمة .

(٣) حروف التخصيص هي : هلاً ، ألا ، لَوْما ، لولا ، ألا .

(٤) حروف العرض هي : ألا ، أما ، لو .

نحو: زرنى فأكرمك.

والجازم خمس عشرة كلمة: أربعة منها حروف تجزم فعلاً واحداً، وهي:

لم، ولما لنفي الماضي،

أو التمني^(١)، أو الاستفهام^(٢).

(نحو : زرنى فأكرمك).

(والجازم) العامل اللفظي السماعي الذي يعمل في المضارع عمل الجزم (خمس

عشرة كلمة: أربعة منها حروف تجزم فعلاً واحداً؛ وهي : لم^(٣) ولما^(٤) وهما (لنفي

الماضي) بعد قلبهما المضارع إليه، لكن الثانية لاستغراق أزمنة الماضي من وقت الانتفاء إلى وقت التكلم.

(١) حروف التمني هي: ليت، لو، هل .

(٢) حروف الاستفهام هي: أ، هل .

(٣) لم : حرف جزم، ونفي، وقلب، أي أنها تجزم المضارع، وتقلب زمنه من الحاضر إلى الماضي، وتنفي حدوثه، فجملة : (لم يعمل) أي: ما عمل في الماضي.

(٤) لما : حرف جزم، ونفي، تنفي حدوث الفعل المضارع في الماضي مع استمرار هذا النفي إلى زمن التكلم، وتوقع حدوثه في المستقبل.

فإذا قلت: لما يحضر زيدٌ بعدد، أي ما حضر إلى الآن، ولكن يتوقع حضوره.

وتفارق لما لم في خمسة أمور؛ وهي:

- أن لما لا يقترن بأداة الشرط، لا يقال: إن لما تقوم.

- أن منفي لما مستمر النفي إلى الحال، ومنفي لم يحتمل الاتصال، ولهذا جاز: لم يكن ثم كان، ولم يحز: لما يكن ثم كان.

- أن منفي لما لا يكون إلا قريباً من الحال، ولا يشترط ذلك في منفي لم، تقول: لم يكن زيد في العام الماضي مقيماً، ولا يجوز: لما يكن.

- أن منفي لما متوقع ثبوته، عكس منفي لم .

- أن منفي لما جائز الحذف، بعكس منفي لم .

انظر: حاشية على نتائج الأفكار، ورقة (٤٢/ ب).

ولام الأمر، ولأء النهي للطلب.

وأحد عشر منها تجزئ فعلين إن كانا مضارعين، تسمى كلم المجازات، وهي: إن للشرط والجزاء، وحيثما، وأين، وأنى للمكان، وإذ ما، وإذا ما،

و (لام الأمر^(١)) احتراز عن لام الجر والابتداء، وهي تدخل على الفعل المضارع، سواء أكان للغائب أم المخاطب أم للمتكلم معلوماً كان أو مبنياً للمجهول (ولا النهي للطلب) الناهية: وهي كذلك للطلب؛ أي لطلب الفعل وتركه استعلاءً أو خضوعاً أو استواءً، فيدخل لام الدعاء والالتماس.
(وأحد عشر منها) من تلك الخمس عشر (تجزئ فعلين إن كانا مضارعين، تسمى كلم المجازات) كلم تقتضي الجزاء (وهي):

- ١- (إن للشرط والجزاء^(٢)) تكون الجملة الأولى شرطاً، والثانية جزاء^(٣).
- ٢- (وحيثما) لا تجزئ إلا مع ما، وهي كافة عن الإضافة^(٤).
- ٣- (وأين) تجزئ بما وبدونها، وهي ليست كافة، بل مزيدة^(٥).
- ٤- (وأنى) وكل هذه الثلاثة (للمكان)^(٦).
- ٥- (وإذا ما) لا تجزئ إلا مع ما، وهي كافة عن طلب الإضافة^(٧).

-
- (١) لام الأمر: وهي التي كفعل الأمر، وطلب القيام بعمل، أي تجعل المضارع بمعنى الأمر؛ نحو: ليكتب الوظيفة، أي اكتب. وهذه اللام (لام الأمر) تكون مكسورة، إلا أنه يجوز تسكينها إذا وقعت بعد الفاء، أو الواو؛ ومثال ذلك: فلتكتب، ولتسافر.
 - (٢) حرف شرط جازم، وكثيراً ما تقع ما الزائدة بعده، وفي هذه الحالة تدغم بما فتصير الكلمة: إمّا.
 - (٣) مثال ذلك: إن تشاهد حلياً فعظمه.
 - (٤) مثال ذلك: حيثما يسر القائد يتبعه الجندي.
 - (٥) مثال ذلك: أين يجلل ذوا المروءة يكرم.
 - (٦) مثال ذلك: آني تذهب أصحابك.
 - (٧) مثال ذلك: إذا ما عمرو حضر فأكرمه.

وإذا ما، ومتى للزمان، ومهما، وما، ومن، وأي.
ويجوز إضمار أن خاصة فتجزم المضارع بها، نحو: زربي أكرمك.

٦- (وإذا ما) لا تجزم بدون ما إلا على قلة القلة^(١).

٧- (ومتى للزمان) كلمة متى من الظروف الزمانية المتضمنة للشرط الجازمة^{(٢)(٣)}.

٨- (ومهما) بمعنى ما^(٤).

٩- (وما)^(٥).

١٠- (ومن) في ذوي العلم^(٦).

١١- (وأي) مع ما ويدونها لما مر، وهي موضوعة للشيء المبهم، وتختلف عن أخواتها من أسماء الشرط في أنها غير مبنية، بل تعرب إعراباً^(٧).

(ويجوز إضمار أن خاصة) لأصالتها في هذا النوع وكثرة استعمالها، ولا يجوز إضمار غيرها من هذا الكلم، كما أن أن المصدرية أصل لباب النواصب (فينجزم المضارع بها) بأن المضمر بعد الأمر^(٨) لفظاً بدون الفاء (نحو: زربي أكرمك).

(١) مثال ذلك : إذا ما زيد جاء فأكرمه .

(٢) مثال ذلك : متى تعمل تثق بنفسك .

(٣) وتأتي متى على أوجه؛ هي : ١- اسم استفهام، كقوله تعالى: ﴿مَتَى نَصْرُ اللَّهِ﴾ [البقرة: ٢١٤]. ٢- اسم

شرط، كقوله: متى أضع العمامة تعرفوني. ٣- حرف بمعنى من، كقوله: أخرجه متى كمه، أي من

كمه. ٤- حرف بمعنى في، كقوله: وضعت متى كمه. أي في كمه.

(٤) مثال ذلك : مهما تخف الشيب يظهر.

(٥) مثال ذلك : ما تقرأ تستفد منه.

(٦) مثال ذلك : من يغترب يحسب العدو صديقاً.

(٧) مثال ذلك : أي يوم تسافر أسافر.

(٨) بعد الأمر، أو النهي، أو الاستفهام، أو العرض، أو التمني.

والعاملُ القياسيُّ ما يمكن أن يُذكرَ في عمله قاعدةً كليَّةً موضوعها غير محصورٍ ولا يضرُّه كونُ صيغته سماعيَّةً، نحو: كُلُّ صفةٍ مشبَّهةٍ ترفعُ الفاعِلَ؛ وهو تسعةٌ:

الأوّل: الفعلُ فكلُّ فعلٍ

(والعامل القياسي) القسم الثاني من العامل اللفظي: وهو العامل الذي لا يتوقف إعماله على السمع، بل هو (ما يمكن أن يذكر في) بيان (عمله قاعدة كلية) والقاعدة الكلية : هي قضية كلية يعرف منها أحكام جزئيات موضوعها، أي حكم كلي منطبق على كل جزئي منه (موضوعها) أفراد مبتدئها وأفراد فاعلها (غير محصورة) تلك الأفراد غير محصورة في عدد، بخلاف السماعي (ولا يضره) كونه قياسياً اختصاصه ببعض الأحكام، مثل (كون صيغته سماعية) جواب لسؤال مقدر، كأنه قيل: كيف كان هذا النوع من العوامل قياساً مع أن بعضاً من أفرادها يتوقف إثبات صيغته على السماع، كصيغ الصفة المشبهة، واسم الفعل، وكعدم تصرف صيغته، كما في المدح والذم، وفعل التعجب، وعسى وليس وغيرها؟ فأجاب عنه: بأنه لا يضر هذا التوقف كونه قياساً؛ لأن التوقف على السماع إنما هو في إثبات صيغ بعض أنواعه، والمراد هنا بعدم توقفه على السماع توقف أحكام جزئياته في إعمالها بعد إثبات الصيغة الموضوعية بهيئتها لذلك المعنى (نحو: كل صفة مشبهة ترفع الفعل) فإن أفراد موضوعها وإن كانت محصورة بحسب الصيغة، لكنها غير محصورة بحسب المادة، بخلاف السماعي فإن أفرادها محصورة بحسب المادة .

(وهو) العامل القياسي (تسعة):

النوع (الأول: الفعل) مطلقاً (فكل فعل) متصرف وغير متصرف، تام أو ناقص، لازم أو متعّد، معلوم أو مجهول، فعل قلب أو لا، ماضٍ أو مضارع أو أمر، فعل تعجب

يرفع وينصب معمولات كثيرة.

ويجوز تقديم منصوبه عليه، وهو على نوعين: لازم، ومتعد.

فاللازم: ما يتم فهمه بغير ما وقع عليه الفعل، نحو: قعد زيد.

ولا ينصب المفعول به

أو غيره (يرفع) فاعلاً أو اسماً (وينصب معمولات) جمع معمول، وهو منصوب بالكسرة لأنه جمع مؤنث سالم، أي ينصب مفاعيل أو غيرها كالخبر والحال والتمييز والمستثنى وغيرها (ويجوز تقديم منصوبه عليه) معمول منصوب الفعل لقوته في العمل، وما يجيء من عدم جواز التقديم فكالاستثناء منه.

(وهو على نوعين) الفعل على نوعين؛ هما: اللازم، وهو (ما يتم فهمه^(١) بغير ما وقع عليه الفعل^(٢)) يتم فهم مدلوله من غير مدلول المفعول به، وقدم النوع الأول اللازم على النوع الثاني المتعدي لكون مفهوم اللازم وجودياً، ولقلة بحثه بالنسبة إلى المتعدي (نحو: قعد زيد) فهم منه أن القعود ثابت لزيد في الزمان الماضي، والحدث الذي هو القعود قائم به لا يحتاج إلى شيء في إثبات القعود.

(ولا ينصب) الفعل اللازم (المفعول به) احتراز عن المفعول المطلق، مثل: قعد زيد قعوداً. نحو قوله تعالى: ﴿سَاءَ مَثَلًا لِّلَّذِينَ كَذَّبُوا﴾ [الأعراف: ١٧٧]، وساء غلام الرجل زيد (وحبذا) من حب كظرف لازم بمعنى صار حبیباً الكائنة (للمدح).

(١) إن المسمى والمدلول والمفهوم والمعنى شيء واحد، وإنما الاختلاف بالاعتبار، فالشيء من حيث إنه يدل عليه اللفظ مدلول، ومن حيث أنه يفهم من اللفظ مفهوم، ومن حيث يقصد باللفظ معنى، ومن حيث أنه وضع اللفظ له مسمى. حاشية الإظهار، ورقة (١٠/ب)، حاشية نتائج الأفكار (٥٦).

(٢) أو هو الفعل الذي لا يتطلب مفعولاً به، أي يقتصر على الفاعل ولا يتعداه إلى المفعول به، ولهذا يسمّى لازماً، أو قاصراً، لأن عمله يلزم الرفع في الفاعل فقط.

بغير حرف الجرّ، فمنه أفعال المدح والذمّ، وهي نعم للمدح، وبئس للذمّ.

وشرطهما أن يكون الفاعل معرّفاً باللام أو مضافاً إليه، أو مضمراً مميّزاً بنكرة، ويذكر بعد ذلك المخصوص مطابقاً للفاعل .

(وفاعله) فاعل حب (ذا) وهو من أسماء الإشارة مرفوع محلاً على أنه فاعل (لا يتغير) ذا أو الفاعل أو حبذا عما هو عليه، فلا يتغير بالإفراد والتثنية والجمع، والتذكير والتأنيث؛ وذلك لكون المخصوص واحداً منها، بل هو مفرد مذكر دائماً لجره مجرى الأمثال، فلا يقال: حبذان الزيدان، ولا حب أولاء الزيدون، ولا حبنا هند؛ بل حبذا في الكل.

(و) يذكر (بعده) أي بعد حبذا (المخصوص) غالباً أو دائماً (وإعرابه) مخصوص حبذا (كإعراب مخصوص نعم) مرفوع مبتدأ لا على الخبرية^(١).
(بغير حرف الجر) والنصب بحرف الجر يعم اللازم والمتعدي، ولا يخص بواحد منها (فمنه) من الفعل اللازم (أفعال) موضوعة لإنشاء (المدح والذم) يصدق تعريفه عليها وإضافتها إلى المدح والذم لاختصاصها بإنشائهما.

(وهي: نعم للمدح) لإنشائه (وبئس للذم) لإنشائه، وهما: نعم وبئس أصلان في الباب، فلذا قدمهما (وشرطهما) من حيث العمل (أن يكون الفاعل معرّفاً باللام) للعهد الذهني (أو مضافاً إليه) إلى المعرف باللام (أو مضمراً مميّزاً بنكرة) يكون فاعلهما مفسراً بنكرة منصوية على التمييز؛ نحو: نعم رجلاً زيد (ويذكر بعد ذلك) الفاعل الموصوف بهذه الصفة (المخصوص) المقصود بالمدح والذم (مطابقاً للفاعل) مطابقاً ذلك المخصوص الفاعل في الإفراد والتثنية، والجمع والتأنيث، والجنس .

(١) لا على الخبرية لحبذا كما زعم المبرد وابن السراج ومن وافقهما.

انظر: نتائج الأفكار (٦٠).

وهو مبتدأ وما قبله خبره، نحو: نِعَمَ الرَّجُلُ زَيْدٌ، ونِعَمَ غلاماً الرجلُ
الزيدان، ونِعَمَ رجلاً زَيْدٌ.

وقد يحذف المخصوص إذا عُلِمَ، وقد يتقدم على الفعل، نحو: الزيدونَ
نِعَمَ الرَّجَالِ، وساءَ مثلُ بئسَ، وجَبَدًا للمدحِ وفاعله ذا ولا يتغيّرُ وبعدهُ
المخصوصُ، وإعرابهُ كإعرابِ مخصصٍ نِعَمَ، نحو: حبذا زَيْدٌ.

(وهو) ذلك المخصوص (مبتدأ) مرفوع على أنه مبتدأ (وما قبله) جملة نعم
وبئس (خبره) مقدماً عليه.

(نحو: نعم الرجلُ زَيْدٌ) مثال للفاعل المعرف باللام، وذُكِرَ بعده مخصص
مطابق له في الأفراد.

(ونعم رجلاً زَيْدٌ) مثال لما كان الفاعل مضمراً ممیز بنكرة، وذُكِرَ بعده مخصص
مطابق له في الأفراد.

(وقد يحذف المخصوص إذا علم) بالقرينة كقوله تعالى: ﴿ إِنَّا وَجَدْنَاهُ صَابِرًا نِعَمَ
الْعَبْدِ ﴾ [ص: ٤٤] أي أيوب عليه السلام بقرينة أن الكلام في ذكره.

(وقد يتقدم) المدح والذم (على الفعل ، نحو: الزيدون نعم الرجال).
ولما فرغ المصنف من ذكر ما هو أصل في باب المدح والذم شرع فيما هو كالفرع
فقال (وساء مثل بئس) فعل ساء مثل بئس في إفادة الذم والشرط والأحكام (نحو :
حبذا زَيْدٌ).

والمتعدي ما لا يتم فهمه بغير وما وقع عليه الفعل، وهو على ثلاثة
أضرب:

الأول: متعدٍ إلى مفعولٍ واحدٍ، نحو: ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا. ويجوزُ حذفُ
مفعولِهِ بقرينة.....

ولما فرغ من بيان النوع الأول في الفعل وهو الفعل اللازم، شرع في بيان النوع
الثاني وهو المتعدي، فقال:

(والمتعدي لا يتم فهمه) فهم معناه أي مدلوله (بغير ما وقع عليه الفعل^(١))
وهو مدلول المفعول به، أي احتاج إلى ذكر المفعول به الصريح، وخرج به الفعل
الناقص، وإن كان مما لا يتم فهمه بدون الخبر، لكنه ليس مما وقع عليه الفعل.

(وهو) الفعل المتعدي (على ثلاثة أضرب) أضرب: جمع ضرب، يستعمل في
معنى لازمه، لأنه إذا ضرب شيء بإرادة قسمه إلى قطع وأقسام.
والضرب (الأول) منها (متعدٍ إلى مفعول واحد^(٢)) لاقتضاء معناه هكذا
(نحو: ضرب زيد عمرًا) فالضرب لا يتحقق وجوده إلا بإيقاعه على عمر.

(ويجوز حذف مفعوله) مفعول الفعل الذي يتعدى إلى واحد (بقرينة) لو
منويًا^(٣) وهو المحذوف من اللفظ والمقصود في المعنى، فحذف المفعول من الكلام

(١) أو هو الفعل الذي لا يكفي بفاعله، وإنما يتجاوزه ويتعداه إلى مفعول يتم به معناه.

(٢) أي هذا الفعل يتعدى إلى مفعول واحد.

(٣) الفرق بين المنوي والمنسي؛ أن المنوي محذوف من اللفظ مقصود في المعنى، والمنسي ليس بمقصود لا
لفظاً ولا معنى،

والفرق بين المنوي والمحذوف: أن المنوي يحكم بوجوده في حكم الملفوظ، كالفاعل المستتر، فهو معتبر
بالكلام فيكون منويًا، بخلاف المحذوف فإنه كالمفعول، حذف من الكلام استغناءً عنه بالقرينة، غير
أنه جعل في حكم الملفوظ.

انظر: حاشية عبد الحكيم السيلكوتي على حاشية عبد الغفور على الجامي شرح الكافية (٤٠٠).

أو بدونها.

الثاني: متعدٍ إلى مفعولين، وهو على ثلاثة أقسام:

القسم الأول: ما كان مفعوله الثاني مابيناً للأول، نحو: أعطيتُ زيداً

درهماً.

ويجوز حذفهما وحذف أحدهما مع قرينة وبدونها.

استغناء بالقرينة، ولكن جعل في حكم الملفوظ؛ نحو: ضربت في جواب: هل ضربت زيداً؟

(أو بدونها) بدون القرينة لو منسياً، فيجعل كلازم فلا يحتاج إلى قرينة، نحو:

فلان يأكل ويشرب، أي يفعل الأكل والشرب.

والضرب (الثاني متعدٍ إلى مفعولين، وهو على ثلاثة أقسام):

القسم الأول منها (ما كان مفعوله الثاني مابيناً للأول) ^(١) مغايراً لا يصدق ولا

يصح حمل أحدهما على الآخر ^(٢) (نحو: أعطيتُ زيداً درهماً) أعطيت المتعلم كتاباً.

(ويجوز حذفهما) المفعولين (معاً) حال كونها مجتمعين (وحذف أحدهما)

ويجوز حذف الأول أو الثاني فقط، أي حذف أحد المفعولين وذكر الآخر (مع قرينة أو

بدونها) مع قرينة ولو منوياً، نحو: سأل زيد عمراً درهماً فأعطى، أو بدونها منسياً،

نحو: فلان يعطي، أي يفعل الإعطاء.

(١) وهو المتعدي إلى مفعولين ليس أصلهما مبتدأ وخبر، وهذه الأفعال هي: أعطى، سأل، منح، كسا، ألبس، وهب، ويقال لها: باب أعطيت.

(٢) وبمعنى آخر: إذا جرّدت المفعولين من فعلها، وحاولت أن تجعل منها جملة اسمية مكونة من مبتدأ وخبر، فإنه لا يستقيم لك المعنى، أي أنك لا تستطيع أن تقول: زيدٌ درهمٌ، أو المتعلمُ كتابٌ.

القسم الثاني: أفعال القلوب: وهي أفعال دالة على فعل قلبي داخل على
 المبتدأ والخبر ناصبة إياهما على المفعولية، نحو: علمت رأيت ووجدت وزعمت
 وظننت وخلت وحسبت وهب بمعنى أحسب غير متصرف.
 ولا يجوز حذف مفعوليهما معاً وأحدهما بدون قرينة.....

(والقسم الثاني) من الأفعال التي تتعدى إلى المفعولين (أفعال القلوب^(١)) هي
 طائفة أو مجموعة من الأفعال دالة على معنى في القلب، سميت بأفعال القلوب،
 وخصت بها هذا الاسم واشتهرت به (وهي أفعال دالة على فعل قلبي^(٢)) خرج به غير
 دالة القلبي (داخل على المبتدأ والخبر) خرج بها غيرها من الأفعال القلبية (ناصية
 إياهما) صفة ثالثة (على المفعولية) بيان للواسطة بين العامل والمعمول، يعني أن أفعال
 القلوب عاملة، تنصب المبتدأ والخبر بواسطة كونها مفعولين لهذه الأفعال (نحو:
 علمت) أفعال القلوب نحو: علمت (ورأيت، ووجدت، وزعمت، وظننت، وخلت،
 وحسبت، وهب بمعنى أحسب) على وزن أعلم أو اضرب؛ نحو: هب زيداً عالماً
 (غير متصرف) لا يجيء له ماضٍ، ولا غيره كالمستقبل (ولا يجوز حذف مفعوليهما معاً
 أو أحدهما بدون قرينة) لو منوياً إذ هو لا يعلم بدونها لو حذفت يفوت المقصود، ولو
 منسياً (ليس بمقصود لا لفظاً ولا معنى) فيجوز حذفها معاً.

- (١) أفعال القلوب: وهي أفعال تنصب مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر، قال البركوي في امتحان الأذكياء: "أفعال القلوب: أي أفعال اصطلاحية دالة على أفعال القلوب". وتنقسم إلى ثلاثة أقسام:
- ١- أفعال الظن، أو الرجحان: ظن، حسب، زعم، حجا، عد، هب، خال.
 - ٢- أفعال اليقين: رأي القلبية، جد، علم، ألقى، درس، تعلم، جعل.
 - ٣- أفعال التحويل: صير، جعل، اتخذ، تحذ، ترك، رد.
- انظر: امتحان الأذكياء للبركوي (١٤٢)، المغني للجابردي (٢٥)، شرح المغني للميلاني (٨٠)،
 حاشية العصام على الفوائد الضيائية (٣٢٣-٣٢٧).
 (٢) انظر: امتحان الأذكياء للبركوي (١٤٢).

وَمَعَ قَرِينَةٍ كَثَرِ حَذْفُهَا مَعًا وَقَلَّ حَذْفُ أَحَدِهِمَا فَقَطْ.

وَمِنْ خَصَائِصِهَا جَوَازُ الْإِلْغَاءِ وَالْإِعْمَالِ إِذَا تَوَسَّطَتْ بَيْنَ مَعْمُولِهَا، نَحْوُ:
زَيْدٌ عَلِمْتُ مُنْطَلِقٌ أَوْ تَأَخَّرْتُ، نَحْوُ: زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ عَلِمْتُ، وَمِنْهَا جَوَازُ أَنْ يَكُونَ
فَاعِلُهَا وَمَفْعُولُهَا ضَمِيرَيْنِ مُتَصِلَيْنِ مُتَحَدِي الْمَعْنَى، نَحْوُ: عَلِمْتَنِي قَائِمًا.

(ومع قرينة كثر حذفها معاً) كثر حذفها مع وجود قرينة؛ نَحْوُ: مَنْ يَسْمَعُ
يُخَلِّ، أَيِ مَنْ يَسْمَعُ شَيْئًا يَظُنُّ مَسْمُوعَةً صَادِقًا (وَقَلَّ حَذْفُ أَحَدِهِمَا فَقَطْ) مَعَ قَرِينَةٍ .
وَالْحَاصِلُ: إِنْ حَذَفَ الْمَفْعُولَيْنِ أَوْ حَذَفَ أَحَدَهُمَا إِمَّا بِقَرِينَةٍ أَوْ بِدُونِ قَرِينَةٍ،
وَالثَّانِي مَمْتَنَعٌ (أَيِ بِدُونِ قَرِينَةٍ) وَالْأَوَّلُ أَيِ مَعَ وَجُودِ الْقَرِينَةِ إِمَّا حَذْفُهَا أَوْ حَذْفُ
أَحَدِهِمَا وَالْأَوَّلُ كَثِيرٌ، وَالثَّانِي قَلِيلٌ، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ بِمَا
ءَاتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرًا لَّهُمْ﴾ [آل عمران: ١٨٠] أَيِ بَخْلِهِمْ .

(ومن خصائصها^(١)) جَمْعُ خَصِيصَةٍ، وَهِيَ صِفَةٌ مُشَبَّهَةٌ تَدُلُّ عَلَى الْإِسْتِمْرَارِ
وَالثَّبُوتِ، بِخِلَافِ الْخَوَاصِّ فَإِنَّهَا جَمْعُ خَاصَّةٍ، وَهِيَ تَدُلُّ عَلَى الْحَدَثِ .
(جواز الإلغاء) الْإِمْتِنَاعُ أَيِ إِبْطَالِ عَمَلِهَا (وَالْإِعْمَالُ) أَوَّلِي^(٢) (إِذَا تَوَسَّطَتْ)
أَفْعَالُ الْقُلُوبِ (بَيْنَ مَعْمُولِيهَا) التَّعْبِيرُ بِالْمَعْمُولِ لِكُونِهَا مَعْمُولِينَ فِي بَعْضِ الصُّوَرِ
(نَحْوُ: زَيْدٌ عَلِمْتُ مُنْطَلِقٌ، أَوْ تَأَخَّرْتُ) أَفْعَالُ الْقُلُوبِ عَنِ الْمَفْعُولِينَ (نَحْوُ: زَيْدٌ
مُنْطَلِقٌ عَلِمْتُ).

(ومنها) وَمِنْ خَصَائِصِهَا (جَوَازُ أَنْ يَكُونَ فَاعِلُهَا وَمَفْعُولُهَا) الْأَوَّلُ
(ضَمِيرَيْنِ) فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْفَاعِلُ ضَمِيرًا مُتَصِلًا وَالْمَفْعُولُ اسْمًا ظَاهِرًا (مُتَصِلَيْنِ
مُتَحَدِي الْمَعْنَى) تَكَلِّمًا أَوْ خُطَابًا أَوْ غِيَّةً (نَحْوُ: عَلِمْتَنِي قَائِمًا) أَوْ عَلِمْتِكَ، أَوْ زَيْدٌ عَلِمَهُ.

(١) جَمْعُ خَصِيصَةٍ: وَهِيَ مَا يَخْتَصُّ بِالشَّيْءِ وَلَا يُوْجَدُ فِي غَيْرِهِ، وَيَدُلُّ عَلَى الْإِسْتِمْرَارِ وَالثَّبُوتِ. انْظُرْ:
الْفَوَائِدُ الضَّيَائِيَّةُ لِمَلَّا جَامِي (٣٦٣).

(٢) الْفَوَائِدُ الضَّيَائِيَّةُ لِمَلَّا جَامِي (٣٦٥).

وَحْمَلْ عَدَمَ وَفَقَدَ فِي هَذَا الْجَوَازِ عَلَى وَجَدَ، وَمِنْهَا جَوَازُ دُخُولِ أَنَّ عَلَى
مَفْعُولِيهَا، نَحْوُ: عَلِمْتُ أَنَّ زَيْدًا قَائِمٌ.

وَأَمَّا التَّعْلِيْقُ

(وَحْمَلْ عَدَمَ وَفَقَدَ فِي هَذَا الْجَوَازِ عَلَى وَجَدَ) إِنْ فَعَلَ عَدَمَ وَفَعَلَ فَقَدْ مَحْمُولَاتُ
عَلَى وَجَدَ فِي جَوَازٍ كَوْنِ فَاعِلِهَا وَمَفْعُولِهَا ضَمِيرَيْنِ مُتَحَدَيْنِ، وَأَمَّا حَمَلُ فَعَلَ عَدَمَ عَلَى
فَعَلَ وَجَدَ فَمِنْ قَبِيلِ حَمَلِ النَّقِيضِ عَلَى النَّقِيضِ؛ لِأَنَّ فَعَلَ عَدَمَ نَقِيضُ فَعَلَ وَجَدَ، وَحَمَلُ
فَقَدَ عَلَى وَجَدَ مِنْ قَبِيلِ حَمَلِ النَّظِيرِ عَلَى النَّظِيرِ، حَيْثُ إِنْ فَقَدَ بِمَعْنَى وَجَدَ، نَحْوُ:
عَدَمْتَنِي وَفَقَدْتَنِي كَمَا يَقَالُ وَجَدْتَنِي.

(وَمِنْهَا) مِنْ خَصَائِصِ أَفْعَالِ الْقُلُوبِ (جَوَازُ دُخُولِ أَنَّ) الْمَفْتُوحَةِ (عَلَى
مَفْعُولِيهَا) عَلَى الْمَفْعُولَيْنِ فِي الْجُمْلَةِ (نَحْوُ: عَلِمْتُ أَنَّ زَيْدًا قَائِمٌ).

(وَأَمَّا التَّعْلِيْقُ) اخْتَلَفَ فِي حَقِيقَةِ التَّعْلِيْقِ، فَقَالَ بَعْضُ النُّجَاةِ: هُوَ إِبْطَالُ أَصْلِ
الْفِعْلِ فِي جُزْئِي الْجُمْلَةِ الْأَسْمِيَةِ لَوْجُودِ مَانِعٍ، وَهُوَ يَخْتَصُّ بِأَفْعَالِ الْقُلُوبِ، وَلَا يُوْجَدُ
إِلَّا فِي الْمَفْعُولَيْنِ. وَقَالَ الْبَعْضُ: هُوَ إِبْطَالُ عَنِ الْفِعْلِ الْمَانِعِ، فَهُوَ يَعْمُ أَفْعَالِ الْقُلُوبِ
وغيرها من الأفعال، ويوجد في المفعولين وفي واحد، وهذا ما اختاره المصنف. وقيل:
هو تعذر وصول العامل في اللفظ إلى المعمول.

وَمَعْنَى التَّعْلِيْقِ وَالْإِلْغَاءِ إِبْطَالُ الْعَمَلِ، وَلَكِنْ الْفَرْقُ بَيْنَهُمَا مِنْ مَهْمَاتِ هَذَا الْفَنِّ،
فَإِنَّ الْإِلْغَاءَ هُوَ تَرْكُ الْعَمَلِ لَفْظًا وَمَعْنَى لَغَيْرِ مَانِعٍ، وَالتَّعْلِيْقُ تَرْكُ الْعَمَلِ لَفْظًا لَا مَعْنَى،
فَالْإِلْغَاءُ جَائِزٌ، وَالتَّعْلِيْقُ وَاجِبٌ، وَالْمَعْلُقُ عَامِلٌ فِي الْمَحَلِّ بِخِلَافِ الْمَلْغِيِّ.

وَأَعْلَمُ أَيْضًا أَنَّ أَفْعَالِ الْقُلُوبِ تَخْتَصُّ بِالْإِلْغَاءِ، وَأَمَّا التَّعْلِيْقُ فَيَجُوزُ فِي الْأَفْعَالِ
الَّتِي تُشَبِّهُ أَفْعَالِ الشُّكِّ وَالْيَقِينِ فِي كَوْنِهَا غَيْرَ مُحَقَّقَةِ الْوُقُوعِ؛ نَحْوُ: عَلِمَ، وَنَظَرَ، وَتَفَكَّرَ^(١).

(١) انظر: الفوائد الضيائية لملا جامي (٣٦٥-٣٦٦)، حاشية العصام على الفوائد الضيائية (٣٢٥-٣٢٦)،
حاشية عبد الحكيم على حاشية عبد الغفور اللاري على الجامي (٤٠٣-٤١٠)، متن المغني للجابردي
(٢٥-٢٦)، شرح المغني للميلاني (٨١).

بكلمة الاستفهام أو النفي أو لام الابتداء أو القسم أو إن المكسورة إن دخل في خبرها لام الابتداء أي إبطال العمل على سبيل الوجوب لفظاً لا معنى فيعم هذه الأفعال، نحو: علمتُ أزيداً عندك أم عمرو،

وعليه يكون لأفعال القلوب ثلاثة أحكام في الإعمال:

الحكم الأول : أن يكون عملها واجباً، أي يجب أن تنصب مفعولين، وذلك إذا جاءت قبل مفعوليهما من غير فاصل بينهما، نحو : هب زيداً عالماً.

الحكم الثاني : هو الذي ترك فيه الخيار، وذلك بأن تجعل هذه الأفعال عاملة ناصبة، أو تلغي عملها، وذلك في موضوعين :

أ- إذا توسطت بين المفعولين، نحو: زيدٌ علمتُ منطلقٌ، أو زيداً علمتُ منطلقاً.
ب- إذا تأخرت هذه الأفعال عن مفعوليهما، نحو: زيدٌ منطلقٌ علمتُ، أو زيداً مطلقاً علمتُ .

الحكم الثالث : أن يعلق (يبطل عملها لفظاً ويبقى محلاً) عمل هذه الأفعال، وذلك إذا فصل بينها وبين مفعوليهما فاصل، نحو : علمتُ ما (زيدٌ منطلقٌ) وتكون الجملة بعد أفعال القلوب : في محل نصبٍ سدت مسدّ المفعولين .

(بكلمة الاستفهام) حرفا الهمزة، وهل واسماً، مثل: ما، ومن، وأين، وأنى، ومتى، وأين، وكم، وكيف، داخلة على الجملة (أو) كلمة (النفي) الداخلة أيضاً على الجملة (أو لام الابتداء) الداخلة على الجزئين (أو) لام (القسم) (أو إن المكسورة إذا دخل في خبرها لام الابتداء) إنما شرط دخول اللام إذ لولاه لفتحت، فلم يكن تعليقاً .
(أي) تفسير التعليق (إبطال العمل على سبيل الوجوب) إبطالاً كائناً على سبيل الوجوب (لفظاً لا معنى) في اللفظ دون المعنى، (فيعم) التعليق (هذه الأفعال) أفعال القلوب (نحو: علمتُ أزيداً عندك أم عمرو؟) مثال لما تعلق بكلمة الاستفهام

ورأيتُ ما زيدٌ منطلقٌ، ووجدتُ لزيدٌ منطلقٌ.

وَكُلَّ فعلٍ قلبيٍّ غيرها، نحو: شككتُ وتبيّنتُ ونسيتُ وكُلَّ فعلٍ يطلبُ به العلمُ، نحو: امتحنتُ وسألتُ.

ومنه أفعالُ الحواسِ الخمسِ كلمستُ وأبصرتُ وسمعتُ وشممتُ وذقتُ.

والقسمُ الثالثُ: أفعالٌ ملحقةٌ بأفعالِ القلوبِ في مجردِ الدخولِ على المبتدأ والخبر، وعدمِ جوازِ حذفِهما معاً، أو حذفِ أحدهما فقط بلا قرينةٍ،

(ورأيتُ ما زيدٌ منطلقٌ) مثالٌ للتعليق بكلمة النفي (ووجدتُ لزيدٌ منطلقٌ) مثالٌ للتعليق بلام الابتداء، ونحو : علمتُ إنَّ زيداً لقائماً، مثالٌ للتعليق بإنَّ المكسورة.

(و) يعم (كل فعل قلبي غيرها) غير هذه الأفعال (نحو : شككتُ، وتبيّنتُ، ونسيتُ، وكل فعل يطلب به العلم، نحو : امتحنتُ، وسألتُ).

(ومنه) من الفعل الذي يطلب به العلم (أفعال الحواس الخمسة ^(١)) الظاهرة (كلمست) أهولين أم خشن مثال للتعليق بهمزة الاستفهام (وأبصرت) ما زيد أسد (وسمعت) أن صوته كريبه (وشممت) أهو طيب (وذقت أهو حلو) ولما كان المطلوب منها العلم نزلت منزلته في هذا الحكم .

(والقسم الثالث) القسم الثالث من أقسام المتعدي إلى مفعولين (أفعال ملحقة بأفعال القلوب) مشبهة، ولما كان إلحاق شيء بشيء محتاجاً إلى مناسبة بينهما ذكره بقوله (في مجرد الدخول على المبتدأ والخبر) أولاً (وعدم جواز حذفهما معاً أو حذف أحدهما فقط بلا قرينة) ثانياً.

(١) الحواس عشرة أشياء : خمس للحواس الظاهرة؛ وهي : اللمس، والبصر، والسمع، والشم، والذوق.

وخمس للحواس الباطنة؛ وهي: الحس المشترك، والخيال، والمتصرفة، والواهمة، والحافظة.

انظر: الحاشية الجديدة على شرح عصام على الفريدة: خليل الأفندي الفلبوي (١٧٩/٢).

وقلة حذف أحدهما فقط بها، نحو: صَيَّرَ وجعلَ وتركَ واتَّخَذَ.
والثالثُ متعدُّ إلى ثلاثة مفاعيلَ، نحو: أعلمُ وأرى. وهذه مفعولها الأوَّلُ
كمفعولِ بابِ أعطيتُ والأخيرانِ كمفعولي بابِ عَلِمْتُ، نحو: أعلمُ زيدَ عمرًا
بكرًا فاضلاً.

(وقلة حذف أحدهما فقط بها) بالقرينة، ولم يتعرض المصنف لكثرة حذفها
لكونها غير مختصة بهذه الأفعال.

ولا بأفعال القلوب (نحو : صَيَّرَ، وجعلَ) بمعنى الاعتقاد الباطل (وترك)
بمعنى صَيَّرَ كقوله تعالى : ﴿ وَتَرَكْنَا بَعْضَهُمْ يَوْمَئِذٍ يَمُوجُ فِي بَعْضٍ ﴾ [الكهف: ٩٩]، (واتخذ)
بمعنى وجد كقوله تعالى : ﴿ وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا ﴾ [النساء: ١٢٥].

(والثالث) والضرب الثالث من المتعدي، هو (متعدُّ إلى ثلاثة مفاعيل) تنصيب
ثلاثة مفاعيل، والمفعول الثاني والثالث أصلهما مبتدأ وخبر^(١)، ومن هذه الأفعال
(نحو: أعلم ، وأرى) وهما أصلان في هذا القسم، ولذا خصهما في الذكر (وهذه)
الأفعال (مفعولها الأول كمفعول باب أعطيتُ) كمفعول أول باب أعطيت في كونه
مبايناً للثاني، وفي جواز الاقتصار عليه، نحو : أعلمت زيدا كأعطيته ، وفي الاستغناء
عنه كأعلمت عمرًا فاضلاً، كأعطيته درهماً ، وفي عدم جواز التعليق بالنسبة إليه
بالاستفهام والنفي واللام (والأخيران) المفعول الثاني والثالث (كمفعولي باب
علمت) في كون أحدهما غير الآخر، وعدم جواز حذفهما أو حذف أحدهما بدون
قرينة، وكثرة حذفهما وقلة حذف أحدهما بها، وإن جواز دخول أن عليهما، وجواز
الإلغاء والإعمال إذا توسطت بينها أو تأخرت عنهما، وفي جواز التعليق وغيرها من
المذكورات (نحو : أعلمَ زيدَ عمرًا بكرًا فاضلاً).

(١) وهذه الأفعال هي: أعلم، أرى، نبأ، أخبر، خبر، حدث.

ثُمَّ اعْلَمْ أَنَّهُ لَا بَدَّ لِكُلِّ فِعْلٍ مِنْ مَرْفُوعٍ فَإِنْ تَمَّ بِهِ كَلَامًا وَلَمْ يَحْتَجْ إِلَى غَيْرِهِ
يُسَمَّى فِعْلًا تَامًا وَمَرْفُوعُهُ فَاعِلًا، وَمَنْصُوبُهُ إِنْ كَانَ مُتَعَدِيًا مَفْعُولًا كَالْأَفْعَالِ
السَّابِقَةِ.

وإن احتاج إلى معمولٍ منصوبٍ يسمّى فعلًا ناقصًا.....

(ثم اعلم) أن الفعل على نوعين، النوع الأول: كون الفعل لازماً متعدياً،
والمتعدي متعدياً إلى واحد وإلى اثنين وإلى ثلاثة إلى غير ذلك، والنوع الثاني أو الانقسام
الثاني أو الآخر مترشح عن الأول، وهو (لا بد لكل فعل من مرفوع) لما مر (فإن تم به
كلاماً) بالمرفوع صار الفعل كلاماً تاماً بأن يصح السكوت عليه بوجود المسند والمسند
إليه (ولم يحتج إلى غيره) لإفادته فائدة تامة ^(١) (يسمى) الفعل في الاصطلاح (فعلًا
تاماً) لتماه بمرفوعه (و) يسمى (مرفوعه فاعلاً) لقيام معنى الفعل به.

(و) يسمى منصوباً (إن كان متعدياً مفعولاً) مفعولاً به لالتصاق معنى الفعل
به لوقوعه عليه (كالأفعال السابقة) من المتعدي إلى واحد أو اثنين أو ثلاثة.

(وإن احتاج) الفعل (إلى معمولٍ منصوب) بحيث لا يصير كلاماً تاماً بدونه
(يسمى فعلًا ناقصاً) ^(٢) لعدم تمامه بمرفوعه، واحتياجه إلى المنصوب، والاحتياج مبني
على النقصان.

(١) إن كلمة ثم تأتي على خمسة أوجه:

بمعنى الترتيب والعطف، وبمعنى قبل، وبمعنى مع، وبمعنى التعجب، وبمعنى الابتداء.

(٢) لأن تمام الفائدة إنما يكون بتمام الفهم، وهو ليس بموجود في المتعدي.

(٣) الفرق بين الأفعال الناقصة والتامة، أن الأفعال التامة مركبة من ثلاثة أجزاء، أعني: الحدث، الزمان،
نسبة الحدث إلى الفاعل، سواء كان معيناً أو لا.

والأفعال الناقصة وإن كانت تدل على الحدث، إلا أنها لا تدل على نسبة الكون والصيرورة إلى
الموضوع يعني اسمها، بل يدل نسبة الخبر إلى اسمها؛ لأن معنى: كان زيد قائماً يدل لثبوت القيام إلى
زيد، لا نسبة الكون إلى زيد، بخلاف: ضرب زيد لأنه يدل على الضرب المنسوب إلى زيد.

انظر: الحاشية الجديدة على شرح عصام على الفريدة: خليل أفندي الفليوي (١/٣٠٤).

ومرفوعه اسماً له ومنصوبه خبراً له ولا يدخل إلا على المبتدأ والخبر في الأصل، وهو على قسمين:

القسم الأول: ما لا يدل على معنى المقاربة فهو الشائع المتبادر من إطلاق الفعل الناقص، نحو: كان، وصار، وكذا، وآل، ورجع، وحال، واستحال، وتحول، وارتد، وجاء، وقعد إذا كنَّ بمعنى صار.....

(ومرفوعه اسماً له) للفعل الناقص (ويسمى منصوبه خبراً له) للفعل الناقص (ولا يدخل) الفعل الناقص (إلا على المبتدأ، والخبر الأصل) لأن وضعه ليعطي الخبر حكم معناه، كالانتقال، والاستمرار، وغير ذلك.

(وهو) الفعل الناقص (على قسمين: القسم الأول لا يدل على معنى المقاربة) القرب من زمان الحال (فهو الشائع المتبادر من إطلاق الفعل الناقص) هو المشهور بين الطالبين الذي ينتقل إليه الذهن بسرعة، وذكر الفعل الناقص لثبوت خبره لاسمه في الماضي، دائماً أو منقطعاً.

(نحو: كان) كان زيداً فاضلاً، وكان زيدٌ غنياً فافتقر (وصار) للانتقال من صفة إلى صفة؛ نحو: صار زيدٌ عاملاً، أو من حقيقة إلى حقيقة؛ نحو: صار الطين خزفاً (وكذا آل) بمد الألف بمعنى رجع، تقول آل زيد عالماً (ورجع، وحال، واستحال) نحو: العداوة تستحيل مودة (وتحول وارتد) مثل قوله تعالى ﴿فَارْتَدَّ بِصِيرًا﴾ [يوسف: ٩٦] وزاد هذه الستة (من آل إلى ارتد) ابن مالك أيضاً، وفي هذه الزيادة وما سيأتي في اللواحق تنبيه على أن الأفعال الناقصة غير منحصرة فيما ذكرنا^(١) (وجاء وقعد إذا كنَّ بمعنى صار) إذا كن المذكورات من آل إلى قعد بمعنى صار، ولكونها

(١) نتائج الأفكار: مصطفى بن حمزة (٦٧)، الفوائد الضيائية لملا جامي (٣٦٩).

وأصبحَ وأمسى وأضحى وظلَّ وباتَ، وأضَ، وعادَ، وغدا، وراحَ، وما زالَ، وما فتىَ، بفتحِ التاء وكسرِها، وما أفتىَ، وما برحَ، وما ونيَ، وما رامَ كُلُّها بمعنى ما زالَ، وما دام وليسَ.

وقد يتضمَّنُ الفعلُ التامُّ معنى صارَ فيصيرُ ناقصاً، نحو: تمَّ التسعةُ بهذا عشرةً أي صارت عشرةً تامةً وكَمُلَ زيدٌ عالماً أي صارَ عالماً كاملاً وغير ذلك.

ملحقة بصار قدمها على السائر، وآخر الآخرين (وأصبح) قدمه لأنه أول النهار (وأمسى) قدمه لدلالته على ضد ما يدل عليه الأول (وأضحى، وظل، وبات) وكذلك (وأض وعاد) يقال: أض أو عاد زيد من سفره؛ أي رجع (وغدا) بمعنى ذهب في وقت الغداة؛ وهي أول النهار (وراح) بمعنى مشى في وقت الرواح؛ وهو ما بعد الزوال. والغالب في هذه الأربعة (أض، وعاد، وغدا، وراح) أن تكون تامة، وإنما تكون ناقصة إذا كانت بمعنى صار، فتكون من ملحقاتها.

(وما زال) من زال يزال، لا تستعمل إلا ناقصة (وما فتى بفتح التاء وكسرِها) وبالهمزة، وقيل: بالياء ما فتأت أذكره، وما فتئت أذكره، أي مازلت أذكره (وما برح) في الأصل بمعنى زال عن مكانه (وما وني) بالياء من وني في الأمر، بمعنى ضعف (وما رام) من رام يريم ريماً، أي برح (كلها) كل واحد من المذكورات من ما فتى إلى ما رام (بمعنى ما زال) الموضوع لإفادة ثبوت خبرها لاسمها على وجه الدوام (وما دام وليس).

(وقد يتضمن الفعل التام معنى صار) قد يدل الفعل التام على معنى صار مع دلالة على معناه الأصلي (فيصير) ذلك الفعل التام (ناقصاً) محتاجاً إلى خبر منصوب، ويكون معناه الأصلي حال أو خبر بعد خبر أو صفة. (نحو: تم التسعة بهذا) بسبب الواحد أو ملاسأ به (عشرة، أي صار) التسعة بهذا (عشرة تامة) كاملة، حال لاصقة، أي يكون معناها الأصلي حالاً (وكمل زيد عالماً؛ أي صار عالماً كاملاً وغير ذلك) مثل: عدل زيد أميراً، صار أميراً عادلاً.

ويجوزُ تقديمُ أخبارها على نفسها إلا ما في أوله ما فلا يجوزُ، نحو: قائماً
ما زال زيدٌ، وكذا إن بُدِّلَ ما بإن النافية، وأمَّا إن بدلَ بلم وكن فيجوز، نحو:
قائماً لم يزل زيدٌ.

والقسمُ الثاني: ما يدلُّ على معنى القربِ، ويسمى أفعالَ المقاربةِ

(ويجوز تقديم أخبارها) أخبار الأفعال الناقصة (على نفسها إلا ما) كان فعل
ناقص (في أوله) لفظ (ما) من ما زال إلى ما دام (فلا يجوز) تقديم أخبارها، أي لم
يُخبر تقديم خبر فعل ناقص في أوله ما (نحو: قائماً ما زال زيد) بتقديم الخبر عليها،
وكذا لا يجوز نحو: اجلس جالساً ما دام زيد (وكذا) لا يجوز التقديم (إن بدل) لفظ
(ما بإن النافية، وأما إن بدل) أي ما (بلم ولن فيجوز) هذا التقديم (نحو: قائماً لم
يزل زيدٌ).

(والقسم الثاني) من أقسام الفعل لناقص (ما يدل) ذلك الفعل الناقص (على
معنى التقرب) قرب حصول الخبر لا اسمه، أي القرب من زمان الحال، خرج به
الناقص المتعارف، وهذا حد جامع ومانع (ويسمى) هذا القسم في الاصطلاح
(أفعال المقاربة^{(١)(٢)}) ويعبر عنها بهذا اللقب لدلالاتها عليه، ولا تستعمل أفعال المقاربة

(١) قال ابن هشام في مغني اللبيب: "اعلم أن أفعال المقاربة من أخوات كان لكونها أيضاً لتقرير الفاعل
على صفة، وإنما أفردتها بالذكر لاختصاص غيرها بالفعل المضارع). مغني اللبيب (١/٨٦٩).

(٢) واعلم أن أفعال المقاربة ثلاثة أقسام باعتبار أوضاعها؛ وهي:

القسم الأول: ما وضع لدنو خبر، أي للدلالة على قرب حصول الخبر، مثل: رجاء، احلولق، وحرى.
القسم الثاني: ما وضع لدنو الخبر حصولاً، مثل: كاد.

القسم الثالث: ما وضع لدنو الخبر شروعاً بسبب جزم المتكلم بشروع الفاعل للخبر، مثل: كرب،
وهلهل، وطفق، وأخذ، وأنشأ، وأقبل، وهب، وجعل، وعلق، وأوشك.

انظر: الفوائد الضيائية لملا حاجي (٣٧٦-٣٧٧)، وحاشية العصام على ملا جامي (٣٣٥-٣٣٦)،
شرح مغني الجابري (٨٣).

ولا يكون إخبارها إلا فعلاً مضارعاً، نحو: عسى زيدٌ أن يخرجَ وقد تحذفُ أنْ، وقد تكون تامةً بأنْ مع المضارع، نحو: عسى أن يخرجَ زيدٌ. وكادَ وخبره غالباً مضارعٌ بلا أنْ، نحو: كادَ زيدٌ يخرجُ. وقد يكونُ مع أنْ

إلا ماضية، إلا كادَ وأوشكَ، فإنه يجيء مضارعهما ونادر استعمال الفاعل منهما (ولا يكن إخبارها إلا فعلاً مضارعاً) لا اسماً ولا ماضياً بالاستقراء، بل يجب أن يكون مضارعاً، أي فعلاً دالاً على زمان الاستقبال والحال (نحو: عسى^(١)) وهو غير متصرف، ومنه زعم الزجاج أنه حرف، ويقويه اتصال الضمير المنصوب من عساه وعساك، والصواب: أنه فعل لكثرة استعماله باتصال ما يختص بالفعل (وخبره الفعل المضارع) الكائن (مع أن) الدالة على الاستقبال المناسب للرجاء (غالباً) غالب الاستعمال (نحو: عسى زيد أن يخرج) حال زيد أن يخرج ، وهو مثال لما كان الخبر مضارعاً مع أن (وقد يحذف) لفظ (أن) من خبره (وقد تكون تامة) وقد تكون كلمة عسى (تامة) فعلاً تاماً بمعنى قرب (بأن) الكائن (مع المضارع) نحو: عسى أن يخرجَ زيدٌ. (وكاد) ونحو لفظ كاد (وخبره) خبر كاد (غالباً مضارع بلا أن) لدلالته على الجزم، فلا يناسبه أن الدالة على الرجاء (نحو: كاد زيدٌ يخرجُ) أي تحقق وتم سبب الخروج.

(وقد يكون) خبر كاد أو المضارع الذي يكون خبره (مع أن) فيقال: كاد زيد أن يخرج، وهذا الاستعمال لتشبيه كاد بعسى في مطلق معنى القرب.

(١) قال سيويه: "عسى طمع وإشفاق، فالطمع في المحبوب، والإشفاق في المكروه". قال الفاضل العصام: "وقيل استعمال عسى في كلام الله تعالى بمعنى اليقين لأنه أحد استعمالاته". وقال الرضى: "إننا لا نعرف مجيئه بمعنى اليقين في غير كلام الله تعالى". وقال أبو عبيدة: "عسى من الله إيجاب فجاء على إحدى لغتها لقرب، لأن عسى للرجاء واليقين، وإننا لا نعرف عسى في غير كلام الله تعالى لليقين".
انظر: الفوائد الضيائية لملا حاجي (٣٧٦-٣٧٧)، شرح مغني الجابري (٨٣).

وكربَ وهوَ مثلُ كادَ في وجهيه، وهلهلَ وطفقَ وأخذَ وأنشأَ وأقبلَ وهبَ وجعلَ وعلقَ وأخبارها الفعلُ المضارعُ بلا أنْ، وأوشكَ وهو يستعملُ استعمالَ عسى وكادَ، ولا يجوزُ تقديمُ أخبارِ أفعالِ المقاربةِ على نفسها.

والثاني: اسمُ الفاعِلِ، فهوَ يعملُ عملَ فعلهِ المعلومِ.

(وكربَ) بفتح الراء وكسرهما، والأول أفصح (وهو مثل كاد في وجهيه) في كون خبره مضارع بلا أن، وبها، أي بأن أو غيرها (وهلهل) على وزن وسوس في الأصل، بمعنى قارب (وطفق) بكسر الفاء وفتحها في الأصل، بمعنى شرع، كقوله تعالى: ﴿وَطَفِقَا يَخْصِفَانِ﴾ [الأعراف: ٢٢].

(وأخذ) بمعنى شرع (وأنشأ) مهموز بمعنى أوجد (وأقبل) بمعنى أقبل عليه (وهب) كرد (وجعل) بمعنى أوجد (وعلق) بكسر اللام (وأخبارها) خبر كان من هلهل إلى علق (الفعل المضارع بلا أن) لمثل ما مر (وأوشك) في الأصل بمعنى أسرع وهو يناسب القرب (وهو يستعمل استعمال عسى) يكون مع استعمال أن تاماً أو ناقصاً (و) استعمال (كاد) أي يكون الخبر بلا أن، لأنه قد يستعمل في الجزم (ولا يجوز تقديم أخبار أفعال المقاربة) كلها (على أنفسها).

(والثاني) العامل القياسي الثاني من التسعة^(١) (اسم الفاعل^(٢)) وهو أصل بالنسبة لما سيذكره بعده (فهو) الفاء للتفصيل، فاسم الفاعل (يعمل عمل فعله) المشتق، وهو من التام أو الناقص اللازم أو المتعدي (المعلوم) لاشتقاقه منه^(٣).

- (١) وهي: ١- الفعل المطلق، ٢- اسم الفاعل، ٣- اسم المفعول، ٤- الصفة المشبهة، ٥- اسم التفضيل، ٦- المصدر، ٧- الاسم المضاف، ٨- الاسم المبهم التام، ٩- معنى الفعل.
- (٢) اسم الفاعل: هو اسم يشتق من الفعل للدلالة على وصف من قام بالفعل.
- (٣) ولاسم الفاعل حالتين في اشتقاقه من الأفعال:
- الأولى: يشتق عن الفعل الثلاثي على وزن فاعل.
- الثانية: يشتق من الأفعال غير الثلاثية على وزن الفعل المضارع، مع إبدال حرف المضارعة (مياً) مضمومة، وكسر ما قبل الآخر.

والثالث: اسمُ المفعول، فهو يعملُ عملَ فعلهِ المجهولِ وشرطُ عملهما في
 الفاعِلِ المنفصلِ والمفعولِ بِهِ أَنْ لا يكونا مصغَّرين، نحو: ضُوبِرَ، ومضربٌ،
 ولا موصوفَيْن، نحو: جاءني ضاربٌ شديدٌ.

وإن وُصِفَا بعدَ العملِ

(والثالث) العامل القياسي الثالث من التسعة (اسم المفعول^(١)) ولا اعتبار
 النسبة فيه أيضاً وموافقة لاسم الفاعل في الشرط، ونصبه المفعول به في بعض المواضع
 قدمه (فهو يعمل) مثل جميع (عمل فعله) التام (المجهول) لكونه مأخوذاً ومشتقاً
 منه (وشرط عملهما) اسم الفاعل واسم المفعول لفظاً أو تقديرًا لا محلاً، ولما كان كل
 منهما عاملين بمشابهتهما بالفعل الذي هو أصل في العمل لم يعملًا مطلقاً، بل احتاج
 إعمالهما على الشرط، وهو نوعين؛ أحدهما: شرط عملهما في الفاعل، والآخر شرط
 عملهما في المفعول به الصريح، لذا قال: وشرط عملهما (في الفاعل المنفصل) أصلاً أو
 نائباً بارزاً أو مضمراً.

(والمفعول به) الصريح لأنه معمول قوي، حتى لا يعمل فيه من الأفعال إلا
 المعتدي، الأول (أن لا يكونا) اسم الفاعل والمفعول (مصغرين) على وزن التصغير
 (نحو: ضُوبِرَ) ومضرب (و) الثاني أن (لا يكون موصوفين) بصفة (نحو: جاءني
 ضارب شديد) لأنها إذا وصفا يصيران كالمسند إليهما، والمسند إليه مخصوص بالاسم،
 فيبعدان عن المشابهة بالفعل، هذا إن وصفا قبل الإعمال (وإن وصفا بعد العمل)

(١) اسم المفعول: وصف مشتق يدل على من وقع عليه الفعل، ويشترك اسم المفعول من الفعل المبني
 للمجهول، وله حالتان:

الأولى: يصاغ فيها على وزن (مفعول) من الفعل الثلاثي.

الثانية: يصاغ فيها من الأفعال غير الثلاثية على وزن الفعل المضارع بعد إبدال حرف المضارعة (مياً)
 مضمومة، وفتح ما قبل الآخر.

لم يضرَّ عملُهما السابق، نحو: جاءني رجلٌ ضاربٌ غلامُهُ شديداً.
ثمَّ إنَّ كانا باللامِ لا يشترطُ لِعَمَلِهما غيرُ ما ذكر، نحو: الضاربُ غلامُهُ
عمرًا أمسٍ عندنا.

وإنَّ كانا مجردينِ منها يشترطُ الاعتمادُ على المبتدأ أو الموصوفِ أو ذي
الحال، نحو: جاء زيدٌ راكبٌ غلامُهُ، أو الاستفهام، نحو: قائمُ الزيدانِ أو
النفي، نحو: ما قائمُ الزيدانِ.

عملُهما: يعني إنَّ وجد اسمُ الفاعلِ أو المفعول عاملين في فاعلِهما أو مفعولِهما، ثمَّ جيء
بصفة يوصفان بها (لم يضر) كونها موصوفين (عملُهما السابق) عملُها قبل الوصف
(نحو : جاءني رجلٌ ضاربٌ غلامه شديداً).

(ثمَّ إنَّ كانا) اسمُ الفاعلِ والمفعول معرفاً (باللام) باللام التعريف (لا يشترط
لِعَمَلِهما غير ما ذكر) من عدم كونها مصغرين ولا موصوفين، بل يعملان بمجرد
انعدامهما، ولا يحتاجان إلى شرط آخر (نحو : الضاربُ غلامه عمرًا أمسٍ عندنا) قوله
أمسٍ إشارة إلى أنَّ اسمَ الفاعلِ والمفعول المعرفين باللام يعملان بلا اشتراط الدلالة
على الحال والاستقبال .

(وإنَّ كانا) اسمُ الفاعلِ والمفعول (مجردين منها) من اللام (يشترط) مع ما
ذكر منعدم التصغير والتوصيف (الاعتماد على المبتدأ) وقوعها خبر المبتدأ ولو بعد
النسخ، نحو: كان زيدٌ ضارباً عمرًا (أو الموصوف) وقوعها صفة لموصوف ، نحو
جاءني رجلٌ ضاربٌ عمرًا (أو ذي الحال) بأنَّ كانا حالين (نحو: جاء زيد راكباً غلامه)
أو مركوباً حماره (أو الاستفهام) وقوعها بعد الاستفهام حرفاً أو اسماً (نحو : أقائمُ
الزيدان) وهل ضارب زيداً أخواه (أو النفي) وقوعه بعد النفي حرفاً كان أو اسماً أو
فعلاً (نحو : ما قائمُ الزيدان) وغير قائم الزيدان ، وليس ضارب البكران عمرًا .

ويشترط في نصبهما المفعول به الدلالة على الحال أو الاستقبال وتثنيتهما
وجمعهما كمفردهما، وكذا ثلاثة أوزان من مبالغة الفاعل فعلاً وفِعْلاً ومفعلاً.
ولا يُشترط في عمل هذه الثلاثة معنى الحال والاستقبال.

ولما فرغ المصنف من بيان الاشتراط في رفع فاعله شرع في بيان نصب مفعوله،
فقال: (ويشترط) مع الشروط المذكورة^(١) (في نصبهما) اسم الفاعل والمفعول
(المفعول به) الصريح إذا كان اسم الفاعل من المتعدين (الدلالة على الحال) تحقيقاً،
نحو: زيد ضارب عمراً، أو حكاية كقوله تعالى: ﴿وَكَلَّبُهُمْ بِسِطِّ ذِرَاعِيهِ بِالْوَصِيدِ﴾
[الكهف: ١٨].

(أو الاستقبال) نحو: زيد ضارب عمراً غداً (وتثنيتهما وجمعهما) صحيحاً أو
مكسراً في العمل والاشتراط (كمفردهما) اسم الفاعل والمفعول في العمل في الفاعل
والمفعول به في العمل والشرط (وكذا) اسم الفاعل والمفعول في العمل والاشتراط،
وفي كون تثنيتهما وجمعهما كمفردهما فيها (ثلاثة أوزان من مبالغة الفاعل: فعال،
وفِعْلاً، ومفعلاً).

(ولا يشترط في عمل هذه الثلاثة) في المفعول به (معنى الحال والاستقبال)
لأن اشتراطهما كان لإتمام المشابهة اللفظية وقد فاتت؛ لأن أوزان المبالغة لما وضعت
للمبالغة في الفعل كان بمنزلة التجدد، وتدل عليه وعلى الانعدام كالفعل، وكانت سبباً
لبعده عن المشابهة.

(١) الشروط في عمل مفردات اسمي الفاعل والمفعول المجردين من اللام في الفاعل ونائبه المنفصلين
سبعة: خمسة منها وجودية، وهي: الاعتماد على المبتدأ، أو على الموصوف، أو على ذي حال، أو على
الاستفهام، أو على النفي.
واثنان منها عدميان: عدم كونها مصغرين، وعدم كونها موصوفين.

والرَّابِعُ: الصِّفَةُ المَشْبَهَةُ، فهي تَعْمَلُ عَمَلَ فَعْلِهَا بِالشُّرُوطِ المَعْتَبَرَةِ فِي اسْمِ الفَاعِلِ غَيْرَ مَعْنَى الحَالِ وَالاسْتِقْبَالِ فَإِنَّهُ لَا يَشْتَرِطُ فِي عَمَلِهَا، نَحْوُ: زَيْدٌ حَسَنٌ وَجْهُهُ.

والخامسُ: اسْمُ التَّفْضِيلِ وهو لَا يَنْصَبُ المَفْعُولَ بِهِ بِالِاتِّفَاقِ،

(والرابع) الرابع من العامل القياسي التسعة (الصفة المشبهة^(١)) باسم الفاعل في كونها تنى وتجمع وتذكر وتؤنث، وتكون لما قام به الفعل (فهي) الصفة المشبهة (تعمل عمل فعلها) مثل عمل فعلها الذي اشتقت منه (بالشروط المعتمدة في اسم الفاعل) وهي عدم التصغير، والموصوفية، والاعتماد على ما سبق، والدلالة على الحال والاستقبال، من (غير معنى الحال والاستقبال، فإنه لا يشترط في عملها) في نصب معمول الصفة المشبهة، فإن الصفة المشبهة لا تعمل في المفعول به لكونها مشتقة من الفعل اللازم (نحو: زيد حسنٌ وجهه) برفع الوجه على كونه فاعلاً للصفة، أو ينصب الوجه على كونه مشبهاً بالمفعول، أو بجر الوجه على كونه مضافاً إليه للصفة.

(والخامس) من العامل القياسي التسعة (اسم التفضيل^(٢)، وهو) آخره لضعفه بسبب بعده عن مشابهة الفعل (لا ينصب المفعول به) الصريح القوي (بالاتفاق) باتفاق النحاة.

(١) الصفة المشبهة: اسم يصاغ من الفعل اللازم للدلالة على صفة ثابتة في الموصوف، مثل: أسمر، أعور، أعمى. وتصاغ الصفة المشبهة من الفعل الثلاثي الماضي اللازم الذي يكون: على وزن فَعِلَ، مثل: فَرِحَ، حَزَنَ. على وزن فَعُلَ، مثل: عَظُمَ، شَرُفَ.

(٢) اسم التفضيل: اسم يصاغ على وزن: (أَفْعُلُ) للدلالة على أن شيئين اشتركا في صفة واحدة، وزاد أحدهما على الآخر فيها، نحو: الوقاية أنفع من العلاج.

وهناك ستة شرط يجب أن تتوفر في الفعل الثلاثي حتى يصاغ منه اسم التفضيل؛ وهي: أن يكون تاماً، ومثبتاً، ومتصرفاً، ومبيناً للمعلوم، وقابلاً للتفاوت، وأن لا يكون الوصف من الفعل الثلاثي على وزن (أفعل) فعلاء. انظر: الفوائد الضيائية للا جامي (٣٢٤-٣٣٣).

(٣) والفرق بين اسم التفضيل وأفعل التفضيل، أن الأول أعم من الثاني؛ لأن أفعل التفضيل يكون من صيغة أفعل فقط، واسم التفضيل يكون من غيره.

ولا يرفعُ الفاعِلَ الظاهرَ إلا إذا صارَ بمعنى الفعلِ بأن يكونَ وصفاً
لمتعلِّقٍ ما جرى عليه مفضلاً باعتبارِ التعلُّقِ على نفسه باعتبارِ غيره منفياً، نحو:
ما رأيتُ رجلاً أحسنَ في عينِه الكحلَ منه في عينِ زيدٍ ويعملُ في غيرِهما.

والسَّادِسُ: المصدرُ

(ولا يرفع) اسم التفضيل (الفاعل الظاهر) لقوته باستقلاله كما مر (إلا إذا
بمعنى الفعل بأن يكون) اسم التفضيل في المعنى وفي نفس الأمر (وصفاً) حقيقةً
(لمتعلق) بكسر اللام (ما) شيء (جرى) اسم التفضيل في اللفظ (عليه) على ذلك
الشيء بأن يقع صفة أو خبراً عنه أو حالاً منه، وكون ذلك المتعلق (منفصلاً باعتبار
التعلق) تعلقه بما جرى عليه، وكونه مفضلاً (على نفسه) أي نفس المتعلق (باعتبار
غيره) باعتبار تعلقه بغير ما جرى عليه، وكونه (منفياً) نحو: ما رأيت رجلاً أحسن
في عينه الكحل كحسنة في عين زيد (ويعمل في غيرهما) في غير المفعول به والفاعل
الظاهر من سائر المعمولات .

(والسادس) والعامل القياسي السادس من التسعة (المصدر^(١)) وهو اسم لمكان
من المصدر، بمعنى محل الصدور، سمي به لأنه محل صدور الاشتقاق، ثم نقل في
العرف إلى اسم الحدث الذي جرى على الفعل الاصطلاحي، فالمصدر: هو لفظ المعنى
الذي جرى على الفعل، يعني صدر من فاعله، وهو يعمل عمل فعله المشتق هو منه،
ولهذه المناسبة قدم على المضاف .

(١) المصدر: اسم يدل على الحدث المجرد من الزمان، وهو الأصل الذي تصدر عنه الأفعال والأسماء
المشتقة، وهو على نوعين: المصدر المؤوَّل، والمصدر الصريح.
فالمصدر المؤوَّل: هو الذي لا يذكر بلفظه، أو لا يصرح به في الكلام، ولكنه يُفهم من خلال فعله الذي
يظهر مسبقاً بحرف مصدري.
والمصدر الصريح: هو الذي يذكر في الكلام بلفظه ويصرح به، وهذا المصدر يشمل مصادر الأفعال
الثلاثية والرابعة والخامسة والسادسة، ويُعرب حسب موقعه من الجملة .

وشرط عمله في الفاعل والمفعول به أن لا يكون مصغراً، ولا موصوفاً، ولا
مقترناً بالحال، ولا معرفاً باللام عند الأكثر، ولا عدداً، ولا نوعاً، ولا تأكيداً مع
الفعل وبدونه، والفعل مراد غير لازم الحذف، وإن كان لازم الحذف فيعمل
المصدر لقيامه مقام الفعل، نحو: شقيماً زيداً.

ويجوز حذف فاعله بلا نائب، ولا يجوز هذا في غير المصدر

(وشرط عمله) المصدر (في الفاعل والمفعول به) الصريح - لأنه يعمل في غير

الصريح بلا شرط - هذه الشروط سبعة:

الأول: (أن لا يكون) المصدر (مصغراً).

الثاني: (ولا موصوفاً).

الثالث: (ولا مقترناً بالحال) نحو: الآن.

الرابع: (ولا معرفاً باللام).

وهذه الشروط الأربعة (عند الأكثر) عند أكثر النحاة ، وأما عند بعض النحاة

فهو يعمل بدون هذه الأربعة.

الخامس: (ولا) يكون المصدر (عدداً).

السادس: (ولا نوعاً) نحو: ضربة.

السابع: (ولا تأكيداً) نحو ضرباً.

(مع الفعل وبدونه، والفعل المراد المقصود (غير لازم الحذف) غير واجب

الحذف (وإن كان) الفعل (لازم الحذف) واجب الحذف (فيعمل المصدر) عند

سيبويه : لا لمصدريته وكونه مقدراً بأن مع الفعل، بل (لقيامه مقام الفعل) لا لتأويله

بالفعل (نحو: شقيماً زيداً) مثال لما حذف فعله وجوباً .

(ويجوز حذف فاعله) فاعل المصدر (بلا نائب) الفاعل، وهذا من خواصه،

ولذا قال : (لا يجوز هذا) حذف الفاعل بلا نائب (في غير المصدر) من الفعل واسم

ولا يضمُر فيه ولا يتقدّم معموله عليه.

والسَّابُعُ: اسمُ المضاف وهو يعملُ الجرَّ، وشرطه أن يكونَ اسماً مجرداً عن

تنوينه ونائبه لأجل الإضافة،.....

الفاعل واسم المفعول واسم التفضيل وأسماء الأفعال، إذ كل منها دالة على نسبة المرفوع، وهي مأخوذة في وضعها، فيحتاج إلى ذكره ولو مستتراً، بخلاف المصدر الذي نظر فيه إلى ماهية المصدر لا إلى النسبة إلى المرفوع (ولا يضمُر فيه) لا يستتر الفاعل تحت المصدر (ولا يتقدم معموله) معمول المصدر ولو ظرفاً (عليه) على المصدر عند الجمهور^(١).

(والسابع) العامل القياسي، السابع من التاسعة (الاسم المضاف) هو الاسم الذي أضيف إلى اسم آخر بأي إضافة (وهو يعمل) الاسم المضاف يعمل عمل (الجر) المنتقل إليه من حرف الجر، إما بتقدير حرف الجر أو محمول على ما بتقدير لكونه فرعاً (وشرطه) شرط كونه مضافاً ثلاثة: الأول: (أن يكون اسماً) لا فعلاً ولا حرفاً؛ لأن الإضافة من خواص الاسم (مجرداً عن التنوين) إذا وجد فيه التنوين جرد عن الإضافة، وذلك لأن التنوين دليل تمام الكلمة والإضافة دليل عدمه، فهما متنافيان (ونائبه) نائب التنوين وهو نون التثنية والجمع^(٢) (لأجل الإضافة^(٣)) متعلق بقوله

(١) ولكن المرضي عند الرضي والقاضي البيضاوي والمصنف يجوزون تقديم الظرف عليه، على ما سيجيء في بحث المفعول فيه.

انظر : شرح مغني الجابري للميلاني (٦٣)، نتائج الأفكار : مصطفى بن حمزة (٧٨)، (المخطوطة) ورقة (٦٣/أ).

(٢) الإضافة : هي نسبة بين اسمين، الأول منها يسمى مضافاً، ويعرب حسب موقعة من الجملة، ويسمى الثاني مضافاً إليه ، ويعرب مضافاً إليه مجرور.

والإضافة نوعين؛ الأول : إضافة غير محضة، والثاني : إضافة معنوية أو محضة .

(٣) وهذا مخالف لما ذكره المصنف رحمه الله تعالى في امتحان الأذكياء حيث قال في بحث المثني : "إن حذفها في الإضافة لشبهها بالتنوين، لا لقيامها مقامه". امتحان الأذكياء للبركوي (١٢٥).

وأن لا يكون مساوياً للمضاف إليه في العموم والخصوص، ولا أخص منه مطلقاً.

مجرداً، وهو مفعول له ، يعني أن الشرط أن يكون مجرداً عن التنوين لأجل كونه مضافاً لا لأجل مانع آخر، وهو احتراز عن المضاف المعرف باللام، فإنه لا يجوز إضافة المعرف باللام في الإضافة المعنوية.

الشرط الثاني (وأن لا يكون) الاسم المضاف ، وهو معطوف الشرط الأول (مساوياً للمضاف إليه) لما يصير مضافاً إليه (في العموم والخصوص ^(١)) أن لا يكون معنى المضاف هو معنى المضاف إليه في كون شمول أحدهما كخصوص الآخر ، وهذا إما أن يكون لفظاً مترادفين ^(٢) ، مثل : ليث وأسد ، فإن معنى كل واحد منهما هو الحيوان المفترس ، وكل واحد منهما يشمل كل واحد من أفرادهما ، فهما متساويان ^(٣) في العموم ، وإما أن يكون لفظاً غير مترادفين ، كالإنسان والنطق ، فهما متساويان في العموم ، وأما المساوي في الخصوص مثل : عمر أبو حفص ، فإن كل منهما يختص بذات ، فلا يجوز إضافة كل منهما إلى الآخر .

(ولا أخص) من المضاف إليه ، لا تكون أفراد أقل (منه) من أفراد المضاف إليه (مطلقاً) لا من أي وجه .

(١) قلت : العموم والخصوص هو أحد النسب بين الكليات الأربع ؛ وهي :

١- التساوي ، ٢- التباين ، ٣- العموم والخصوص المطلق ، ٤- العموم والخصوص من وجه .

(٢) الترادف : ما كان معناه واحداً ، وهو الاتحاد في المفهوم لا الاتحاد في الذات ، وأسماءه كثيرة ضد المشترك ، وقد أخذ هذا اللفظ من الترادف ، الذي هو ركوب أحد خلف آخر ، كأن المعنى مركوب ، واللفظ راكبان ، نحو : جلسة كالأسد والليث .
وصحة المترادفين حلول كل منهما محل الآخر .

(٣) ليس المراد بالمساواة : المساواة بالوضع ؛ إذ لا خفاء في صحة ذلك ، كقولك : نور النور ، وألف ألف ، و غلام غلام ، وأبواب أبواب ، وغير ذلك مع اتحاد المضاف والمضاف إليه في الوضع ، وإنما المراد بالمساواة في الإرادة بالنور المضاف ما يستتر به المضاف إليه ، وبالمعدود في ألف ألف غير المراد بالعدد .

وهي على نوعين: معنوية، ولفظية.

فالمعنوية أن يكون المضاف غير صفة مضافة إلى معمولها، نحو: غلامٌ

زيد وضاربٌ عمرو أمس.

وشرطها تجريدُ المضاف من التعريف.

(وهي) الإضافة المطلقة (على نوعين) الأولى: إضافة (معنوية) مقيدة شيئاً في

المعنى، كما في اللفظ، ولذا سميت بها (ولفظية) مفيدة شيئاً في اللفظ، ولذا سميت بها.

(فالمعنوية ^(١) علامتها (أن يكون المضاف غير صفة) وهي اسم الفاعل

والمفعول، والصفة المشبهة، وكذا المنسوب والمصدر بمعنى الصفة، والاسم المستعار

(مضافة إلى معمولها) الذي تعمل فيه عمل فعلها (نحو : غلامٌ زيد، وضاربٌ عمرٌ

أمس) مثال لما يكون صفة غير مضافة إلى معمولها .

(وشرطها) الإضافة المعنوية (تجريد المضاف عن التعريف) إذا كان معرفة، أما

إذا نكرة فأولى بقاءه .

(١) الإضافة المعنوية أو المحضة : هي التي يكتسب فيها المضاف تعريفاً، ويكتسب فيها تخصيصاً، وهذه الإضافة لا يكون فيها المضاف (وصفاً).

والمقصود بالتعريف : أن الاسم النكرة يصير معرفة بإضافته إلى معرفة، مثل : كتاب التلميذ.

والمراد بالتخصيص : أن المضاف يتخصص بإضافته إلى نكرة ، مثل : كتابُ طالبٍ.

والمقصود بالوصف : اسم الفاعل، أو اسم المفعول ، أو الصفة المشبهة.

وأنواع الإضافة المعنوية، هي :

النوع الأول: الإضافة المعنوية اللامية الاختصاصية لا التعليلية: وهي التي يكون فيها حرف الجر المقدر من المضاف والمضاف إليه هو: اللام، مثل: كتابُ زيدٍ ، والتقدير كتابُ لزيدٍ .

النوع الثاني : الإضافة المعنوية البيانية: وهي التي يكون فيها حرف الجر المقدر في المضاف والمضاف إليه هو : مِنْ ، مثل : خاتمُ فضةٍ ، والتقدير خاتمٌ من فضةٍ.

النوع الثالث : الإضافة المعنوية الظرفية: وهي التي يكون فيها حرف الجر المقدر في المضاف والمضاف إليه هو : في ، مثل : سهرُ الليل متعبٌ ، والتقدير : سهرٌ في الليل متعب .

وهي إما بمعنى من إن كان المضاف إليه جنساً شاملاً للمضاف وغيره،
نحو: خاتم فضة، وبمعنى اللام في غيره وهو الأكثر، نحو: غلام زيد ورأس
عمرو. وتفيد تعريفاً إن كان المضاف إليه معرفةً.

والمضاف غير غير وشبه ومثل فإنها لا تتعرف بالإضافة، نحو: غلام زيد
وتخصيصاً إن كان نكرة، نحو: غلام رجل.

(وهي) الإضافة المعنوية (إما بمعنى من) البيانية، وهذه كثيرة (إن كان
المضاف إليه جنساً) للمضاف أصلاً له، ويلزمه العموم له ولغيره (شاملاً للمضاف
وغيره ، نحو: خاتم فضة) فالخاتم يكون من فضة وغيرها ، والفضة تكون خاتم
وغيره، وتسمى هذه بيانية.

(أو بمعنى اللام) الإضافة المعنوية بمعنى اللام الاختصاصية لا التعليلية (في)
وقت وجود مضاف إليه (غيره) غير الجنس الشامل (وهو الأكثر) كون الإضافة المعنوية
بمعنى اللام هو الأكثر استعمالاً من كونه بمعنى من (نحو: غلام زيد ورأس عمرو^(١)).
(وتفيد) الإضافة المعنوية (تعريفاً) للمضاف، أي كون المضاف معرفة بعد
كونه نكرة (إن كان المضاف إليه معرفة) اسم (والمضاف غير غير وشبه ومثل) وغير
ذلك مما لم تعرف (فإنها لا تتعرف) لا تقبل التعريف أصلاً (بالإضافة) بسبب
إضافتها إلى المعرفة لتوغلها في الإبهام، وانعدام العهد فيها، فإذا قيل: غير زيد يشمل
غيره من الموجودات (نحو: غلام زيد).

(و) تفيد الإضافة المعنوية (تخصيصاً) للمضاف ، والمراد بالتخصيص تقليل
الشركاء (إن كان) المضاف إليه (نكرة ، نحو : غلام رجل) فإن الغلام قبل الإضافة
مشترك بين غلام رجل وغلام امرأة، فلما أضيف خص بالمضاف إليه .

(١) اعلم أن الصرفيون زادوا في اسم عمرو وأوا للتفريق بينه وبين عمر مع الكثرة، ولم يعكسوا لأن عمراً
أخف من عمرو، والزيادة بالأخف أولى، وإنما أضاف وزاد المصنف الراودون الألف لثلاثا يلتبس
بالمضاف إلى ياء المتكلم.

واللفظية: أن يكون المضاف صفةً مضافةً إلى معمولها، ولا تفيدُ إلا تخفيفاً في اللفظ، نحو: ضاربُ زيدٍ وحسنُ الوجهِ ومعمورُ البابِ، والضاربُ زيدٍ، والضاربوا زيدٍ.

وامتنع، نحو: الضاربُ زيدٍ لعدم التخفيف.

(واللفظية) الإضافة اللفظية، وعلامتها (أن يكون المضاف صفة) حقيقة أو تأويلاً، لا اسماً (مضافة إلى معمولها) الفاعل والمفعول به، بأن يوجد شرط عمله فيه، فخرج كل ما دخل في المعنوية، ودخل كل ما خرج عنها (ولا تفيد) لا تفيد الإضافة اللفظية لا تعريفاً ولا تخصيصاً (إلا تخفيفاً في اللفظ^(١)) فقط بحذف شيء من المضاف، كالتنوين والمضاف إليه، كحذف الضمير (نحو: ضارب زيد) مثال لما يوجد التخفيف من المضاف فقط وهو حذف تنوين ضارب.

(وحسن الوجه) أصله حسن وجهه، ولما أريد إضافته حذف الضمير من المضاف إليه والتنوين من المضاف إليه، وكذلك (ومعمور الدار) أي معمول داره (والضارباً زيد، والضاربوا زيد) بحذف نائب الفاعل وحده، أو مع الضمير نحو: الزيدان قائم الغلام، أي قائم غلامهما، والزيدون قائموا الفرس، أي قائم فرسهم.

لما فرغ المصنف من بيان الأمثلة التي جرت لوجود التخفيف، شرع في بيان الأمثلة التي امتنعت لعدم التخفيف، وجازت بالحمل على المجاز، فقال:

(وامتنع) لا يجوز (الضاربُ زيدٍ لعدم التخفيف) بأن تكون الصفة مفردة باللام، ومضافة إلى غير المعرف باللام، لذا انعدمت الفائدة في الإضافة، وهي التحقيق، حيث لم توجد في أحد الطرفين (سقوط التنوين باللام).

(١) التخفيف في الإضافة اللفظية على ثلاثة أقسام:

الأول: التخفيف في المضاف فقط: ويكون بحذف التنوين منه حقيقة وحكماً.

الثاني: التخفيف في المضاف إليه فقط: ويكون بحذف الضمير منه.

الثالث: التخفيف في المضاف والمضاف إليه معاً: ويكون إما بحذف التنوين ونائبه من المضاف، أو بحذف الضمير من المضاف إليه.

وجاز الضارب الرجل، حملاً على الحسن الوجه أصل الحسن وجهه.
والثامن: الاسم المبهم التام فإنه ينصب اسماً نكرة على التمييز وتماهه أي
كوئنه على حالة يمتنع إضافته معها بأحد خمسة أشياء :

(وجاز) مع عدم التخفيف لا في جانب المضاف، ولا في جانب المضاف إليه
(الضارب الرجل) وذلك (حملاً) أي قياساً (على) المذهب المختار^(١) في (الحسن
الوجه) لأن (أصله الحسن وجهه) لاشتراكهما في كون المضاف إليه اسم جنس معرف
باللام.

(والثامن) العامل القياسي الثامن من التسعة (الاسم المبهم التام) وهو الذي
مدلوله غير معين باعتبار جنسه لا باعتبار ذاته^(٢)، فهو الاسم الذي فيه إبهام وخفاء
(فإنه ينصب اسماً نكرة على التمييز) لاختصاص التمييز بالنكرة^(٣)، وإزالة الإبهام
بالتمييز، وبيان وجه نصبه وأنه (التمييز) يشبه المفعول في وقوعه بعد أن يتم بما بعده،
ومقتضى هذه المشابهة أن يكون التمييز منصوباً.

(وتماهه^(٤)) لما كان التهام مشتركاً بين معانٍ أراد أن يبين ما هو المراد هاهنا، فقال
(أي كونه) الاسم (على حالة يمتنع إضافته معها) إلى شيء، واتصافه بالتهام يكون
(بأحد خمسة أشياء) فإنه بها يمتنع إضافته، وهي:

(١) قلنا: المختار لأن في تركيب (الحسن الوجه) وجهين آخرين، وهما: رفع الوجه ونصبه، وهما غير
مختارين، وإنما حمل على المختار وهو جر الوجه.

انظر: الفوائد الضيائية لملا جامي (١٩٢)، حاشية العصام على الفوائد (١٨٠)، نتائج الأفكار
لمصطفى بن حمزة (٨٤).

(٢) الفرق بين المبهم والنكرة: أن المبهم يطلق على غير المحدود، والنكرة تطلق على المحدود وغيره.

(٣) على ما هو مذهب البصريين، وأجاز الكوفيون المعرفة. انظر: نتائج الأفكار لمصطفى حمزة (٨٤).

(٤) تمام الاسم بهذه الأمور أن يكون بحالة لا يمكن إضافته معها، أو به تمنع إضافة الاسم، أو المضاف
لا يضاف.

بنفسه وذلك في الضمير المبهم، نحو: رُبُّهُ رجلاً ونعم رجلاً، وفي اسم

الإشارة، نحو: قوله تعالى: ﴿مَاذَا أَرَادَ اللَّهُ بِهَذَا مَثَلًا﴾ [البقرة: ٢٦].

وبالتنوين، أمّا لفظاً، نحو: رطلٌ زيتاً. أو تقديرأً، نحو: مثاقيلُ ذهباً
وأحدَ عشرَ رجلاً. ومميزُ ثلاثةٌ إلى عشرةٍ لا ينصبُ بل هو مجرورٌ، ومجموعٌ،
نحو: ثلاثةٌ رجالٍ إلا في ثلاثائةٍ إلى تسعمائة. ومميزُ أحد عشرٍ إلى تسعٍ وتسعين
منصوبٌ مفردٌ دائماً.

الأول: تام (بنفسه) لا بآخر (وذلك في الضمير المبهم) الذي لا مرجع له
(نحو: رُبُّهُ رجلاً) لقيته أُمي لعنيت رجلاً كاملاً لقيته رداً على من قال: ما لقيت رجلاً،
وفيه من المبالغة والتفخيم (وياله رجلاً) اللام للتعجب (ونعم رجلاً) والتمييز فيه
عن الضمير (و) وأيضاً التهام بنفسه واقعة (في اسم الإشارة) إن أساء الإشارة ما لم
تذكر مع معدوده فهي من المبهات (كقوله تعالى ﴿مَاذَا أَرَادَ اللَّهُ بِهَذَا مَثَلًا﴾
[البقرة: ٢٦]).

(و) والثاني: أي ثاني الوجوه الخمسة التي يتم بها الاسم المبهم تمامه (بالتنوين:
إما لفظاً؛ نحو: رطلٌ زيتاً، أو تقديرأً؛ نحو: مثاقيلُ ذهباً) ومكايل برأً (وأحد عشر
رجلاً).

(ومميزُ ثلاثة) بلا تنوين غير متصرف لكونها علماً لنفسها، أو في حكمه، والزائد
عليها منتهاً (إلى عشرة، لا ينصب) المميز (بل هو مجرور) بالإضافة (ومجموع)
لفظاً ومعنى ليطابق المعدود العدد (نحو: ثلاثة رجال) وثلاثة رهطٍ (إلا في ثلاثائة إلى
تسعمائة) فإن التمييز فيها مائة وهي ليست بالجمع، لا لفظاً ولا معنى لدالتها على
عدد معين.

(ومميز أحد عشر إلى تسع وتسعين منصوب) لتعذر الإضافة (مفردٌ دائماً)
لكونه أخف مع ثقل التركيب في المركب وخفة المفرد.

ومميز مائة وألفٍ وتثنيتهما وجمعه لا ينصبُّ بل هو مجرورٌ مفردٌ، نحو:
مائة رجلٍ وألف درهمٍ.

وبنون التثنية، نحو: منوان سمناً، ويجوزُ في بعضِ هذين القسمين
الإضافة، نحو: رطلُ زيتٍ، ومنوا سمنٍ. ولا تجوزُ في غيرهما.
وبنون شبه الجمع وهو عشرونَ إلى تسعين، نحو: عشرونَ درهماً.

(ومميز مائة وألف) ومميز (تثنيتهما) المائة والألف (وجمعه) أي الألف؛ لأن
جمع المائة لا يميز^(١)، أي لا يستعمل مع التميز (لا ينصبُّ بل هو مجرورٌ) بالإضافة
للتخفيف (مفردٌ) لأنه قد يضاف إلى بعضها، وهو صفة مجرور (نحو: مائة رَجُلٍ)
ومائتا رجل (وألف درهم) وألفا درهم، وآلاف درهم.

(و) وسبب التمامية الثالثة، أي ثالث الموجودة الخمسة التي يتم بها الاسم المبهم
تمامه (بنون التثنية، نحو: منوان سمناً) منوان تثنية من هو اسم لوزن مخصوص^(٢)،
وهو اسم مبهم تام بالنون، وسمناً بالنصب على أنه تمييز.

(ويجوز في بعض هذين القسمين) القسم التام بالتنوين والقسم التام بنون التثنية
(الإضافة) إلى التمييز (نحو: رطلُ زيتٍ، ومنوا سمنٍ) ومثاقيلُ ذهبٍ (ولا تجوز في
غيرهما) ولا تجوز الإضافة في غير القسمين: التام بالتنوين، والتام بنون التثنية.

(و) وسبب التمامية الرابعة، أي الوجه الرابع من الخمسة التي يتم بها الاسم
المبهم تمامه (بنون شبه الجمع) لا بنون الجمع الحقيقي (وهو) أي شبه الجمع
(عشرون) قيدت بالشبه لأنه ليس جمعاً لعشرة، بل اسم موضوع لهذا العدد، وكذا
إخوانه، ومشابهتها بنون الجمع في سقوطها بالإضافة، فقال (إلى تسعين) بل تسعين
(نحو: عشرونَ درهماً).

(١) على مذهب المصنف، وخالفه كل من الرضي الأستراباذي وعصام الدين.

انظر: فتح الأسرار: محمد بن محمد بن أحمد (٣٠٨)، وحاشية نتائج الأفكار، ورقة (٢٨/أ).

(٢) من: وحدة تقدر بوزن (٢٦٠) درهماً.

وبالإضافة، نحو: ملؤه عسلاً.

ولا يتقدم معمول الاسم التام عليه.

والتاسع: معنى الفعل والمراد منه كل لفظ يفهم منه معنى فعل.

فمنه: أسماء الأفعال: وهو ما كان بمعنى الأمر والماضي

(و) والوجه الخامس الذي يتم بها الاسم المبهم تمامه (بالإضافة) إضافة الاسم

المبهم (نحو: ملؤه عسلاً) مثال لما تم الاسم المبهم بالإضافة إلى الضمير.

(ولا يتقدم معمول الاسم التام عليه) لا يجوز تقديم التمييز المعمول على الاسم

التام العامل لكونه عاملاً ضعيفاً لا يعمل فيما قبله.

(والتاسع) العامل القياسي التاسع والأخير من التسعة (معنى الفعل) تركيب

إضافي موضوع لنوع مخصوص من الألفاظ وحقيقة عرفية بحيث لا يحتاج في استعماله

إلى قرينة، وبهذا يكون مفرداً كعبد الله ، ولا يراد منه معنى الإضافة ، ولذا قال (والمراد

منه كل لفظ) مشتق أو غير مشتق منه (يفهم منه معنى الفعل) معناه المطابقي كما في

أسماء الأفعال ، أو تضمني وهو الحدث كما في غيره، فأصل معنى الفعل دال على معنى

الفعل، فأطلق المدلول على الدال^(١).

(فمنه) من معنى الفعل (أسماء الأفعال) أسماء معاني الأفعال، لأنه يفهم

منها لا من ألفاظها (وهو) اسم الفعل (ما كان بمعنى الأمر والماضي) والمضارع^(٢)

(١) إن معنى الفعل يأتي على ثلاثة معانٍ؛ هي:

الأول: كل لفظ يفهم منه معنى فعل.

والثاني: ما يفهم منه فعل مشتمل على النسبة التامة، مشتقاً أو غيره.

والثالث: ما يفهم منه معنى الفعل مشتملاً على النسبة التامة أو لا، مشتقاً أو غيره.

(٢) لم يذكر المصنف المضارع لقلّة ما كان بمعناه.

ويعمل عمل مسماؤه، ولا يتقدم معموله عليه.

الأوّل نحو: ها زيداً أي خذه، ورويداً زيداً: أي أمهله، وهلمّ زيداً أحضره، وهات شيئاً: أي أعطه، وحيهّل الثريد: أي إيته، وبله زيداً: أي دعه، وعليك زيداً: أي الزمه، ودونك عمراً: أي خذوه، وتراك زيداً: أي اتركه، وغير ذلك.

والثاني نحو: هيهات الأمر: أي بعد، وشتان زيد وعمرؤ: أي افترقا، وسرعان زيد، وشكان عمرؤ: أي قربا، وغير ذلك.

(ويعمل عمل مسماه ^(١)) يعمل دال على اسم الفعل (ولا يتقدم معموله) اسم الفعل (عليه) إلا إذا كان المعمول ظرفاً فإنه يتقدم على معنى الفعل مطلقاً .

(والأول) أي النوع الأول من نوعي اسم الفعل، وهو ما كان بمعنى الأمر (نحو : ها زيداً؛ أي خذه) خذ زيداً (ورويد زيداً؛ أمهله، وهلمّ زيداً؛ أحضره) أي أحضره (وهات شيئاً؛ أي أعطه، وحيهّل الثريد؛ أي اتيه) وأصله حيهلا (وبله زيداً؛ أي دعه ، وعليك زيداً؛ أي إلزمه) بكسر الهمزة (ودونك عمراً؛ أي خذه، وتراك زيداً؛ أي اتركه، وغير ذلك) .

(والثاني) أي النوع الثاني من أسماء الأفعال، وهو ما كان بمعنى الماضي (نحو : هيهات الأمر؛ أي بعد ، وشتان زيد وعمرؤ؛ أي افترقا، وسرعان زيد، وشكان عمرؤ؛ أي قربا، وغير ذلك) .

(١) أسماء الأفعال : كلمات تدل على معنى الفعل ، وتعمل عمله، غير أنها لا تقبل علامات، وهذه الأسماء تأتي على ثلاثة معانٍ، هي :

الأول : بمعنى الفعل الماضي، مثل : هيهات؛ بمعنى بعد .

الثاني : بمعنى الفعل المضارع، مثل : أفّ؛ بمعنى أتضجر .

الثالث : بمعنى فعل الأمر، مثل : رويدك؛ بمعنى تمهل .

ومنه : الظرفُ المستقرُّ، وقد مرَّ تفسيره، وهو لا يعملُ في المفعول بهِ
 بالاتفاق، ولا في الفاعلِ الظاهرِ إلا بشرطِ الاعتمادِ على ما ذُكِرَ، أو الموصولِ،
 نحو: زيدٌ في الدارِ أبوه، وما في الدارِ أحدٌ، وجاءني الذي في الدارِ أبوه.
 ويجوزُ كونُ الظرفِ خبراً مقدماً، وإن لم يرفعَ ظاهراً ففاعله ضميرٌ مستترٌ
 فيه منتقلٌ من متعلقه المحذوفِ ويعملُ في غيرهما كالحالِ والظرفِ بلا شرطِ.
 ومنه : المنسوبُ فإنه يعملُ كعملِ اسمِ المفعولِ، نحو: مررتُ برجلٍ
 هاشميٍّ أخوه.

(ومنه) ومن معنى الفعل غير أسماء الأفعال (الظرف المستقر، وقد مر تفسيره)
 في بحث حرف الجر، بأنه مجموع الجار والمجرور الذي استقر فيه معنى كان، أو كائن،
 أو غيرهما من الأفعال العامة .

(وهو) الظرف المستقر (لا يعمل في المفعول به) القوي (بالاتفاق) اتفاق
 النحاة (ولا) يعمل الظرف المستقر (في الفاعل الظاهر إلا بشرط الاعتماد على ما ذكر)
 في بيان شرط اسم الفاعل والمفعول من الأشياء الخمسة، ووجه الاشتراط ما مر (أو
 الموصول) ليكون نائباً عن الفعل الذي هو أصل في العمل، إن الصلة لا تكون إلا جملة
 (نحو: زيدٌ في الدارِ أبوه، وما في الدارِ أحدٌ، وجاءني الذي في الدارِ أبوه).

(ويجوز) في هذه المواضع (كون الظرف خبراً مقدماً) وما بعده مبتدأ مؤخر؛
 نحو : أقائم زيد (وإذا لم يرفع) الظرف (ظاهر) اسماً ظاهراً (ففاعله) ضمير مستترٌ
 (فيه) في الظرف (منتقل) صفة بعد صفة (من متعلقه) بفتح اللام (المحذوف،
 ويعمل في غيرهما) المفعول به والفاعل الظاهر (كالحال والظرف بلا شرط) أما في
 الظرف فلما مر غير مرة، وأما في الحال فلكونها في حكمه.

(ومنه) من معنى الفعل (المنسوب) الاسم المنسوب الذي في آخره ياء نسبية
 قياساً أو غير قياسي (فإنه يعمل كعمل المفعول) يعني أنه يرفع نائب الفاعل كما يرفعه
 اسم المفعول ، أي لكونه مؤلاً به (نحو : مررتُ برجلٍ هاشميٍّ إخوةً).

ومنه: الاسم المستعار، نحو: أسدٌ في قولك، مررتُ برجلٍ أسدٍ غلامُهُ،
وأسدٍ عليّ: أي مجترئٌ. فلذا عملَ عمله.

ومنه: كلُّ اسمٍ يفهمُ منه معنى الصفة، نحو: لفظةِ الله في قوله تعالى:

﴿وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَوَاتِ﴾ [الأنعام: ٣] أي المعبودُ فيها.

ومنه: اسم الإشارة، وليت، ولعل، وحرفُ النداء، والتشبيه، والتنبيه،

والنفي وغيرُها.

(ويشترط في عمله) المنسوب (ما يشترط فيه) في اسم المفعول.

(ومنه) من معنى الفعل (الاسم المستعار^(١)) الاسم الذي يستعار من معناه

الأصلي لمعنى يشبه بمعناه الأصلي في أمر، ويطلق ذلك الاسم المستعار ويراد به معناه

المشبه بمعناه الأصلي (نحو: أسدٌ في قولك: مررت برجل أسد غلامه، وأسد عليّ

مجترئٌ، فلذا) لأجل أن الأسد بمعنى المجترئ (عمل عمله).

(ومنه) من معنى الفعل الذي عدمه العامل القياسي (كل اسم يفهم منه معنى

الصفة، نحو: لفظة الله) لفظة الجلالة، والتي وقعت (في قوله تعالى: ﴿وَهُوَ اللَّهُ فِي

السَّمَوَاتِ﴾ [الأنعام: ٣]) فالمراد في اللفظة صفتها لا ذاته المقدسة، وفُسرَت هذه الصفة

بقوله (أي المعبود فيهما) الذي يعبد من في السموات ومن في الأرض.

(ومنه) من معنى الفعل (اسم الإشارة) نحو: هذا زيد يوم الجمعة، أي: أشير

إلى زيد (وليت ولعل) معطوف على اسم الإشارة، أي من معنى الفعل ليت ولعل،

نحو: ليت ولعل زيدا عندنا مسروراً، أي أتمنى وأترجى زيدا عندنا مسروراً.

(وحروف النداء، والتشبيه، والتنبيه، والنفي، وغيرها) في المذكورات.

(١) هو الاسم الذي استعمل في غير ما وضع له لعلاقة المشابهة مع قرينة مانعة من إرادته.

فهذه تعملُ في غيرِ الفاعلِ والمفعولِ بهِ من معمولاتِ الفعل، كالحال والظرف.

والعاملُ المعنويُّ: ما لا يكونُ للسانٍ فيه حظٌّ، وإنَّما هو معنى يعرفُ بالقلبِ.

وهو اثنان:

الأوَّلُ: رافعُ المبتدأ والخبر؛ وهو التجريدُ عن العواملِ اللفظيةِ لأجلِ الإسنادِ، نحو: زيدٌ قائمٌ.

(فهذه) المذكورات من قوله منه كل اسم إلى قوله وغيرها (تعمل في غير الفاعل والمفعول به من معمولات الفعل؛ كالحال، والظرف) وغيرها كالمفعول معه. لما فرغ المصنف من بيان العامل اللفظي شرع في بيان العامل المعنوي فقال : (والعامل المعنوي) هو (ما لا يكون للسان فيه حظ) تلفظ (وإنما هو معنى يعرف بالقلب).

(وهو اثنان) العامل المعنوي اثنان :

(الأول: رافع المبتدأ والخبر) ما يرفع المبتدأ والخبر (وهو التجريد) للاسم (عن العوامل اللفظية) لا يكون له عامل لفظي أصلاً على ما هو المفهوم بحسب العرف (لأجل الإسناد ^(١)) إسناد شيء إلى شيء، والشيء الأول الخبر، والشيء الثاني المبتدأ (نحو: زيدٌ قائمٌ).

(١) الإسناد في اصطلاح النحاة: هو عبارة عن ضم إحدى الكلمتين إلى الأخرى على وجه الإفادة التامة، بحيث يصح السكوت عليه.

والثاني: رافع الفعل المضارع: وهو وقوعه بنفسه موقع الاسم، نحو: زيدٌ يضربُ.

فيضربُ واقعٌ موقع ضاربٍ، وذلك الوقوعُ إنما يكونُ إذا تجرَّدَ عن النواصبِ والجوازمِ.
فمجموعُ ما ذكرنا من العَواملِ ستونٌ.

(والثاني) النوع الثاني من العامل المعنوي هو (رافع الفعل المضارع) ما يرفع الفعل المضارع، وهو (وقوعه بنفسه) لا بالناصب والجازم (موقع الاسم) كوقوعه خبراً (نحو: زيد يضرب) أو صفةً أو حالاً، نحو: جاءني رجل، أو زيدٌ يضرب (فيضرب واقعٌ موقع ضاربٍ) لأن الأصل في هذه المواضع وقوع المفرد (وذلك الوقوع) وقوع المضارع بنفسه موقع الاسم (إنما يكون إذا تجرَّد) المضارع (عن النواصب والجوازم) بأن لا يكون فيه ناصب ولا جازم أصلاً، أي لا يكون فيه النواصب الأربعة، ولا الجوازم الخمسة عشر (فمجموع ما ذكرنا من العوامل ستون^(١)).

فذلكه^(٢): أي مجموع الأشياء التي ذكرها المصنف حال كونها من العوامل ستون انحصرت بها.

(١) هذا على ما ذكر المصنف، وأما على ما ذكره عبد القاهر الجرجاني ومن تبعه على أنها مائة، فهي زائدة.

انظر: نتائج الأفكار: مصطفى بن حمزة (٩٣)، ونتائج الأفكار (المخطوط) ورقة (٧٣/أ).

(٢) تدخل الفذلكة على إجمال بعد التفصيل، وفذلكة القضية: أي ملخصها ومحولها، وفذلكة الحساب: ما يقال في آخر الأمور الكثيرة المفصلة، فذلك يكون كذا وكذا، فهي مأخوذة منه، أتى من كلام مركب من أكثر من كلمة.

انظر: حاشية الأطله لي الجديدة على الإظهار: علي رضا بن يعقوب الطريزوني، ورقة (٧٣/أ).

الباب الثاني : في المعمول

اعلم أولاً أَنَّ الألفاظَ الموضوعَةَ إذا لم تقعْ في التركيبِ لم تكنْ معمولةً كما لا تكونُ عاملةً، وإن وقعتْ فيه فعلى ثلاثة أقسامٍ:
القسمُ الأولُ: ما لا يكونُ معمولاً أصلاً،

(الباب الثاني^(١)) : الباب الثاني من الأبواب الثلاثة^(٢)، أي الذي عهد جزءاً من الرسالة، ووقع في المرتبة الثانية من الأجزاء الثلاثة للرسالة (في المعمول) كائن في بيان أحوال المعمول^(٣)، أو كائن في تحصيل إدراكات أحواله.

(اعلم أولاً) قبل الشروع في المقصود الذي هو معرفة أحوال المعمول وإدراكات أحواله (أن الألفاظَ الموضوعَةَ) الألفاظ التي وضعت لمعنى، سواء كانت اسماً أو فعلاً أو حرفاً (إذا لم تقع في التركيب) تلك الألفاظ إذا لم تقع مع الغير بحيث تكون جزءاً من التركيب كألفاظ المعدودة من الأسماء والحروف (لم تكن معموله) لعدم العامل (كما لا تكون) الألفاظ (عاملة) الألفاظ الغير الواقعة في التركيب لم تكن معمولة لعدم العامل ولا عاملة لعدم المعمول (وإن وقعت فيه) في التركيب (فهي) الألفاظ (على ثلاثة أقسام) .

(القسم الأول: ما لا يكون معمول أصلاً) لا بالأصالة ولا بالتبعية، ولا بالقيام بالنيابة، أي لا يكون له إعراب لا لفظاً ولا تقديرأ ولا محلاً لعدم مقتضيه، وعدم القيام مقام ما يوجد هو فيه .

- (١) لما فرغ المصنف من بيان العامل وأنواعه وأقسامه شرع في بيان المعمول في الباب الثاني.
- (٢) وهي: العامل، والمعمول، والعمل: أي الإعراب.
- (٣) من المرفوعة والمنصوبة والمجرورة والمجزومة، ومن الأمور العارضة للمرفوعات والمنصوبات والمجرورات، وغير ذلك.

وهو اثنان:

الأول: الحرف مطلقاً. والثاني: الأمر بغير اللام عند البصريين، فإنه لما حُذِفَ عنه حرف المضارعة التي بسببها صار المضارع مشابهاً للاسم فأعرب وعمل فيه خرج عن المشابهة فعاد إلى أصله وهو البناء، وقال الكوفيون: هو معرب مجزوم بلام مقدرة.
والقسم الثاني: ما يكون معمولاً دائماً.

(وهو) ما لا يكون معمولاً أصلاً (اثنان: الأول الحرف مطلقاً) عاملاً أو لا بالاتفاق (والثاني: الأمر بغير اللام^(١) عند البصريين) حكم بأنه غير معمول (فإنه) الأمر (لما حُذِفَ عنه حرف المضارعة^(٢) التي بسببها صار المضارع مشابهاً للاسم) مشابهة تامة على ما مرّ (فأعرب وعمل فيه) في المضارع (خرج عن المشابهة) لاسم الفاعل (فعاد إلى أصله، وهو البناء) أي عاد المضارع المخاطب بعد صيرورته إلى أصله الذي هو الماضي لزوال حرف المضارعة التي زِيدت على ماضيه عند الجعل مضارعاً، وأصل ذلك الماضي حكمه البناء؛ لأن الماضي هو أحد المشتات (قال الكوفيون) في الأمر بغير اللام (هو معرب مجزوم بلام مقدرة) منوية، وهي منسبة عند البصريين، أي لا تنفك عن معمولية معرباً أو مبنياً لوجود موجهه، ولهذا قالوا هو (الأمر بغير اللام) موقوف لا مجزوم.

(والقسم الثاني) من الأقسام الثلاثة (ما يكون معمولاً دائماً) يكون له إعراب لفظاً أو تقديرأً أو محلاً لوجود مقتضيه.

(١) متى أطلق لفظ الأمر في هذا الفن (علم النحو) فإنه يراد به الأمر بغير اللام، فقول المصنف بغير اللام قيد تحقيقي.

(٢) وهي التاء هنا.

وهو اثنان أيضاً: الأول الاسم مطلقاً حتى حُكِمَ على أسماء الأفعال بأنّها مرفوعة المحلّ على الابتداء وفاعِلُها سادُّ مسدّد الخبر أو منصوبة المحلّ على المصدرية، وإن قال بعضهم: لا محلّ لها من الإعراب لكونها بمعنى الفعل وعلى ضمير الفصل،

(وهو اثنان أيضاً: الأول الاسم مطلقاً) معرباً أو مبنياً (حتى حكم على أسماء الأفعال) بأن لها محلاً من الإعراب ، قال الدماميني في شرح المفتي عن سيبويه والمازني وجماعة من النحاة "أنها معمولة لها محل من الإعراب، واختلفوا في تعيينه" فحكم (بأنها مرفوعة المحل على الابتداء وفاعلها) فاعل أسماء الأفعال (ساد مسدّد الخبر) أي قائم مقام الخبر، كما في قائم الزيدان ، واختاره ابن الحاجب في إيضاح المفصل^(١) لأنها أسماء مجردة عن العوامل اللفظية، فوجب أن يحكم بالابتداء .

(أو) حكم على الأسماء الأفعال بأنها (منصوبة المحل على المصدرية) بأنها مفعول مطلق^(٢) لفعل محذوف .

(وإن قال بعضهم) بعض النحاة : وهم المحققون في نقل ابن مالك، وهم الجمهور عند ابن هشام، وهو المختار عنده وعند الشيخ الرضي^(٣)، وقال الدماميني: "هذا مذهب الأخفش"^(٤) (لا محل لها من الإعراب لكونها بمعنى الفعل) على ما هو المختار (و) حكم (على ضمير الفصل) سمي بضمير فصل؛ لأنه يفصل بين ركني الجملة

(١) انظر: حاشية الدسوقي على المغني (١/٢٨٩-٢٩٢)، ونتائج الأفكار لمصطفى بن حمزة (٩٤)، والمخطوط، ورقة (٧٤/أ).

(٢) المفعول المطلق: هو مصدر منصوب، مأخوذ من لفظ الفعل الذي قبله، وسمي مطلقاً لصدق المفعول عليه، وهو غير مقيد، بخلاف غيره من المفعولات.

(٣) نتائج الأفكار لمصطفى بن حمزة (٩٤)، والمخطوط، ورقة (٧٤/أ).

(٤) انظر: نتائج الأفكار لمصطفى بن حمزة (٩٤)، والمخطوطة، ورقة (٧٤/أ)، وامتحان الأذكياء للبركوي (١٠٤-١٠٥).

نحو: كَانَ زَيْدٌ هُوَ الْقَائِمُ بِالْحَرْفِيَّةِ، خِلَافاً لِبَعْضِهِمْ: يَقُولُ أَنَّهُ اسْمٌ لَا مَحَلَّ لَهُ مِنْ الإِعْرَابِ وَأَمَّا اللَّامُ الدَّاخِلَةُ عَلَى الصِّفَاتِ فَقَالَ بَعْضُهُمْ: أَنَّهَا حَرْفٌ كَغَيْرِهَا.

أَي بَيْنَ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ، أَوْ بَيْنَ مَا أَصْلُهُ مَبْتَدَأٌ أَوْ خَبَرٌ، إِذَا كَانَ مَعْرِفَةً، أَوْ فَعْلٌ تَفْضِيلٌ مُسْتَعْمَلٌ بِمَنْ دَخَلَ عَلَيْهَا النَّوَاسِخُ، وَسَمَاءُ الْبَصْرِيِّونَ فَصَلاً لِفَصْلِ الْمَذْكُورِ، وَسَمَاءُ الْكُوفِيِّونَ عِمَاداً مِنْ عِمَادِ الْبَيْتِ لِكَوْنِهِ حَافِظاً لِمَا بَعْدَهُ عَلَى الْخَبَرِيَّةِ لَا يَسْقُطُ عَنْهَا، كَالْعِمَادِ لِلْبَيْتِ يَحْفَظُهُ مِنَ السَّقُوطِ.

قَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ: يَأْتِي ضَمِيرُ الْفَصْلِ فِي الْكَلَامِ لِتَحْقِيقِ فَائِدَتَيْنِ؛ وَهُمَا: التَّأَكُّيدُ وَالْحَصْرُ^(١) (نَحْوُ كَانَ زَيْدٌ هُوَ الْقَائِمُ) حَكَمَ عَلَى ضَمِيرِ الْفَصْلِ (بِالْحَرْفِيَّةِ) لِدَلَالَةِ الضَّمِيرِ الْمُنْفَصِلِ عَلَى مَعْنَى غَيْرِ مُسْتَقِلٍّ، وَهُوَ رَفْعُ التَّبَاسُخِ الْخَبَرِ (خِلَافاً لِبَعْضِهِمْ) وَهُمْ بَعْضُ الْبَصْرِيِّينَ.

(يَقُولُ) ذَلِكَ الْبَعْضُ (إِنَّهُ) ضَمِيرُ الْفَصْلِ (اسْمٌ لَا مَحَلَّ لَهُ مِنَ الإِعْرَابِ).
قَالَ الْمُصَنِّفُ فِي الْإِمْتِحَانِ: "هَذَا بَعِيدٌ لِعَدَمِ نَظِيرِهِ فِي الْإِسْمِ"^(٢)، وَلَمَّا كَانَ السَّابِقُ [ضَمِيرُ الْفَصْلِ] اسْماً وَالْآخِيقُ [وَهُوَ اللَّامُ الدَّاخِلَةُ عَلَى الصِّفَاتِ] حَرْفاً تَبَيَّنَ عَلَى الْمَغَايِرَةِ بِتَغْيِيرِ الْأَسْلُوبِ، فَقَالَ: (وَأَمَّا اللَّامُ الدَّاخِلَةُ عَلَى الصِّفَاتِ) اسْمُ الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ، وَالْجَمْعُ بِالنَّظَرِ إِلَى الْأَنْوَاعِ وَالْأَفْرَادِ (فَقَالَ بَعْضُهُمْ) وَهُمَا الْمَازِنِ وَالْأَخْفَشِ^(٣) (أَنَّهَا حَرْفٌ) لِاسْمِ مَوْصُولٍ (كَغَيْرِهَا) تِلْكَ اللَّامُ، فَلَا تَكُونُ مَعْمُولاً أَصْلًا.

-
- (١) لَضَمِيرِ الْفَصْلِ نَوْعَيْنِ مِنَ الإِعْرَابِ:
الأول: عَلَى أَنَّهُ ضَمِيرُ فَصْلٍ مَبْنِيٍّ لَا مَحَلَّ لَهُ مِنَ الإِعْرَابِ، نَحْوُ: كَانَ زَيْدٌ هُوَ الْقَائِمُ.
الثاني: عَلَى أَنَّهُ ضَمِيرٌ لَهُ مَحَلٌّ مِنَ الإِعْرَابِ، نَحْوُ: كَانَ زَيْدٌ هُوَ الْقَائِمُ.
- (٢) إِمْتِحَانُ الْأَذْكِيَاءِ لِلْبَرْكَوِيِّ (١٠٥).
- (٣) فَلَمَّا أَنْكَرُوا الْأَلْفَ وَاللَّامَ الْمَوْصُولَةَ، وَجَعَلُوا الْأَلْفَ وَاللَّامَ اسْمِي الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ، أَيْضاً حَرْفٌ تَعْرِيفٌ كَاللَّامِ الدَّاخِلَةِ عَلَى الصِّفَةِ الْمَشْبَهَةِ، فَإِنَّهَا حَرْفٌ تَعْرِيفٌ.
- انْظُرْ: نَتَائِجُ الْأَفْكَارِ: مُصْطَفَى بَنِ حَمْزَةَ (٩٥).

وقال أكثرهم: هي اسمٌ موصوفٍ بمعنى الذي والتي أعطى إعرابها لما بعدها لما انتقل من الفعلية إلى الاسمية، فأصلُ جاءني الضاربُ زيداً، جاءني الذي ضربَ زيداً.

فالأول معمولٌ، والثاني غيرُ معمولٍ فلما غيرَ هذا الكلام صارَ الأول في صورة الحرف، والثاني في صورة الاسم فانعكس الحكمُ ترجيحاً لجانب اللفظ على جانب المعنى في الإعراب الذي هو حكمٌ لفظي.

(وقال أكثرهم) من النحويين ^(١) غير المازني والأخفش ومن تبعهم (هي اسم موصول) لا حرف (بمعنى الذي) (أو التي) في المؤنث، فتكون في يكون معمولاً دائماً (أعطي إعرابها) أعطي إعراب تلك اللام الموصولة (لما بعدها) للصفات التي بعدها (لما انتقل) لانتقال ما بعدها (من الفعلية إلى الاسمية) انتقل إعرابه إلى مدخوله (فأصل جاءني الضاربُ زيداً، جاءني الذي ضربَ زيداً) مثال الأول للمعمول، والثاني لغير المعمول.

(فالأول) الذي (معمول) لكون فاعل جاءني (والثاني) ضرب (غير معمول) لكونه ماضياً (فلما غير الكلام هذا) بأن غير الذي إلى صورة اللام، وضرب إلى ضارب، وقيل: جاءني الضارب (صار الأول) الذي (في صورة الحرف) حرف التعريف؛ وهو اللام (والثاني) ضرب (في صورة الاسم) اسم الفاعل (فانعكس الحكم) بأن انتقل الإعراب المحلي من الأول إلى الثاني، وصار لفظياً لعدم المانع فيه كما في الأول (ترجيحاً لجانب اللفظ على جانب المعنى في الإعراب الذي هو حكم لفظي).

(١) ومنهم بعض البصريين.

انظر: امتحان الأذكياء للبركوي (١٠٥).

والثاني الفعل المضارعُ.

والقسم الثالثُ: ما كان الأصل فيه أن لا يكون معمولاً لكن قد يقع موقع القسم الثاني فيكون معمولاً، وهو اثنان أيضاً: الأول الماضي: فإنه إذا وقع بعد أن المصدرية يحكم على محله بالنصب وإذا وقع بعد الجازم شرطاً أو جزءاً يُحكم على محله بالجزم لظهور ذلك الإعراب في المعطوف، نحو: أعجبني أن ضربت وتقتل، وأن ضربت وتقتل ضربتك وأقتل.

(والثاني) في الاثنين، وهو ما يكون معمولاً دائماً (الفعل المضارع) مطلقاً، اتصل به نون جمع المؤنث أو نون التأكيد أم لا؛ لأنه بعد الوقوع بعد الوقوع في التركيب لا يخلو عن الجازم والناصب، أو الوقوع موقع الاسم.

(والقسم الثالث) من الأقسام الثلاثة التي تقع في التركيب، وهو (ما كان الأصل فيه أن لا يكون) ذلك اللفظ (معمولاً، لكن يقع موقع القسم الثاني) لكي يقع موقع ما يكون معمولاً (فيكون معمولاً) لوقوعه موقع القسم الثاني.

(وهو) القسم الثالث (اثنان أيضاً) كالقسم الثاني (الأول: الماضي فإنه إذا وقع بعد أن المصدرية يحكم على محله) الماضي (بالنصب، وإذا وقع بعد الجازم) حال كونه (شرطاً أو جزءاً) بدون الفاء، إذ به يعتبر الجزم في محل الجملة (يحكم على محله) الماضي (بالجزم لظهور الإعراب في المعطوف) الفعل الذي عطف على ذلك الماضي وظهور فيه (نحو: أعجبني إن ضربت) أنت (وتقتل) بالنصب عطفاً على ضربت المنصوب محلاً لوقوعه موقع تضرب المنصوب لفظاً (وإن ضربت وتقتل) بالجزم عطفاً على ضربت الواقع موقع تضرب المجزوم شرطاً (ضربتك وأقتل) بالجزم عطفاً على ضربتك المجزوم جزاء.

وفي غير هذين الموضوعين لا يكون معمولاً.

والثاني الجملة، وهي على قسمين:

فعليّة: وهي المركبة من الفعل لفظاً أو معنى وفاعله.

(وفي غير هذين الموضوعين) في غير بعد أن المصدرية وبعد الجزم (لا يكون معمولاً) لعدم مقتضى الإعراب، أي لا يكون معمولاً لعدم قيامه مقام ما يكون معمولاً.

(والثاني) من الاثنين، وهو أن يكون الأصل فيه أن لا يكون معمولاً، وقد يقع في موقع المعمول فيكون حينئذ معمولاً على حذف الأصل.

(الجملة) إن الأصل في الجملة أن تكون على نوعين: جملة اسمية، وجملة فعلية؛ لأن المركب المشتمل على المسند والمسند إليه يأتي من اسمين، أو من فعل واسم، فإذا بدأت الجملة باسم تسمى اسمية، وإن بدأت الجملة بفعل تسمى فعلية.

(وهي) الجملة (على قسمين^(١)) القسم الأول (فعلية؛ وهي المركبة من الفعل لفظاً أو معنى) ما يفهم منه معنى فعل (وفاعله) ومن فاعله أي مرفوعة فاعلاً أو نائبه، أو اسم باب كان أو كاد.

(١) الجملة على ما اختاره صاحب اللباب والمصنف تنقسم إلى :

أ- جملة فعلية : تعريفها كما ورد في المتن .

ب- جملة اسمية : تعريفها كما ورد في المتن .

والجملة على ما ذهب إليه الجمهور - وهو المتداول المشهور - تنقسم إلى :

جملة فعلية : وهي ما كان جزؤه الأول فعلاً ولو تقديراً.

جملة اسمية : وهي ما كان جزؤه الأول اسماً.

والجملة على ما اختاره المصنف في الامتحان تنقسم إلى :

أ- جملة فعلية . ب- جملة اسمية . ج- جملة ظرفية .

والجملة على ما ذهب إليه الزمخشري تنقسم إلى :

أ- جملة فعلية ب- جملة ظرفية ج- جملة شرطية د- جملة اسمية .

نحو: ضربَ زيدٌ، وإن تكرمني أكرمك، وهيهاتَ زيدٌ، وأقائمُ
الزيدانِ؟، وأفي الدارِ زيدٌ؟.

واسميّة: وهي المركبة من المبتدأ والخبر أو من اسم الحرف العاملِ
وخبره، نحو: زيدٌ قائمٌ، وأنَّ زيداً قائمٌ.

فإن أُريدَ بالجملة لفظها فلا بُدَّ له من إعرابٍ لكونه في حكم الاسمِ المفردِ
حتى يجوزُ وقوعها في كلِّ ما وقع فيه فتقعُ مبتدأً وفاعلاً وغيرَ ذلك، نحو: زيدٌ
قائمٌ؛ جملة اسميّة أي هذا اللفظُ.

(نحو: ضربَ زيدٌ) مثال لما كان الفعل فيه لفظاً بدون أداة شرط (وإن تكرمني
أكرمك) مثال لما كان الفعل فيه لفظاً بأداة الشرط (وهيهاتَ زيدٌ) مثال لما كان الفعل
فيه معنى يفهم من غير المشتق من اسم الفعل (وأقائمُ الزيدانِ) مثال لما كان الفعل فيه
معنى يفهم من اللفظ المشتق (وأفي الدارِ زيدٌ) مثل لما كان الفعل فيه معنى يفهم من
غير المشتق، وهو الجار والمجرور حال كونه ظرفاً.

(واسميّة) معطوف على قوله فعلية، أي القسم الثاني جملة اسمية (وهي المركبة
من المبتدأ والخبر، أو من اسم الحرف العامل وخبره) مثل الحروف المشبهة وما يلحق
بها من لا لنفي الجنس، ومن إلا في المستثنى المنقطع، ومثل الحرفين لمشبهين بليس،
وقوله (نحو: زيد قائمٌ) مثال للجملة الاسمية تتركب من المبتدأ والخبر (وأنَّ زيداً
قائمٌ) مثال لما يتركب من اسم الحرف العامل وخبره.

(فإن أُريدَ بالجملة لفظها) مجرد لفظها من غير اعتبار دلالتها على معناها (فلا
بد له) للفظها (من إعراب، لكونه في حكم الاسم المفرد) لكونه مأوَّلاً به (حتى يجوز
وقوعها) الجملة التي أُريدَ بها اللفظ (في كل ما وقع) الاسم المفرد (فيه، فتقع) تلك
الجملة (مبتدأً وفاعلاً ونائبه، وغير ذلك) من المفعول، واسم باب كان وأن، وغير
ذلك (نحو: زيدٌ قائمٌ جملة اسمية، أي هذا اللفظ) جملة اسمية.

وَمِنْهُ مَقُولُ الْقَوْلِ، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ ءَامِنُوا﴾ [البقرة: ١٣].
وَكَذَا إِنْ أُريدَ مَعْنَى مُصَدِّرٍ إِمَّا بِوَاسِطَةِ أَنْ، أَوْ أَنْ أَوْ مَا الْمَصْدَرِيَّتَيْنِ، كَقَوْلِكَ:
بَلِّغْنِي أَنَّكَ قَائِمٌ، وَكَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٤]،
أَوْ بغيرِهَا نَحْوَ الْجُمْلَةِ الَّتِي أُضِيفَ إِلَيْهَا كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَوْمَ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾ [المائدة: ١١٩] أَي يَوْمَ نَفَعَ صَدَقِ الصَّادِقِينَ، وَنَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى:
﴿وَسَوَاءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾ [يس: ١٠] أَي إِنْذَارَكَ وَعَدَمُ إِنْذَارِكَ،
وَنَحْوُ: تَسْمَعُ بِالْمَعِيدِيِّ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ؛ أَي سَمَاعُكَ.

(ومنه) (مما أريد به اللفظ) (مقول القول) (جملة محكية بالقول) (نحو قوله تعالى:
﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ ءَامِنُوا﴾ [البقرة: ١٣]) (وكذا) (كما أريد به لفظها في لزوم الإعراب) (إن
أريد بها) (بالجملة) (معنى مصدري، إما بواسطة أَنْ) (المشددة المفتوحة) (أَوْ أَنْ أَوْ مَا
المصدرتين) (صفة للمخففة من المشددة وما) (كقولك: بَلِّغْنِي أَنَّكَ قَائِمٌ) (مثال لما أريد
بها المعنى المصدرى بواسطة أَنْ) (وكقوله تعالى: ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٤])
مثال لما أريد بها المعنى المصدرى بتأويل المصدر بأن (أَوْ) (أريد بها المعنى
المصدرى) (بغيرها) (بلا واسطة، أي بلا واسطة هذه الثلاثة) (نحو الجملة التي أُضِيفَ
إِلَيْهَا) (وقعت مضافة إليها) (كقوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾ [المائدة: ١١٩]) (أي
يوم نفع صدق الصادقين) (ونحو: قوله تعالى: ﴿وَسَوَاءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾ [يس: ١٠])
(أي إِنْذَارَكَ وَعَدَمُ إِنْذَارَكَ، وسواء اسم بمعنى الاستواء، فهو اسم مصدر
(ونحو: تَسْمَعُ بِالْمَعِيدِيِّ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ؛ أَي سَمَاعُكَ) (وهو قول المنذر حين رأى
المعيدى^(١) واستحققره لقصر قامته وقبح وجهه، وقد بلغ إليه من كلامه ما يعجبه^(٢)).

(١) المعيدى: منسوب إلى معيد، تصغير معد على طريق الترخيم، بحذف تشديد الدال استثقالاً له مع ياء التصغير.

(٢) وهو مثل لمن خبره خير من رؤيته.

وهذا الأخير مقصورٌ على السَّماعِ وفي غير هذينِ الموضعينِ لا يكونُ له إعرابٌ إلا أن تقع خبراً لمبتدأ، نحو: زيدٌ أبوه قائمٌ.
أو لبابِ أن، نحو: إنَّ زيدا قامَ أبوه فتكونُ مرفوعةً المحلِّ، أو لبابِ كانَ، نحو: كانَ زيدٌ أبوه عالمٌ، أو لبابِ كادَ نحو: كادَ زيدٌ يخرجُ، أو مفعولاً ثانياً لبابِ علِمَ، نحو: علِمَ زيدٌ عمراً أبوه قائمٌ. أو ثالثاً لبابِ أعلِمَ، نحو: أعلِمَ زيدٌ عمراً بكرةً أبوه قائمٌ. أو معلقاً عنها.

(وهذا الأخير) مثل تسمع (مقصور على السماع) من أهل اللغة، ولا يقاس عليه غيره بخلاف ما سبق (و) الواقع (في غير هذين الموضعين) اللذين أريد بالجملة في أحدهما لفظها، وفي الآخر معنى مصدرى (لا يكون له) للواقع في ذلك الغير (إعراب إلا أن تقع) الجملة (خبر المبتدأ، نحو: زيدٌ أبوه قائمٌ) مثال للجملة الاسمية (أو خير لبابِ إن، نحو: إنَّ زيدا قامَ أبوه) مثال للجملة الفعلية (فتكون) الجملة الواقعة خبر لهما، أي للمبتدأ والخبر بابِ إنَّ (مرفوعة المحلِّ) على الخبرية لمقتضى الإعراب.
أو تقع الجملة خبراً (لبابِ كانَ، نحو: كانَ زيدٌ أبوه عالمٌ) فإن أبوه عالمٌ جملة اسمية منصوبة محلاً على أنها خبر لكان (أو) تقع الجملة خبراً لبابِ (كادَ) لبابِ أفعال المقاربة (نحو: كادَ زيدٌ يخرجُ) (أو) تقع الجملة (مفعولاً ثانياً لبابِ علمَ) للأفعال المتعدية إلى مفعولين (نحو: علِمَ زيدٌ عمراً أبوه قائمٌ) (أو) تقع الجملة مفعولاً (ثالثاً لبابِ أعلِمَ، نحو: أعلِمَ زيدٌ عمراً بكرةً أبوه قائمٌ) (أو) تقع الجملة (معلقاً عنها) معلق العامل "نائب الفاعل" عن الجملة بسبب تصدرها ماله صدر الكلام، وهو الاستفهام والنفي ولا م ابتداء، ومعنى التعليق: تعذر وصول العامل في اللفظ إلى المعمول لأجل تصدر الاستفهام والنفي ولا م الابتداء على الجملة المعمول بها^(١).

(١) انظر: حل المعاهد شرح قواعد الإعراب لأحمد بن محمد (١٢).

نحو: عَلِمْتُ أَقَائِمُ زَيْدٌ. أو حالاً، نحو: جاءني زيدٌ وهو راكبٌ، فتكون منصوبةً المحلّ. أو جواباً لشرطٍ جازمٍ بعد الفاءِ أو إذا، نحو: إن تكرمني فأنت مكرمٌ فتكون مجزومةً المحلّ.

(نحو : علمتُ أَقَائِمُ زَيْدٌ) فإن أَقَائِمُ زَيْدٌ إما اسمية إن جعل قائمٌ خير مقدم وزيد مبتدأ مؤخر، وإما فعلية إن جعل قائم مبتدأ وزيد فاعله سد مسد الخبر ، وعلى التقديرين فالجملة منصوبة المحل على أنها مفعول علم، لكون هذه الجملة معلقاً (أو حالاً) واقعة حالاً (نحو: جاءني زيدٌ وهو راكبٌ) ثم فصل محل الكل بقوله (فتكون) الجملة الواقعة في هذه المواضع من خبر كان إلى الحال (منصوبة المحل) لوقوعها في موقع المنصوبات .

لما فرغ المصنف من بيان الجملة أو الجمل التي تقع مرفوعة ومنصوبة، شرع في بيان الجملة أو الجمل الواقعة مجزومة، فقال:

(أو) تقع الجملة (جواباً لشرط جازم بعد الفاء) لشرط مضاف إلى جازم لا موصوف له، وجازم لأنها لم تصدر بمفرد يقبل الجزم لفظاً أو محلاً، أو مقرونة بالفاء^(١) الظاهرة أو المقدرة الداخلة على تعاقب الجزاء على الشرط الرابط بينهما لمباعدة الجزاء بعدم إمكان التأثير فيه، وعدم صلاحيته للشرطية عن الشرط، سواء كانت واجبة الدخول أو لا (أو) تقع الجملة بعد (إذا) التي للمفاجأة الداخلة على ترتيب ما بعدها سريعاً جداً على ما قبلها، وقيدت بالمفاجأة لأن إذا الشرطية لا تكون جواباً للشرط لأنها مختصة بابتداء الكلام، وإذا الفجائية مختصة بالجملة الاسمية لا تحتاج إلى جواب، وتقع في الابتداء ومعناها الحال^(٢)، وتنوب مع الجملة الاسمية مناب الفاء في الربط؛ لأن معناها ينبئ عن حدوث أمر بعد أمر، ففيها معنى الفاء التعقيبية (نحو : إن تكرمني فأنت مكرم) إذا أنت مكرم، مثال جملة وقعت بعد الفاء أو إذا (فتكون مجزومة المحل).

(١) انظر: مغني اللبيب لابن هشام مع حاشية الدسوقي (٧٧/٢).

(٢) انظر: قواعد الإعراب لابن هشام (١٥)، حل المعاهد شرح قواعد الإعراب لأحمد بن محمد (٤٥).

أو صفةً لنكرة، نحو: جاءني رجلٌ أبوه قائمٌ، أو معطوفةً على مفردٍ،
نحو: زيدٌ ضاربٌ ويقتلُ. أو جملةً لها محلٌّ من الإعراب، نحو: زيدٌ أبوه قائمٌ
وابنه قاعدٌ. أو بدلاً من أحدهما.

لما فرغ المصنف من بيان الجملة التي وقعت موقع المعمول بالأصالة، شرع في
بيان ما وقعت موقع المعمول بالتبعية، فقال:

(أو) تكون الجملة (صفة لنكرة^(١))، نحو: جاءني رجلٌ أبوه قائمٌ (فإن أبوه قائمٌ
جملة اسمية مرفوعة محلاً على أنها صفة لرجل، ومقام وقوع الصفة لنكرة مقام مفرد
(أو) تكون الجملة (معطوفة على مفردٍ) ليس بجملة (نحو: زيدٌ ضاربٌ ويقتلُ) فإن
جملة يقتل معطوفة على ضارب، لكونها معطوفة على مفرد مرفوع يكون محلها مرفوعاً.
(أو) تكون الجملة المعطوفة على (جملة لها محل من الإعراب) من الجمل
السابقة (نحو: زيدٌ أبوه قائمٌ وابنه قاعدٌ) فإن جملة ابنه قاعدٌ معطوفة على جملة أبوه
قائمٌ لوقوعها خبر للمبتدأ يكون لها إعراب، وكذا يكون للمعطوف عليها إعراب (أو)
تقع (بدلاً من أحدهما) أي إما من المفرد أو من الجملة التي لها محل من الإعراب،
فمثال البدل من المفرد قوله تعالى: ﴿وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا هَلْ هَذَا إِلَّا بَشَرٌ
مِّثْلُكُمْ﴾ [الأنبياء: ٣]، فإن جملة هذا إلا بشر بدل من النجوى، وهو مفرد منصوب
تقديراً على أنه مفعول به صريح لأسروا^(٢)، ومثال البدل من الجملة التي لها محل من

(١) لعدم صحة وقوعها صفة لمعرفة، أي لا تقع الجملة إلا صفة لنكرة؛ لأن الجملة في حكم النكرة لكونها
لإفادة نسبة مجهولة كالنكرة التي هي لإفادة فرد مجهول، فلا بد من المطابقة بين الصفة والموصوف
تعريفاً وتنكيراً.

(٢) هذا على رأي الكوفيين، فمحلها النصب لأن البدل المفسر في إعراب المفسر، وإعرابه النصب على أنه
مفعول به صريح، أما عند الجمهور فجملة هذا إلا بشر لا محل من الإعراب.

انظر: حاشية على نتائج الأفكار: علي رضا بن يعقوب الطريزوني، ورقة (٧٨/ب)، ونتائج الأفكار:
مصطفى حمزة (١٠٠).

أو تأكيداً للثانية. أو بياناً لها على رأي فيكون إعرابها على حسب إعراب المتبوع فظهر من هذه الجملة أن الجملة قسمان: قسم في تأويل المفرد فيكون له إعراب في كل موضع وذلك أيضاً قسمان: ما أريد به لفظه وما أريد به معنى مصدرِي، وقسم من الجملة لا يكون في تأويل المفرد

الإعراب قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة: ٦] فإن جملة لا يؤمنون بدل من جملة سواء عليهم أنذرتهم، وهي جملة لها محل من الإعراب لوقوعها في محل خبر إن الذين .

(أو تأكيداً) أو تقع الجملة تأكيداً لفظياً لا معنوياً (لثانية) للجملة التي لا محل لها من الإعراب فقط لا للمفرد، فمثال الجملة الفعلية نحو: زيد ضرب ضرباً، ومثال بدل الجملة الاسمية نحو: زيد أبوه قائم .

(أو بياناً لها) للثانية لخفائها، والتي هي جملة لا محل لها من الإعراب، هذا (على رأي) رأي أهل المعاني^(١)، وقال ابن هشام في مغني اللبيب في بيان الفرق بينه -البيان- وبين البذل: "أنه لا يكون جملة ولا تابعها لها كالنعت، بخلاف البذل"^(٢).

(فيكون إعرابها) الجملة التي كانت عطف بيان أو تأكيد أو بدلاً أو معطوفاً أو صفة (على حسب إعراب المتبوع) رفعاً ونصباً وجرّاً وجزماً (فظهر من هذه الجملة) مجموع ما ذكر من قوله، فإنه أريد بها لفظها إلى هنا^(٣) (أن الجملة قسمان: قسم في تأويل المفرد) في حكم المفرد (فيكون له إعراب في كل موضع) على حسب اقتضاء العامل كالمفرد (وذلك أيضاً قسمان) الأول (ما أريد به لفظه) والثاني (وما أريد به معنى مصدرِي) بواسطة أو بدونها (وقسم من) مطلق (الجملة لا يكون في تأويل المفرد) بالمعنى الذي ذكر.

(١) أهل المعاني: هم أهل الفصاحة والبلاغة وعلماؤها .

(٢) قال ابن هشام في مغني اللبيب: "ما افرق فيه عطف البيان والبذل: وذلك في ثمانية أمور ... الثالث:

أنه (البيان) لا يكون جملة، بخلاف البذل". انظر مغني اللبيب مع حاشية الدسوقي (١٠٦/٢).

(٣) لما كان في التفصيل نوع إملال وتفرع وعسر ضبط أجمله، تيسيراً للضبط، وتسهيلاً للحفظ .

فلا تكونُ معمولَةً إلا في خمسةِ مواضعٍ: خبرٌ، ومفعولٌ، وجوابُ شرطٍ
 جازمٍ مع الفاء أو إذا، وحالٌ، وتابعٌ.
 ثم المعمولُ على نوعين: معمولٌ بالأصالة، ومعمولٌ بالتبعية.
 الأولُ أربعةُ أقسامٍ: مرفوعٌ، ومنصوبٌ، ومجرورٌ، ومجزومٌ.
 أما المرفوعُ فتسعةٌ:
 الأولُ الفاعلُ:

(فلا تكون معمولة) في جميع المواضع لاستعلاها بالإفادة (إلا في خمسة مواضع)
 الأول (خبر) خبر كان، والثاني (مفعول) ثاني وثالث ، والثالث (وجواب شرط
 جازم مع الفاء أو إذا)، والرابع (وحال) لمفرد أو جملة لها محل من الإعراب، والخامس
 (تابع) معمول بالتبعية لمفرد أو جملة لها محل من الإعراب.
 (ثم) بعد أن علمت ما لا يكون معمولاً وما يكون معمولاً ، اعلم أن (المعمول
 على نوعين : معمول بالأصالة ، ومعمول بالتبعية) تبعاً بمعنى التابع ، والتبع يكون
 مشترك بين الواحد والجماعة.
 النوع (الأول) من النوعين وهو المعمول بالأصالة (أربعة أقسام : مرفوع ،
 ومنصوب ، ومجرور ، ومجزوم) فالأول المرفوع ، والثاني المنصوب ، وهما مشتركان بين
 الاسم والفعل ، والثالث المجرور مختص بالاسم ، والرابع المجزوم مختص بالفعل .
 (أما) الأول (المرفوع فتسعة) وذلك بالاستقراء ، ثمانية منها أسماء : أربعة
 أصول وأربعة ملحقة بها ، والتاسع منها الفعل المضارع .

المرفوع (الأول : الفاعل) قدمه المصنف لأنه أصل المرفوعات عند الجمهور ،
 لأنه في الأغلب جزء الجملة الفعلية التي هي أصل الجمل ، ولكون النسبة إلى الفاعل
 معتبرة في وضعه يقتضي الارتباط من أول الأمر ، بخلاف المبتدأ فإنه اسم مستقل

وهو ما أُسْنِدَ إليه الفعلُ التامُّ المعلوم أو ما بمعناه، نحو: ضربَ زيدٌ،
وأقائمُ الزيدان، وهيهات زيدٌ.

لا يقتضي لذاته ارتباطاً بشيء، فإذا ثبتت أصلته إلى المبتدأ الذي لا نزاع في أصلته
بالنسبة إلى سائر المرفوعات غير الثابت، حيث ثبتت أصلته بالنسبة إليها بلا شبهة،
وأما أصلته بالنسبة إلى نائب فغني عن البيان^(١).

(وهو) الفاعل^(٢) (ما أُسْنِدَ إليه الفعل التام المعلوم) المراد بالإسناد معناه
اللغوي، وبالفعل معناه الاصطلاحي، وخرج بالتام الناقص، وخرج بالمعلوم نائب
الفاعل (أو ما بمعناه) من الصفات، والمصدر، واسم الفعل، والظرف المستقر (نحو:
ضربَ زيدٌ، وأقائمُ الزيدان، وهيهات زيدٌ).

(١) انظر: نتائج الأفكار: مصطفى حمزة (١٠١-١٠٢).

(٢) الفاعل: هو الاسم الذي يدل على من قام بالفعل، ويكون مرفوعاً، ولا بد أن يأتي بعد فعل تام مبني
للمعلوم غير ناقص، أو مبني للمجهول، ويأتي أيضاً بعدما يُشبه الفعل (وهو: اسم الفاعل، اسم
المفعول، الصفة المشبهة، اسم التفضيل، صيغة مبالغة اسم الفاعل).

- والفاعل ثلاثة أقسام:

الأول: فاعل في اللفظ والمعنى، مثل: زيدٌ قام.

الثاني: فاعل في المعنى فقط دون اللفظ، مثل قوله تعالى: ﴿وَكُنْ بِاللهِ شَهِيداً﴾ [النساء: ٧٩].

الثالث: فاعل في اللفظ دون المعنى، مثل: مات فلان.

- ويأتي الفاعل على ثلاثة أنواع:

النوع الأول: كلمة واحدة، أي مفرد.

النوع الثاني: ضميراً متصلاً، أو مستتراً.

النوع الثالث: مصدراً مؤولاً، نحو: يسعدني أن تدرس، تسعدني دراستك.

قال البركوي في الامتحان: "أصل الفاعل والأولى له أن يأتي بعد الفعل بلا فصل، لكونه عاملاً فيه مع
شدة احتياجه إليه، حتى جعل كالجُزء الأخير منه... ولا يتقدم الفاعل على الفعل، قيل: لئلا يلتبس
بالمبتدأ، وهذا لا يفيد الوجوب لجواز أقام زيد، ولعدم تمثيه في المثني المجموع... ولا يحذف
(الفاعل) في الصحيح لعدم إفادة الفعل بدونه". انظر: امتحان الأذكياء للبركوي (٤٥).

والثاني نائبُ الفاعلِ: وهو ما أُسْنِدَ إليه الفعلُ التامُّ المجهولُ أو ما بمعناه، نحو: ضَرَبَ زيدٌ، وأمضروبُ الزيدانِ.

ولا يكونانِ إلا اسمينِ أو في تأويله غيرُ أنَّ النائبَ قد يكونُ جارًّا ومجروراً نحو: مُرَّ بزيدٍ فيجبُ إفرادُ عامله وتذكيره.

(والثاني) المرفوع الثاني من التسعة (نائب الفاعل^(١)) (وهو) اسم حقيقة أو حكماً مرفوع ولو محلاً، وهو في الاصطلاح (ما أُسْنِدَ إليه الفعل) نسب إلى ذلك المرفوع الفعل (الفعل التام) الغير ناقص والمعلوم (المجهول) قيد خرج به الفاعل (أو ما بمعناه) بمعنى الفعل التام للمجهول، وهو اسم المفعول، والمنسوب، واسم المبني للمفعول، والمصدر المجهول (نحو: ضَرَبَ زيدٌ وأمضروبُ الزيدانِ) ونحو: زيدٌ مضروب، أو مضروبٌ غلامه (ولا يكونانِ) الفاعل نائب الفاعل (إلا اسمين، أو في تأويله) تأويل الاسم (غير) إلا (أَنَّ النائبَ قد يكونُ جارًّا ومجرور) فيكون المجرور مرفوع المحل على أنه نائب فاعل (نحو: مُرَّ بزيدٍ) وإذا كان الأمر كذلك (فيجبُ إفراد عامله^(٢)) جعل عامله مفرداً، وإذا كان المجرور تشنيةً وجمعاً.

(وتذكيره) لأنه من حيث هو لا يكون مثنى ولا مجموعاً ولا مؤنثاً، فلا وجه

(١) نائب الفاعل: هو الاسم المرفوع الذي يحل محل الفاعل بعد حذفه.

وينوب عن الفاعل أربعة أشياء هي: ١- المفعول به، ٢- الجار والمجرور، ٣- الظرف، ٤- المصدر المختص، أي الموصوف.

يكون نائب الفاعل في الجملة عن ثلاثة أقسام:

الأول: يكون اسماً صريحاً.

الثاني: يكون ضميراً متصلاً أو منفصلاً أو مستتراً.

الثالث: يكون مصدرأ مؤولاً.

(٢) لا يثنى الفعل ولا يجمع إذا كان الفاعل أو نائب الفاعل أو نائب الفعل اسماً ظاهراً، أي يبقى الفعل مفرداً، سواء أكان الفاعل أو نائبه مفرداً، أم مثنى، أم كان جمعاً.

ولا يجوز تقديمهما على عامليهما ولا حذفهما معاً إلا من المصدر، وقد مرّ،
وكلُّ منهما قسمان: مضمّرٌ، ومظهرٌ.
فالمضمّرُ أيضاً على قسمين: مستترٌ وبارزٌ.

لثنية عامله وجمعه وتأنيته إن كان المجرور ضميراً مثني أو مجموعاً أو مؤنثاً، بخلاف
الفاعل ونائبه الذي ليس كذلك (ولا يجوز تقديمهما على عامليهما) الفاعل ونائب
الفاعل بالاستقراء، وقيل^(١) في الفاعل لثلا يلتبس بالمتبدأ، وقيل^(٢) لأنه كالجزء الثاني
من عامله، والجزء لا يتقدم، ولا يجوز في النائب لأخذه حكم المنوب^(٣).

(ولا حذفهما معاً) لا يجوز حذف الفاعل ونائبه عن العامل مجتمعين، فإن حذف
أحدهما مع ذكر الآخر جائز (إلا من المصدر وقد مرّ) في العامل القياسي (وكل منهما -
الفاعل والنائب - قسمان : مضمّر) وهو ما وضع للمتكلم أو مخاطب أو غائب تقدم
ذكره ولو معنى (ومظهر) وهو بخلافه.

(فالمضمّر أيضاً) ككل منهما (على قسمين) الأول: ضمير (مستتر^(٤)) منوي
غير ملفوظ حقيقة لعدم وجوده أصلاً، بل حكماً، بأن حكم بملفوظيته لوجود آثار
اللفظ فيه، من كونه فاعلاً ومؤكداً أو معطوفاً عليه، وغير ذلك .

(١) القائل: عيسى التروبي. انظر: حاشية الأطه لي الجديدة على الإظهار: علي رضا بن يعقوب الطريزوني
ورقة (٨١/أ).

(٢) القائل: الفاضل الجامي. انظر: الفوائد الضيائية لملا جامي (٥٨-٥٩).

(٣) ويجوز تقدير نائب الفاعل على عامله عند الزمخشري، كما في قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا﴾
[الإسراء: ٣٦]، وعنه مسؤولاً نائب الفاعل، كما ذكره في الكشف، وعند غيره لا يجوز تقديم النائب
على عامله.

انظر: نتائج الأفكار: مصطفى بن حمزة (١٠٣)، حاشية الأطه لي الجديدة على نتائج الأفكار. ورقة
(٨١/أ).

(٤) الضمير المستتر: هو الذي ليس صورة في الكلام، أي لا يظهر في اللفظ، بل يقدر في الذهن تقديرًا،
وهو يأتي على ثلاثة أنواع: للمتكلم، وللمخاطب، وللغائب.

والمستتر أيضاً قسماً: واجب الاستتار بحيث لا يجوز إبرازه ولا يسند عامله إلا إليه.

وجائز الاستتار بحيث يُسند عامله تارةً إليه وتارةً إلى اسم ظاهر.
والأول في المتكلمين والمخاطب المفرد المذكّر من غير الماضي، نحو:
أضرب ونضرب وتضرب.

(و) الثاني ضمير (بارز) متصل بعامل وقرينه (والمستتر أيضاً) كالمضمر (قسماً: واجب الاستتار بحيث لا يجوز إبرازه، ولا يسند عامله إلا إليه) لا يجوز إسناد عامله إلى غيره، ضميراً كان أو اسماً ظاهراً (و) الثاني (جائز الاستتار) يكون (بحيث يسند عامله تارةً إليه، وتارةً إلى اسم ظاهر^(١)) نحو: ما ضرب إلا هو، وراغب أنت على وجه التخصص بالاسم الظاهر لكثرتة، أو تارةً إلى الضمير المتصل، نحو: ما أنت إلا هو^(٢).

(والأول) واجب الاستتار (في المتكلمين) في المتكلم وحده أو المتكلم مع غيره (والمخاطب) لا الغائب (المفرد) لا الثنية، والجمع (المذكّر) لا المؤنث (من غير الماضي) سواء كان مضارعاً أو أمراً أو نهياً.

(نحو: أضرب^(٣)، ونضرب^(٤)، وتضرب^(٥)) فإن فاعل هذه الثلاثة هو: أنا، نحن، وأنت مستترات.

(١) وبعبارة أخرى: الفرق بين المستتر وجوباً والمستتر جوازاً: المستتر وجوباً: هو الذي لا يجوز لنا أن نضع مكانه اسماً ظاهراً، والمستتر جوازاً: هو الذي يجوز لنا أن نضع مكانه اسماً ظاهراً.

(٢) انظر: فتح الأسرار: محمد بن أحمد (٣٧٨).

(٣) مثال المتكلم وحده.

(٤) مثال المتكلم مع الغير.

(٥) مثال للمخاطب.

واسم فعل الأمر، نحو: نزالِ وصَهْ ومَهْ وأفعلِ التفضيل في غير مسألة الكُحْلِ، نحو: زيدٌ أفضلُ من عمرو.

واسم الفاعلِ واسم المفعولِ وما كانَ بمعنَاهما والصفة المشبهة والظرف المستتر إذا لم يوجد شرطُ عملُهُنَّ في الفاعلِ الظاهر، نحو: جاءني ضاربٌ.....

(و) في (اسم فعل الأمر ^(١)) معطوف على قوله في المتكلمين، أي يكون واجب الاستتار في اسم فعل كان بمعنى الأمر (نحو: نزالِ) بمعنى انزل (وصَهْ) اسكت (ومه) اكفف (و) في (أفعل التفضيل ^(٢)) كذلك يكون واجب الاستتار في اسم التفضيل (في غير مسألة الكحل) أما في مسألة الكحل - وهي التي سبقت في باب العامل - فهو جائز الاستتار، أي فيها يعمل في الفاعل الظاهر، وفي غيرها لا يعمل فيه إلا على ضعف (نحو: زيد أفضل من عمرو) فإن فاعل أفضل هو ضمير غائب تحته مستتراً أبداً.

(و) في (اسم الفاعل، واسم المفعول، وما كان بمعنَاهما) من الاسم المستعار والمنسوب (و) في (الصفة المشبهة ^(٣))، والظرف المستتر (فإن الاستتار واجب فيهن) إذا لم يوجد شرط عملهن في الفاعل الظاهر (وإن وجد فلا يجب الاستتار، أي يجاز الاستتار والإظهار (نحو: جاءني ضارب) مثال لاسم الفاعل الذي يوجد شرط عمله

-
- (١) هو اسم فعل الذي بمعنى الأمر.
(٢) يصاغ اسم التفضيل على وزن (أفعل) للدلالة على أن شيئين اشتركا في صفة واحدة، وزاد أحدهما على الآخر فيها.
وأفضل التفضيل: اسم تفضيل صيغ من الفعل الثلاثي على وزن (أفعل).
(٣) البصة المشبهة: اسم يصاغ من الفعل اللازم للدلالة على صفة ثابتة في الموصوف، مثل: أسمر، أعور، أعمى.

وتصاغ الصفة المشبهة من الفعل الثلاثي الماضي اللازم الذي يكون:

على وزن فَعَلَ، مثل: فَرَحَ، حَزِنَ.

على وزن فَعُلَ، مثل: عَظُمَ، شَرُفَ.

أو مضروبٌ، أو أسدٌ ناطقٌ، أو هاشميٌّ، أو حسنٌ. ونحو: في الدار زيدٌ.
وفي تثنيتي اسمِ الفاعلِ والمفعولِ وجمعهما السالم مطلقاً، نحو: جاءني
رجلانِ ضاربانِ أو مضروبانِ، أو رجالٌ ضاربونَ أو مضروبونَ. وفي عداً وخلاً
فعلينِ وما عداً وما خلا وليسَ ولا يكونُ في بابِ الاستثناءِ.

في الظاهر، ففاعله مستتر تحتَه (أو مضروب) جاءني مضروب (أو أسدٌ ناطقٌ) أسد
مجترئ ناطق، مثال لما هو بمعنى اسمِ الفاعلِ (أو هاشميٌّ) أي منسوب إلى بني هاشم،
وهو مثال لما هو بمعنى اسمِ المفعولِ .

(أو حسن) جاءني حسن (ونحو: في الدار زيد^(١)) على تقدير عدم اعتماده على
مبتدأ مؤخر، أي على تقدير أن يكون المرفوع بعده فاعلاً لا مبتدأ .

(و) يكون واجب الاستتار أيضاً (في تثنيتي اسمِ الفاعلِ والمفعولِ) سواء كان
تثنية المذكر أو المؤنث (وجمعهما) جمع اسمِ الفاعلِ والمفعولِ (السالم مطلقاً) غير مقيد
بوجود شرط العمل فيهما ولا بعده (نحو: جاءني رجلانِ ضاربانِ، أو مضروبانِ، أو
رجالٌ ضاربونَ، أو مضروبونَ) وجاءتني نساء صالحات، أو مستورات .

(و) يكون في (عدا وخلا) حال كونها (فعلين) كائناً (في ما خلا وما عدا وفي
ليس) في لفظ ليس (ولا يكون) وفي لفظ لا يكون حال كونها مستعملين (في باب
الاستثناء) لكون المقام مقام إضمار، ووضع الضمائر الاختصار، وعدم المانع
من الاستثناء، فيكونان مستعملان في الاستثناء، بأن يكون قبلها متعدد يجوز استثناء

(١) المثال مما يجب فيه الاستتار ليس وجهه ظاهراً، لأن الاسم الظاهر الذي بعد الظرف إن قدر مبتدأ كما
هو مذهب الجمهور فالاعتماد ثابت، فيجوز في الدار غلامه زيد لأنه مرجع الضمير، وإن كان متأخراً
لفظاً إلا أنه مقدم رتبة، فيكون مما يجوز فيه الاستتار، وإن قدرت أنه فاعل كما هو مذهب الأخفش
والكوفيين لأن عندهم يجوز عمل الظرف وشبه الفعل في المرفوع بعده بلا اعتماد، فيكون أيضاً مما يجوز
الاستتار، لأن عمله في المرفوع بعده ليس بحتم، وأياً كان لا يخلو عن قلق .
فتح الأسرار: أحمد بن أحمد (٢/٢)، حاشية على الإظهار، ورقة (٢٠/ب).

نحو: جاءني القومُ عداً أو ليسَ أو لا يكون زيداً.

والثاني في الغائبِ المفردِ والغائبةِ المفردة، نحو: زيدٌ ضربَ أو يضربُ أو يُضربُ أو لا يضربُ، وهندٌ ضربتُ أو تضربُ، أو لتضربُ أو لا تضربُ.

ويقال ضربَ زيدٌ وكذا البواقي فلا يستترُ فيه ضميرٌ وفي شبه الفعل مما ذكرَ إذا وجدَ شرطُ عمله غيرُ التثنية والجمع المذكرينِ.

ما بعدها عنه، وإنما وجب فيها لثلاثاً يتصرف فيها بالتثنية والجمع، وتكون كإلا التي هي الأصل في هذا الباب (نحو: جاءني القوم عداً أو ليسَ أو لا يكون زيداً) والتفصيل سيأتي في بحث الاستثناء.

(والثاني) الجائز الاستثناء^(١) يكون (في الغائب المفرد والغائبة المفردة) من الماضي أو غيره (نحو: زيد ضربَ) مثال للغائب المفرد، وفاعله مستقر من الماضي (أو يضربُ) زيد يضربُ مثال: أيضاً من المضارع (أو ليضربُ، أو لا يضربُ) زيد ليضربُ أو لا يضربُ (وهند ضربت وتضرب أو لتضرب أو لا تضرب) مثال للغائبة المفردة وفاعله مستتر.

(ويقال ضربَ زيدٌ، وكذا البواقي) كضرب زيد من المضارع والأمر والنهي (فلا يستقر فيه) في مثل ضربَ زيدٌ (ضمير) حينئذٍ لوجود الفاعل الظاهر، فلو استتر للزم تعدد الفاعل (وفي شبه الفعل) ويكون أيضاً في اسم يشبه الفعل (مما ذكر) من الأشياء التي ذكرت من اسم الفاعل والمفعول وما بمعناهما، والصفة المشبهة، وأفعال التفصيل، ولظرف المستقر (إذا وجد شرط عمله) عمل شبه الفعل في الفاعل الظاهر، حال كونه (غير التثنية) من تثنية اسم الفعل والمفعول (والجمع المذكورين) وجمعهما

(١) مواضع جواز استتار الفاعل ونائبه ستة؛ هي: ١- في الغائب المفرد، ٢- في الغائبة المفردة، ٣- في مفرد اسم الفاعل، ٤- في مفرد اسم المفعول، ٥- في الصفة المشبهة، ٦- في الظرف المستقر.

نحو: زيدٌ ضاربٌ أو مضروبٌ، أو أسدٌ ناطقٌ، أو هاشميٌّ، أو حسنٌ،
أو في الدارِ.

ويقال: زيدٌ ضاربٌ غلامُهُ. وكذا البواقي فلا يستترُ. وأما البارزُ المتصلُ
ففي ثنائي الأفعالِ وهو الألفُ، نحو: ضَرَبَا وضربتَا أو ضربتَما ويضربانِ
وتضربانِ وليضربا ولتضرب واضربا ولا يضربا ولا تضربا.
وجمعها المذكرِ وهو الواو، نحو: ضربوا وضربتُمْ، إذ أصلُهُ ضربتموا
ويضربون وليضربوا.

السالم فإنه يجب الاستتار فيها على ما مر (نحو: زيد ضاربٌ أو مضروب، أو أسدٌ
ناطق) زيدٌ أسدٌ ناطقٌ (أو هاشميٌّ، أو حسن، أو في الدار) زيد في الدر (ويقال)
ويجوز أن يقال؛ أي إسناد إلى اسم ظاهر (زيدٌ ضاربٌ غلامُهُ، وكذا البواقي) من
الأمثلة المذكورة في جوزا ذكر فاعلها، فإذا كان الأمر كذلك (فلا يستتر) الضمير
حينئذ تحتها لما مرَّ آنفاً.

(وأما) الضمير (البارز) لا المستتر (المتصل)^(١) لا المتدخل فإنه لا بحث عنه
هنا (ففي ثنائي الأفعال) الضمير البارز المتصل في ثانيها (وهو الألف، نحو: ضربا،
وضربتَا، وضربتَما، ويضربان، وتضربان، وليضربا، ولتضربا، واضرب، ولا يضربا، ولا
تضربا).

(وفي جمعها) جمع الأفعال المذكورة يكون الضمير البارز المتصل (المذكر) غائباً
أو مخاطباً (وهو الواو، نحو: ضربوا، وضربتُمْ إذ أصله ضربتموا، ويضربون،
وتضربون، وليضربوا).

(١) مواضع فاعل ضمير بارز متصل ستة؛ هي: ١- الألف في ثنائي مطلق الأفعال، ٢- الواو في جموع
مطلق الأفعال، ٣- النون في جموع مؤنثات الأفعال، ٤- التاء في المخاطب المفرد والمتكلم وحده من
الماضي، ٥- كلمة نا في التكلم معه غيره من الماضي، ٦- الباء في المخاطب المفردة من غير الماضي.

وجمعها المؤنث: وهو النون، نحو: ضربنَ وضربتُ وليضربنَ. وفي المخاطبِ المفردِ مذكراً كان أو مؤنثاً، والمتكلم وحده في الماضي: وهو التاء، نحو: ضربتُ بحركاتِ التاء، والمتكلم معه غيره في الماضي وهو "نا" نحو: ضربنا.

وفي المخاطبة المفردة في غير الماضي وهو الياء، نحو: تَضْرِبِينَ، واضربي، ولا تضربي.

(و) في (جمعها) جمع الأفعال (المؤنث) غائباً أو مخاطباً (وهو) الضمير البارز فيه (النون، نحو: ضربن وضربت).

إنما شدد النون لأن أصله ضربتمن قياساً على التثنية، قلبت الميم نوناً فأدغم (ويضربن وليضربن)

(وفي المخاطب المفرد) يكون الضمير البارز أيضاً في المخاطب المفرد (مذكراً كان أو مؤنثاً).

(وفي المتكلم وحده في الماضي، وهو) الضمير البارز المتصل الذي فيهما (التاء، نحو: ضربتُ، بحركاتِ التاء) الثلاث (والمتكلم معه غيره في الماضي) أيضاً، كما كان التاء في المتكلم وحده له (وهو) الضمير البارز المتصل فيه (نا) لفظ نا (نحو: ضربنا) أيضاً.

(وفي المخاطبة المفردة) حال كونها (في غير الماضي) مضارعاً أو أمراً أو نهياً (وهو) الضمير الذي في مخاطبة الماضي (الياء) عند الجمهور، وعند الأخفش هي علامة التأنيث، والضمير مستتر وجوباً^(١)، (نحو: تضربين، واضرب، ولا تضربي).

(١) نتائج الأفكار: مصطفى بن حمزة (١٠٧-١٠٨).

وأما المظهر فظاهرٌ، وإذا أُسْنِدَ إليه العاملُ ويجبُ إفرادهُ وغيبتهُ، ولو كانَ مثنًى أو مجموعاً، نحو: ضربَ الزيدانِ، أو الزيدونَ، وإن كانَ مؤنثاً حقيقياً من الآدمينَ مفرداً أو مثنًى متصلاً بعامله يجبُ تأنيثه إن كانَ متصرفاً، نحو: ضربتُ هندٌ أو الهندانِ وزيدٌ ضاربةٌ جاريتُهُ، وكذا إذا أُسْنِدَ إلى ضميرِ المؤنثِ غيرِ جمعِ المذكرِ المكسرِ للعاقلِ، نحو: هندٌ ضربتُ أو ضاربةٌ، والشمسُ طلعتُ أو طالعةٌ.

(وأما) الاسم (المظهر) الذي هو الفاعل أو نائبه (فظاهر) لا يحتاج إلى البيان، فهو ظاهر فإنه غير المضمَر من الفواعل، ولما كان أحوال مسنده مختلفة أراد أن يبينها فقال: (وإذا أُسْنِدَ إليه) إلى الفاعل المظهر أو نائبه (العامل) الفعل وما يشابهه (يجب إفراده) يجب إيراد ذلك الفعل مفرداً (وغيبته) ويجب إيراده أيضاً على صيغة الغائب (ولو كان) ذلك الفاعل المظهر (مثنى أو مجموعاً، نحو: ضربَ الزيدانِ أو الزيدونَ). (وإن كان) الفاعل المظهر (مؤنثاً حقيقياً) لا لفظياً (من الآدمين) لا من غيرهم (مفرداً أو مثنى) لا جمعاً (متصلاً بعامله) الفعل وشبهه لا منفصلاً عنه (يجب تأنيثه) تأنيث ذلك العامل أولاً مطابقاً لذلك المظهر، ويجوز تذكيره (إن كان متصرفاً) إن كان متصرفاً يجب تأنيثه عامله، وإن لم يكن من الأفعال المتصرفية فلا يجب تأنيثه (نحو: ضربتُ هندٌ أو الهندانِ) مثال لإسناد الفعل (وزيد ضاربةٌ جاريتُهُ) مثال لإسناد شبه الفعل.

(وكذا) كما يجب تأنيث العامل فيما سبق فإنه يجب تأنيثه كذلك (إذا أُسْنِدَ العمال إلى ضميرِ المؤنثِ) حقيقياً من الآدمين أم لا، أو غير حقيقي، وحال كونه (غير جمع المذكر المكسر العاقل، نحو: هندٌ ضربتُ أو ضاربةٌ) مثال لما أُسْنِدَ إلى ضميرِ المؤنثِ الحقيقي من الآدمين (والشمسُ طلعتُ أو طالعةٌ) مثال لما أُسْنِدَ إلى ضميرِ الغير

وفي غيرهما يجوزُ تأنيثُ عامله وتذكيره إن كان مؤنثاً، نحو: طلعتُ أو
طلعَ الشمسُ، ونحو: جاءَ أو جاءتُ المؤنثاتُ، ونحو: جاءت أو جاءَ القاضي
اليومَ امرأةً، ونحو: الرجال جاءَتْ أو جاءوا، وجاءَتْ أو جاءَ الرجالُ.

والمؤنث: ما فيه

الحقيقي (وفي) إسنادهما (المؤنث الحقيقي المذكور وضمير المؤنث، المذكورين
وذلك الغير ما كان مؤنثاً غير حقيقي أو كان حقيقياً ولم يكن من الآدميين، أو كان منهم
ولم يكن مفرداً أو مثنى بل جمعاً، أو كان أحدهما متصلًا بعامله وكان ضمير ذلك الجمع .
(يجوز تأنيث عامله وتذكيره) لما كان مفهوم الغير شاملاً (إن كان) ذلك الغير
(مؤنثاً) قيد لإخراج المذكر (نحو : طلعتُ) الشمس (أو اطلعَ الشمسُ) مثال لغير
الحقيقي (ونحو : سارتُ وسارَ الناقةُ) مثال للحقيقي من غير الآدميين (ونحو :
جاءت أو جاء المؤنثات) مثال لجمع المؤنث الحقيقي من الآدميين (ونحو : جاءت أو
جاء القاضي اليومَ امرأةً) مثال للحقيقي من الآدميين، لكنه منفصل عن عامله
(والرجال جاءَتْ وجاءوا) مثال لما أسند إلى ضمير جمع المذكر المكسر العاقل
(وجاءت أو جاء الرجال) مثال لما أسند إلى ظاهر جمع المذكر المكسر العاقل .
(والمؤنث^(١)) الذي سبق ذكره ، وهو في عرف النحاة (ما) اسم (فيه) في آخره

- (١) المؤنث : اسم يدل على مؤنث حقيقي، أو مجازي، أو لفظي، أو معنوي .
أما المؤنث الحقيقي : فهو ما دل على أنثى من الناس أو الحيوان؛ نحو : امرأة ، ناقة .
وأما المؤنث المجازي : فهو ما يعامل معاملة الأنثى من الناس أو الحيوان ما ليس منها؛ نحو : ورقة،
صحراء ، أرض ، سماء .
وأما المؤنث اللفظي : فهو ما حمل علامة التأنيث، ودل على مذكر أو مؤنث؛ نحو : فاطمة ، شجرة ،
صحراء ، غرفة ، شمس .
وأما المؤنث المعنوي : فهو ما دل على مؤنث حقيقي أو مجازي، ولم يكن فيه علامة التأنيث؛ نحو :
زينب، سعاد ، أرض .

علامة التأنيث لفظاً أو تقديرًا، وهي: التاء الموقفُ عليها هاءٌ، نحو: ظلمةٌ،
وشمسٌ، والألف المقصورةُ نحو: حُبلى ودعوى. والألفُ الممدودةُ، نحو: حمراءُ
وهذا في غيرِ ثلاثة إلى عشرة فإنَّ مُذكرها بالتاءِ ومؤنَّثها بحذفها، نحو: ثلاثة
رجالٍ وأربعُ نسوةٍ.

وإذا رُكبت ثلاثة إلى تسعة مع عشرة أثبت التاءُ في الأولِ فقط في المذكرِ،
نحو: ثلاثة عشرَ رجالاً، وفي الثاني فقط في المؤنث، نحو: ثلاثُ عشرة امرأةً.

(علامة التأنيث) سواء كان (لفظاً أو تقديرًا) وهي علامة التأنيث ^(١) (التاء الموقوفة
عليها) حال كونها (هاء) ولو في الأصل، فلا يخرج تاء ضاربتين، فإنها يوقف عليها
هاء في الأصل (نحو: ظلمةٌ) مثال لما فيه علامة التأنيث لفظاً (وشمس) مثال
للمقدرة (والألف) وعلامة التأنيث الألف (المقصورة) أيضاً (نحو: حُبلى) مثال لما
فيه الألف المقصورة من المؤنث الحقيقي (ودعوى) مثال لما فيه الألف كذلك المؤنث
الغير حقيقي (والألف الممدودة: نحو حمراء، وهذا) كون المؤنث بعلامة التأنيث
يكون (في غير ثلاثة إلى عشرة، فإن مذكرها بالتاء) اعتباراً بتأنيث الجماعة (ومؤنَّثها
بحذفها) التاء مع وجود تأنيث الجماعة فيه للفرق بينهما (نحو: ثلاثة رجالٍ) عندي
ثلاثة رجالٍ، مثال للمذكر (وأربع نسوة) تزوجت أربعة نسوة، مثال للمؤنث.

(وإذا رُكبت ثلاثة إلى تسعة مع عشرة أثبتت التاء في) الجزء (الأول فقط في
المذكر) إبقاء له على حاله الذي قبل التركيب وهو التذكير، لا في الجزء الثاني كراهة
اجتماع العلامتين من جنس واحد فيما هو كالكلمة الواحدة (نحو: ثلاثة عشر رجلاً)
أثبتت التاء (وفي) الجزء الثاني (فقط في المؤنث، نحو: ثلاثة عشرة امرأة) لتها المخالفة
بينها.

(١) علامة التأنيث تلحق آخر الاسم، وهي تاء متحركة مربوطة، أو ألف مقصورة، أو ألف ممدودة.

والتأنيث الحقيقي: ما بإزائه ذكرٌ من الحيوان، نحو: امرأةٌ وناقَةٌ.

واللفظي بخلافه، نحو: غُرْفَةٌ وشمسٌ.

والجمعُ المكسرُ: ما لحق آخر مفردةٍ واوٍ مضمومٌ ما قبلها أو ياءٌ مكسورةٌ

ما قبلها ونونٌ مفتوحةٌ في غير الإضافة فإن النون تحذف فيها، نحو: مُسْلِمُونَ ومُسْلِمِينَ.

(والتأنيث الحقيقي) المؤنث الحقيقي (ما بإزائه) بمقابلة مدلوله (ذكر من

الحيوان) دون الجماد (نحو: امرأةٌ وناقَةٌ) بإزائه رجلٌ وجملاً .

(و) التأنيث (اللفظي بخلافه) بخلاف الحقيقي، يعني ما ليس بإزائه ذكر من

الحيوان، بل كان تأنيثه من لفظه باعتبار وجود علامته لفظاً أو تقديرًا (نحو: غُرْفَةٌ، وشمسٌ) الأول مثال لما وجد من علامة التأنيث ملفوظاً، والثاني لما وجد فيه مقدرة.

(والجمع المكسر ^(١)) مذكراً كان أو مؤنثاً، هو (ما) جمع (تغير صيغة مفردة)

خرج الجمع السالم مطلقاً لأنه لا تغير لصيغة مفردة (نحو: رجال) فإن مفردة رجل، تغير بجعل الراء مكسورة، ويادخال ألف بين الجيم واللام، ونحو: آداب، رُسل، قلوب، جبال.

(وجمع المذكر السالم) وهو جمع (لحق آخر مفردة واو مضموم ما قبلها) لفظاً

كمسلمون، أو تقديرًا كمصطفون (أو ياء مكسورة ما قبلها) للمجانسة لفظاً

كمسلمين، أو تقديرًا كمصطفين (ونون مفتوحة) للتعادل، إنما لحق هذه الحروف

ليفيد المجموع أو اللواحق وحدها أن مع مدلول مفردة، أي مفرد الجمع أو اللواحق

وحدها أن مع مدلول مفردة، أي مفرد الجمع ما يزيد عليه من جنسه، ثابتة (في غير

الإضافة، فإن النون تحذف فيها) لحق آخره نون مفتوحة في كل حال، إلا في حال

إضافته إلى ما بعده فإن نون الجمع تحذف، أي تحذف النون في حال الإضافة لشبهها

بالتنوين (نحو: مسلموه) مثال الواو (ومسلمين) مثال الياء .

(١) أو جمع التكسير.

وجمع المؤنث السالم: ما لحق آخر مفردة ألف وتاء، نحو: مُسلماتٍ .
 والثنية: ما لحق آخر مفردة ألف وياء مفتوح ما قبلها ونون مكسورة في
 غير الإضافة وفيها تحذف، نحو: مسلمانٍ ومسلمينَ .
 وكل جمع غير المذكر السالم مؤنث لكونه بمعنى الجماعة .
 وأما جمع المذكر السالم فيجب تذكير عامله فنقول: جاء المسلمون أو
 رجل قاعد ناصروه .

(وجمع المؤنث السالم ما) جمع (لحق آخر مفردة) حقيقياً كمسلمات، أو اعتبارياً
 - باعتبار دلالة - كصواحيبات مؤنثاً أو مذكراً (ألف وتاء) زائدتان لتخرج التاء
 الأصلية؛ نحو: أبيات ، وتخرج الألف المنقلبة عن الأصلية؛ نحو: وقضاة (نحو :
 مسلمات) جمع مسلمة ، أو اعتباراً نحو صواحيبات .

(والثنية) المثنى (ما) اسم (لحق في) أصل الوضع (آخر مفردة) الاسم (ألف
 وياء مفتوح ما قبلها) ألف في الرفع، وياء في النصب والجر، ولا حاجة للألف لأنه فتح
 ما قبلها من ضرورياته (ونون مكسورة في غير الإضافة) للتعاادل ثابتة (وفيها تحذف)
 تحذف النون في حالة الإضافة لشبهها بالتنوين (نحو : مسلمات ومسلمين) .

وتتميماً لبحث المؤنث قال : (وكل جمع) سالم أو مكسر، مذكر أو مؤنث، حقيقي
 أو لفظي، من العقلاء أو غيرهم (غير جمع المذكر السالم مؤنث) أي يجوز أن يعامل
 معاملة المؤنث (لكونه بمعنى الجماعة) ويتأويله بها، مثلاً إذا قلت: جاءني رجال،
 فكأنك قلت: جاءني جماعة رجال .

(وأما جمع المذكر السالم) فليس بمؤنث لاختصاصه بذكور العقلاء، ولعدم
 تغيير صيغة مفردة غلب فيه جانب التذكير، ولم يعتبر جانب تأنيثه (فيجب تذكير
 عامله) عامل جمع المذكر السالم المسند إليه (فتقول : جاءني المسلمون) في إسناد الفعل
 (وجاءني رجل قاعد ناصروه) في إسناد شبه الفعل .

وإذا أُسْنِدَ إلى ضميره يجبُ كونهُ جمعاً مذكراً، نحو: المسلمون جاءوا أو
يحيئون أو جاؤن.

وأما جمعُ المذكرِ المكسرِ العاقلُ إذا أُسْنِدَ إلى ضميره فيجبُ أن يكونَ
عامله مفرداً مؤنثاً أو جمعاً مذكراً، نحو: الرجالُ جاءتْ أو جاءوا أو جاءيةٌ أو
جاؤنَ، وغيرُهُما من المجموع.

(وإذا أُسْنِدَ) العامل (إلى ضميره) إلى ضمير راجع إلى جمع المذكر السالم (يجب
كونه) كون عامله (جمعاً مذكراً) أن يتصل به الواو الضمير الذي هو مختص بذكور
العقلاء، ولا يجوز أن يكون مفرداً مؤنثاً كما كان في باقي المجموع (نحو : المسلمون
جاءوا) مثال لما أُسْنِدَ إلى ضميره فعلاً ماضياً (أو يحيئون) المسلمون يحيئون، مثال
للمضارع (أو جاؤون) المسلمون جاؤون، ، مثال لما أُسْنِدَ إلى ضميره حال كون
العامل اسم الفاعل.

(وإما جمعُ المذكرِ المكسرِ) لا السالم (العاقل) لا غير العاقل (إذا أُسْنِدَ العامل
إلى ضميره فيجب أن يكون عامله مفرداً مؤنثاً) لكونه مؤنثاً لتأويله بالجماعة (أو جمعاً
مذكراً) سالماً أو مكسراً، أي لا يخلو العامل من أحد الأمرين : إما مفرداً مؤنثاً، أو جمعاً
مذكراً (نحو: الرجالُ جاءتْ) مثال لما أُسْنِدَ إلى ضمير المكسر واختار فيه التأنيث (أو
جاؤوا) الرجال جاؤوا، مثال لما أُسْنِدَ إلى ضمير الكسر واختار فيه التذكير (أو
جاءت) الرجال جاءيات، مثال لما أُسْنِدَ إلى ضمير حال كونه اسم فاعل مفرد مؤنث
(أو جاؤون) الرجال جاءت، مثال لما أُسْنِدَ إلى الضمير حال كون العامل جمعاً مذكراً
(وغيرهما) غير جمع المذكر السالم، وجمع المذكر المكسر العاقل (من المجموع) وهي جمع
المؤنث، سالماً أو مكسراً، من العقلاء وغيرهم، من الحيوان وغيرهم، وجمع الكسر الغير
العاقل من الحيوان وغيره، مذكراً أو مؤنثاً .

إذا أُسْنِدَ إلى ضميرها يجبُ كَوْنُ عاملها مفرداً مؤنثاً أو جمعاً مؤنثاً، نحو:
المسلماتُ جاءتْ أو جِئْنَ أو جاءيةٌ أو جاءياتُ، والأشجارُ قُطِعَتْ أو قُطِعْنَ أو
مقطوعةٌ أو مقطوعاتٌ.

والثالثُ المبتدأُ: وهو نوعان:

(إذا أُسْنِدَ) العامل (إلى ضميرها) ضمير الجموع (يجب كونها عاملها)
الضماير (مفرداً مؤنثاً) لكونها بمعنى الجماعة (أو جمعاً مؤنثاً) لكونها جمعاً (نحو:
المسلماتُ جاءت) مثال لما أُسْنِدَ العامل إلى الضمير المؤنث السالم العاقل .

(أو جِئْنَ) المسلمات جئن، مثال لما أُسْنِدَ إلى ضميره واختير فيه أحد الأمرين
الجمع المؤنث (أو جاءه، أو جاءيات) المسلمات جاءية، أو المسلمات جاءيات، الأول
مثال لما أُسْنِدَ العامل الذي هو اسم الفاعل واختير فيه المفرد المؤنث، والثاني له كذلك،
لكن اختير فيه الجمع المؤنث (والأشجار قطعتم، أو قطعى، أو مقطوعة، أو
مقطوعات) مثال لما أُسْنِدَ إلى ضمير جمع المذكر المكسر الغير العاقل من غير الحيوان .

(والثالث) المرفوع الثالث من المرفوعات التسعة، ما يطلق عليه لفظ (المبتدأ^(١))
ولما كان للمبتدأ نوعان متنافيان، ولا يمكن اجتماعها في تعريف واحد أراد المصنف أن
يقسمه أولاً إلى قسمين، ثم يعرف كل واحد من النوعين بعريف مستقل، ويقال لمثل
هذا التأويل عموم المشترك (وهو نوعان^(٢)) ولما لم يكن لكل من قسميه اسم يخصه،
أي اسم خاص به.

(١) المبتدأ : هو الاسم الذي نبدأ به الجملة الاسمية ، وإنما يقع في أول الجملة لكي نحكم عليه، أو نخبر
عنه، وهو على ثلاثة أقسام :

القسم الأول: مبتدأ في اللفظ والمعنى؛ نحو : زيدٌ قائمٌ.

القسم الثاني : مبتدأ في اللفظ دون المعنى؛ نحو : أقائمٌ زيدٌ .

القسم الثالث : مبتدأ في المعنى دون اللفظ؛ نحو : تسمع بالمعيدي .

والمبتدأ لا يكون إلا اسماً البتة .

(٢) لأن المبتدأ مشترك لفظي بين هذين المفهومين، وليس للمبتدأ مفهوم عام يندرج فيه هذا القسمان ،
فليكن معنى المبتدأ المفهوم المرتد بينهما .

الأوّل: الاسمُ أو المؤوّل به المسندُ إليه المجردُ عن العواملِ اللفظيّة، نحو:
 زيدٌ قائمٌ، وحقُّ أنكَ قائمٌ، ولا بد له من خبر.
 والثاني: الصفةُ

قال: (الأول: الاسم) لا الصفة بقريضة المقابلة^(١) (أو المأول به) غير الاسم الصريح من الفعل أو الجملة التي تأول بالاسم الصريح، أي اللفظ الذي أوّل (المسند إليه) وقع الإسناد إلى كل من الاسم والمأول به، فخرج به الخبر والنوع الثاني من المبتدأ لأن كلاهما مسندان (المجرد عن العوامل اللفظية) بأن لا يكون له عامل لفظي أصلاً، والمراد بالعامل اللفظي ما يعمل بالأصالة، بأن يعمل في اللفظ ولا يبطل عمله فيه غيره، وأن لا يكون في العمل حقاً بغيره^(٢) (نحو: زيدٌ قائمٌ) مثال لما أسند إليه، وهو الاسم الصريح (وحقُّ أنكَ قائمٌ) مثال لما هو مأول بالاسم، فإن قوله حقٌّ خبر مقدم. وقوله إنكَ قائمٌ في تأويل المفرد المبتدأ (ولا بد له) ولا بد لهذا النوع من المبتدأ من خبر ولو مقدراً، لأن المقصود من الكلام الفائدة، ولا فائدة للكلام بدون الخبر، فلو لم يقدر كذلك لم يحصل المرام، فيصير بدونه لغواً.

(والثاني) النوع الثاني مما يطلق عليه المبتدأ^(٣) (الصفة^(٤)) وهي اللفظ الدال على ذات مبهمّة باعتبار معنى مقصود، وهذا شامل لاسم الفاعل والمفعول، والصفة المشبهة،

(١) للاسم ثلاثة استعمالات؛ هي:

الأول: يستعمل في مقابلة الظرف، فيقال: هذا اسم، أي ليس بظرف.

الثاني: يستعمل في مقابلة الصفة، فيقال: هذا اسم، أي ليس بصفة.

الثالث: يستعمل في مقابلة الفعل والحرف، فيقال: هذا اسم، أي ليس بفعل ولا حرف.

(٢) انظر: حاشية الأطوي على نتاج الأفكار: علي رضا بن يعقوب الطريزوني، ورقة (٩٠/ب).

(٣) المبتدأ نوعان: الأول: الاسم أو المؤول به. الثاني: الصفة.

(٤) أو النعت؛ وهي من التوابع جمع تابع: وهو الذي يتبع ما قبله في الإعراب، وتقع التوابع في الكلام على أربعة أنواع: ١- الصفة: أي النعت، ٢- التوكيد، ٣- البدل، ٤- العطف.

الواقعة بعد كلمة الاستفهام أو النفي رافعةً لظاهر، نحو: قائمُ الزيدان، وما قائمُ الزيدون.

ولا خبر لهذا المبتدأ لكونه بمعنى الفعل بل فاعله سادٌّ مسدّد الخبر.
ولا يجوز تعدّد المبتدأ، والأصلُ تقديمه.

والاسم المنسوب ^(١)، والاسم المستعار ^(٢) (الواقعة بعد كلمة الاستفهام) حرفاً كالهزمة وهل، واسماً كمن وما ومتى وأين وكيف وأيان (أو) كلمة (النفي) حرفاً كما ولا وأن، أو اسماً كغير، أو فعلاً كليس من غير فصل بينهما، حال كونها (رافعة ظاهر) ليس بضمير مستتر أو مستكن، أي غير ضمير مستتر، سواء كان ذلك الظاهر اسماً ظاهراً أو اسماً ضميراً (نحو : قائمُ الزيدان) مثال لصفة وقعت بعد استفهام (وما قائمُ الزيدون) مثال لما وقعت بعد النفي .

(ولا خبر لهذا المبتدأ لكونه بمعنى الفعل) لكون الاستفهام والنفي بالفعل أولى (بل فاعله ساد من الخبر) ولما لم يكن له خبر بل فاعل جعل مجموع المبتدأ والفاعل جملة فعلية لا اسمية.

(ولا يجوز تعدد المبتدأ) النوع الأول من المبتدأ لأنه المتبادر عند الإطلاق، ولأن السوق يسوق إليه، يعني أنه لا يجوز تعدد هذا المبتدأ لفظاً بلا عاطف بشهادة الاستقراء، وأما التعدد معنى ولفظاً بعاطف فيجوز إن كان خبر كل مخالفاً لخبر الآخر.
(والأصل ^(٣)) في المبتدأ والأولى له والراجع (تقديمه) على الخبر لفظاً لكونه المحكوم عليه، وهو الموصوف بالخبر، والمحكوم عليه والموصوف مقدمان على المحكوم والموصف وجوداً، لذا ينبغي أن يقدم ذكراً ليتوافقا .

(١) نحو : أقرشي أخوك ؟

(٢) نحو : أسعد الزيدان ؟

(٣) يطلق الأصل على الراجع بالنسبة إلى المرجوح، وعلى القانون والقاعدة المناسبة المنطبقة على الجزئيات، وعلى الدليل بالنسبة إلى المدلول، وعلى ما يتنى عليه غيره .

وشرطه: أن يكون معرفة أو نكرة مخصصة، نحو: قوله تعالى: ﴿وَلَعَبْدٌ

مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّنْ مُّشْرِكٍ﴾ [البقرة: ٢٢١].

(وشرطه) شرط صحة كونه مبتدأ (أن يكون معرفة) لكونه محكوماً عليه، والغرض من الكلام حصول الفائدة والإخبار عن غير المعين لا يفيد، وفي تنكيره إخلالاً بالغرض المطلوب من الكلام، وهو الإفهام (أو نكرة مخصصة) أو يكون ذلك الاسم -أي المبتدأ- نكرة مخصصة، والتخصيص هو تقليل الشركاء، ويكون بوجه من وجه التخصيص التي تكون قريبة من المعرفة، كالتخصيص بالصفة^(١)، ويجوز أن تكون النكرة غير مخصصة^(٢)، ولكن الجمهور شرط التخصيص^(٣) بشيء للإفادة، وكذلك اشترطها المحققون من النحاة^(٤)، وهي قد توجد بدونه ككوكب انقضى الساعة، من عندك (نحو قوله تعالى: ﴿وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّنْ مُّشْرِكٍ﴾ [البقرة: ٢٢١]) يعني إذا كان المبتدأ مقيداً بقيد فهو مخصص، وفي هذه الآية قيد بصفة.

(١) وجوه تخصيص المبتدأ النكرة أربعة وعشرون؛ هي:

- ١- تقديم الخبر الظرف: في الدار رجل، ٢- الوقوع في حيز الاستفهام: هل رجل قائم؟، ٣- الوقوع في حيز النفي: ما رجل قائم، ٤- الصفة: رجل قائم عندي، ٥- الإضافة إلى نكرة: غلام رجل قائم، ٦- الجواب لمن قال: من عندك؟ رجل عندي، ٧- العموم: كل يموت، ٨- الشرط: من يقوم أقم معه، ٩- التنويع: ثوب لبست، ١٠- الدعاء: سلام عليك، ١١- التصغير: رجيل قائم، ١٢- التعجب: ما حسن زيدا، ١٣- الإقامة مقام الموصوف: مؤمن خير من كافر، ١٤- كونه في معنى المخصوص: شراً هذا ذاناب، ١٥- الوقوع بعد واو الحال: ما أراك إلا وشخص يضربك، ١٦- العطف على المعرفة: زيد ورجل قائمان، ١٧- عطف الموصوف عليه: رجل أو امرأة طويلة في الدار، ١٨- العهد: غيبته بالخير خبير، ١٩- العطف على الموصوف: تميمي ورجل في الدار، ٢٠- الإيهام: ضحك أعجمي، ٢١- الوقوع بعد لولا: لولا رجل لهلك، ٢٢- الوقوع بعد لام الابتداء المؤكد: رجل بقائم، ٢٤- كون في المعنى خبراً: قائم زيد.

هكذا ورد في بعض حواشي الفوائد الضيائية.

(٢) وإليه ذهب الشيخ الرضي.

(٣) للتخصيص معاني، منها: الحصر، والارتباط، وتقليل الشركاء، وهذا هو المراد هنا.

(٤) انظر: نتائج الأفكار: مصطفى بن حمزة (١١٨)، والكافية لابن الحاجب (١٦)، حيث أورد أمثلة مخصوصة يقاس عليها، وأشار إليه بقوله: إن تخصصت بوجه ما."

ويجوزُ حذفه عند قيام قرينة، نحو: زيدٌ في جوابٍ مَنْ القائمُ؟ أي القائمُ زيدٌ.

والرابع خبرُ المبتدأ: وهو المجردُ عن العواملِ اللفظيةِ المسندُ به غيرَ الفعلِ ومعناه، نحو: قائمٌ في زيد قائمٌ. ويجوز تعدُّده، نحو: زيدٌ قائمٌ قاعدٌ، ويكون جملةً اسميةً أو فعليةً، فلا بدَّ من عائدٍ إلى المبتدأ

(ويجوز حذفه) المبتدأ من النوع الأول (عند قيام القرينة، نحو : زيد في جواب : من القائم ؟ ، أي القائم زيد) بقرينة السؤال .

(والرابع) المرفوع الرابع من المرفوعة التسعة (خبر المبتدأ؛ وهو المجرد عن العوامل اللفظية) كما مر في المبتدأ ، وبهذا القيد يدخل المبتدأ أيضاً ، ويقول (المسند به) يخرج عن التعريف لأنه ليس بمسند به، بل هو المسند إليه (غير الفعل ومعناه ^(١)) لأن الفعل وما بمعناه لا يكون خبراً، بل الخبر ما مركب منها أو من مرفوعها (نحو : قائمٌ في زيد قائمٌ) مثال الخبر .

(ويجوز تعدده) يجوز تعدد الخبر لفظاً بلا عاطف من غير تعدد المبتدأ، لجواز اجتماع الأعراض الغير المتنافية في محل واحد (نحو : زيدٌ قائمٌ) بالفعل (قاعد) بالقوة ، أو بالعكس (ويكون) الأصل في الخبر أن يكون مفرداً، لكنه قد يكون على خلاف الأصل، فيكون (جملة اسمية أو فعلية ، فلا بد) فيها (من عائد) يربطها، أي رابط الخبر لكونه جملة مستقلة (إلى المبتدأ) سواء كان ذلك العائد : ضميراً أو اسم إشارة، أي لام الجنس أو اشتغال الخبر على المبتدأ، أو وضع الاسم الظاهر موضوع الضمير .

(١) المراد بمعنى الفعل هنا ما دل على النسبة التامة، وهو الصفة الواقعة بعد كلمة الاستفهام أو النفي، والصفة المعرفة باللام.

إِنْ لَمْ يَكُنْ خَبْرًا عَنْ ضَمِيرِ الشَّانِ، نَحْوُ: زَيْدٌ أَبُوهُ قَائِمٌ أَوْ قَامَ أَبُوهُ، وَيَجُوزُ حَذْفُهُ لِقَرِينَةٍ، نَحْوُ: الْبُرُّ الْكُرُّ بَسْتَيْنِ أَيُّ مِنْهُ، وَأَصْلُهُ أَنْ يَكُونَ نَكْرَةً وَقَدْ يَكُونُ مَعْرِفَةً، نَحْوُ: اللَّهُ إِلَهْنَا.

وَيَجُوزُ حَذْفُهُ عِنْدَ قَرِينَةٍ، نَحْوُ: زَيْدٌ لَمَنْ قَالَ: أَزِيدُ قَائِمٌ أَمْ عَمْرُو؟

(إِنْ لَمْ يَكُنْ خَبْرًا) إِنْ لَمْ يَكُنْ فِي الْجُمْلَةِ الْوَاقِعَةِ خَبْرًا (عَنْ ضَمِيرِ الشَّانِ) فَإِنْ الْجُمْلَةُ إِذَا كَانَتْ خَبْرًا عَنْ ضَمِيرِ الشَّانِ لَا يَحْتَاجُ إِلَى الْعَائِدِ لَوْجُودِ الرِّبْطِ الْمَعْنَوِيِّ بَيْنَ الْجُمْلَةِ وَبَيْنَ الْمُبْتَدَأِ الَّذِي هُوَ ضَمِيرُ الشَّانِ (نَحْوُ: زَيْدٌ أَبُوهُ قَائِمٌ) مِثَالُ مَا وَقَعَ الْخَبَرُ جُمْلَةً اسْمِيَّةً (أَوْ قَامَ أَبُوهُ) مِثَالُ مَا وَقَعَ جُمْلَةً فَعْلِيَّةً، وَالْعَائِدُ فِيهَا هُوَ الضَّمِيرُ .
(وَيَجُوزُ حَذْفُهُ) الْأَصْلُ فِي الْعَائِدِ أَنْ يَكُونَ مَذْكُورًا، وَلَكِنْ قَدْ يَعْدَلُ عَنْهُ فَيُحْذَفُ (لِقَرِينَةٍ) لَوْجُودُ قَرِينَةٍ دَالَّةٍ عَلَى الْمَحْذُوفِ، إِذْ لَا حَذْفَ بَدُونِ الْقَرِينَةِ .
(نَحْوُ: الْبُرُّ الْكُرُّ) الْكُرُّ مَا يَسَعُ اثْنِي عَشَرَ وَسَقًا، وَكُلُّ وَسْقٍ سِتُونَ صَاعًا، وَكُلُّ صَاعٍ أَلْفٌ وَأَرْبَعُونَ دِرْهَمًا (بَسْتَيْنِ أَيُّ مِنْهُ) بِقَرِينَةٍ أَنْ بَائِعِ الْبُرِّ لَا يَسَعُ غَيْرُهُ .
(وَأَصْلُهُ) الْخَبَرُ (أَنْ يَكُونَ نَكْرَةً) لِكُونِهِ مَقْصُودًا بِالْإِفَادَةِ (وَقَدْ يَكُونُ مَعْرِفَةً) قَدْ يَعْدَلُ عَنْ هَذَا الْأَصْلِ فَيَكُونُ الْخَبَرُ مَعْرِفَةً كَجَوَازِ كَوْنِ النِّسْبَةِ بَيْنَ الْمَعْلُومِينَ مَجْهُولَةً عِنْدَ الْمَخَاطَبِ، تَحْقِيقًا أَوْ تَنْزِيلًا^(١)، فَيَفِيدُ الْإِسْنَادَ، نَحْوُ: زَيْدٌ مَنْطَلِقٌ، لَمَنْ يَعْرِفُهَا وَلَكِنْ لَا يَعْرِفُ النِّسْبَةَ بَيْنَهُمَا (وَنَحْوُ: اللَّهُ إِلَهْنَا) لَا يَعْرِفُ الْمَخَاطَبُ النِّسْبَةَ بَيْنَ الطَّرْفَيْنِ أَوْ الْجَزَيْنِ لَجَرِيهِ عَلَى خِلَافِ مَقْتَضَى عَمَلِهِ.

(وَيَجُوزُ حَذْفُهُ) الْخَبَرُ (عِنْدَ قَرِينَةٍ) لَمْ يَقْلُ بِقَرِينَةٍ أَوْ لِقَرِينَةٍ فَإِنَّهُ لَمَّا كَانَ الْخَبَرُ عِمْدَةً اقْتَضَى لِحَذْفِهِ إِلَى قَرِينَةٍ ثَابِتَةٍ، فَقَالَ عِنْدَ قَرِينَةٍ: أَيُّ عِنْدَ وَجُودِهَا (نَحْوُ: زَيْدٌ) لَفْظُ زَيْدٍ الْوَاقِعُ مَوْقِعَ الْجَوَابِ (لَمَنْ قَالَ:) لِسَائِلِ سَلٍّ (أَزِيدُ قَائِمٌ أَمْ عَمْرُو؟) فَإِنَّ السُّؤَالَ قَرِينَةٌ قَائِمَةٌ عَلَى أَنَّ السَّائِلَ عَالِمٌ لِلْقَائِمِ، لَكِنَّهُ جَاهِلٌ أَيُّ مِنَ الشَّخْصَيْنِ الْمَذْكُورَيْنِ.

(١) تَنْزِيلًا لِلْمَخَاطَبِ مَنْزِلَةً مَنْ لَا يَعْرِفُ النِّسْبَةَ بَيْنَ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ.

وإن كان المبتدأ بعدَ أمّا وجبَ دخولُ الفاءِ في خبره، نحو: أمّا زيد
فمنطلقٌ، إلا للضرورة، كقوله: أمّا القتالُ لا قتالٌ لديكم.

أو لإضمارِ القولِ، كقوله تعالى: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ أَسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُمْ﴾
[آل عمران: ١٠٦] أي فيقال لهم أكفرتُمْ.
وإنْ كانَ اسماً موصولاً بفعلٍ أو ظرفٍ أو موصوفاً به

(وإن كان المبتدأ بعدَ أمّا وجبَ دخولُ الفاءِ^(١) في خبره) شروع في بيان أحوال
الخبر عند مقارنته للمبتدأ، قوله وجبَ يفيد أن ذلك الحكم في جميع الأوقات رعاية
لمعنى الشرط في أمّا؛ لأن معنى الشرط سببية الأول للثاني، أو للحكم بالسببية (نحو:
أمّا زيدٌ فمنطلقٌ) لأنه في معنى مهما يكن من شيء فزيد منطلق (إلا للضرورة) الشعر،
فإنه يجوز في أمّا الشرطية التي يجب أن يقترن جوابها بالفاء الرابطة للجواب وقتها، أي
وقت الضرورة حذفها (كقوله) الشاعر (أمّا القتالُ لا قتالٌ لديكم^(٢)) فلا قتال
لديكم، أي القتال المذكور منفي عنكم لاستلزامه نفي كل قتال عنكم (أو لإضمار
القول) يجوز حذف الفاء إذ قدر الخبر قولاً مضمراً، واستغنى عن ذكره بذكر المقول
(كقوله تعالى ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ أَسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُمْ﴾ [آل عمران: ١٠٦]).

(وإن كان) المبتدأ (اسماً موصولاً بفعلٍ أو ظرفٍ) بجملة فعلية أو ظرفية ،
إفراد الظرفية بالذكر مع أنه داخل في الفعل لأن الظرف إذا كان صلة فهو جملة فعلية
بالاتفاق^(٣).

(أو موصوفاً) أو إذا كان المبتدأ اسماً موصوفاً (به) بالاسم الموصول بجملة

(١) دخول الفاء في خبر المبتدأ إمّا واجب، وإمّا جائز.

(٢) وتام البيت : ولكن سيراً في عراضِ المواقبِ.

(٣) فتح الأسرار: محمد بن أحمد (٥٨/٢).

أو نكرة موصوفة بأحدهما أو مضافاً إليها، أو لفظٌ كُلٌّ مضافاً إلى نكرة موصوفة بمفردٍ أو غير موصوفة أصلاً جاز دخول الفاء في خبره وكذا إذا دخل عليه إنَّ وأنَّ ولكنَّ بخلاف سائر نواسخ المبتدأ حرفاً كان أو فعلاً، نحو: الذي يأتيني أو في الدارِ فله درهمٌ. وقوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِي تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلَاقِيكُمْ﴾ [الجمعة: ٨]، ونحو: رجلٌ يأتيني أو في الدارِ فله درهمٌ

فعلية أو ظرفية (أو نكرة موصوفة بأحدهما) أو نكرة موصوفة بالفعل أو الظرف (أو مضافاً إليها) أو مضافاً إلى أحد الثلاثة، الأول: الاسم الموصول بالجملة الفعلية أو الظرفية، والثاني: الاسم الموصوف بالاسم الموصول بأحدهما، والثالث: النكرة الموصوفة بأحدهما (أو) كان المبتدأ (لفظ كل مضافاً إلى نكرة موصوفة بمفردٍ) لا بجملة (أو غير موصوفة أصلاً) قطعاً (جاز دخول الفاء في خبره) خبر ذلك المبتدأ، جاز أيضاً عدم دخولها .

(وكذا) جاز دخول الفاء في خبر المبتدأ (إذا دخل عليه) على المبتدأ (إنَّ) المكسورة المشددة (وأنَّ) المفتوحة المشددة^(١) (ولكن) هن: إنَّ وأنَّ (بخلاف سائر نواسخ المبتدأ، حرفاً كان) مثل: ليت ولعل وكأن وما ولا (أو فعلاً) نحو باب: علم وكان، يعني لا يجوز دخول الفاء على الخبر مع هذه النواسخ لعدم بقاء المبتدأ على حاله (نحو: الذي يأتيني) فلم درهم، مثال للمبتدأ الموصول بجملة (أو) الذي استقر (في الدارِ فله درهم) مثال للموصول بجملة ظرفية (ونحو قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِي تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلَاقِيكُمْ﴾ [الجمعة: ٨]) نازل بكم لا محالة، مثال للموصوف بالموصول بفعل الداخل عليه إنَّ (ونحو: رجلٌ يأتيني أو) رجل (في الدارِ فله درهم) مثال للنكرة التي وقعت مبتدأ وموصوفة بالفعل في الأول، وبالظرف في الثاني .

(١) لعدم تأثير المكسورة في معنى الجملة ألحق بها المفتوحة لاشتراكهما في إفادة التحقيق.

وغلَامُ رجلٍ يأتيني في الدارِ فلهُ درهمٌ، وكُلُّ رجلٍ عالمٌ فلهُ درهمٌ، وكُلُّ رجلٍ
فلهُ درهمٌ، وفي غيرها لا يجوزُ.

والخامسُ اسمُ بابٍ كانَ: وحكمه حكمُ الفاعِلِ.

والسادسُ خبرٌ بابٍ إنَّ: وأمره

(وغلَامُ رجلٍ يأتيني، أو في الدارِ فله درهم) مثال لما وقع مبتدأ ومضافاً إلى نكرة
موصوفة بالفعل في الأول، وبالظرف في الثاني (وكُلُّ رجلٍ عالمٌ فله درهم) مثال لما
وقع المبتدأ لفظ كل مضاف إلى نكرة موصوفة بمفرد (وكل رجل فله درهم) مثال
للفظ كل مضاف إلى نكرة غيره موصوفة أصلاً (وفي غيرها لا يجوز) في غير هذه
المواضع لا يجوز دخول الفاء على خبر المبتدأ لانعدام سبب موجبٍ أو مجوزٍ.

(والخامس) المرفوع الخامس من المرفوعات التسعة (اسم باب كان) الأفعال
الناقصة التي تدل على حدث، والمراد باسمه هو المسند إليه بعد دخول كان وأخواتها^(١)
(وحكمه) إثر اسم باب كان هو مثل (حكم الفاعل) في أنه لا يكون إلا اسماً أو مؤولاً
به ، وفي عدم جواز تقديمه على عامله وفي عدم جواز حذفه من غير المصدر، وفي كونه
مضمراً أو مظهراً ، أو في كون المضمّر مستتراً أو بارزاً إلى آخر ما ذكر في بحث الفاعل.

(والسادس) المرفوع السادس من المرفوعات التسعة (خبر باب إنَّ) خبر
الحروف المشبهة بالفعل^(٢)، وهو المسند على اسم باب إنَّ (وأمره) حكم خبر باب إنَّ

(١) وهي: صار وأصبح، أضحى، ظلَّ، بات، ليسَ، ما زال، ما برح، ما فتى، ما انفك، ما دام، وهي كما مر
في بحث العامل أنها لا تدخل إلا على الجملة الاسمية المبتدأ والخبر، فترفع المبتدأ ويسمى اسمها،
وتنصب الخبر ويسمى خبرها.

(٢) الحروف المشبهة بالفعل إنَّ وأخواتها، وهي تدخل على المبتدأ والخبر، فتنصب المبتدأ ويسمى اسمها،
وترفع الخبر ويسمى خبرها، وهي ستة حروف: إنَّ، أنَّ، كأنَّ، لكنَّ، ليتَّ، لعلَّ.

وسميت بالحروف المشبهة بالفعل لأن في كل واحد منها معنى الفعل، ولأنَّ أواخرها مفتوحة كالفعل
الماضي.

كأمر خبر المبتدأ، لكن لا يجوز تقديمه على اسمه إلا أن يكون ظرفاً، نحو: إنَّ في الدار رجلاً.

والسابع: خبر لا لنفي الجنس: وحكمه أيضاً كحكم خبر المبتدأ، نحو: لا غلام رجل عندنا.

والثامن: اسم ما ولا المشبهتين بليس: وحكمه كحكم المبتدأ.

(كأمر خبر المبتدأ) من كونه واحداً أو متعدداً أو محذوفاً أو مفرداً أو جملةً، وغير ذلك مما ذكر في خبر المبتدأ (لكن لا يجوز تقديمه) خبر إنَّ (على اسمه) على اسم إنَّ في جميع الأوقات؛ لأنها تعمل لمشايتها للفعل عمله الفرعي، وهو تقديم المنصوب على المرفوع. (إلا أن يكون ظرفاً) فحينئذ جاز تقديمه على الاسم لتوسيعهم في الظروف ما لا يتوسع في غيره اتساعاً، فيجوز فيها ما لا يجوز في غيرها (نحو: إنَّ في الدار رجلاً) مثال لخبرها الظرف المرفوع محلاً المقدم، وهو: في الدار .

(والسابع) المرفوع السابع من المرفوعات التسعة (خبر لا لنفي الجنس ^(١)) لنفي ضفة الجنس، أي لنفي الحكم عنه، وهو ما أسند إلى اسمها (وحكمه) حكم خبر لا (أيضاً كحكم خبر المبتدأ) لما ذكر في خبر باب إنَّ إلا في التقديم فإنه لا يتقدم ولو ظرفاً لأنه أضعف عملاً لكونه محمولاً على إنَّ (نحو: لا غلام رجل عندنا).

(والثامن) المرفوع الثامن من المرفوعات التسعة (اسم ما ولا المشبهتين بليس) وهو ما أسند إليه خبرهما (وحكمه) اسم ما ولا (كحكم المبتدأ) لما مر من كونه اسماً أو مؤولاً به، وعدم تعدده لفظاً بلا عاطف، وكونه معرفة، أو نكرة مخصصة وغيرها .

(١) (لا) النافية للجنس: هي التي تعمل عمل إنَّ، تدخل على المبتدأ والخبر فت نصب الأول ويسمى اسمها، وترفع الثاني ويسمى خبرها، وهي تعمل عمل إنَّ بشروط ثلاثة؛ هي:

١- أن يكون اسمها وخبرها نكرتين .

٢- ألا تقترن بها (لا) حرف جر .

٣- ألا يفصل بين (لا) واسمها فاصل .

والتاسع المضارع الخالي عن النواصب والجوازم، نحو: يضربُ ويضربان.
وأما المنصوبُ فثلاثة عشر:

الأولُ المفعولُ المطلق: وهو اسمُ ما فعلهُ فاعِلُ عاملٍ مذكورٍ لفظاً أو تقديرًا بمعناه، نحو: ضربتُ ضرباً وضربةً وضربةً.

(والتاسع) المرفوع التاسع من المرفوعات التسعة الفعل (المضارع الخالي عن النواصب والجوازم) فإنه إن دخل عليه أحد النواصب يكون من المنصوبات ، وإن دخل عليه أحد الجوازم من المجزوم (نحو : يضربُ) رفعه بالضم (ويضربان) رفعه بحذف النون.

ولما فرغ المصنف من المرفوع شرع في بيان المعمول المنصوب، فقال: (وأما المنصوب فثلاثة عشر) اثنا عشر منها أسماء: خمسة مفاعيل، وسبعة ملحقة بها، وواحد منها المضارع المنصوب.

(الأول) المعمول الأول المنصوب من الثلاثة عشر (المفعول المطلق ^(١)) سمي به لصحة إطلاق لفظ المفعول على كل فرد منه من غير تقييده بحرف أو مع بخلاف المفاعيل الباقية ^(٢) (وهو اسم ما) اسم معنى (فعله فاعل عامل) قام به بحيث يصح إسناده إليه مؤثراً فيه (مذكوراً لفظاً) صفة العامل مذكورة لفظاً ، نحو ضربته ضرباً (أو تقديرًا) نحو: ﴿ فَضْرَبَ الرِّقَابِ ﴾ [محمد: ٤] أي اضربوا (بمعناه ^(٣)) صفة ثانية للعامل أي ملابس بمعنى ذلك الاسم، ومعنى الملابس: اشتراكهما في معنى مدلولهما، إما مطابقة أو تضمناً (نحو: ضربت ضرباً) للتأكيد (وضربة) بالكسر للنوع (وضربة) بالفتح للمرة، والأصل الأكثر أن يكون العامل بلفظه، كما أنه بمعناه .

(١) هو مصدرٌ منصوب، يكون من لفظ الفعل الذي قبله .

(٢) امتحان الأذكىء للبركوي (٥٦).

(٣) وهو ثلاثة أقسام: القسم الأول: للتأكيد، والقسم الثاني: للعدد، والقسم الثالث: للنوع.

وقد يكونُ بغيرِ لفظهِ، نحو: قعدتُ جلوساً.

وقد يحذفُ فعلُهُ لقيامِ قرينَةٍ، نحو: أيضاً أي آخُ أيضاً.

ويجوزُ تقديمُهُ على عامِلِهِ ولا يلزِمُ لعاملٍ.

(وقد يكون) الاسم ملابساً (بغير لفظه) بغير لفظ العامل إما مادة (نحو:

قعدت جلوساً) فإن المعنى الذي يدل عليه العامل هو المعنى الذي يدل عليه المفعول المطلق.

(وقد يحذف فعله) فعل عامل الاسم (لقيام قرينة) إذ لا حذف بدونها (نحو

أيضاً أي آخُ أيضاً) آخُ بمد الهمزة أصله أيض بمعنى عاد إلى الحالة الأولى أو إلى المكان الأول، وفعله محذوف لكثرة استعماله، ثم غلب في معنى مثل ما سبق، وهذا مثال لما حذف سماعاً وجوباً، أما مثال ما حذف سماعاً جوازاً، نحو قولك: خير مقدم عن قدم من سفر أو غير.

(ويجوز تقديمه) تقديم المفعول المطلق (على عامله) لا مطلقاً بل إن كان للنوع

أو العدد، وأما التأكيد فلا يتقدم؛ لأن المؤكد لا يتقدم على المؤكد، وحق التأكيد التأخير^(١).

(ولا يلزم) لاسم المفعول المطلق (لعامل) أي عامل، فإن المفعول المطلق لا

يحتاج إلى عامل بل يجوز تركه، أي يستعمل العامل بلا ذكره معه، لأن العامل يدل على ما يدل عليه المفعول المطلق، فلا يحتاج إليه إلا للتأكيد أو لبيان النوع أو العدد، وكثيراً ما لا يقصد^(٢).

(١) قال البركوي في الامتحان: "ولا يتقدم ما نصب للتأكيد على عامله لأن حق المؤكد التأخير". امتحان الأذكياء للبركوي (٥٧).

(٢) انظر: امتحان الأذكياء للبركوي (٥٧).

والثاني المفعول به: وهو اسم ما وقع عليه فعل والفاعل، وهو على

قسمين:

عام: وهو المجرور بالحرف. وخاص بالمتعدي: وقد مر.

(والثاني) المعمول الثاني المنصوب من الثلاثة عشر (المفعول به ^(١)) قدمه لوقف تمام معنى العامل عليه ، ولشدة شبهه بالفاعل لتوقف تعقل المتعدي عليه أيضاً ، ومعناه في اللغة : الذي ألصق به الفعل وبه نائب الفاعل ، وفي الاصطلاح (وهو اسم ما وقع عليه) على ذلك الشيء ، أي تعلق به حساً أو عقلاً (فعل الفاعل ^(٢)) الحدث القائم به بقرنية إضافة الفعل إلى الفاعل .

(وهو) المفعول به (على قسمين) الأول (عام) شامل لل لازم والمتعدي (وهو) ذلك العام (المجرور بالحرف ^(٣)) غير في واللام وما بمعناها لأن مدخول في مفعول فيه لا به ، ومدخول اللام مفعوله لا به ، كما مر في بحث حروف الجر ^(٤) .

(و) الثاني (خاص بالمتعدي وقد مر) بحث المتعدي وال لازم في بحث العمل القياسي ^(٥) .

(١) المفعول به: اسم منصوب يدل على مَنْ وقع عليه فعل الفاعل، مثل: ضربت زيداً.

قال البيضاوي: "هو ما يعقل الفعل به". امتحان الأذكياء للبركوي (٥٩).

(٢) اعلم أن العامل في المفعول به الفعل فقط عند البصريين، والفعل والفاعل معاً عند الفراء، والفاعل

وحده عند ابن هشام، والمفعولية عندهم، والفاعلية عند الأخفش، فهذه خمسة مذاهب .

حاشية الأطه لي على نتائج الأفكار: علي رضا بن يعقوب الطربزوني، ورقة (٩٨/أ).

(٣) حروف الجر مبنية، تدخل على الأسماء فتجرها، وعددها ثمانية عشر حرفاً؛ هي: من، إلى، عن، على،

في، اللام، الباء، الواو، التاء، الكاف، مذ، منذ، رب، حتى، خلا، حاشا، عدا، كي.

والاسم المجرور: هو الذي يكون مسبوقاً بأحد حروف الجر، وهو إما أن يكون ظاهراً أو ضميراً .

ولا بد للجار والمجرور من متعلق يتعلقان به .

(٤) انظر: نتائج الأفكار: مصطفى بن حمزة الأطه لي (١٢٧)، وحاشية الأطوي على نتائج الأفكار: علي

رضا بن يعقوب الأطربزوني، ورقة (٩٨/أ).

(٥) في بحث العامل القياسي الأول، وهو: الفعل .

ويجوز تقديمه على عامله، نحو: زيداً ضربتُ، وحذفه مطلقاً وحذف فعله لقيام قرينة، نحو: زيداً لما قال من أضربُ.
والثالث المفعول فيه: وهو اسم ما فعل فيه مضمون عامله من زمانٍ أو مكانٍ، وشرطُ نصبه لفظاً تقديرُ في وقد مرَّ شرطُ تقديره.

(ويجوز تقديمه على عامله ^(١) لقوته في العمل وعدم المانع عنه، والمراد به ما ليس اسم فعل ولا مصدرًا لما تقدم أن معمولهما لا يتقدم عليهما إلا المجرور بحرف الجر (نحو زيداً ضربت) وبه مررت (وحذفه) المفعول به (مطلقاً) بقرينة وبدونها (وحذف فعله) عامل المفعول به (لقيام قرينه، نحو: زيداً، لمن قال: من أضرب؟) أي اضرب .

(والثالث) والمنصوب الثالث من الثلاثة عشر (المفعول فيه ^(٢)) المعمول - الظرف - الذي حدث الفعل فيه ^(٣)، قدمه لكون مدلوله مدلول الفعل في الجملة، وكذلك قدمه موافقاً للكافية ^(٤).

(وهو اسم ما) معنى (فعل) وقع (فيه) في ذلك المعنى (مضمون عامله) ومدلوله (من زمان أو مكان ^(٥)).

(١) انظر: امتحان الأذكياء للبركوي (٥٩-٦٠).

(٢) أو ظرفا الزمان والمكان.

(٣) أي أن الأفعال تحدث أو تحصل أو تفعل في ظرفي الزمان والمكان، وبعبارة أخرى: أن الأفعال مفعول فيهما.

(٤) انظر: الكافية لابن الحاجب (٣٠).

(٥) وعرفه ابن الحاجب بقوله: "المفعول فيه: هو ما فعل فيه الفعل مذكور من زمان أو مكان". الكافية لابن الحاجب (٣٠).

وشرط نصبه لفظاً تقدير في وقد مر شرط تقديره.

ويجوز تقديمه على عامله ولو كان معنى فعل وحذفه مطلقاً وحذف

عامله لقرينة.

والرابع المفعول له: وهو اسم ما فعل لأجله

(وشرط نصبه^(١) شرط كون المفعول فيه منصوباً (لفظاً) لا محلاً (تقدير في)

بالاتفاق (وقد مر شرط تقديره) عند ذكر بحث العامل في بيان الحروف الجارة.

(ويجوز) لا يمتنع (تقديمه) المفعول فيه (على عامله) ما لم يكن نائب الفاعل ،

كما مر في بحث حرف الجر (ولو كان) العامل (معنى فعل) جاز تقديمه (وحذفه

مطلقاً) بقرينة أو بدونها (وحذف عامله لقرينة) نحو: يوم الجمعة، لمن قال: متى

سرت؟ أي سرت .

(والرابع) والمنصوب الرابع من الثلاثة عشر (المفعول له^(٢)) الذي فعل لأجله

(وهو) المفعول له في اصطلاح النحاة (اسم ما) اسم شيء (فعل لأجله) لأجل

(١) لا كونه مفعولاً فيه كما هو مذهب الجمهور، فإنهم لا يطلقونه إلا على المنصوب بتقدير في، وأما

المجرور بها فمفعول به غير صريح عندهم، بخلاف ابن الحاجب؛ حيث جعله مفعولاً فيه، وتبعه

المصنف رحمه الله كما مر في بحث العامل في بيان الحروف الجارة .

أي اتفق الجمهور وابن الحاجب والمصنف أن المنصوب بتقدير في هو المفعول فيه، ولكنهم اختلفوا في

أن المجرور بـ في هل هو مفعول فيه أو مفعول به غير صريح؟ فذهب إلى الأول (أنه مفعول فيه) ابن

الحاجب والمصنف، وإلى الثاني (أنه مفعول به غير صريح) ذهب الجمهور.

انظر: الكافية لابن الحاجب (٣٠)، نتائج الأفكار: مصطفى بن حمزة (١٢٨)، حاشية الأطوي: علي

رضا بن يعقوب الطريزوني، ورقة (٩٨/ب - ٩٩/أ)، فتح الأسرار: محمد بن أحمد (٨١/٢)، حاشية

على الأفكار، ورقة (٢٥/ب).

(٢) المفعول له: هو مصدر قلبي (أي صادر من القلب، ويتصل بالمشاعر والأحاسيس النفسية) منصوب،

يؤتى به ليبين سبب حدوث الفعل، مثل: الشفقة، الخوف، الاحترام، العزة، التأديب.

مضمونُ عاملِهِ، وشرطُ نصبِهِ لفظاً تقديرُ اللَّامِ وقد مرَّ شرطُ تقديرِهِ.
ويجوزُ تقديمُهُ على عاملِهِ، وتركِهِ، وحذفُ عاملِهِ لقريئِهِ.
والخامسُ المفعولُ مَعَهُ: وهو المذكورُ بعد الواو

حصوله، نحو قعدت عن الحرب جبناً^(١)، أي قعدت لحصول الجبن أو تحصيله،
كضربته تأديباً.

(مضمون عامله) فعل مدلوله الذي هو الحدث، إما بمدلوله المطابقي أو
التضميني كما مرَّ.

(وشرط نصبه) كونه منصوباً (لفظاً) إذ نصبه محلاً لا يحتاج إلى شرط، هو
(تقدير اللام)^(٢)، وقد مرَّ شرط تقديره (في بحث حروف الجر) ويجوز تقديمه على
عامله) إن لم يكن نائب الفاعل (وتركه) عطف على ويجوز تقديمه، أي يجوز تركه
مطلقاً، اختار الترك على الحذف تنبيهاً على انحطاط رتبته على رتبة ما سبق (و) يجوز
(حذف عامله لقريئته) كقولك: تأديباً، لمن قال: لم ضربت زيدا؟ أي ضربته تأديباً.

(والخامس) المنصوب الخامس من الثلاثة عشر (المفعول معه) الذي فعل الفعل
معه (وهو المذكور بعد الواو)^{(٣)(٤)} الذي بمعنى مع، فخرج بهذا القيد سائر المنصوبات

(١) خلافاً للزجاج فإنه عنده مصدر. انظر: الكافية لابن الحاجب (٣١).

وعند الجرمي أستاذ المبرد (أبو عمر صالح بن إسحاق) أنه حال.

انظر: الحواشي على الكافية، ورقة (١٥/ب)، والجامي على الكافية (٢١٥).

(٢) قال البركوي: "إذ لو ذكرت لا يسمى المفعول له عند الجمهور، بل المفعول به غير الصريح، خلافاً
لابن الحاجب". امتحان الأذكياء (٧٠).

(٣) انظر: الكافية لابن الحاجب (٣١)، امتحان الأذكياء للبركوي (٧٢).

(٤) وإذا قلت: لم وضع الواو موضع مع؟ قلت: لكون الواو أخصر، وأن أصل الواو واو العطف التي فيها
مع الجمع، فناسب معنى القيد.

حاشية على الكافية، ورقة (١٦/أ).

لمصاحبة معمولٍ عاملٍ، نحو: جئتُ وزيداً.

ولا يجوزُ تقديمه على عامله ولا على الم معمولِ المصاحبِ ولا تعدّده.

والسّادسُ الحالُ:

سوى الحال التي وقعت جملة بعد الواو^(١) (لمصاحبه معمول عامل) لأجل مشاركته لمعمول غير منصوب العامل في ذلك الحدث في زمان واحد.

واعلم أن مذهب جمهور النحاة أن العامل في المفعول معه هو الفعل أو معناه بتوسط الواو^(٢) (نحو جئت وزيداً) مثال لما تعين أن يكون مفعولاً معه لعدم جواز العطف، لأن العطف على الضمير المتصل يشترط فيه تأكيده بالمنفصل وهو متنفٍ، وهو مثال أيضاً لما كان العامل فيه لفظياً وفعلاً.

(ولا يجوز تقديمه) المفعول معه بدون المصاحب (على عامله) اتفاقاً، وفيه إشارة إلى أن عامله عامل المصاحبة لا الواو لأنه ليس من العوامل، بل هو واسطة على الرأي الصحيح، ولا العامل المعنوي إذ لا يتصور فيه التقديم.

(ولا على الم معمول المصاحب) لاقتضاء معنى الواو تقديم القرين (ولا) يجوز (تعدده) المفعول معه تعلق الجارين بمعنى واحد بعامل واحد.

لما فرغ المصنف رحمه الله من المفاعيل الخمسة، أي من القسم الأول من المنصوبات، أعني ما يكون اسماً ومفعولاً، شرع في القسم الثاني، وهو الملحقات، أي: ما يكون اسماً وملحقاً بالمفاعيل، وهي:

(و) المنصوب (السادس الحال) المنصوب السادس من الثلاثة عشر، وهو معمول منصوب وملحق بالمفعول فيه لوجود معناه -معنى الظرفية- فيه، قدمها لكثرتها في الاستعمال.

(١) والفرق بين هذه الواو وواو العطف: أن العاطفة تقتضي الشركة في الفعل والإعراب دون المصاحبة، وهذه الواو تقتضي المصاحبة في الفعل من غير الشركة في الإعراب.

انظر: نتائج الأفكار لمصطفى بن حمزة (١٢٩)، حاشية على الإظهار، ورقة (٢٦/أ)، حاشية الأطوي على النتائج، ورقة (١٠٠/أ).

(٢) انظر: نتائج الأفكار لمصطفى بن حمزة (١٢٩).

وهي ما يبيّن هيئة الفاعل والمفعول به لفظاً أو معنى، مثل: ضربتُ زيداً قائماً، وهذا زيد قائماً. وعاملها الفعل أو شبهه أو معناه.
وشرطها أن يكون نكرة لا تتقدّم على العامل المعنوي

وهي في اللغة: من حال يحول أي انقلب وتغير، سمي بها العرفي-الاصطلاحي- لانقلاب مدلوله وتغيره غالباً، وقيل في وجه التسمية: أنها مأخوذة من زمان الحال الذي يدل على الزمان أنت فيه، كذلك تدل على زمان مقارن لزمان الفاعل والمفعول.
(وهي) الحال في عرف النحاة (ما) منصوب اسماً أو جملة (يبين هيئة الفاعل أو نائبه أو المفعول به^(١)) الهيئة الحالة والكيفية أي كيفية العامل، والهيئة الصفة التي عليها صاحب الحال عند ملابسة الفعل منه، وخرج به التمييز لأنه مبين الذات لا الصفة (لفظاً أو معنى) سواء كان الفاعل أو المفعول به لفظياً بأن يكون فاعلاً أو مفعولاً به في اللفظ، وقال ابن الحاجب: "وكل ما دلّ على هيئة صحّ أن يقع حالاً"^(٢) (وعاملها) الحال (الفعل) مطلقاً (أو شبهه أو معناه^(٣)) فيعمل فيها العامل المعنوي .
(وشرطها) شرط كونها حالاً (أن تكون نكرة) الحال لكونها خبراً في المعنى (ولا يتقدم) الحال (على العامل المعنوي^(٤)) الذي هو معنى الفعل لضعفه في العمل .
قال ابن الحاجب: "ولا يتقدم على العامل المعنوي بخلاف الظرف"^(٥)، وعند

- (١) والمبتدأ على مذهب ابن مالك، كما في قوله: ومعنا جر علماً، أي لكونها علماً على الصحة. وعند سيويه يقع الحال عن المبتدأ لأنه في المعنى فاعل. انظر: حواشي الفوائد الضيائية لملا جامي (١٣٨).
- (٢) الكافية لابن الحاجب (٣٣).
- (٣) للحال عدة معان: أحدها: ما بينه المصنف، والثاني: نهاية الماضي وبداية المستقبل، والثالث: الأمر الداعي إلى أن يعتبر مع الكلام الذي يوصل به إلى المراد وخصوصيته، وهو مقتضى الحال، والرابع: هي الوساطة بين الوجود والعدم، وهذا عند أهل الكلام، والخامس: ما عليه الإنسان من خير وشر، وغيرها. انظر الامتحان للبركوي (٧٢)، الكافية لابن الحاجب (٣٣).
- (٤) بخلاف الفعل وشبهه، فإن الحال يتقدمها إذا لم يكن مانع يمنع من تقدمها.
- (٥) الكافية لابن الحاجب (٣٣)، وحاشية الإظهار، ورقة (٢٦/أ).

ولا على ذي الحال المجرور، فلا يقال: مررت جالساً بزيد.

ولو كان صاحبها نكرة محضة وجب تقديم الحال عليها، نحو: جاءني راكباً رجلاً، وتكون جملة خبرية فلا بد فيها من رابط وهو الضمير فقط في المضارع المثبت، نحو: جاءني زيد يركب.

سيبويه وأكثر البصريين ^(١) ولو كان ظرفاً، وعند الأخفش إذا لم يتقدم المبتدأ على الحال، نحو: قائماً زيد في الدار، وأما إن تقدم عليها جاز تقديمها عليه ^(٢).

(ولا) تتقدم الحال (على ذي الحال المجرور ^(٣)) بحرف الجر أو الإضافة؛ لأنها تابع وفرع لذي الحال، أي تابع لمعمول لا يمكن تقدمه على عامله، وقال: ولا على ذي الحال المجرور، وأما التقدم على ذي الحال المرفوع والمنصوب فجائز مطلقاً عند البصريين، وممتنع عند الكوفيين ^(٤).

(فلا يقال: مررت جالساً بزيد) مثال لذي الحال المجرور بحرف الجر، أما المجرور بالإضافة فهو نحو: جاءني مجرداً عن الثياب ضاربة زيد.

(ولو كان صاحبها) الحال (نكرة محضة) وغير مخصصة بشيء غير التقديم (وجب تقديم الحال عليها) على تلك النكرة بالاستقرار، أو لكونه مبتدأ في المعنى، ولئلا يلتبس بالصفة في ذي الحال المنصوب (نحو: جاءني راكباً رجلاً).

لما فرغ من بيان أحوال الحال إذا وقعت جملة فقال (وتكون) الحال (جملة خبرية) لدلالته على الهيئة لا إنشائية (فلا بد فيها) في الجملة الحالية (رابط) يربطها إلى صاحبها (وهو الضمير فقط) الراجع إلى ذي الحال (في المضارع المثبت) مع فاعله لا المنفي (نحو: جاءني زيد يركب).

(١) انظر: الفوائد الضيائية على من جامي على الكافية (١٤٤).

(٢) نتائج الأفكار: مصطفى بن حمزة (١٣٢)، العصام على الفوائد الضيائية (١٣٩).

(٣) العصام على الفوائد الضيائية (١٣٩)، امتحان الأذكياء للبركوي (٧٣).

(٤) الفوائد الضيائية لملا جامي (١٤٣)، العصام على الفوائد الضيائية (١٣٩).

أو مع الواو أو الواو وحده أو الضمير وحده في غير لكن الغالب في الاسمية الواو.

نحو: جاءني زيد لا يركب أو ولا يركب أو ولا يركب عمرو أو ركب أو وركب أو وركب عمرو وهو راكب

(أو) الضمير (مع الواو) ضميراً مع واو (أو الواو وحده^(١)) من غير الضمير (أو الضمير وحده) من غير الواو (من غيره) غير المضارع المثبت، وهو: المضارع المنفي والماضي المثبت أو المنفي والجملة الاسمية (لكن الغالب في الاسمية) والفعلية المصدرية بليس لأنها لمجرد النفي على الأصح ولا تدل على الزمان، فهي كنفي داخل على الاسمية؛ أي: كأنها باقية على اسميتها، ولذا كان حكمها حكم الاسمية^(٢) (الواو) إما مع لقوتها في الاستقلال أو بدونه لدلالاتها على الربط من أول الأمر، فيكتفى بها.

(نحو: جاءني زيد لا يركب) مثال للمضارع المنفي الذي وقع حالاً بالضمير وحده (أو لا يركب) مثال للمضارع المنفي أيضاً لكنه بالواو والضمير معاً (أو: لا يركب عمر) مثال له، لكنه بالواو وحده ولا ضمير فيه لأن فاعله عمرو، وقوله (أو ركب) مثال لما وقع الماضي المثبت حالاً مع الضمير وحده (أو ركب) مثال له أيضاً، لكنه مع الضمير والواو معاً (أو ركب عمرو) مثال أيضاً للماضي الذي وقع حالاً بالواو وحده (أو) جاءني (هو راكب) مثال للجملة الاسمية التي وقعت حالاً

(١) وتسمى واو الحال، وعلامتها صحة وقوع إذ موقعها، نحو: جاء زيد وعمرو قائم.

(٢) انظر: حاشية عبد الحكيم السيلكوتي على حاشية عبد الغفور اللاري على الجامي (٢٥٦)، وحاشية عبد الغفور اللاري على الجامي (١٤٦).

أو وهو راكبٌ أو عمروٌ راكبٌ.

ويجوزُ تعدُّدُ الحالِ، نحو: جاءني زيدٌ راكباً ضاحكاً.

وحذفُ عاملِهِ لقرينةٍ، نحو: راشداً مهذباً لمن قال أريدُ السفرَ.

بالضمير (أو) جاءني (وهو راكبٌ) مثال لما وقعت حالاً بالواو والضمير (أو عمر وراكبٌ) مثال لها أيضاً للواقعة بالواو وحده^(١).

(ويجوز تعدد حال) كالخبر، سبق في أول بحث الحال أن الحال بمثابة الخبر عن صاحبها، فكما يجوز تعدد الخبر فكذلك يجوز تعدد الحال، فإن اجتمعت على ذي حال واحد يسمى مترادفة، وإن كان المتأخر حالاً من المتقدم تسمى مداخلية^(٢) (نحو: جاءني زيد راكباً ضاحكاً) مثال لتعدد الحال، فراكباً حال من زيد، وضاحكاً بعد حال منه، فالحال حينئذٍ مترادفة، أو حال من المستكن في راكباً، فالحال حينئذٍ متداخلة، أو صفة راكباً.

(أو) يجوز (حذف عامله) عامل الحال (لقرينة) مقالية أو حالية (نحو: راشداً مهدياً، لمن قال: أريد السفر) أو لمن تهيأ للسفر أو شرع فيه، والمحذوف هو لفظ سر، وهو أمر من سار يسير أو اذهب، وهو معلوم بقرينة تهيئه أو شروعه فيه؛ أي: سر

(١) الرابط في الجملة الحالية باعتبار انفراد الرابط واجتماعه على ثلاثة أقسام:

- القسم الأول: الضمير وحده، وذلك في: ١- الجملة المضارعية المثبتة، ٢- الجملة المضارعية المنفية، ٣- الجملة الماضوية المثبتة، ٤- الجملة الاسمية والضمير في أولها، ٥- الجملة الاسمية والضمير في وسطها، ٦- الجملة الاسمية والضمير في آخر الجملة.

- القسم الثاني: الضمير مع الواو وذلك في: ١- الجملة المضارعية المنفية، ٢- الجملة الماضوية المثبتة، ٣- الجملة الماضوية المنفية، ٤- الجملة الاسمية والضمير في أولها، ٥- الجملة الاسمية والضمير في وسطها، ٦- الجملة الاسمية والضمير في آخرها.

- القسم الثالث: الواو وحده، وذلك ١- في ماضي مثبت، ٢- في ماضي منفي، ٣- في جملة اسمية. انظر: حاشية الأطوي على نتائج الأفكار: علي رضا الطربزوني، ورقة (١٠٣/ب).

(٢) انظر: الفوائد الضيائية على الكافية لملا جامي (١٤٩)، حاشية العصام على الفوائد الضيائية (١٤٣).

السابعُ التمييزُ: وهو ما يرفعُ الإبهامَ عن ذاتٍ مذكورةٍ تامةٍ بأحدِ الأشياءِ الخمسةِ، وقد سَبَقَ، أو مقدرةٍ في جملةٍ.

حال كونك راشداً فيما يمكن فيه الرشد بنفسك، وحال كونك مهدياً، وهذان الحالان مترادفان هنا، وقيل: يحتمل الترادف والتداخل، لكنه على التداخل لا يكون مما نحن فيه لعدم التعدد في المتداخلين.

(والسابع) المنصوب السابع من الثلاثة عشر (التمييز) هو في اللغة: التبيين والتفسير والمميز، أي أن المتكلم يميزه من بين الأجناس لدفع الإبهام. قدمه المصنف لأنه معمول بلا حاجة إلى الواسطة، بخلاف المستثنى (و) التمييز في الاصطلاح (هو ما) اسم منصوب لا يكون إلا نكرة (يرفع الإبهام) لم يذكر المستقر كما ذكره ابن الحاجب^(١)، والوضعي كما ذكره البيضاوي؛ لأن الغرض من ذكرهما إخراج المشترك^(٢).

(عن الذات) عما يقوم بنفسه، فخرج النعت والحال^(٣)، فإنها ترفع الإبهام عن صفة صاحبها، وكذا المرة والنوع (مذكورة تامة بأحد الأشياء الخمسة^(٤))، وقد سبق ذكرها في بحث الاسم المبهم التام: وهو العامل القياسي الثامن من التسعة (أو مقدرة) عن ذات مقدرة، وهو بيان لنوعي التمييز، أي التمييز نوعان: أحدهما: ما يرفع الإبهام عن ذات مذكورة، والآخر: ما يرفع الإبهام عن ذات مقدرة (في جملة) فعلية أو اسمية.

(١) في الكافية (٣٤)، الفوائد الضيائية على الكافية لملا جامي (١٥١)، حاشية العصام على الفوائد على الكافية (١٤٥).

(٢) قال البيضاوي في كتاب لب الألباب: "التمييز نكرة يزيل الإبهام الوضعي". انظر: امتحان الأذكياء شرح لب الألباب للبركوي (٧٥).

(٣) انظر: امتحان الأذكياء للبركوي (٧٥).

(٤) أي بأحد الأشياء الخمسة التي تكون سبباً لتامة الاسم المبهم؛ وهي:

١- أن يكون تمام بنفسه لا بآخر، ٢- بالتثنية، ٣- بنون التثنية، ٤- بنون شبه الجمع، ٥- بالإضافة.

انظر: بحث الاسم المبهم التام (١٨٥-١٩٠).

نحو: طابَ زيدٌ نفساً. أي طابَ شيءٌ زيدٍ أو ما ضاهاها، نحو: الحوضُ ممتلئٌ ماءً، والأرضُ مفجرةٌ عيوناً وزيدٌ طيبٌ أباً وأبوةً وداراً وحسنٌ وجهاً وأفضلٌ من عمروٍ علماً أو في إضافةٍ، نحو: أعجبنى طيبُهُ أباً وأبوةً. وهذا التمييزُ فاعلٌ في المعنى فلهذا

(نحو : طابَ زيدٌ نفساً) طابَ شيءٌ زيد، وهو مثال لذات مقدرة في الجملة، فإن الإبهام ليس في طاب ولا في زيد؛ بل في شيءٍ منسوب إلى زيد، وهو نفسه، وإليه أشار بقوله (أي طابَ شيءٌ زيد) طابَ شيءٍ منسوب إلى زيد، ونفساً يرفع الإبهام عن ذلك الشيء المقدّر فيه .

(أو ما) شيء (ضاهاها)^(١) شابه الجملة في اشتغال الجملة إلى الفاعل (نحو : الحوضُ ممتلئٌ ماءً) ممتلئٌ شيءٌ ماء، وهو تمييز خاص عن ذات مقدرة في نسبة ممتلئ إلى فاعله المستتر، وهو شيء .

(والأرضُ مفجرةٌ عيوناً) مثال لاسم المفعول، أي مفجرة شيءٍها، وهو نائب الفاعل (وزيدٌ طيبٌ أباً) مثال للصفة المشبهة، والتمييز فيه عين؛ وهو ذات الأب (وأبوةً) أي زيد طيب أبوة، إشارة إلى عرض إضافي ومحتمل (وداراً) عين تمييز إضافي خاص بالمتعلق (وحسنٌ وجهاً) زيد وجهاً مثال للصفة المشبهة، والتمييز ليس عين بل جزؤه، وهو نوعٌ آخر (وأفضلٌ من عمروٍ علماً) زيد أفضل من عمرو مثال لاسم التفضيل، والتمييز فيه عرض غير إضافي وخاص للمتعلق .

(أو) ما يرفع الإبهام عن تلك الذات المقدرة (في إضافةٍ) لشبه كائنة في إضافةٍ (نحو : أعجبنى طيبُهُ) طيب شيء (أباً وأبوةً) وداراً وعلماً ووجهاً كما عرفت .

(وهذا التمييز) النوع الثاني من التمييز ، وهو ما يرفع الإبهام عن ذات مقدرة فيما ذكر (فاعل في المعنى) لا في اللفظ، سواء كان فاعلاً حقيقة أو مجازاً (فلذا) فلأجل أنه

(١) ضاها : فعل ماضي، من باب المفاعلة بمعنى المشابهة .

لا يتقدم على عامله. والتمييز لا يكون إلا نكرة.

والثامن: المستثنى؛ وهو نوعان:

متصل: وهو المخرج عن متعددٍ بـ"أ" أو إحدى أخواتها.

فاعل في المعنى (لا يتقدم على عامله) التمييز كالفاعل، فإنه لا يتقدم على عامله، هذا عند الجمهور ومنهم المصنف^(١)، أما عند المازني والمبرد والكسائي فيجوز تقديمه على الفعل وشبهه^(٢).

(والتمييز) جنس التمييز، فيشمل النوعين (لا يكون إلا نكرة) بدليل الاستقراء؛ لأن النكرة أصل في الاسم .

(الثامن) المنصوب الثامن من الثلاثة عشر (المستثنى) ما يطلق عليه لفظ المستثنى.

وهو لغة: مشتق من كفيت فلان عن الأمر إذا صرفته عنه ، والمستثنى مصروف من المستثنى منه ، ومشتق من ثنيت الشيء إذ ضاعفته، فسمي الاستثناء استثناء لأن الأول مضاعف بالثاني، فإن كان مثبتاً كان مضاعفاً بالنفي، وإن كان منفياً كان مضاعفاً بالإثبات .

وفي الاصطلاح: إخراج الشيء بـ"أ"، أو بما في معناها.

(وهو نوعان : متصل، وهو) الاسم (المخرج) باعتبار الحكم والمراد (عن متعدد) الأجزاء والجزئيات ليس بمفرد، بل أقله يطلق على اثنين حتى يصح بعد الإخراج، والإخراج يستلزم الدخول فيه قبله ، وعلم دخوله فيه باعتبار المفهوم (بـ"أ" وإحدى أخواتها) نظائر إلا، مثل: حاشا، وكلا، وعدا، وغيرها .

(١) قال ملا جامي: " لا يتقدم التمييز على عامله إذا كان اسماً تاماً بالاتفاق".

انظر: الفوائد الضيائية لملا جامي (١٦٠).

(٢) انظر: متن الكافية لابن الحاجب (٣٦)، الفوائد الضيائية لملا جامي (١٦٠)، حواشي الفوائد الضيائية

(١٦٠)، نتائج الأفكار لمصطفى بن حمزة (١٣٧).

ومنقطع: وهو المذكور بعدها غير مخرج.

والمستثنى منصوب إذا كان بعد إلا غير الصفة في كلام موجب تام،

نحو: جاءني القوم إلا زيداً.

أو مقدماً على المستثنى منه، نحو: ما جاءني إلا زيداً أحد.

أو منقطعاً، نحو: جاءني القوم إلا حماراً، أو كان بعد خلا أو عدا في

الأكثر، أو ما خلا أو ما عدا أو ليس أو لا يكون.

(ومنقطع) وهو النوع الثاني من المستثنى بعد الأول الذي هو المتصل ، والمنقطع

(هو المذكور بعدها) إلا وإحدى أخواتها حال كونه (غير مخرج) في المعنى لعدم دخوله في الواقع في المتعدد المذكور، سواء كان من جنسه أو لا (والمستثنى) متصلاً أو منقطعاً (منصوب) وجوباً^(١) (إذا كان بعد إلا) احتراز عما يكون بعد أخواتها، فإنه في بعضها مجرور، وفي بعضها غير مقيد بإيجاب الكلام .

(غير الصفة) صفة إلا أو بدل منه (في كلام موجب) مثبت لا نفي فيه ولا نهي

ولا استفهام، فإنه لو كان في أحدهما لم يجب النصب، بل يجوز النصب والبدل (تام) صفة، أي في كلام تام مذكور فيه للمستثنى منه (نحو : جاءني القوم إلا زيداً) مثال للمستثنى الواقع بعد إلا منصوباً وجوباً (أو مقدماً على المستثنى منه) لتعذر البدل لامتناع تقديمه على المتبوع (نحو : ما جاءني إلا زيداً أحد) فإن إلا زيداً قدم على أحد.

(أو) كان بعد إلا (منقطعاً) والناصب فيه إلا لكونها بمعنى لكن كما مر

(نحو : جاءني القوم إلا حماراً) لكن حماراً لم يجرى (أو) إذا (كان بعد خلا أو عدا في

الأكثر) والمستثنى منصوب بعدهما على أنها فعلاّن في أكثر الاستعمال (أو) بعد (ما

خلا أو ما عدا) لكونه مفعولاً به أيضاً؛ لأن ما فيها مصدرية مختصة بالفعل، فلا يكون

مجروراً بعدها أصلاً (أو ليس ، أو لا يكون) لكونه خبراً عنها، والمستثنى يعمه كما

يعم المفعول به .

(١) لمقابلته قوله الذي لم يذكره: ويجوز فيه النصب .

ويجوزُ فيه النصبُ على الاستثناءِ ويختارُ البدلُ في كلامٍ غير موجبٍ .
والمستثنى منه مذكورٌ، نحو: ما جاءني القومُ إلّا زيداً أو إلّا زيدٌ .
ويعربُ على حسبِ العوَامِلِ إذا كانَ المستثنى منه غيرَ مذكورٍ، نحو: ما
جاءني إلّا زيدٌ .
ومخفوضٌ بعدَ غيرِ وسوَّى وسواءٍ وحاشا في الأكثرِ وعدا وخلا في الأقلِّ .

(ويجوز فيه) في المستثنى الذي بعد إلا، وهو اعتبار والحكم مخصوص به
(النصب على الاستثناء، ويختار البدل) كونه بدلاً من المستثنى منه .
(في كلام غير موجب) بعد إلا، إذ في الموجب يجب النصب كما عرفت ،
وبمعرفة الموجب يعرف غير الموجب .

(والمستثنى منه مذكور) إذ لو لم يذكر يكون على مقتضى العامل (نحو : ما
جاءني إلّا زيداً) بالنصب على الاستثنائية (أو إلّا زيدٌ) بالرفع، وهذا حين كونه بدلاً
من القوم (ويعرب) المستثنى (على حسب العوامل) اقتضائها رفعه أو نصبه أو جره
(إن كان المستثنى منه غير مذكور) .

(نحو : ما جاءني إلّا زيد) مثال لاقتضائه الفاعل ، ومثال المفعول : ما رأيت إلّا
زيداً ، مثال المجرور : ما مررت إلّا بزيد .

(ومخفوضٌ) مجرور لكونه مضافاً إليه (بعد غير وسوَّى) بكسر السين وضمها
(وسواء) بفتح السين وكسرها مع المد (و) بعد (حاشا) لكونها حرف جر (في)
الاستعمال (الأكثر) ومنصوب على المفعولية في الأقل على أنها فعل متعد فاعله مضمّر،
نحو : ضرب القوم عمداً حاشا زيداً (وعدا وخلا) لكونها حرفي جر (في الأقل) في
الاستعمال الأقل، فإنه منصوب بعدهما في الأكثر على المفعولية .

وأصل غير أن يكون صفةً وَيُحْمَلُ على إلا في الاستثناء، ويعربُ
كإعرابِ المستثنى بإلا على التفضيل.

وأصل إلا الاستثناء ويحملُ على غير في الصفة إذا تعذر الاستثناء.....

(وأصل غير أن يكون صفة) لدلالته على ذات مبهمة باعتبار معنى معين هو
المغايرة، لذا كثر في الاستعمال، نحو: جاءني رجل غير زيد، فهو يدل على مغايرة رجل
لزيد (ويحمل) يحمل لفظ غير مع القلة على خلاف الأصل، وهو أن تحمل إلا على غير
فيما مر لأنه يمتنع حينئذ حملها على الاستثناء، فيجب العدول عن الأصل وجعلها صفة
بمعنى غير (على إلا) بالنقل إلى معناه في الاستثناء، أي ينقل معنى المغايرة إلى معنى
الاستثناء.

(ويعرب) المحمول على إلا، وهو لفظ غير حينئذ (كإعراب المستثنى بإلا)
يظهر إعراب المستثنى لفظاً في لفظ غير (على التفصيل) المذكور؛ من وجوب نصبه لو
في موجب تام، أو مقدماً أو منقطعاً باعتبار المضاف إليه، وجواز الوجهين مع أولوية
البدل في غير الموجب التام، والإعراب بحسب العوامل^(١).

(وأصل إلا الاستثناء) الراجح الكثير في إلا استعماله في معنى الاستثناء لكونه
موضوعاً له (ويحمل على غير في الصفة) على خلاف الأصل، لما مر في الاشتراك (إذا
تعذر الاستثناء) إذا لم يمكن حملة على استثناء متصل، أو المنقطع إذا وقع في الجملة لم

(١) المستثنى مطلقاً باعتبار إعرابه على ثلاثة أقسام:

أ- القسم الأول: المستثنى الذي يكون منصوباً، وهو على نوعين:

١- النوع الأول: ما يكون نصبه واجباً، وهو في ستة مواضع: في كلام موجب تام بعد إلا، في
المستثنى المتقدم على المستثنى منه، في المستثنى المنقطع، في المستثنى الذي بعد ما خلا وما عدا، في
المستثنى الذي بعد ليس ولا يكون.

ب- القسم الثاني: المستثنى الذي يكون إعرابه على اقتضاء العوامل.

ج- القسم الثالث: المستثنى الذي يكون مجروراً، وذلك بعد: غير، وسوى، وسواء، وحاشا، وخلا،
وعدا.

فتكون ما بعدها صفة لا مستثنى، نحو: قوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: ٢٢].

والتاسع خبر باب كان: وأمره كأمر خير المبتدأ،

يعلم دخوله في المستثنى منه ولا بد فيها من المعلوماتية (فيكون ما بعدها) بعد إلا (صفة) في الظاهر واللفظ، فيظهر الإعراب في اسم وقع بعدها (لا مستثنى) لتعذر الاستثناء بنوعيه المتصل والمنقطع (نحو قوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: ٢٢]^(١)) مثال لحمل إلا على الصفة لأنها تابعة لجمع منكر غير محصور، وهي الآلهة، ويتعذر الاستثناء لعدم دخول لفظ الجلالة في الآلهة يتعين فلم يتحقق شرط صحة الاستثناء، وهناك مانع آخر أن هذه الآية رد على المشركين الذين يقولون مع الله إله آخر، فقليل لهم: لو كان مع الله إله آخر لفسدت السموات والأرض، ولكن لم تفسدوا بدليل المشاهدة، فلم يكن معه إله آخر، وهذا المعنى لا يتحقق إلا بحمل إلا على الصفة^(٢).

(والتاسع) المنصوب التاسع من الثالثة عشر (خبر باب كان) أي الأفعال الناقصة، وهو المسند إلى اسمها وترك تعريفه، لأنه علم مما سبق (وأمره) حال خبر باب كان وشأنه من الأحكام النحوية (كأمر خبر المبتدأ) في أقسامه وأحكامه وشرائطه؛ فمن كونه واحد أو متعدد، أو مفرد وجملة، وجواز تعدده، وغير ذلك.

(١) ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ﴾: أي في السماء والأرض، ﴿آلِهَةٌ﴾: جمع إله، ولا دلالة فيها على عدد محصور، ﴿إِلَّا اللَّهُ﴾: غير الله، فحمل على الصفة لعدم الجزم بالدخول، ﴿لَفَسَدَتَا﴾: خرجتا عن الانتظام الأكمل.

(٢) انظر: الكافية لابن الحاجب (٣٨)، حاشية الفوائد الضيائية على الكافية لملا جامي (١٧٢).

ويجوزُ حذفُ كانَ دونَ غيره عندَ قرينةٍ، نحو: النَّاسَ مجزِئُونَ بأعمالهم إنَّ خيراً فخيرٌ وإنَّ شراً فشرٌّ، ويجوزُ في مثله أربعة أوجهٍ.

والعاشِرُ: اسمُ بابٍ إنَّ: وهو كالمبتدأ لكن لا يجوزُ حذفُهُ.

والحادِي عشر: اسمُ لا التي لنفي الجنس، نحو: لا غلامَ رَجُلٍ عندنا.

(ويجوز حذف كان) فقط لكثرة استعمالها (دون غيره) من الأفعال الناقصة^(١)

لأنها ليست كثيرة الاستعمال، ولا متناع حذفها (عند قرينة) عند وجود قرينة (نحو : الناس مجزئون بأعمالهم، إن خيراً فخير، وإن شراً فشر) مثال لمجيء اسم بعد إن ثم فاء ثم اسم.

(ويجوز في مثله) مثل هذا الكلام في مجيء اسم بعد أن ثم فاء ثم اسم (أربعة أوجه) رفع الاسمين الواردين بعد أن والفاء، ونصبهما، ورفع الأول ونصب الثاني، ونصب الأول ورفع الثاني، والأول أقوى لقلة الحذف وقوة المعنى^(٢).

(والعاشر) المنصوب العاشر من الثالثة عشر (اسم باب أن) باب الحروف المشبهة بالفعل (وهو كالمبتدأ) في جميع ما يجوز فيه، وما يمتنع إلا في صحة وقوعه نكرة صرفة، فإنه يصح فيه ولا يجوز في المبتدأ (لكن لا يجوز حذفه) حذف اسم باب إن إلا للضرورة الشعرية، بخلاف المبتدأ فإنه يجوز حذفه، ولا بد من استثناء ضمير الشأن، فإنه يجوز حذفه إذا لم يله فعل صريح، ذكره المصنف في رسالة الامتحان^(٣).

(والحادي عشر) والمنصوب الحادي عشر من الثلاثة عشر (اسم لا التي لنفي الجنس) لنفي الحكم عن الجنس، وهو المسند إليه خبره (نحو : لا غلامَ رجلٍ عندنا) وقد مرَّ شرط العمل في بحث العامل^(٤).

(١) انظر: حاشية الفوائد الضيائية لملا جامي (١٧٦)، نتائج الأفكار: مصطفى بن حمزة (١٤٢).

(٢) انظر: حاشية الفوائد الضيائية على الكافية لملا جامي (١٧٦).

(٣) امتحان الأذكياء للبركوي (٨٣).

(٤) في بحث العامل اللفظي السماعي، النوع الثاني: حروف تنصب المبتدأ وترفع الخبر، حروف النصب: إلا، ولا لنفي الجنس (١٠٥).

وقد يحذف عند وجود الخبر، نحو: لا عليك أي لا بأس.
والثاني عشر خبراً ما ولا المشبهتين بـ "ليس": وهو مثل خبر المبتدأ.
والثالث عشر المضارع الداخل عليه إحدى النواصب، نحو: لن
يضرب.

وأما المجرور فاثنتان:

الأول: المجرور بحرف الجر، وقد مرّ بيانه.

والثاني: المجرور بالإضافة، ولا يجوز تقديمه ولا معموله على المضاف ..

(وقد يحذف) اسم لا (عند وجود الخبر) كما يحذف الخبر عند وجود الاسم
(نحو : عليك) أي لا بأس .

(والثاني عشر) والمنصوب الثاني عشر من الثالثة عشر (خبر ما ولا المشبهتين
بليس) وهو مثل (خبر المبتدأ) في حكم الصحة، وفي جميع ما يجوز وما يمتنع .
(والثالث عشر : المضارع الداخل عليه إحدى النواصب) الأربعة : أن ، لن ،
كي ، إذن ^(١) (نحو : لن يضرب) .

والقسم الثالث من المعمول بالأصالة والمختص بالاسم المجرور (وأما المجرور
فاثنتان) :

(الأول) النوع الأول (المجرور بحرف الجر ، وقد مرّ بيانه) في بحث العامل
اللفظي السماعي ، النوع الأول : حروف الجر ^(٢) .

(والثاني : المجرور بالإضافة) معنوية أو لفظية (ولا يجوز تقديمه) المجرور
بالإضافة (ولا) تقديم (معموله على المضاف) لأن الإضافة تقتضي اتصال المضاف إليه

(١) مر بيانها في العامل اللفظي السماعي ، النوع الرابع : حروف تنصب الفعل المضارع (١٠٨) .

(٢) (٧٥ - ٧٩) .

إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْمُضَافُ لَفْظَ غَيْرٍ فَيَجُوزُ تَقْدِيمُ مَعْمُولِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ، نَحْوُ: أَنَا زَيْدًا
غَيْرُ ضَارِبٍ، لِكَوْنِهِ بِمَعْنَى لَا ضَارِبٍ.
وَلَا الْفَصْلُ بَيْنَهُمَا بِشَيْءٍ فِي السَّعَةِ غَيْرِ مَا سُمِعَ، وَلَا يُقَاسُ عَلَيْهِ.....

بِآخِرِ الْمُضَافِ فِي اللَّفْظِ وَالتَّقْدِيمِ بِمَا فِيهِ (إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْمُضَافُ لَفْظَ غَيْرٍ، فَيَجُوزُ) حِينَئِذٍ
(تَقْدِيمُ مَعْمُولِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ عَلَيْهِ، نَحْوُ: أَنَا زَيْدًا غَيْرُ ضَارِبٍ لِكَوْنِهِ بِمَعْنَى لَا ضَارِبٍ)
لِتَضَمُّنِهِ مَعْنَى النَّفْسِي، وَأَكَّدَ لَفْظَ غَيْرٍ بِـ لَا فِي: ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾
[الْفَاتِحَةُ: ٧] أَي: وَغَيْرِ الضَّالِّينَ.

(وَلَا) يَجُوزُ (الْفَصْلُ بَيْنَهُمَا) الْمُضَافِ وَالْمُضَافِ إِلَيْهِ (بِشَيْءٍ فِي السَّعَةِ) أَي
سَعَةٍ -بِكَسْرِ السَّيْنِ وَفَتْحِهَا- الْكَلَامِ الْمُنْثَوْرَ لَا الشَّعْرَ (غَيْرِ مَا سُمِعَ) مِنْ الْعَرَبِ
وَحَفِظَ، فَيَجُوزُ الْفَصْلُ بِهِ -بِالسَّمْعِ- فِي السَّعَةِ أَيْضًا.
(وَلَا يُقَاسُ عَلَيْهِ) عَلَى مَا سُمِعَ، أَي لَا يَجْرَى الْقِيَاسُ عَلَيْهِ فِيمَا لَمْ يَسْمَعْ، بَلْ
يَقْتَصِرُ عَلَيْهِ؛ وَهُوَ ثَلَاثَةٌ:

الأول: مَفْعُولُ الْمُضَافِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَكَذَلِكَ زَيْنٌ لِكَثِيرٍ مِنَ
الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَاءُهُمْ﴾ [الْأَنْعَامُ: ١٣٧]، بِنَصَبِ أَوْلَادِهِمْ
وَبَجَرِ شُرَكَائِهِمْ.

والثاني: ظَرْفُهُ، كَقَوْلِهِ: تَرَكَ يَوْمًا نَفْسَكَ.

والثالث: الْقِسْمُ، نَحْوُ: هَذَا غَلَامٌ وَاللَّهُ زَيْدٌ.

ولا في الضرورة إلا بالظرف، وقد يحذف المضاف فيعطى إعرابه للمضاف إليه وهو القياس، نحو: قوله تعالى: ﴿وَسَلِّ الْقَرْيَةَ﴾ [يوسف: ٨٢] أي: أهل القرية.

وقد يبقى مجروراً على الندور، نحو: قوله تعالى: ﴿يُرِيدُ الْآخِرَةَ﴾ [الأنفال: ٦٧] بجر الآخرة على قراءة أي ثواب الآخرة.

(ولا في الضرورة) الشعرية (إلا بالظرف^(١)) المفعول فيه، كقوله: لله در اليوم من لامها^(٢).

(وقد يحذف المضاف) بقرينة (فيعطى إعرابه للمضاف إليه) لقيامه مقامه (وهو) إعطاء إعرابه له بعد الحذف (القياس) القاعدة الكلية، والغالب في الاستعمال (نحو قوله تعالى: ﴿وَسَلِّ الْقَرْيَةَ﴾ [يوسف: ٨٢]، أي أهل القرية).

(وقد يبقى) المضاف إليه (مجروراً على الندور) كونه نادراً وليس بقياس، بل مخالفاً له (نحو قوله تعالى: ﴿يُرِيدُ الْآخِرَةَ﴾ [الأنفال: ٦٧] بجر الآخرة على قراءة) شاذة خارجة عن القراءة المتواترة، والتي هي بنصب الآخرة (أي ثواب الآخرة).

(١) قال البركوي في رسالة الامتحان: "والحق في هذا ما قال ابن هشام في التوضيح: إن الفصل سبعة أقسام، ثلاثة جائز في السعة... وأربعة يختص بالشعر". امتحان الأذكياء للبركوي (٩٠).

(٢) إن الفصل في السعة قياس عند البعض، وإنه ليس بقياس عند البعض الآخر، وفي الضرورة مقصور على الظرف عند البعض الثاني، وليس بمقصور عند البعض الأول.

انظر: حاشية نتائج الأفكار، ورقة (١٠٩ / أ).

والفاصل بين المضاف والمضاف إليه قسمان:

القسم الأول: سماعي في الكلام المنشور، بثلاثة أشياء بالإجمال، وخمسة بالتفصيل؛ وهي:

١- بمفعول المضاف الصفة، ٢- بمفعول المضاف المصدر، ٣- بظرف المضاف الصفة، ٤- بظرف المضاف المصدر، ٥- بالقسم.

القسم الثاني: قياسي في الضرورة الشعرية بسبعة أشياء، هي:

١- بمفعول لفظ غير مضاف، ٢- بفاعل ذلك اللفظ، ٣- بنعت ذلك اللفظ، ٤- بالدعاء، ٥- بالفعل الملغى، ٦- بالمفعول لأجله، ٧- بإمّا.

وَقَدْ يَحْذَفُ الْمُضَافُ إِلَيْهِ وَيَبْقَى الْمُضَافُ عَلَى حَالِهِ إِنْ عُطِفَ عَلَيْهِ مَا أَضِيفَ إِلَى مِثْلِ الْمَحْذُوفِ، نَحْوُ: بَيْنَ ذِرَاعَيْ وَجْهَةِ الْأَسَدِ أَيِ ذِرَاعِي الْأَسَدِ.
أَوْ كَرَّرَ مُضَافٌ إِلَى مِثْلِ الْمَحْذُوفِ، نَحْوُ: يَا تَيْمَ تَيْمَ عَدِيٍّ، وَإِلَّا فَيَنْوَنُ الْمُضَافُ عَوَضاً عَنْهُ لَمْ يَكُنِ الْمُضَافُ غَايَةً،.....

(وقد يحذف المضاف إليه) بقرينة (ويبقى المضاف على حاله) بلا تنوين عوض ولا بناء (إن عطف عليه) على المضاف (ما) اسم من الظرف أو غيره (أضيف) ذلك الاسم (إلى مثل المحذوف) فيكون كالمذكور، أي يبقى على حاله لوجود القرينة، فأبقى المضاف على حاله، ولم يعد ما حذف لأجل الإضافة (نحو : بين ذراعي وجهه الأسد، أي ذراعي الأسد).

(أو كرر مضاف) إذا كرر الاسم الذي أضيف (إلى مثل) المضاف إليه (المحذوف ، نحو : يا تيم تيم عدي) وهو قول جرير خطاباً إلى أهالي عدي، وقوم عمر بن لجا^(١).

فالتيم الأول مضاف إلى محذوف؛ وهو عدي، فالقرينة على المحذوف كونه منصوباً؛ لأن المنادى منصوب حين كونه مضافاً، وإما القرينة على المحذوف فإضافة تيم الثاني إلى عدي.

(وإلا) أي إن لم يعطف عليه مثله، ولم يكرر المضاف (فينَوَّن) لا يبقى على حاله، بل ينون (المضاف) بعد حذف المضاف إليه (عوضاً عنه) لتحصيل عوض عن المضاف إليه المحذوف (وإن لم يكن المضاف غاية) اسم غاية، وهي من الأسماء التي يقال لها غايات؛ وهي : حسب، ولا غير، وليس غير، وكذا قبل، وبعد غير منوياً

(١) وتماه : يا تيم تيم عدي لا أبالكم فلا يلقينكم في سوءة عمر

انظر : نتائج الأفكار لمصطفى بن حمزة (١٤٤).

نحو: قوله تعالى: ﴿وَكُلًّا ءَاتَيْنَا﴾ [الأنبياء: ٧٩]، ونحو: حينئذ ويومئذ أي كُلُّ واحدٍ إذا كانَ كذا ويومَ إذ كانَ كذا.
 وإن كانَ غايةً وهي: الجهاتُ الستُ وحسبٌ ولا غيرٌ وليس غيرٌ منويًا فيها المضافُ إليه يبنى على الضمِّ.
 وأما المجزومُ: ففعلٌ مضارعٌ دَخَلَهُ إِحْدَى الجوازمِ المذكورة سابقاً.
 فإن كانت كَلِمَ المجازاتِ

المضاف إليه (نحو قوله تعالى: ﴿وَكُلًّا ءَاتَيْنَا﴾ [الأنبياء: ٧٩]) مثال لما حذف فيه المضاف إليه وعوض عنه التنوين لعدم كونه غايةً، وهو لفظ كل (ونحو: حينئذ، ويومئذ: أي كل واحدٍ، وحينَ إذا كانَ كذا) إن أصل كل هذه الثالثة مضاف، فالأول مضاف إلى واحد، والأخيران مضافان إلى إذ، وهو ظرف زمان ومضاف إلى جملة كان كذا، فحذف المضاف إليه وعوض عنه التنوين.

(ويومَ إذ كانَ كذا، وإن كان) المضاف (غايةً، وهي الجهات الست) وقد مرت في بحث حرف الجر (وحسب، ولا غير وليس غير منويًا فيها) في تلك المذكورات من الغاية وغيرها (المضاف إليه) بلا عوض (يبنى) المضاف (على الضم) لتكون حركته حالة البناء مخالفة لحركة الإعراب.

(وأما المجزوم) القسم الرابع من المعمول بالأصالة والمختص بالفعل (ففعلاً مضارع دخله أحد الجوازم المذكورة سابقاً) الخمسة عشر^(١).
 (فإن كانت) الجوازم (كلم المجازات^(٢)) وهي الجوازم التي تجزم فعلين وتقتضي الجزاء، سواء كانت حرفاً أو اسماً، وقد مرَّ معناها كذلك^(٣).

(١) في العامل اللفظي السماعي، النوع الخامس والأخير: حروف تجزم الفعل المضارع (١١٠-١١٢).

(٢) وهي: تجزم فعل واحد، وهي: لم، لما، لام الأمر، لا النهي.

وتجزم فعلين، وهي: مهما، ما، من، أين، متى، أن، آتى، أي، حيثما، إذ ما، إذا ما.

(٣) (١١٠-١١١).

تقتضي شرطاً وجزاءً فإن كان مضارعين أو الأوّل مضارعاً بغير فاءٍ فالجزمُ في المضارع واجبٌ، وإن كان الأوّل ماضياً والثاني مضارعاً جازَ الجزمُ والرفعُ في الثاني، وإن كان الجزاءُ ماضياً متصرفاً بمعنى المضارع أو مضارعاً منفيّاً بلَمْ أو لمّا فلا يجوزُ دخولُ الفاءِ فيه، نحو: إن ضربتَ ضربتُ أو لم أضرب.

وإن كان الجزءُ جملةً اسميّةً أو ماضيّةً غير متصرفيّةٍ أو بمعناه فلا بُدَّ حيثئذٍ مِنْ قَدْ ظاهرةً أو مقدرةً أو مضارعاً مقترناً بالسّينِ أو سوفَ أو لَنْ أو ما
.....

(تقتضي شرطاً وجزاءً) لأنها موضوعة لتعليق أمرٍ بأمر، فتعمل فيهما لأن مبنى العمل على الاقتضاء.

(فإن كانا مضارعين أو كان الأول) الشرط فقط (مضارعاً) والثاني ماضياً أو غيره (بغير فاء) بلا فاء (فالجزم في المضارع واجب) لوجود الجازم وقابلية المحل وعدم المانع ، نحو : إن تخلص تنج فإن تعمل فأنت ناج (وإن كان الأول) الشرط (ماضياً والثاني مضارعاً) الجزاء بلا فاء (جاز الجزم والرفع في الثاني) في المضارع الذي وقع جزاء لضعف تعلق الجازم بحيلولة الماضي الذي ليس فيه جزم (وإن كان الجزاء ماضياً متصرفاً) أي من الأفعال التي لها مضارع، لا غير متصرف (بمعنى المضارع) لا بمعنى نفسه، وهي صفة بعد صفة (أو مضارعاً منفيّاً بلَمْ أو لمّا فلا يجوز دخول الفاء فيه) لتحقيق تأثير أداة الشرط فيه بقلب معناه إلى الاستقبال، واكتفاء بالرابط المعنوي عن الرابط اللفظي (نحو : إن ضربت ضربت) أي اضرب (أو لم أضرب) أو لمّا أضرب .

(وإن كان الجزاء جملة اسمية أو ماضيّة) بالتشديد منسوبة إلى الماضي (غير متصرفة، أو بمعناه) ماضياً بمعنى نفسه لا بمعنى المضارع (فلا بد حيثئذٍ من قد ظاهرةً أو مقدرة، أو مضارعاً مقترناً بالسّين، أو سوف، أو لَنْ، أو ما) ليكون نصّاً على

أو فعلية إنشائية كالأمريّة، والنهيّة، والاستفهاميّة، والدعائيّة، يجب دخول الفاء فيه.

نحو: **إِنْ ضَرَبْتَ فَأَنْتَ مَضْرُوبٌ**، ونحو: قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ فِي شَيْءٍ﴾ [آل عمران: ٢٨]، ﴿فَإِنْ كَرِهْتُمُوهُمْ فَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا﴾ [النساء: ١٩]، ﴿إِنْ كَانَتْ قَمِيصُهُ قَدْ مِنْ قُبُلٍ فَصَدَقَتْ﴾ [يوسف: ٢٦]، ﴿وَإِنْ تَعَايَرْتُمْ فَسَرِّضْ لَهُ أُخْرَى﴾ [الطلاق: ٦]، ﴿وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ﴾ [آل عمران: ٨٥].....

عدم تأثير الأداة (أو) جملة (فعلية إنشائية كالجملّة الأمرية) المنسوبة إلى الأمر (والنهيّة) المنسوب إلى النهي (والاستفهامية) المنسوبة إلى الاستفهام (والدعائية) المنسوبة إلى الدعاء والتمنية والعرضية والتحضيضية (يجب دخول الفاء فيه) في الجزاء المذكور لربطه إلى الشرط لعدم تأثير الجازم فيه.

(نحو: **إِنْ ضَرَبْتَ فَأَنْتَ مَضْرُوبٌ**) مثال الاسمية (ونحو قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ فِي شَيْءٍ﴾ [آل عمران: ٢٨]) مثال للجزاء الواقع ماضية غير متصرفة من الأفعال الناقصة، وهو ليس .

(﴿فَإِنْ كَرِهْتُمُوهُمْ فَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا﴾ [النساء: ١٩]) مثال للماضية غير متصرفة أيضاً من الأفعال الناقصة، وهو عسى .

(﴿إِنْ كَانَتْ قَمِيصُهُ قَدْ مِنْ قُبُلٍ فَصَدَقَتْ﴾ [يوسف: ٢٦]) مثال للماضي الواقع جزاء بمعناه.

(﴿وَإِنْ تَعَايَرْتُمْ فَسَرِّضْ لَهُ أُخْرَى﴾ [الطلاق: ٦]) مثال للمضارع الواقع جزاء مقترناً بالسين.

(﴿وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ﴾ [آل عمران: ٨٥]) مثال للمضارع الواقع جزاء مقترناً بـلن.

ونحو: إن ضربك زيد فاضربه، أو فلا تضربه أو فهل تضربه وإن
تكرمني فيرحمك الله.

وإن كان مضارعاً بغيرها مثبتاً أو منفيّاً بلا فيجوز الفاء مع الرفع.
وحذفه مع الجزم، نحو: إن تضرب أضرب أو فأضرب أو لا أضرب أو فلا
أضرب.

وأما المعمول بالتبعية فخمسة ولا يجوز تقديم شيء على متبوعها .

(ونحو : إن ضربك زيد فاضربه) مثال للواقع جملة أمرية (أو فلا تضربه) مثال
للواقع جملة نهيية (أو فهل تضربه ؟) مثال للواقع استفهامية (وإن تكرمني فيرحمك
الله) مثال للجزاء الواقع جملة دعائية .

(وإن كان مضارعاً بغيرها) مقارناً بغير المذكورات، وهي السين، وسوف،
ولن، وما (مثبتاً أو منفيّاً بلا ، فيجوز الفاء) يجوز دخول الفاء فيه (مع الرفع وحذفه)
حذف الفاء (مع الجزم ، نحو : إن تضرب أضرب) مثال لما ذكر فيه الفاء مع رفع
المضارع (أو لا أضرب) بالجزم بدون الفاء، مثال للمنفي بلا (أو فلا أضرب) مثال
للجزاء المرفوع المنفي بلا مع الفاء.

(وأما المعمول بالتبعية ^(١) فخمسة) لما فرغ المصنف من بيان المعمول بالأصالة
شرع في بيان المعمول بالتبعية؛ وهي خمسة بالاستقراء: الصفة، العطف بالحروف،
التأكيد، البدل، عطف البيان (ولا يجوز تقديم شيء منها على متبوعها) أي على متبوع
كل من الخمسة في السعة، وأما في الضرورة الشعرية فيجوز فيه العطف، كقوله : عليك
ورحمة الله والسلام.

(١) أي إعرابه يكون مثل إعراب متبوعه.

وعاملُها عاملٌ متبوعها وإعرابُها كإعرابه.

الأوّل الصفة: وهي تابعٌ يدلُّ على معنىٍ في متبوعه مطلقاً، ويجوزُ تعدّدها، نحو: جاءني الرجلُ العالمُ الفاضلُ.

ويجوزُ وصفُ النكرة بالجملة الخبرية، ويلزمُ فيها الضميرُ، نحو: جاءني رجلٌ قامَ أبوه.

(وعاملها) عامل الخمسة: الصفة، العطف بالحروف، التأكيد، البديل، عطف البيان (عامل متبوعها) عند سيبويه، وأما عند الأخفش فعامل الصفة والتأكيد والبيان معنوي وعامل البديل نظير الأول لا نفسه، وأما عامل المعطوف فالجزم العاطف عند البعض^(١).

(وإعرابها كإعرابه) وإعراب الخمسة إعراب متبوعها لفظياً أو تقديرًا أو محلياً.
(الأول) النوع الأول من التوابع الخمسة (الصفة : وهي تابع بدل) بالهيئة المركبة مع متبوعه، دلالة تضمينه أو التزامية، صارت بالغلبة والاشتغال حقيقة عرفية (على معنى في متبوعه) ولا يدل عليه المتبوع ، خرج به المعمول بالأصالة ، وخرج به كذلك جميع التوابع (مطلقاً) غير مقيد بزمان النسبة إليه^(٢).
(ويجوز تعددها) تعدد الصفة (نحو : جاءني الرجل العالم الفاضل) الحسيب النسب .

(ويجوز وصف النكرة بالجملة الخبرية) حقيقة أو حكماً، كالمعرف باللام للعهد الذهني (بالجملة الخبرية) لا الإنشائية، لأنها لا تقع صفة إلا بتأويل بعيد، أي يجوز أن يجعل الجملة الخبرية فعلية أو اسمية صفة لنكرة (ويلزم فيها) في الجملة الخبرية (الضمير، نحو : جاءني رجلٌ قام أبوه) فإن قام أبوه جملة فعلية خبرية وقعت صفة لرجل.

(١) انظر: نتائج الأفكار: مصطفى بن حمزة (١٤٩).

(٢) انظر: الفوائد الضيائية لملا جامي (٢٠٦)، حاشية العصام على الفوائد الضيائية (١٩٠-١٩١).

وقد يحذفُ لقريئةً ويوصفُ بحالِ الوصفِ وبحالٍ متعلِّقَةٍ.
 فالأوّل يتبعه في التعريفِ والتنكيرِ والإفرادِ والتثنيةِ والجمعِ والتذكيرِ
 والتأنيثِ، نحو: جاءني رجلٌ عالمٌ، وجاءتني امرأةٌ صالحةٌ.
 والثاني في الأوّلين فقط، نحو: جاءني رجالٌ راکبٌ غلامُهُم.
 والمعرفةُ: ما وُضعَ لشيءٍ بعينه، والنكرةُ: ما وُضعَ لشيءٍ لا بعينه.

(وقد يحذف) الضمير جوازاً (لقريئة ويوصف) مرفوعه (بحال الموصوف)
 بحال نفسه (وبحال متعلقه) يوصف بوصف متعلقه .

(فالأول) الوصف بحال الموصوف (يتبعه) أي الموصوف في عشرة أمور
 توجد في كل تركيب، أربعة لاتحادهما في المعنى (في التعريف والتنكير ، والإفراد والتثنية
 والجمع، والتذكير والتأنيث ^(١)) والإعراب تركه حذراً من التكرار .
 (نحو : جاءني رجلٌ عالمٌ) مثال لما يوجد فيه أربعة منها؛ وهي : النكرة،
 والإفراد، والتذكير، والرفع (وجاءتني امرأةٌ صالحةٌ) مثال لما وجد فيه التأنيث،
 والتنكير، والإفراد، والرفع .

(والثاني) النوع الثاني من الوصف وهو الوصف بحال المتعلق (في الأولين
 فقط) التعريف والتنكير فقط دون الخمسة الباقية " الإفراد، والتثنية، والجمع،
 والتذكير، والتأنيث " (نحو : جاءني رجال راکبٌ غلامُهُم) وجد فيه التنكير والرفع، ولما
 توقف معرفة هذا لتبعية على معرفة المعرفة والنكرة والمفرد والمثنى والمجموع والمذكر
 والمؤنث، وسبق بيان غير الأولين في بحث الفاعل، أراد أن بينهما فقال (والمعرفة ^(٢))
 اسم (وضع) جزئياً أو كلياً (بشيء) ملتبساً (بعينه) بذاته المعينة من حيث أنه معين .
 (والنكرة ما وضع لشيء لا يعينه) غير معين .

(١) انظر : امتحان الأذكياء للبركة (٩٢).

(٢) المعرفة : اسم يدل على شيء معين معروف، وتأتي في الكلام على سبعة أنواع؛ وهي: الضمير، اسم
 العلم، اسم الإشارة، الاسم الموصول، المعرف بدأل، المعرف بالإضافة إلى معرفة، المعرف بالنداء .

والمعرفة ستة أنواع:

النوع الأول المضمرات: وهي أربعة أقسام:

القسم الأول: مرفوع متصل، وقد سبق.

والقسم الثاني: مرفوع منفصل وهو: هو، وهي، هما، هم، هنّ، أنت،

أنت، أنتم، أنتنّ، أنا، نحن.

والقسم الثالث: مشترك بين منصوب متصل ومجرور متصل.

نحو: ضربه، ضربها، ضربهما، ضربهم، ضربهنّ، ضربك، ضربكِ،

ضربكما، ضربكم، ضربكنّ، ضربني، ضربنا، ونحو له، لها، لهما، لهنّ، لك، لكِ،

لكما، لكنّ، لي، لنا.

(والمعرفة ستة أنواع):

(النوع الأول: المضمرات؛ وهي أربعة أقسام) بالنظر إلى ما قبله وإلى إعرابه.

(القسم الأول : مرفوع متصل) وهذا ما وقع فاعلاً أو نائب فاعل.

(القسم الثاني : مرفوع منفصل ؛ وهو : هو ، هي ، هما ، هم ، هن ، أنت ، أنتِ ،

أنتم ، أنتم ، أنتن ، أنا ، نحن).

(والقسم الثالث: مشترك بين منصوب متصل ومجرور متصل) لا يفرق بينهما،

فإن تعين كونه جار فمجرور، وإن ناصباً فمنصوب (نحو : ضربه، ضربها، ضربهما،

ضربهم، ضربهن) هذا مثال للضمير المنصوب المتصل الغائب والغائبة (ضربك)

بالفتح (ضربكِ) بالكسر (ضربكما، ضربكم، ضربكن) للمخاطب والمخاطبة

(ضربني، ضربنا) للمتكلمين (ونحو له) هذا للضمير المجرور المتصل لكونه متصلاً

إلى الجار من لم (لها، لهما، لهنّ، لك، لكِ، لكما، لكنّ، لي، لنا).

والقسمُ الرابعُ: منصوبٌ منفصلٌ، وهو: إياه، إياها، إياهما، إياهم،
 إياهنَّ، إياك، إياكِ، إياكما، إياكم، إياكنَّ، إياي، إيانا.
 والنوعُ الثاني: العَلَمُ، وهو قسمان: عِلْمُ شخصٍ، نحو: زيد. وعِلْمُ
 جنسٍ، نحو: أسامةٌ وسبحانُ.
 والنوعُ الثالثُ: أسماءُ الإشارة،

(والقسم الرابع: منصوب منفصل؛ وهو: إياه، إياها، إياهما، إياهم، إياهن،
 إياك، إياكِ، إياكما، إياكم، إياكن، إياي، إيانا).
 (النوع الثاني) من الأنواع الستة للمعرفة (العلم) وهو ما وضع لشيء بعينه
 غير متناول غيره بوضع واحد^(١).
 (وهو قسمان: علم شخص) جزئي؛ وهو ما وضع لشخص واحد، أي وضع
 لشخص مخصوص (نحو: زيد).
 الثاني (علم جنس) وهو ما وضع لأمر كلي عيناً أو معنى (نحو: أسامة) علم
 جنس الأسد، والفرق بينه وبين اسم الجنس كالأسد أنهما موضوعان لمفهوم الأسد،
 لكن أسامة موضوعة له باعتبار تعيينه لتشخصه في الذهن، والأسد باعتبار كليته وعدم
 تشخصه لمعنى.

(وسبحان) علم التسبيح بمعنى التنزيه.
 (والنوع الثالث) من أنواع المعرفة الستة (أسماء الإشارة) وهي في الاصطلاح:
 ما تدل على معين بواسطة إشارة حسية، وهي حقيقة في الحسية الحاضرة، ومعنوية في
 غيرها.

(١) وهكذا عرفه ابن الحاجب في الكافية (٦٥).

وهي : ذا للمذكر، ولمثناة: ذان وذين، وللمؤنث تا وذي وتي وته وذه
وتهى وذهى، ولمثناه: تان وتين. ولجمعهما أولاء مدًّا وقصرًا.
ويلحق أوائلها حرفُ التنبيه، نحو: هذا، ويتصل بأواخرها كافُ
الخطاب، فيقال: ذاك، ذاك، ذاكما، ذاكم، ذاكُنَّ، وكذا، البواقي.
ويجمعُ بينهما، نحو: هذاك، ويقال: تلك وأولالك وذانك وتانك
مشددتين للبعيد، وأما ثمة وهنا وههنا وهنَّا وهنالك فللمكان خاصة.

(وهي : ذا: للمذكرة، ولمثناه: ذان، وذين، وللمؤنث: تاء، وذي) للمؤنث
(وتي) بقلب الألف ياء، مبالغة في الفرق (وته، وذه) بقلب ألف تا وذا هاء ساكنة،
ويجوز كسره بلا ياء (وتهى وذهى) وهذان بوصل الياء (ولمثناة) المؤنث (تان، وتين)
الرفع وحالتي النصب والجر (ولجمعها) لجمع المذكر والمؤنث (أولاء مدًّا وقصرًا)
أي بالهمزة بعد الألف أو عدمها .

(ويلحق أوائلها) أوائل أسماء الإشارة (حرف التنبيه) وهي لفظها (نحو :
هذا) كما (ويتصل بأواخرها كاف الخطاب) حرف كاف تدل على الخطاب ليدل على
حال المخاطب من الأفراد والتثنية والجمع، والتذكير والتأنيث (فيقال: ذاك)
للمخاطب المفرد المذكر (وذاك) بالكسر للمفرد المؤنث (ذاكما) للتثنية (ذاكم)
للمجمع المذكر السالم (ذاكُن) للجمع المؤنث (وكذا البواقي) مثل ما ذكر، إذ لفظ ذا
تصرف حرف الخطاب المتصل بآخره من ذان أو لاء وتا وتا ونا الخ .

(ويجمع بينهما) بين حرف التنبيه وحرف الخطاب، لعدم المانع عن اجتماعهما،
وإفادة كل معنى لا يفيد الآخر (نحو: هذاك) كما يفرد أحدهما من الآخر، نحو: هذا،
وذاك (ويقال: تلك، وأولئك، وذانك، وتانك مشددتين) النون حال كونها (للبعيد،
وأما ثمة، وهنا، وههنا، وهنَّا، وهنالك فللمكان خاصة).

والنوع الرابع الموصول: ولا بدَّ له من صلةٍ جملةٍ خبريةٍ معلومةٍ للسامع فيها ضميرٌ عائِدٌ إلى الموصول.

ويجوزُ حذفُه عندَ قرينةٍ وهو الذي للواحدِ ولثناه اللذانِ والذين ولجمعه اللذين في الأحوالِ الثلاثِ.

والتي للواحدة، ولثناها اللتانِ واللّتين ولجمعها اللواتي واللّاتي واللّاءِ واللاي واللّائي واللّاتِ واللّوائي. وذا بعدَ ما للاستفهاميّة. ومن وما وأيُّ وأيّةُ. والألفُ واللامُ في اسمِ الفاعلِ والمفعولِ بمعنى الذي أو التي.

(والنوع الرابع) النوع الرابع من الأنواع الستة للمعرفة (الموصول ^(١)) لغيره (ولا بد له من صلة) ليكون بها معرفة (جملة خبرية معلومة للسامع) تسمى صلة الموصول (فيها ضمير عائِد إلى الموصول) ويسمى العائد للربط به .

(ويجوز حذفه) ذلك الضمير (عند قرينة) عند وجود قرينة (وهو : الذي للواحد ، ولثناه اللذان) في حالة الرفع (والذين) في حالة النصب والجر (ولجمعه : اللذين في الأحوال الثلاث) الرفع والنصب والجر (والتي للواحدة ، ولثناها اللتان) في حالة الرفع (واللّتين) في حالة النصب والجر (ولجمعها) لجمع المؤنث ستة كلمات ؛ هي : (اللواتي ، واللّاتي ، واللّاءِ ، واللّائي ، واللّاتي ، واللّاتي ، واللّاتي) واللّواتي واللّواتي لجمع الجمع .

(وذا) أحد الموصول لفظ ذا (بعد ما للاستفهام) (ومن) لذوي العلم (وما) لغير ذوي العلم غالباً (وأي) للمذكر (وأيّة) للمؤنث (والألف واللام) مجموعها الواقعة (في اسم الفاعل والمفعول بمعنى الذي) في المذكر (أو التي) في المؤنث .

(١) الموصول في الاصطلاح: هو ما لا يصير جزءاً إلا بجملة خبرية وعائد، أو: هو اسم معرفة يدل على معين بقرينة أو بواسطة جملة تذكر بعده، وهذه الجملة تسمى: صلة الموصول، ويجب أن تشتمل على ضمير يعود على اسم الموصول، يسمى: العائد.

والنوع الخامسُ المعروفُ باللام: سواءُ كانَ للعهدِ، نحو: جاءني رجلٌ فأكرمتُ الرجلَ.

(والنوع الخامس) من الأنواع الستة للمعرفة (المعرف باللام^(١))، سواء كان للعهد (الخارجي^(٢)) على ما هو متبادر عند الإطلاق (نحو: جاء في رجلٌ فأكرمتُ الرجلَ) مثال للعهد.

(١) لام التعريف (أل) على وزن هل، وهي على ثلاثة أوجه:

الأول: كونها اسم موصول بمعنى الذي.

الثاني: كونها حرف تعريف.

الثالث: كونها زائدة، وهي:

١- زائدة لازمة.

٢- زائدة غير لازمة.

واعلم أن في حرف التعريف باعتبار الموضوع ثلاثة مذاهب:

الأول: مذهب الإمام الخليل: أن حرف التعريف البكها كسهل.

الثاني: مذهب الإمام سيويو، واتبعه ابن الحاجب: أن حرف التعريف هي اللام الساكنة وحدها.

الثالث: مذهب الإمام المبرد: أن حرف التعريف هو الهمزة وحدها.

واعلم أيضاً أن لحرف التعريف بحسب الموضوع له ستة مذاهب.

انظر تفصيل ذلك في الحاشية الجديدة على شرح العصام على الفريدة للعلامة خليل أفندي الفلبوي

(١/ ٣١-٣٤)، امتحان الأذكياء للبركوي (٤، ١١٩).

ومذهب النحاة في اللام أنها موضوعة للمعاني الأربعة بالاشتراك اللفظي: العهد الخارجي، والجنس،

والعهد الذهني، والاستغراق.

قال العلامة الفاضل العصام في الأطول شرح تلخيص المفتاح: "إنه اشتهر فيما بين النحاة أن لام

التعريف يكون للعهد الخارجي، ولتعريف الجنس، وللعهد الذهني، وللاستغراق".

الحاشية الجديدة على شرح العصام على الفريدة: خليل أفندي الفلبوي (١/ ٣٤).

(٢) اعلم أن لام العهد الخارجي ثمانية أنواع:

١- الصريح، ٢- الضمني، ٣- التقديري، ٤- الحضور.

وكل من هذه الأنواع إما نوعي إن كان المعهود نوع، أو شخصي إن كان المعهود شخصي.

أو للجنس، نحو: الرجلُ خيرٌ من المرأة. وبحرفِ النداءِ إذا قصدَ بهِ
معين، نحو: يا رجلُ.

والنوعُ السادسُ: المضافُ إلى أحدِ هذهِ الخمسةِ إضافةً معنويةً، نحو:
غلامُ زيدٍ.

(أو للجنس^(١)) إذا أُشيرَ بها إلى مفهوم مدخولها من حيث هو هو، فيسمى لام
الحقيقة ولام الماهية (نحو: الرجل خير من المرأة) مثال للجنس، أي جنس الرجل خير
من جنس المرأة من حيث وجوده في ضمن بعض الأفراد بلا تعيين في الخارج، بل في
الذهن.

(وبحرف النداء) معطوف على قوله باللام، أي النوع الخامس المعرف باللام
والمعرف بحرف النداء، لكن لا مطلقاً، بل (إذا قصد به معين؛ نحو: يا رجل) فإذا لم
يقصد معين يكون نكرة، نحو: يا رجلاً.

(والنوع السادس) من الأنواع الستة للمعرفة (المضاف إلى أحد هذه الخمسة)
بالذات أو بالواسطة مما يصح الإضافة (إضافة معنوية) لا لفظية، فإنها لا تفيد
التعريف (نحو: غلامُ زيدٍ) مثال للإضافة بالذات، وأما الواسطة فنحو: غلامُ أبِ
زيدٍ أو فرس غلام أب زيد.

(١) إن لام الجنس على قسمين:

الأول (مشهور): وهو الذي يشير بها إلى مفهوم مدخولها من حيث هو هو، أي من غير اعتبار الأفراد،
كما في المعارف.

الثاني (غير مشهور): وهو الذي يشير بها إلى مفهوم مدخولها من حيث تحققه في ضمن الأفراد مطلقاً
من غير تعرض لبيان كميتها، لا كلاً ولا بعضاً، كما فقي قولنا: الرجل خير من المرأة، لأن الخيرية لا
تعرض مفهوم الرجل من حيث هو هو، بل من حيث تحققه في ضمن الأفراد مطلقاً، وليس المراد أن
كل رجل خير من المرأة، لأنه ظاهر البطلان.

قال الفاضل الكليني في البرهان: "لكن أكثرهم أدرجوا هذا القسم (الغير مشهور) في المشهور، وكذا
مثلوا لام الجنس بهذا القول".

الحاشية الجديدة على شرح العصام على الفريدة للعلامة خليل أفندي الفلبوي (١/ ٣٥).

والثاني العطف بالحروف: وهو توابعٌ يتوسط بينه وبين متبوعه أحد الحروف العشرة.

وهي: الواو، والفاء، وثم، وحتى، وأو، وأما، وأم، ولا، وبل، ولكن.

(والثاني) الثاني من التوابع الخمسة المعمولة بالتبعية^(١) (العطف بالحروف^(٢)) إنما قيده بالحروف احترازاً عن عطف البيان^(٣) (وهو تابع) غير الصفة والتأكيد والبدل (متوسط بينه وبين متبوعه) أي يتوسط التابع بين المعطوف - التابع - ومتبوعه (أحد الحروف العشرة^(٤)) حروف العطف، والتي وضعت لمجرد العطف.

(وهي: الواو) للجمع بين المعطوف والمعطوف عليه دون التقيد بالزمن أو ترتيب (والفاء) للجمع بين الترتيب والتعقيب بلا مهلة ولا تراخي (والم) للجمع مع الترتيب بمهلة وتراخي (وحتى) للجمع مع الترتيب بمهلة، والفرق بينها وبين ثم أن مهلتها أقل من مهلة ثم (وأو وأما وأم) وهي لأحد الأمرين، أو لأمر مبهم غير معنية عند المتكلم (ولا) وهي لنفي ما أوجب الأول، نحو: جاءني زيد لا عمرو (وبل) للإضراب، وتقع بعد النفي والإثبات (ولكن) وهي لعطف المفرد أو الجملة، وإثبات لحكم إلى ما بعده بعد النفي في المفرد، وللإثبات بعد النفي، وبالعكس في الجملة.

(١) أي إعرابه يكون مثل إعراب متبوعه.

(٢) وهي: الواو، الفاء، ثم، حتى، أو، أما، أم، إما، بل، لكن.

(٣) النوع الخامس من التوابع الخمسة.

(٤) وحروف العطف قسمان:

القسم الأول: وهي التي تجعل المعطوف مشتركاً مع المعطوف عليه في اللفظ والحكم، وهي: الواو، ثم، الفاء، حتى، أم، أو.

القسم الثاني: وهي التي تجعل المعطوف مشتركاً مع المعطوف عليه في اللفظ فقط، وهي: بل، لا، لكن.

وإذا عطفَ على الضميرِ المرفوعِ المتصلِ يجبُ تأكيدهُ بمنفصلٍ، نحو: ضربتُ أنا وزيدٌ.

إلا أن يقعَ فصلٌ فيجوزُ تركه، نحو: ضربتُ اليومَ وزيدٌ.
وإذا عطفَ على الضميرِ المجرورِ أُعيدَ الخافضُ، نحو: مررتُ بكَ وبزيدٍ،
والمالُ بيني وبينك. والمعطوفُ في حكمِ المعطوفِ عليه فيما يجبُ ويمتنعُ له.
ويجوزُ عطفُ شيئينِ بحرفٍ واحدٍ على معمولي عاملٍ واحدٍ بالاتفاقِ،
نحو: ضربَ زيدٌ عمراً وبكرٌ خالدًا.

(وإذا عطف) بالحروف ووقع العطف (على الضمير المرفوع المتصل) ظاهراً أو مستتراً (يجب تأكيده بمنفصل، نحو : ضربتُ أنا وزيدٌ) مثال للظاهر، وأما مثال المستتر فنحو : زيد ضرب هو وغلामه .

(إلا أن يقع) بين المعطوف والمعطوف عليه ولو بعد العطف، نحو: ما أشركنا ولا آباؤنا (فيجوز تركه) التأكيد بلا قبح مع جواز إتيانه، لأنه حينئذٍ يطول الكلام فيحسن الاختصار (نحو: ضربت اليومَ زيد) .

(وإذا عطف) إذا أريد العطف (على ضمير المجرور أُعيد الخافضُ) وجب إعادة الجار الذي في المعطوف، حرف كان أو اسماً (نحو : مررت بك وبزيد) مثال لإعادة لحرف الجر (والمال بيني وبينك) إذ بين لا يضاف إلا إلى المتعدد، فلا يتصور عطف المضاف، فأريد عطفه على الياء المتكلم المضاف إليه في بيني، فأعيد الباء في الأول، ولفظ بين في الثاني (والمعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يجب ويمتنع له) من الأحوال العارضة له بالنظر إلى الغير أو مع نفسه .

(ويجوز عطف شيئين بحرف واحد على معمولي عامل واحد بالاتفاق) لأن قيام الواحد مقام الآخر هو الأصل والمعقول (نحو : ضرب زيد عمراً وبكر خالدًا) عطف

ولا يجوزُ على معموليّ عاملين إلاّ عندَ تقديمِ الجارِ على رأي، نحو: في
الدارِ زيدٌ والحجرةُ عمروٌ.

والثالثُ التأكيدُ: وهو قسمان:

لفظيٌّ: وهو تكريرُ اللفظِ الأوّلِ أو مرادِفُه في الضميرِ المتصلِ .

بحرف واحد وهو الواو، كلمة بكر على زيد، وكلمة خالد على عمر، وهم معمولان
لعامل واحد، وهو ضرب.

(ولا يجوز على معمولي عاملين) مختلفين، إذ الواحد لا يقوى القيام مقامهما (إلا
عند تقدم الجار) الذي هو أحدهما (على رأي) رأي الأكثرية منهم : الكسائي والفرّاء
والزجاج والأخفش^(١) (نحو : في الدار زيدٌ والحجرة عمروٌ) الحجرة بالجر معطوف
على الدار المجرورة بـ في، وقوله عمروٌ بالرفع معطوف على زيد المرفوع بالعامل
المعنوي، وهذا عطف شيئين بحرف واحد على معمولي العاملين المختلفين .

(والثالث) التابع الثالث من التوابع الخمسة المعمولة بالتبعية (التأكيد) أو
التوكيد، وهو في اللغة التقرير، وفي الاصطلاح : ما يقرر أمر المتبوع لدفع توهم المجاز
أو الغلط أو عدم الشمول، ويجب أن يكون معرفة (وهو قسمان : لفظي، وهو تكرير
اللفظ الأول) بعينه أو بموازنة مع اتفاقها في الحرف الأخير (أو مرادفه^(٢)) فالتأكيد
اللفظي نوعان : أحدهما مكرر اللفظ الأول، والثاني مرادف اللفظ الأول ، أو أحدهما
تكرير اللفظ الأول، والثاني ذكر مرادف اللفظ الأول (في الضمير المتصل) صفة
للمرادف، أي المرادف الواقع في الضمير .

(١) فالمشهور عند سيويه المنع، وبه قال المبرد وابن السراج وابن هشام. مغني اللبيب لابن هشام مع
حاشية الدسوقي (١٣١/٢).

(٢) قال البركوي في الامتحان: "التأكيد لفظي، لو كرر الأول -أي المتبوع- إما بعينه أو بموازنة مع اتفاقها
في الحرف الأخير، نحو: حسن بسن، أو أتى بمرادفه". امتحان الأذكياء (٩٦).

ويجري في الألفاظ كلها، نحو: جاءني زيدٌ زيدٌ وضربتَ أنتَ وضربَ
ضربَ زيدٌ وزيدٌ قائمٌ زيدٌ قائمٌ.
ومعنويٌّ مخصوصٌ بالمعارفِ وهو نفسه وعينه وكلاهما وكلتاها وكُلُّهُ
وَأَجْمَعُ وَأَكْتَعُ وَأَتَعُ وَأَبْصَعُ وهذه الثلاثةُ أتباعٌ لا جمعٌ ولا يتقدمُ عليه ولا يذكرُ
بدونه في الفصيحِ.

(ويجري) التكرير اللفظي (في الألفاظ كلها) أسماءٌ أو أفعالاً حروفاً، مفردات
أو مركبات ^(١) (نحو : جاءني زيدٌ زيدٌ) مثال للتأكيد اللفظي (وضربتَ أنتَ) مثال
للتأكيد اللفظي الذي هو مرادف اللفظ الأول (وضربَ ضربَ زيدٌ) مثال للفعل
الذي يكون مكرراً (وزيدٌ قائمٌ زيدٌ قائمٌ) مثال للجملة المكررة التي يقالها التأكيد .
(ومعنوي) أي النوع الثاني التأكيد النوعي، وهو (مخصوص بالمعارف) من
الأسماء لا يكون متبوعه إلا معرفة لا يجري كاللفظي في الألفاظ كلها باتفاق البصريين،
وأما الكوفيون فقد جوزوا تأكيد النكرة بما عدا النفس والعين إذا كانت معلومة القدر
(وهو) التأكيد المعنوي (نفسه وعينه) لفظهما، وهما بمعنى ذاته (وكلاهما) لفظ
للمذكر (وكلتاها) لفظ المؤنث يؤكد بها المثني لكونها مثني المعنى (وكله) لفظ كله
(وأجمع وأكتع وأتبع وأبصع) .

وإنَّ (هذه الثلاثة) الأخيرة : أكتع وأتبع وأبصع (اتباع) جمع بتع بالفتح لا جمع
تابع ، يؤكد بها الواحد والجمع (لا جمع) أي الاتباع (ولا تقدم) هذه الثلاثة (عليه)
على الجمع (ولا تذكر) الثلاثة (بدونه) بدون أتبع (في) الاستعمال (الفصيح)
وتذكر في غيره بدونه.

(١) انظر: الكافية لابن الحاجب (٤٩-٥٠)، وحاشية عبد الحكيم السيلكوني على حاشية عبد الغفور
اللاري على الجامي (٢٩٨)، وحاشية عبد الغفور على الجامي (٩٠).

وإذا أكد المرفوع المتصل بالنفس والعين أكد أولاً بمنفصل، نحو: زيدٌ ضربَ هو نفسه أو عينه.

والرابعُ البدلُ: وهو المقصودُ بالنسبةِ دونه.
وأقسامه أربعة:

(وإذا أكد المرفوع المتصل بالنفس والعين) أي بأحدهما (أكد أولاً بمنفصل) وجوباً دفعاً للبس بالفاعل (نحو : زيدٌ ضربَ هو نفسه أو عينه) فنفسه في هذا المثال وقع تأكيداً معنوياً للضمير المرفوع المتصل المستتر تحت ضرب والراجع إلى زيد، فأكد أولاً بالضمير المنفصل هو .

(والرابع) التابع الرابع من التوابع الخمسة المعمولة بالتبعية (البدل ^(١)) وهو في اللغة : الخلف عن الشيء والمناسبة الظاهرة (وهو) في الاصطلاح (المقصود بالنسبة) عدل المصنف رحمه الله عما في الكافية ^(٢) ، وهو ما نسب إلى المتبوع لاحتياجه إلى تكلف، كما أشار المولى جامي ^(٣) .

والمقصود بالنسبة : أي المقصود سبب النسبة، فالباء للسببية (دونه) دون المتبوع، أي لا تكون النسبة إلى المتبوع المقصود، فضمير دونه الراجع إلى المتبوع، فخرج ما عدا العطف بحرف الإضراب، وقيل : يخرج هو أيضاً لأن متبوعه مقصوده المتكلم ابتداءً.

(وأقسامه أربعة) بالاستقراء.

(١) هو التابع المقصود بلا واسطة (حرف) بينه وبين متبوعه.

(٢) قال ابن الحاجب: " البدل تابع مقصود بما نسب إلى المتبوع دونه ". الكافية لابن الحاجب (٥١)، حاشية الفوائد الضيائية لملا جامي (٢٢٣-٢٢٤).

(٣) انظر: حاشية عبد الحكيم السيلكوني على حاشية عبد الغفار على الجامي (٣٠١)، وحاشية عبد الغفور على الجامي (١٩٣).

بَدَلُ الْكَلِّ مِنَ الْكَلِّ إِنْ صَدَقَا عَلَى وَاحِدٍ، نَحْوُ: جَاءَنِي زَيْدٌ أَخُوكَ.
وَبَدَلُ الْبَعْضِ مِنَ الْكَلِّ إِنْ كَانَ جُزْءَ الْمَبْدَلِ مِنْهُ، نَحْوُ: ضَرَبْتُ زَيْدًا رَأْسَهُ.
وَبَدَلُ الْاِشْتِمَالِ إِنْ كَانَ بَيْنَهُمَا تَعَلُّقٌ بغيرِهِمَا بِحَيْثُ يَنْتَظَرُ النَّفْسُ بَعْدَ ذِكْرِ
الْأَوَّلِ وَتَتَشَوَّقُ إِلَى الثَّانِي، نَحْوُ: سَلَبَ زَيْدٌ ثَوْبَهُ.
وَبَدَلُ الْغَلَطِ إِنْ كَانَ ذِكْرُ الْمَبْدَلِ مِنْهُ غَلَطًا.....

الأول (بدل الكل ^(١)) هو الكل (من الكل) وهو المبدل منه (أن صدقا) البديل
والمبدل منه الكلان (على) شيء (واحد) ولم يكونا مترادفين أو متساويين (نحو :
جاءني زيدٌ أخوك) فإن زيدا وأخوك صدقا على شخص واحد ، والمعتبر في بدل الكل
اصطلاحاً صدقهما على معنى واحد.

والثاني (بدل البعض من الكل) وهو (إن كان) مدلول المبدل (جزء المبدل
منه) جزء من مدلول المبدل منه في الخارج (نحو : ضربت زيدا رأسه).
والنوع الثالث (بدل الاشتمال) بدل مُسَبَّب غالباً عن اشتمال أحد المبدلين - أي
المبدل والمبدل منه - على الآخر (إن كان بينهما تعلق) مناسبة، أي اتصال معنوي
(بغيرهما) بغير الكلية والجزئية (بحيث تنتظر النفس) نفس السامع (بعد ذكر الأول)
وهو المبدل منه (وتتشوق إلى الثاني) وهو المبدل (نحو : سلب زيد ثوبه) فإن قيل:
سلب زيد، ينتظر السامع ويتشوق إلى ذكر ما سلب منه .

والنوع الرابع (بدل الغلط) بدل بسبب غلط المتكلم، وهو (إن كان ذكر المبدل
منه غلطاً) صريحاً أو غيره، وهو ثلاثة أقسام: بدل يذكر المبدل منه بقصد، ثم يترك
ويرتقي إلى الأعلى، نحو: هند بدر شمس، وغلط صريح، وهو إذا أَرَادَهُ المبدل فسبق

(١) وسماه ابن مالك بدل المطابق.

انظر: شرح مغني الجابري للميلاني (٣٧)، الفوائد الضيائية على الكافية لملا جامي (٢٢٤).

نحو: رأيت رجلاً حماراً. ولا يقع في كلام الفصحاء بل يوردونه بئلاً.
ويجب وصف النكرة من المعرفة بَدَل الكل، نحو قوله تعالى :

﴿بِالنَّاصِيَةِ ۝١٥ نَاصِيَةٍ كَذِبَةٍ﴾ [العلق: ١٥-١٦].

ولا يبدل الظاهر من المضمير بَدَل الكل إلا من الغائب، نحو: ضربته
زيداً.

اللسان إلى المبدل منه؛ نحو: ضربت رجلاً حماراً، وغلط نسيان : وهو نسيان البذل
وذكر المبدل منه، ثم تذكره فيتدارك، نحو: رأيت زيداً عمراً (نحو: ضربت رجلاً
حماراً، ولا يقع في كلام الفصحاء) أي القسمين الآخرين (بل يوردونه بئلاً) لا يقع
قصداً في كلام الفصحاء، وإن وقع نسياناً فإنه يوردونه بلفظ بل الإضرابية على طريق
العطف.

(ويجب وصف النكرة) المحضة المبدلة (من المعرفة) فيه إشارة إلى أنه لا يلزم
أن يطابق المبدل منه تعريفاً وتنكيراً كما في الوصف، نحو : جاءني رجل غلام زيد.
(بدل الكل) يعني إذا أريد أن يجعل النكرة المحضة بدلاً من المعرفة بدل الكل
من أقسام البذل يجب توصيف تلك النكرة بصفة (نحو قوله تعالى : ﴿بِالنَّاصِيَةِ
۝١٥ نَاصِيَةٍ كَذِبَةٍ﴾ [العلق: ١٥-١٦]) أبدلت بعد التوصيف .

(ولا يبدل الظاهر من المضمير بدل الكل إلا من الغائب) من ضمير
الغائب (نحو : ضربته زيداً) فإن زيداً اسم ظاهر جعل بدل من الضمير الغائب في
ضربته .

والخامس عطف البيان: وهو تابع جيء به لإيضاح متبوعه ولا يدل على معنى فيه، نحو: أقسم بالله أبو حفص عمر.
فمجموع ما ذكرنا من المعمولات ثلاثون.

(والخامس) التابع الخامس والأخير من التوابع الخمسة المعمولة بالتبعية (عطف البيان: وهو تابع جيء به لإيضاح متبوعه) أي ذكره تحصيل الإيضاح في متبوعه، وقد خرجت بهذا القيد التوابع الأربعة السابقة، ودخلت فيه الصفة الكاشفة، فإنها جيء بها أيضاً لإيضاح متبوعها، ولكنها خرجت بقوله (ولا بدل على معنى فيه^(١)) في متبوعه، لأن الصفة الكاشفة مقصودة في الدلالة على معنى في متبوعه مع الإيضاح، وليس هذا في عطف البيان^(٢) (نحو: أقسم بالله أبو حفص عمر) وهو قول أعرابي في حق أمير المؤمنين عمر رضي الله عنه، وفيه أبو حفص كناية.

(فمجموع ما ذكرنا) من المعمولات (ثلاثون) وأما ما ذكره ابن الحاجب فستة وعشرون^(٣)، زاد المصنف - رحمه الله تعالى - اسم باب كان، والمضارع الخالي عن النواصب والجوازم، وزاد في المنصوب المضارع المنصوب، وذكره بعد المجرور والمجزوم.

-
- (١) الفرق بين عطف البيان وعطف التفسير: أن الأول يرفع الاحتمال، والثاني يرفع الإبهام.
(٢) الفرق بين عطف البيان والبدل من حيث اللفظ يظهر في: يا هذا أزيد بالتنوين مرفوعاً ومنصوباً إذ جعل عطف بيان، وبالضم إذ جعل بدلاً. ذكره المصنف في امتحان الأذكياء (٩٩).
(٣) انظر: الكافية لابن الحاجب (١-٥٢).

الباب الثالث: في الإعراب

وهو شيءٌ جاء من العاملٍ يختلفُ به آخر المعربِ، وله تقسيماًتُ أربعةٌ متداخلةٌ:

التقسيمُ الأوّلُ بحسبِ الذاتِ والحقيقة؛ فنقولُ: هو إمّا حركةٌ أو حرفٌ أو حذفٌ.

(الباب الثالث) من الأبواب الثلاثة التي هي أجزاء الرسالة [رسالة إظهار]، والباب هو (في) بيان أحوال (الإعراب).

(وهو) في اللغة : أصله مصدر من أعرب يعرب، ومعناه : إمّا من أعرب بمعنى أوضح، ويقال : أعربته أي أوضحته، فهو أيضاً إيضاح المعاني بعض من بعض، أو من عربت معدته أي فسدت، والهمزة لإزالة الفساد، أي لإزالة فساد التباس المعاني بعضها من بعض، فمعناه اللغوي : إيضاح المعاني وإزالة الالتباس بينها،

وفي الاصطلاح (شيءٌ جاء من العامل) حركة أو حرف أو حذف جاءت بواسطة العامل (يختلف به) بسببه صفة (آخر المعرب) لفظاً أو تقديرأً أو محلاً، والمراد بالآخر هنا هو الحرف الملفوظ آخر المعرب عن الإضافة، ولو فرضاً .

(وله تقسيماًت) للإعراب تقسيماًت (أربعة متداخلة) يدخل بعضها في بعض؛ لأنها متغايرة لا متباينة.

(التقسيم الأول) من التقسيماًت الأربعة (بحسب الذات والحقيقة) ذات الإعراب وحقيقته، أي أصل الإعراب (فنقول : هو) أصل الإعراب ثلاثة (إمّا حركة) وهي أصل الثلاثة لحقتها، ولكونها أدل على المقصود ولذا قدمها (أو حرف، أو حذف) ولا يكون إلا حذف حركة أو حرف.

والحركة ثلاثة: ضمة وفتحة وكسرة، نحو: جاءني زيد، ورأيت زيدا،
ومررت بزيد.

والحرف أربعة: واو وألف وياء، نحو: جاءني أبوه، ورأيتُ أباه،
ومررت بأبيه. ونون، نحو: يضربان.

والحذف ثلاثة: حذف الحركة، نحو: لم يضرب، وحذف الآخر، نحو: لم
يَعْرِ. وحذف النون، نحو: لم يضربا. فالمجموع عشرة.
والتقسيم الثاني: بحسب المحل.

(والحركة ثلاثة: ضمة) سميت بها لضم الشفتين بها (وفتحة) لفتح الفم عند
النطق بها (وكسرة) لتسفل الفك عند النطق، فكأنه يكسر (نحو : جاءني زيد ،
ورأيت زيدا ، ومررت بزيد) .

(والحروف أربعة : واو وألف وياء ، نحو : جاءني أبوه) مثال للواو (رأيت أباه)
مثال للألف (ومررت بأبيه) مثال للباء (نون) الرابع (نحو يضربان) .

(والحذف ^(١) ثلاثة) الأول (حذف الحركة ، نحو لم يضرب) حذفت حركة
الباء ، الثاني (حذف الآخر ، نحو : لم يعْرِ) حذف الآخر وهو الواو في لم يعز ، والياء في
لم يرم ، والألف لم يخش ، والثالث (حذف النون ، نحو : لم يضرب) وكذا لم يضربوا ولم
تضربي (فالمجموع) مجموع ذات الإعراب الذي وجد في الاستعمال (عشرة) مجموع
الأقسام الحاصلة من هذا التقسيم .

(التقسيم الثاني) من الأقسام الأربعة المتداخلة (بحسب المحل) تقسيم
الإعراب بحسب محله الذي وجد فيه من الأسماء والأفعال .

(١) حذف مختص بالفعل.

فهو: إما بالحركات المحضة أو بالحروف المحضة أو بالحركات مع الحذف أو بالحروف مع الحذف.

والأول إما تام الإعراب بالحركات الثلاث بالضمّة رفعاً والفتحة نصباً والكسرة جرّاً.

فهو الاسم المفرد والجمع المكسر المتصرفان، نحو: جاءني رجلٌ ورجالٌ، ورأيتُ رجلاً ورجالاً، ومررتُ برجلٍ ورجالٍ.

(فهو) محل الإعراب (إما بالحركات المحضة) فقط غير مختلط بالحروف أو بالحذف (أو بالحروف مع الحذف) مقارنة للحذف (أو بالحروف مع الحذف) مقارنة للحذف.

(الأول) ما يكون إعرابه بالحركة المحضة فقط^(١) (إما تام الإعراب) معرب (بالحركات الثلاث) في الأحوال الثلاث غير محمول بعضها على بعض (بالضمّة رفعاً) مرفوعاً بالضمّة (والفتحة نصباً) منصوبٌ بالفتحة (والكسرة جرّاً) مجرورٌ بالكسرة (فهو) أي هذا النوع من الإعراب الذي هو تام الإعراب هو (الاسم المفرد) الذي ليس بمثنى ولا مجموع بقريئة المقابلة بهما (والجمع المكسر) عطف على الاسم، أي تام الإعراب الاسم الكفرد والجمع المكسر مذكراً أو مؤنثاً (المنصرفان) صفة المفرد والجمع، والمنصرف هو الذي يلحق التنوين في آخره، ويكون إعرابه تام بالحركات الثلاثة، فخرج منه غير المنصرف والأسماء الستة.

(نحو: جاءني رجلٌ) مثال الرفع للمفرد (ورجال) مثال الرفع للجمع (ورأيتُ رجلاً ورجالاً، ومررتُ برجلٍ ورجالٍ) مثال النصب والجر بالرفع والجمع.

(١) وهو مختص بالاسم.

أو ناقص الإعراب بالحركتين: إما بالضمّة رفعاً والفتحة نصباً وجراً، فهو غير المنصرف، نحو: جاءني أحمد، ورأيتُ أحمد، ومررتُ بأحمد، وإما بالضمّة رفعاً والكسرة نصباً وجراً فهو جمع المؤنث السالم، نحو: جاءني مسلماتٌ، ورأيتُ مسلماتٍ، ومررتُ بمسلماتٍ.

والثاني أيضاً إما تام الإعراب بالحروف الثلاثة بالواو رفعاً والألف نصباً والياء جرّاً: فهو الأسماء الستة .

(أو ناقص الإعراب) يكون أحوال إعرابه بالحركتين، وهو نوعين: الأول: ما ترك فيه من الحركة الكسرة، والثاني: ما ترك فيه الفتحة .

فقال في النوع الأول (إما بالضمّة رفعاً، والفتحة نصباً وجراً، فهو) ناقص الإعراب منه بترك الكسرة (غير المنصرف) الاسم المفرد الغير منصرف، والجمع المكسر الغير المتصرف (نحو: جاءني أحمد، ورأيتُ أحمد، ومررتُ بأحمد).

(الثاني: وإما بالضمّة رفعاً والكسرة نصباً وجراً، وهو) هذا الثاني الذي ترك فيه الفتحة (جمع المؤنث السالم، نحو: جاءني مسلماتٌ، ورأيتُ مسلماتٍ، ومررتُ بمسلماتٍ).

(والثاني) النوع الثاني الذي يكون بالحروف المحضة^(١) (أيضاً) على نوعين، الأول (إما تام الإعراب بالحروف الثلاثة) في الأحوال الثلاثة، الرفع والنصب والجر (بالواو رفعاً) لأنه من جنس الضمة (والألف نصباً) لأنه يناسب الفتحة (والياء جرّاً) لأنه متولد من الكسرة (فهو) هذا النوع من الأسماء هو (الأسماء الستة) المشهور وأعدادها ستة، ويقال لها الأسماء الستة، وهي "أبوه، أخوه، حموها، وهنوه، ونوه، وذو مال"^(٢).

(١) وهو مختص بالاسم أيضاً.

(٢) ومن لغات هذه الأسماء: أخ، وأب، وفم، وهن، وحم، وذو.

المضافةُ إلى غير ياءِ المتكلمِ المفردةُ المكبرةُ.

وإِذَا ناقَصَ الإعرابُ بالحرفينِ إِذَا بالواوِ رفعاً والياءِ نصباً وجراً، فهو جمعُ المذكرِ السالمِ، وأولوا، وعشرونَ وأخواتها، نحو: جاءني مسلمونَ وأولو مالٍ وعشرون، ورأيتُ مسلمينَ وأولي مالٍ وعشرين، ومررتُ بمسلمينَ وأولي مالٍ وعشرين.

وهذه الأسماء يكون إعرابها بالحروف الثلاثة - الواو والألف والياء - بشروط هي: الشرط الأول (المضافة) تكون هذه الأسماء مضافة، لأنه لو كانت غير مضافة فسوف تعرب بالحركات الثلاثة لا الحروف (إلى غير ياء المتكلم) والشرط الثاني (المفردة) لا مثني ولا مجموعاً، والشرط الثالث (المكبرة) لا مصغرة؛ لأن المصغرة منها معربة بالحركة لا بالحرف .

(وإِذَا ناقَصَ الإعرابُ بالحرفين) تكون أحوال إعرابه الثلاثة بالحرفين (إما بالواو رفعاً، والياء نصباً وجراً) فترك الألف في هذا النوع (فهو : جمع المذكر السالم) وهو الجمع الذي لم يتغير بناء واحده للجمعية ^(١)، والتغيير في نحو سنين وأرضين ^(٢)، وغيرها من الشواذ مع تحقق الجمعية (وأولو) جمع ذو من غير لفظه (وعشرون وأخواتها) نظائرها من ثلاثين إلى تسعين.

(نحو : جاءني مسلمون ، وأولو مالٍ، وعشرون) رجلاً (ورأيتُ مسلمين، وأولي مال، وعشرين ، ومررت بمسلمين، وأولي مال، وعشرين) .

(١) أو: هو الذي يدلُّ على أكثر من اثنين من الذكور العقلاء، فيكون إعرابه بالواو في حالة الرفع، وبالياء نصباً وجراً، مع كسر الحرف الذي قبل الياء.

(٢) جمع سَنَة وأَرْض. انظر: الكافية لابن الحاجب (٧٢).

أو بالألفِ رفعاً والياءِ نصباً وجراً فهو المثنى واثنانٍ وكِلا مضافاً إلى مضمِرٍ، نحو: جاءني مسلمان واثنانٍ وكلاهما، ورأيتُ مسلمينَ واثنينِ وكليهما، ومررتُ بمسلمينَ واثنينِ وكليهما.

والثَّالِثُ لا يكونُ إلَّا تامَّ الإعرابِ. وهو قسمانِ لأنَّ محذوفهُ إمَّا حركةٌ أو حرفٌ.

(أو) معرب (بالألف رفعاً، والياء نصباً وجراً) ناقص الإعراب بهذين الحرفين، فتركت الواو فيه (فهو المثنى ، واثنان) لفظ اثنان وكذا اثنتان وثنان (وكلا) وكلتا (مضافاً إلى مضمِر) إذ لو كان مضافاً إلى مظهر لكان معرباً بالحركة التقديرية (نحو : جاءني مسلمان، واثنان، وكلاهما، ورأيت مسلمين، واثنين، وكليهما ، ومررت بمسلمين، واثنين، وكليهما).

اعلم أن في الإعراب أصليين: أحدهما: أن يكون بالحركة، والآخر: أن يكون تاماً، فعدل في الجمع السالم والتثنية عن الأصليين.

أما عن الأصل الأول فلوجود علامة الجمع والتثنية الصالحة للإعراب، وهي: الواو والألف والياء، فلا يحتاج إلى زيادة حرف للإعراب .

وأما عن الثاني فلأنه لو كان إعراب الجمع والتثنية تامين لالتبس أحدهما بالآخر، فلرفع هذا الالتباس بدل علامة الرفع فأعطى الواو إلى الجمع، والألف إلى المثنى، فبقي الياء بينها، ففرق بحركة ما قبلها، فإنه في الجمع المكسور والتثنية مفتوح، وفي جمع المذكر السالم مكسور.

(والثالث) وهو النوع الذي يكون إعرابه بالحركة مع الحذف (لا يكون إلّا تام الإعراب، وهو قسمان، لأن محذوفه إما حركة أو حرف).

فالأوّل: الفعل المضارع الذي لم يتصل بآخره ضميراً وهو صحيحٌ فرفعه بالضمّة ونصبه بالفتحة وجزمه بحذف الحركة، نحو: يضربُ، ولن يضربَ، ولم يضربُ.

والثاني: المضارع المذكورُ إن كان آخره حرفَ علةٍ فرفعه بالضمّة ونصبه بالفتحة وجزمه بحذف الآخر، نحو: يغزو، ولن يغزو، ولم يغزو.

والرابعُ: لا يكون إلا ناقص الإعراب وهو الفعل المضارع الذي اتصل بآخره ضميراً مرفوعٌ غير النون فرفعه بالنون ونصبه وجزمه بحذفه.

حروف العلة (فالأول) ما كان محذوفه حركة (الفعل المضارع الذي لم يتصل بآخره ضمير، وهو صحيح) والصحيح في عرف النحاة ما ليس بآخره حرف علة ^(١). (فرفعه) ذلك المضارع (بالضمّة، ونصبه بالفتحة) ولو تقديرأً (وجزمه بحذف الحركة، نحو: يضربُ، ولن يضربَ، ولم يضربَ، والثاني) القسم الثاني الذي يكون محذوفه حرفاً.

(المضارع المذكور) الذي ذكر في القسم الأول، وهو الذي لم يتصل بآخره ضمير (إن كان آخره حرف علة) الواو والألف والياء، وهي الفارق بين القسمين (فرفعه) المضارع (بالضمّة، ونصبه بالفتحة، وجزمه بحذف الآخر) مطلقاً (نحو: يغزو، ولن يغزو، ولم يغزو) ويرمي، ولن يرمي، ولم يرمي، ويخشى، ولن يخشى، ولم يخشى .

(الرابع) القسم الذي يكون إعرابه بالحروف مع الحذف (لا يكون إلا ناقص الإعراب، وهو الفعل المضارع الذي اتصل بآخره ضمير مرفوع غير النون) غير النون التي للجمع المؤنث، والمراد من الضمير المرفوع ألف التثنية، واو الجمع، وياء المخاطبة (فرفعه بالنون، ونصبه وجزمه بحذفه) بحذف النون.

(١) فإن قلت: يلزم أن يكون نحو: قاضي صحيحاً، وليس كذلك؟ قلنا: الأصل قاضي، والمحذوف لعله كالمذكور، كذا كان إعراب قاضي وأمثاله تقديرًا، وإعراب أب وأمثاله لفظيًا.

نحو: يضربان، ولن يضربا، ولم يضربا.
فالمجموعُ تسعةٌ.

والمرادُ بالمنصرفِ ما دخله الجرُّ والتنوينُ، نحو: زيد.
وبغير المنصرف اسمٌ معربٌ بالحركة لا يدخله الجرُّ والتنوينُ.
وهو على نوعين:

سماعيٌّ، نحو: أحادٌ، وموحدٌ، وثناءٌ، ومثنى، وثلاثٌ، ومثلثٌ، ورباعٌ
ومربعٌ، وأخرٌ.

(نحو : يضربان، ولن يضربا، ولم يضربا) وكذا لم تضربا، إلى آخره .
(فالمجموع) أي مجموع أقسام الإعراب الحاصلة بحسب المحل (تسعة) .
ولما ذكر المنصرف وغيره احتاج إلى الفرق بينهما لترتيب أحكامهما، فقال رحمه الله
تعالى (والمراد) في الاصطلاح النحوي (بالمنصرف) سمي به لكونه صرفاً بكسر
الصاد؛ الخالص في الاسمية ، وهو (ما) اسم (دخله) آخر الاسم (الجر) لكسره،
لأن ما من اسم إلا وقد دخله الجر، فلا فائدة في ذكره إلا بأن يراد الكسر (والتنوين)
أي كان قابلاً له لذاته (نحو : زيد) والمراد (بغير المنصرف اسم معرب بالحركة) لا
بالحرف (لا يدخله الجر والتنوين) .

(وهو) غير المنصرف (على نوعين : سماعي) منسوب إلى السماع، وهو ما
يتوقف منعه بخصوصه على السماع، أي لا يكون لمنع صرفه أمر كلي أو قاعدة كلية، بل
يتوقف على سماعه من العرب (نحو : أحادٌ وموحدٌ، وثناءٌ ومثنى، وثلاثٌ ومثلثٌ،
ورباعٌ ومربعٌ) هذه المذكورات مسموعة اتفاقاً كما ذكره الرضي^(١) (وأخر) جمع
أخرى، مؤنث آخر، وهو اسم تفضيل، واسم التفضيل لا يستعمل إلا مع اللام أو من
أو الإضافة ، ومتى لم يستعمل بواحد منها علم أنه معدول من أحدهما .

(١) انظر: نتائج الأفكار: مصطفى بن حمزة (١٧٦).

صفاتٍ. وجمع، وكتّع، وبُتّع، وبُصّع جموعاً، وزفرَ وزحلَ وقزَحَ أعلاماً.
وقياسيٌّ: وهو كُلُّ علمٍ على وزنٍ مخصوصٍ بالفعلِ كضربَ وشمَرَ
وانقطعَ واجتمعَ واستخرجَ.

أو في أوله إحدى زوائد المضارع غير قابلٍ للتاء، نحو: يزيَدَ ويشكُرُ.

(صفات) حال كون المذكورات صفات، إذ لو كانت أعلاماً للذكور صرفت
على الأكثر (و) نحو (جُمعَ، وكتّع، وبُتّع، وبُصّع) حال كونها (جموعاً) (و) نحو:
(عمر، وزفر، وزحل، وقزح) وهو اسم جبل في مزدلفة (أعلاماً) حال كون
المذكرات أعلاماً، وتحقيق العدل أنها كانت في الأصل على فاعل كعامر، ثم عدل إلى
فعل لعمره، والسبب الآخر العلمية، أي أنها أعلام، ولو لم تكن كذلك بأن فكرت
نكرات لانصرفت لبقائها على سبب واحد.

(وقياسي) والنوع الثاني من غير المنصرف قياسي، يعني لا يتوقف منعه
بخصوصه على السماع، بل يمكن أن يذكر فيه قاعدة كلية موضوعها غير محصور
(وهو) القياسي (كل علم على وزن مخصوص بالفعل) مخصوص في لغة العرب
بالفعل بأن لا يوجد فيها في الاسم إلا منقولاً عن الفعل (كضربَ، وشمَرَ، وانقطعَ،
واجتمعَ، واستخرجَ) وغيرها من أوزان الماضي الخماسي والسداسي.

(أو) كل علم على وزن (في أوله إحدى زوائد المضارع) حروف زوائد مختصة
بالمضارع، وهي حروف: الألف، والتاء، والياء، والنون، حال كون ذلك العلم (غير
قابل للتاء المتحركة) للتأنيث، لأن كونها به يخرجها، أو يخرجها عن كونه وزن الفعل
لاختصاصها بالاسم.

(نحو: يزيَدَ ويشكُر) فإنهما على وزن يكون في أنها إحدى زوائد المضارع، وهي

الياء.

وَكُلُّ أَفْعَلٍ التَّفْضِيلِ وَالصِّفَةِ، نَحْوُ: أَفْعَلٌ وَأَبْيَضٌ.

وَكُلُّ اسْمٍ أَعْجَمِيٍّ أُسْتَعْمِلَ فِي أَوَّلِ نَقْلِهِ إِلَى الْعَرَبِ عِلْمًا وَهُوَ زَائِدٌ عَلَى الثَّلَاثَةِ أَوْ مَتَحَرِّكُ الْأَوْسَطِ، نَحْوُ: قَالُونَ وَإِبْرَاهِيمَ وَشَتَرَ، وَكُلُّ مُؤَنَّثٍ بِالْأَلْفِ مَقْصُورَةٌ أَوْ مَمْدُودَةٌ، نَحْوُ: حُبْلَى وَحَمْرَاءَ.

(وكل أفعل التفضيل^(١) والصفة) والقياسي أيضاً كل اسم على وزن أفعل، إما للتفضيل أو للصفة (نحو: أفضل) للتفضيل (وأبيض) للصفة، والسبب الوصف والوزن.

(وكل اسم أعجمي) والقياسي أيضاً كل اسم غير عربي، سواء كان فارسياً أو غيره (استعمل) ليس على الإطلاق، بل (في أول نقله إلى العرب) في ابتداء نقله (علماً) بشرط أن يستعمل بعد نقله إلى العرب علماً (وهو زائد) والحال أن ذلك الاسم العجمي زائد (على الثلاثة) زائد حرفاً على الأحرف الثلاثة (أو متحرك الوسط) وهو أن الشرطان، أحدهما: كون العجمة زائد على الثلاثة، والآخر: كونه ثلاثياً متحرك الوسط، للذان اعتبرهما المصنف رحمه الله تعالى في العجمة على مذهب ابن الحاجب^(٢).

(نحو قالون) كان في لغة الروم اسم جنس بمعنى الجيد، ثم نقل منه إلى لغة العرب علماً لشخص معين، وهو لأحد رواة الإمام نافع لجودة قراءته (وإبراهيم) بجميع لغاته: إبراهيم، وإبراهام، وإبراهوم، فإنه استعمل في العجم أيضاً علماً (وشر) متحرك الأوسط، وهو اسم حصن في ديار بكر.

(و) غير المنصرف كذلك (كل مؤنث بالالف المقصورة أو ممدودة) والمراد بها الهمزة المتقلبة التي للتأنيث (نحو: حبلى، وحمراء) والسبب فيها ألف التأنيث.

(١) يصاغ اسم التفضيل على وزن (أفعل) للدلالة على أن شيئين اشتركا في صفة واحدة، وزاد أحدهما على الآخر فيها.

وأفضل التفضيل: اسم تفضيل صيغ من الفعل الثلاثي على وزن (أفعل).

(٢) الكافية لابن الحاجب (٨).

وَكُلُّ عِلْمٍ فِيهِ تَاءُ التَّائِيثِ لَفْظاً، نَحْوُ: فَاطِمَةٌ وَحَمْزَةٌ. أَوْ تَقْدِيرًا وَهُوَ زَائِدٌ عَلَى الثَّلَاثَةِ، نَحْوُ: زَيْنَبَ. أَوْ مُتَحَرِّكُ الْأَوْسَطِ عِلْمًا لِمُؤْنِثٍ، نَحْوُ: قَدَمَ اسْمِ امْرَأَةٍ وَلَوْ سُمِّيَ بِهِ مَذْكُورٌ صُرِفَ.

وَلَوْ كَانَ عِلْمُ الْمُؤْنِثِ ثَلَاثِيًّا سَاكِنَ الْأَوْسَطِ يَجُوزُ صَرْفُهُ وَمَنْعُهُ، نَحْوُ: هِنْدُ. وَكُلُّ عِلْمٍ مُرَكَّبٍ مِنْ اسْمَيْنِ لَيْسَ أَحَدُهُمَا عَامِلًا فِي الْآخِرِ وَلَا الثَّانِي صَوْتًا وَلَا مُتَضَمَّنًا لِمَعْنَى الْحَرْفِ، نَحْوُ: بِلْعَلْبِكَ وَحَضْرَمَوْتَ. وَكُلُّ مَا فِيهِ أَلْفٌ وَنَوْنٌ زَائِدَتَانِ عِلْمًا أَوْ وَصْفًا لَا تَدْخُلُهُ التَّاءُ، نَحْوُ: عِمْرَانٌ وَسُكْرَانٌ وَرَحْمَنٌ.

(وَكُلُّ عِلْمٍ) يَكُونُ غَيْرَ مُنْصَرَفٍ إِذَا كَانَ (فِيهِ تَاءُ التَّائِيثِ لَفْظًا) لَا مُقَدَّرًا (نَحْوُ: فَاطِمَةٌ، وَحَمْزَةٌ) (أَوْ تَقْدِيرًا، وَهُوَ زَائِدٌ عَلَى الثَّلَاثَةِ) عِلْمًا لِلْمُؤْنِثِ، أَوْ تَقْدِيرًا (نَحْوُ: زَيْنَبَ، أَوْ مُتَحَرِّكُ الْأَوْسَطِ) حَالُ كَوْنِهِ عِلْمًا لِمُؤْنِثٍ (نَحْوُ: قَدَمَ اسْمِ امْرَأَةٍ، وَلَوْ سُمِّيَ بِهِ مَذْكُورًا صُرِفَ) بَيَانٌ لِلْفَرْقِ بَيْنَ زَيْنَبَ وَقَدَمَ (وَلَوْ كَانَ عِلْمُ الْمُؤْنِثِ ثَلَاثِيًّا سَاكِنَ الْأَوْسَطِ يَجُوزُ صَرْفُهُ وَمَنْعُهُ) لَضَعْفِ تَأْنِيثِهِ (نَحْوُ: هِنْدُ).

(وَكُلُّ عِلْمٍ) غَيْرَ مُنْصَرَفٍ إِذَا كَانَ (مُرَكَّبٌ مِنْ اسْمَيْنِ لَيْسَ أَحَدُهُمَا عَامِلًا فِي الْآخِرِ) بِالْإِضَافَةِ، مِثْلُ: عَبْدُ اللَّهِ (وَلَا الثَّانِي) الْاسْمُ الثَّانِي (صَوْتًا) فِي الْأَصْلِ (وَلَا مُتَضَمَّنًا لِمَعْنَى الْحَرْفِ) سِوَاكَ كَانَ ذَلِكَ الْحَرْفُ عَطْفًا كَمَا فِي التَّرَكِيبِ الْعَدَدِيِّ، كَخَمْسَةِ عَشَرَ، أَوْ جَارًا، نَحْوُ جَارِي بَيْتِ بَيْتٍ، أَيْ مِنْ بَيْتٍ إِلَى بَيْتٍ (نَحْوُ بِلْعَلْبِكَ) عِلْمُ مَدِينَةٍ فِي لُبْنَانَ (وَحَضْرَمَوْتَ) بَلَدٌ فِي الْيَمَنِ .

(وَفِي كُلِّ مَا فِيهِ أَلْفٌ وَنَوْنٌ زَائِدَتَانِ) فِي آخِرِهِ لَا أَصْلِيَّتَانِ، حَالُ كَوْنِهِ (عِلْمًا لَا يَدْخُلُهُ) الْوَصْفُ (التَّاءُ) سِوَاكَ كَانَ لَهُ مُؤْنِثٌ أَوْ لَا (نَحْوُ: عِمْرَانُ) وَالسَّبَبُ الْأَلْفُ وَالنُّونُ (وَسُكْرَانُ) مِثَالُ لَوْصَفٍ لَهُ مُؤْنِثٌ لَا يَدْخُلُهُ التَّاءُ، كَسُكْرَى (وَرَحْمَنُ) مِثَالُ لَوْصَفٍ لَيْسَ لَهُ مُؤْنِثٌ، وَالسَّبَبُ الْأَلْفُ وَالنُّونُ وَالْوَصْفُ.

وَكُلُّ جَمْعٍ عَلَى فَعَالِلٍ أَوْ فَعَالِيلٍ، نَحْوُ: مَسَاجِدَ أَوْ مَصَابِيحَ، وَيَجُوزُ صَرْفُهُ لَظَرُورَةِ الشَّعْرِ وَلِلتَّنَاسُبِ، نَحْوُ: سِلَاسِلًا وَقَوَارِيرًا.
وَكُلُّ مَا لَا يَنْصَرَفُ إِذَا أُضِيفَ أَوْ دَخَلَهُ لَامُ التَّعْرِيفِ انْصَرَفَ، نَحْوُ: مَرَرْتُ بِالْأَحْمَرِ وَأَحْمَرْنَا.

والتقسيمُ الثالثُ بحسبِ النوعِ، وهو أربعةٌ: رَفْعٌ وَنَصْبٌ مُشْتَرَكَانِ بَيْنِ الْأِسْمِ وَالْفِعْلِ، وَجَرٌّ مُخْتَصٌّ بِالْإِسْمِ، وَجَزْمٌ مُخْتَصٌّ بِالْفِعْلِ.

(وكل جمع على) وزن (فعالل أو فعاليل) على هيئتهم أوله مفتوحاً وثالثه ألفاً، ويكون بعده حرفان متحركان، أو يكون بعدها ثلاثة أحرف أو سطرها ساكن^(١) (نحو: مساجد ومصابيح).

(ويجوز صرفة) جعل غير المنصرف منصرفاً بإدخال الكسر والتنوين (لضرورة الشعر أو للتناسب) لتحصل المناسبة بينه وبين ما يليه من المنصرف (نحو: سلاسل) على قراءة نافع والكسائي، صرف ليناسب أغللاً بعده^(٢) (وقواريراً) ليناسب قمطيراً بعده.

(وكل ما) وكل اسم (لا ينصرف إذا أضيف) إلى شيء (أو دخله لام التعريف انصرف) حقيقة (نحو: مررت بالأحمر وأحمرنا) مثال للثاني والأول.

(والتقسيم الثالث) من الأقسام الأربعة للإعراب (بحسب النوع، و) هذا التقسيم (هو) الإعراب بحسب النوع (أربعة: رفع ونصب مشتركان بين الاسم والفعل) لكن مقتضيهما مختلفين (وجر) والثالث جر (مختص بالاسم) فإنه لا يوجد في غيره (وجزم) والرابع جزم (مختص بالفعل) فإنه لا يوجد في الاسم، والجزم يشبه الجر في الاختصاص.

(١) أي المراد منها الوزن التصغيري لا التصريفي، فالأول صوري يعتبر فيه الزوائد، بخلاف الثاني إذ فيه يعتبر الأول فقط.

(٢) نتائج الأفكار: مصطفى بن حمزة (١٨٢-١٨٣).

وعلامةُ الرفعِ أربعةٌ: ضمةٌ وواوٌ وألفٌ ونونٌ.

وعلامةُ النصبِ خمسةٌ: فتحةٌ وكسرةٌ وألفٌ وياءٌ وحذفُ النونِ.

وعلامةُ الجرِّ ثلاثةٌ: كسرةٌ وفتحةٌ وياءٌ.

وعلامةُ الجزمِ ثلاثةٌ: حذفُ الحركةِ وحذفُ الآخرِ وحذفُ النونِ.

والتقسيمُ الرَّابِعُ بحسبِ الصِّفَةِ، فهو ثلاثةٌ: لفظيٌّ يظهر في اللفظِ،

وتقديريٌّ، ومحليٌّ. فلنذكر الآخرين حتى يُعلم أنَّ ما عداهما لفظيٌّ.

(وعلامة الرفع أربعة : ضمة، وواو، وألف، ونون) ضمة ، واو للجمع السالم

والأسماء الستة، وألف لتثنية الأسماء، ونون للتثنية والجمع المذكر والمفردة المخاطبة للأفعال.

(وعلامة النصب خمسة : فتحة، وكسرة، وألف، وياء، وحذف النون) فتحة في

الاسم والفعل، وكسرة في الاسم الذي هو الجمع المؤنث السالم، وألف في الأسماء الستة، وياء للتثنية والجمع المذكر السالم، وحذف النون في الفعل .

(وعلامة الجر ثلاثة : كسرة، وفتحة، وياء) كسرة للمنصرف ، وفتحه في

المنصرف ، وياء للتثنية والجمع السالم والأسماء الستة.

(وعلامة الجزم ثلاثة : حذف الحركة، وحذف الآخر، وحذف النون) حذف

الحركة في المضارع صحيح الآخر ، وحذف الآخر من المضارع الصحيح إذا كان معتل الآخر ، وحذف النون في المتصل بآخره ضمير - التثنية وجمع المذكر ومخاطبة المفرد-.

(والتقسيم الرابع) من التقسيمات الأربعة للإعراب تقسيمه (بحسب الصفة،

فهو ثلاثة:لفظي يظهر في اللفظ) في لفظ الكلمة التي لها إعراب (وتقديري) منسوب إلى

التقدير أي يقدر في الآخر (ومحلي) منسوب إلى المحل، أي محل لو وقع فيه المعرب لظهر

الإعراب (فلنذكر الآخرين) التقديري والمحلي (حتى يعلم أنَّ ما عداهما لفظي).

فالتقديريُّ: ما لا يظهر في اللفظ بل يقدرُ في آخره لمانع فيه غير الإعرابِ الحقيقي، ولا يكون إلا في المعربِ اللفظيُّ، وذلك في سبعة مواضع:

الأول: مُفردُ آخره ألفٌ وإن حُذف لا لالتقاء الساكنين فإن كان اسماً فإعرابه في الأحوال الثلاث تقديريُّ، نحو: العصا وعَصاً، وإن كان فعلاً فرفعه ونصبه تقديريُّ

(فالتقديريُّ ^(١) ما لا يظهر في اللفظ، بل يقدر في آخره) في آخر اللفظ (لمانع) يمنع ظهوره في آخر اللفظ المعرب وذلك المانع إما التعذر وإما الاستثقال .

(غير الإعراب الحقيقي) إذ لو كان الإعراب حقيقي لا يكون تقديراً، بل يكون محلياً، كما لا يكون لفظياً لا امتناع التقديري (و) الإعراب التقديري (لا يكون إلا في المعرب) الاصطلاحي (كاللفظي، وذلك) الإعراب التقديري مثل اللفظي في الاختصاص، فإنه مختص بالمعرب (في سبعة مواضع ، الأول : مفردٌ) معرب مفرد لا مشى ولا جمع (آخره ألف) اسماً كان أو فعلاً مضارعاً (وإن حُذف) الألف (لالتقاء الساكنين) لمجرد الخفة فذلك الألف منوي لا منسي، فيكون كالملفوظ (فإن كان اسماً فإعرابه في الأحوال الثلاث) فإن كان ذلك المفرد اسماً في حال الرفع وانصب والجر فهو تقديري (لتعذر الحركة على الألف مطلقاً) (نحو : العصا وعَصاً) الأول العصا مثال للألف المذكورة، والثاني عصاً مثال للألف المقدرة المحذوف لالتقاء الساكنين من الألف والتنوين (وإن كان) ذلك المفرد (فعلاً : فرفعه ونصبه تقديري)

(١) الفرق بين التقديري والمحلي : أن التقديري إنما يستعمل حيث تستحق الكلمة الإعراب، لكن فيه مانع لظهوره ، والمحلي يستعمل حيث لم تستحق الكلمة الإعراب لأجل بنائها مع أنه لو وقع في محلها اسم آخر لظهر الإعراب فيه.

انظر : حاشية الإظهار ، ورقة (٣٥/ب)، حاشية الفوائد الضيائية على الكافية لملا جامي (٢٧ - ٢٨).

وجزمه لفظيًّا، نحو: يخشى ولن يخشى ولن يخش ولم يخش.

والثاني: ما أضيف إلى ياء المتكلم غير التثنية فإن كان جمع المذكر السالم فرفعه تقديرِي فقط، نحو: جاءني مسلمي أصله مسلموي، وإن كان غيره فالكُلُّ تقديرِي، نحو: غلامي ورجالي ومسلماتي.

لوجود الألف في هذين الحالين - الرفع والنصب - (وجزمه لفظي) لكون الألف غير موجود في الجزم لأن إعرابه حيثنَّ حذف الآخر (نحو: يخشى، ولن يخشى، ولم يخش) الرفع والنصب والجزم.

(والثاني) الموضوع الثاني من السبعة (ما) اسم معرب مطلقاً (أضيف إلى ياء المتكلم غير التثنية) وإن حذف أو تليت ألف حال كونها غير التثنية فإنها إذا أضيفت إليها يكون إعرابها لفظيًّا لوجودها في اللفظ، نحو: سلماي مسلمي وبمسلمي بالتشديد. (فإن كان) الاسم المعرب الذي أضيف إلى ياء المتكلم (جمع المذكر السالم فرفعه) تقديرِي (فقط) لعدم ظهور الواو في اللفظ، ودون نصبه وجزمه فإنها لفظيان لأنها بالياء.

(نحو: جاءني مسلمي أصله مسلمون) بسقوط نون الجمع وانقلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء، وكسر ما قبل الياء فلم تبق علامة الرفع التي هي الواو في اللفظ، فصار الإعراب حالة الرفع تقديراً، بخلاف حالتي النصب والجر، فإن الإدغام لا يخرج الياء عن حقيقتها، فإن الياء المدغمة أيضاً ياء^(١).

(وإن كان غيره) المضاف إلى ياء المتكلم الذي هو غير التثنية (غيره) في جمع المذكر السالم (فالكُل) كل إعرابه في الأحوال الثلاثة، الرفع، والنصب، والجر (تقديرِي) سواء كان مفرداً، أو جمعاً مكسراً أو مؤنثاً سالماً، لأن آخره المشتغل بالكسرة المجانسة للياء أو الفتحة، فامتنع جمعها بحركة أخرى موافقة أو مخالفة (نحو: غلامي، ورجالي، ومسلماتي).

(١) انظر: الكافية لابن الحاجب (٥)، الفوائد الضيائية على الكافية (٢٦)، حاشية عبد الغفور على ملا جامي (٤٢).

والثالث: مَا فِي آخِرِهِ إِعْرَابٌ مُحْكِيٌّ إِمَّا جُمْلَةً مَنْقُولَةً إِلَى الْعِلْمِيَّةِ، نَحْوُ:
تَأْبَطَ شَرًّا، أَوْ مَنْفَرْدًا فِي قَوْلِ الْحِجَازِيِّ، نَحْوُ: مَنْ زِيدًا لِمَنْ قَالَ ضَرَبْتَ زِيدًا.
وَنَحْوُ: دَعْنِي عَنْ تَمْرَتَانِ لِمَنْ قَالَ: أَلَيْكَ تَمْرَتَانِ؟

(والثالث) الموضوع الثالث من السبعة لاسم معرب بالحركة أو بالحرف ، مفرد
أو مركب، ما كان (ما) الاسم (في آخره إعرابٌ مُحْكِيٌّ) حركة أو حرف مُحْكِيَّة لا
حقيقية، والتسمية بالإعراب مجاز بالكون، إذ ليست بإعراب في الحال، وإنما جعل
إعرابه تقديرًا للزوم اشتغال الآخر بالحكاية، فصار كالموضع الثاني آخره مشتغل على
شيء غير الإعراب، حال كونه (إما جملة) في الأصل (منقولة) في الحال (إلى العلمية،
نحو : تأبط شرًّا) فالصحيح أنه معرب إعرابه تقديرِي، وقيل : مبني كما قبل العلمية^(١)،
وفي الأصل تأبط شرًّا جملة فعلية، وشرًّا منصوب بالمفعولية، ثم جعل علمًا على رجل
شرير، ونصب شرًّا حكاية بأنه في الأصل مفعول به، والحركة الأخرى مع الحكاية غير
محكية للزوم اجتماع الحركتين في حالة واحدة .

(أو مفرداً) حال كون ذلك الاسم مفرداً (في قول الحجازي) في قول
الحجازيين، وأما بنو تميم فلا يرون الحكاية في المفرد، وإليه ذهب كثير من النحاة ، منهم
سيبويه^(٢) .

(نحو : من زيداً ؟) بالنصب لكونه مذكوراً في كلام السائل بالنصب، فتعذر
رفعه لفظاً مقولاً (لمن قال : ضرب زيداً) مثال لما هو معرب بالحركة (ونحو : دعني
عن تمرتان) إعرابه بياء مقدرة، والملفوظ حكاية (لمن قال : ألك تمرتان ؟) .

(١) انظر: نتائج الأفكار: مصطفى بن حمزة (١٨٥)، حاشية الفوائد الضيائية على الكافية لملا جامي (٤٨).

(٢) انظر: نتائج الأفكار: مصطفى بن حمزة (١٨٥).

وكذا كل علم مركب جزؤه الثاني معمول لما لا إعراب له، نحو: إن زيدا، وهل زيد، ومن زيد.

بخلاف نحو: عبد الله، ونحو: مضروب غلامه فإن إعراب الجزء الأول منهما لفظي بحسب العامل والثاني مشغول بإعراب الحكاية أو بناء محكي، نحو: خمسة عشر علماً على الأشهر.

وهو (كذا) أي كالمذكور في كون إعرابه تقديراً لاشتغال الآخر بالإعراب المحكي (كل علم مركب جزؤه الثاني معمول) في الأصل قبل العلمية (لما) للجزء الأول الذي (لا إعراب له) أصلاً حتى يعطى الإعراب له فيظهر فيه (نحو: إن زيدا) الجزء الثاني في الأصل معمول لـ إن، وهو حرف لا إعراب له.

(وهل زيد) زيد هنا معمول للعامل المعنوي بكونه مبتدأ (ومن زيد) زيد مجرد بمن الذي هو حرف جر أيضاً لا إعراب له أصلاً، وكل مشغول بإعرابه الأصل ولو غير إعرابه بطل الحكاية (بخلاف نحو: عبد الله) العلم المركب تركيب إضافي (مضروب غلامه) العلم المركب من العامل المشابه بالفعل ومعموله.

(فإن إعراب الجزء الأول منهما) العبد في الأول، ومضروب في الثاني (لفظي بحسب العامل) فإن كان عامله رافعاً يكون الجزء الأول مرفوع لفظاً، وإن كان عامله ناصباً يكون منصوباً لفظاً، وإن كان عامله جاراً يكون الجزء الأول مجروراً به لفظاً.

(والثاني) إعراب الجزء الثاني وهو لفظ الله في الأول وغلامه في الثاني (مشغول بإعراب الحكاية) وهو الجر بالإضافة في الأول، والرفع بالنائبية في الثاني (أو بناء محكي) ما في آخره بناء محكي (نحو: خمسة عشر علماً) فإنه إذا لم يكن علماً يكون جزؤه مبنيين قبل العلمية، ولما كان علماً وجد في آخره بناء محكي، وهو بناؤه قبل العملية (على الأشهر) كون هذا معدوداً من التقديري على المذهب الأشهر، أما على الغير الأشهر فهو مبني كما كان قبل العلمية.

والرَّابِعُ: ما في آخره ياءٌ مكسورةٌ ما قبلها وإن حذفَ لالتقاء الساكنين،
فإن كان اسماً فرفعه وجره تقديرِيٌّ، نحو: القاضي وقاضي.
وإن كان فعلاً فرفعه فقط تقديرِيٌّ، وإن لم يلحق بآخره ضميرٌ نحو:
يَرْمِي وترمي وأرمى وترمى.
والخامسُ: فعلٌ آخره واوٌ مضموم ما قبلها فرفعه فقط أيضاً تقديرِيٌّ إن
لم يلحق بآخره ضميرٌ، نحو: يغزو وتغزو وأغزو ونغزو.

(والرابع) الموضوع الرابع من السبعة (ما) معرب، سواء كان اسماً أو فعلاً (في
آخره ياء مكسورة ما قبلها، وإن حذف لالتقاء الساكنين) كما في قاضي وقاضي البلد فهو
كالملفوظ، فإعرابه تقديرِيٌّ أيضاً لكونه منوية، والمحذوف لعل التقاء الساكنين، فهو
كالمدكور.

(فإن كان اسماً فرفعه وجره تقديرِيٌّ) فعلم أن نصبه لفظي (نحو القاضي) مثال
للملفوظ (وقاضي) مثال لما حذف لالتقاء الساكنين.

(وإن كان فعلاً فرفعه فقط تقديرِيٌّ) وأما نصبه وجزمه فلفظيان (وإن لم يلحق
بآخره ضمير) مرفوع، فإنه إن لحق فإن كان نون جمع المؤنث يكون إعرابه محلياً، وإن
كان غيره يكون لفظياً (نحو: يرمي) مثال لمفرد الغائب (وترمي) مثال للمشارك بين
الغائبة والمخاطبة (وأرمي) أنا (ورمي) نحن.

(والخامس) الموضوع الخامس من السبعة (فعل آخره واو مضموم ما قبلها) إذا
لم يوجد اسم كذلك (فرفعه فقط) لا نصبه ولا جزمه، فهما لفظيان لحفة الفتحة على
الواو، ووجود الحذف لفظاً (أيضاً) كفعل آخره ياء مكسورة ما قبلها (تقديرِيٌّ) لما
مر من استئصال الضمة على الواو فحذفت (إن لم يلحق بآخره ضمير) مرفوع، بهذا
الشرط العدمي أيضاً (نحو: يغزو، وتغزو، وأغزو، ونغزو) فإن لحق به يكون
الإعراب لفظياً أو محلياً لا يكون تقديرياً.

والسادسُ اسمٌ إعرابهُ بالحروفِ ملاقٍ لساكنٍ بعدهُ أي كلمةٌ أولُها همزةٌ وصلٍ فإن كانَ من الأسماءِ الستةِ المذكورةِ إعرابهُ في الأحوالِ الثلاثِ تقديرِيٌّ، نحو: جاءني أبو القاسمِ، ورأيتُ أبا القاسمِ ومررتُ بأبي القاسمِ.

وإن كانَ جمعُ المذكرِ السالمِ فإن كانَ ما قبلَ حروفِ الإعرابِ مفتوحاً، نحو: مصطفىونَ ومصطفينَ، فتحركُ الواوُ بالضمّةِ والياءُ بالكسرةِ فيكونَ لفظياً في الأحوالِ الثلاثِ، نحو: جاءني مصطفىو القومِ، ورأيتُ مصطفىي القومِ، ومررتُ بمصطفىي القومِ.

(والسادس) الموضوع السادس من السبعة (اسم إعرابه بالحروف) بالحروف لا بالحركات، وهذه الحروف هي: الواو، والياء، والألف (ملاق لساكن بعده؛ أي كلمة أولها همزة وصل) تحذف عند الوصل، فيجتمع ساكنان أولهما حرف مد، فيحذف لفظاً، فيكون الإعراب تقديرياً (فإن كان) ذلك الاسم (من الأسماء الستة المذكورة) التي ذكرت بشروط كونها من المضاف إلى غير ياء المتكلم المفردة المكبرة (فإعرابه في الأحوال الثلاث تقديرِي) لعدم ظهوره في اللفظ لما مر (نحو: جاءني أبو القاسمِ، ورأيتُ أبا القاسمِ، ومررتُ بأبي القاسمِ) فإن حروف الإعراب محذوفة في كل منها لاجتماع الساكنين في كل منها.

(وإن كان) ذلك الاسم المعرب الذي بالحروف وملاق الساكن، وكان بعده (جمع المذكر السالم، فإن كان) فينظر إن كان (ما قبل حروف الإعراب مفتوحاً، نحو: مصطفىونَ، ومصطفينَ، فتحرك) دفعاً للساكنين (الواو بالضمّة، والياء بالكسرة) لمثل ما ذكر (فيكون) إعرابه (لفظياً في الأحوال الثلاث) لظهوره في لفظه.

(نحو: جاءني مصطفىو القومِ) بضم الواو (ورأيتُ مصطفىي القومِ، ومررتُ بمصطفىي القومِ) بكسر الياء فيهما.

وإن لم يكن مفتوحاً يحذفان فيكون تقديرًا في الأحوال الثلاث، نحو:
جاءني ضاربوا القوم، ورأيت ضاربي القوم، ومررت بضاربي القوم، وإن كان
تثنية فرفعه تقديرًا وفي نصبه وجره تحرك الياء بالكسر فيكون لفظيًا، نحو:
جاءني غلاما ابنك، ورأيت غلامي ابنك، ومررت بغلامي ابنك.
والسابع: الموقوف عليه بالإسكان مما كان إعرابه بالحركة.

(وإن لم يكن) ما قبل حرف الإعراب (مفتوحاً يحذفان) الواو والياء لاجتماع
الساكنين ، وإنما حذفاهما ولم يحركا بالضممة والكسرة، فإنه إذ حرك الأول يلزم
اجتماع الضمتين، وفي الثاني اجتماع الكسرتين (فيكون) إعرابه (تقديرًا في الأحوال
الثلاث ، نحو : جاءني ضاربوا القوم ، ورأيت ضاربي القوم، ومررت بضاربي القوم).
(وإن كان) ذلك الاسم (تثنية فرفعه) أي التثنية تحرك (تقدير) لحذف
الألف للساكنين (وفي نصبه وجره تحرك الياء) دفعاً للساكنين (بالكسر) للمجانسة
(فيكون إعرابه فيهما لفظيًا) لوجود ياء الإعراب في النصب والجر (نحو : جاءني
غلاماً ابنك) بحذف الألف ، لأن الأصل قبل الإضافة غلامان، فلما أريد الإضافة
سقطت نون التثنية وهمزة وصل ابنك، فاجتمع الساكنان، فحذفت ألف التثنية تلفظاً
وأبقيت خطأً لثلاثاً يلتبس بالمفرد، فلذلك كان الإعراب تقديرًا ^(١) (ورأيت غلامي
ابنك، ومررت بغلامي ابنك) بكسر الياء فيهما.

(والسابع) من المواضع السبعة المعرب (الموقوف) المعرب الذي وقف (عليه
بالإسكان) حال كونه (مما كان إعرابه بالحركة) فإنه لو كان إعرابه بالحرف يكون
لفظيًا، كمسلمون، ويضربون.

(١) انظر : حاشية عبد الغفور على ملا جامي على الكافية (٤٢)، وحاشية الإظهار ، ورقة (٣٧/أ).

فإن كانَ غيرَ منوّنٍ بتنوينِ التمكنِ، أو كانَ في آخره تاءُ التأنِيثِ فأحواله
الثلاثَ تقديريٌّ، نحو: أحمدٌ وضاربه وضاربة، وضاربانٌ.
وإن كانَ منوّنًا بغيرها فرفعهُ وجرهُ تقديريٌّ دون نصبه، نحو زيدٌ.

(فإن كان) ذلك الاسم الذي وقف عليه (غير منون بتنوين التمكن) تنوين الإعراب، وهذا صادق على نوعين : أحدهما ما لم يكن منوناً أصلاً، والآخر ما يكون منوناً بتنوين المقابلة، والعوض، والترنم^{(١)(٢)}.

(أو كان في آخره تاء التأنيث ، فأحواله الثلاث تقديري) لعدم ظهور الإعراب في لفظه (نحو : أحمد) لأنه لم يكن منصرف، لم يكن في آخره تنوين التمكن ، أي التنوين الذي يوجد في المنصرف، وكذلك نحو : (وضاربة) مثال لما في آخره التاء ، نحو : (ضاربان) مثال للمنون بغير تنوين التمكن .

(وإن كان) الموقوف عليه (منوناً) تنوين التمكين حال كونه (بغيرها) بغير تاء التأنيث (فرفعه وجره تقديري، دون نصبه) لأن الإعراب ساقط في الرفع والجر، دون النصب فإنه يوقف عليه بالألف فيكون لفظاً لا تقديرياً (نحو : زيد) فإنه يقال : جاءني

(١) انظر : شرح مغني الجابري للميلاني (٨-٩)، حاشية عبد الغفور على ملا جامي على الكافية (٤٦)، حاشية عبد الحكيم السيلكوني على عبد الغفور على الكافية (٩٤).
(٢) التنوين ستة أقسام:

تنوين التمكين: وهو ما يدل على عدم مشابهة الاسم للفعل، كزيد.
تنوين التنكير: وهو ما يدل على أن مدخوله غير معين، كرجل.
تنوين عوض: وهو ما لحق آخر الاسم عوضاً عن المضاف إليه، كيوئذ.
تنوين المقابلة: وهو ما يقابل نون الجمع المذكر السالم، كمسلمات.
تنوين الترنم: وهو ما يلحق آخر الأبيات والمصارع لترديد الصوت في الحشوة، كقول الشاعر:
إن أصبتما فقد أصاباً.

تنوين الغالي: وهو ما لحق آخر الأبيات المقيدة، أي الساكنة، كقول الشاعر:
وقائم الأعماق خاوى المخترق.

وَأَمَّا الْمَحَلِّي فففي موضعين: أحدهما: الاسمُ المعربُ المشتغلُ آخرُهُ بإعرابٍ غير محكيٍّ، نحو: مررتُ بزَيْدٍ، فإنه يحكمُ على محلِّ زَيْدٍ بالنصبِ على المفعولية، وكذا أعجبنى ضربُ زَيْدٍ ومُرَّ بزَيْدٍ، فزَيْدٌ مرفوعُ المحلِّ على الفاعلية في الأولِ والنائية في الثاني.

والثاني المبني: فهو ما كانَ حركته وسكونه لا بعاملٍ بخلافِ المعربِ فهو ما كانَ حركته وسكونه بعاملٍ.

زَيْدٌ ، ومررتُ بزَيْدٍ، بسكون الدال في حالة الوقف عليه في حال الرفع والجر ، ورأيت زَيْداً بالألف البدلة من التنوين في حال النصب.

(وأما المحلي) وأما الإعراب المحلي هو الذي لا يظهر في اللفظ ولا يقدر في الآخر، بل يعتبر في المحل لمانع في نفسه وهو البناء، أو لمانع في الآخر غير ما ذكر في التقديري ، والمحلي يكون (في موضعين : أحدهما الاسم المعرب المشتغل آخره بإعراب غير محكي) لأنه لو كان محكي لكان إعرابه تقديرياً (نحو : مررتُ بزَيْدٍ، فإنه يحكم على محل زَيْدٍ بالنصب على المفعولية) مفعول به، وفيه إشارة إلى أن النصب للمجرور فقط لا له مع الجار، لأن الجار آلة ووسيلة في إفضاء معنى العامل إلى المعمول، فهي إذاً من جملة العامل، فلا يكون من جملة المعمول .

(وكذا : أعجبنى ضرب زَيْدٍ، ومُرَّ بزَيْدٍ ، فزَيْدٌ مرفوعُ المحل على الفاعلية في الأول) من إضافة المصدر إلى الفاعل (والنائية في الثاني) مرفوع على كونه نائب فاعل .
(والثاني) الموضع الثاني من الموضعين اللذين فيهما الإعراب المحلي (المبني) الذي فيه موجب الإعراب ، وهو في الاصطلاح (فهو ما كان حركته وسكونه لا بعامل ، بخلاف المعرب) اسماً أو فعلاً (فهو) في الاصطلاح (ما كان حركته وسكونه بعامل) بسبب عامل بواسطة أو لا .

والمبنيُّ على نوعين: مبنيُّ الأصل، ومبنيُّ العارضِ.
والأوَّلُ أربعةٌ: الحرفُ والماضي والأمرُ بغيرِ اللامِ عندَ البصريين
والجملةُ.

والثاني على نوعين: لازمٌ، وغير لازمٍ.
واللازمُ: ما لا ينفكُّ عن البناءِ، وهو المضمراتُ، وأسماءُ الإشاراتِ،
والموصلاتُ غيرَ أيٍّ وآيةٍ فإنهما معربانِ،

(والمبني) مطلقاً (على نوعين: مبني الأصل) وهو الأصل (ومبني العارض)
مبني هو العارض (والأول) مبني الأصل (أربعة: الحرف) قدمه لكماله في الأصالة
(الماضي) لعدم موجب الإعراب فيه (والأمر بغير اللام) الأمر الحاضر (عند
البصريين) قيد لأنه عند الكوفيين هو معرب مجزوم بلام مقدرة كما ذكرنا (والجملة)
من حيث هي هي، وأما من حيث جزئها فقد يوجد فيها الإعراب .
وكون هذه الأربعة مبنياً أصلياً عدم إمكان توارد المعاني المقتضية للإعراب
عليها، لكون كل منها غير مستقلة بالفهم .

(والثاني) النوع الثاني من النوعين - وهو المبني العارض - أيضاً (على نوعين :
لازم وغير لازم ، واللازم ما لا ينفك عن البناء) أي لا يستعمل معرباً أصلاً .
(وهو) المبني اللازم : ثلاثة عشر ، الأول (المضمرات) وجه البناء الاستغناء
عن الإعراب بدلالة نفسها .

(و) الثاني (الأسماء الإشارات) وجه البناء المشابهة إلى الحرف في الاحتياج إلى
الإشارة الحسية ، وإلى المتعلق في الحروف .

(و) الثالث (الموصلات غير أي وآية ، فإنهما معربان) وبني ما عداهما لمشابهتها
بالحرف في الاحتياج إلى الغير ، وهو الصلة ، ولأن وضع بعضها كوضع الحرف .

وأَسْمَاءُ الْأَفْعَالِ وَقَدْ سَبَقَتْ.

وَمَا كَانَ عَلَى أَفْعَالٍ مُصَدَّرًا كَفُجَّارٍ، أَوْ صَفَةً، نَحْوُ: يَا فَسَاقُ، أَوْ عَلِمًا

لِلْمُؤْنِثِ نَحْوُ: حَذَامٍ عِنْدَ أَهْلِ الْحِجَازِ.

وَالْأَصْوَاتُ: وَهِيَ كُلُّ لَفْظٍ حَكَى بِهِ صَوْتُ كِفَاقٍ، أَوْ صَوْتُ بِهِ

لِلْبَهَائِمِ كَنَخٌّ.

(و) الرابع (أَسْمَاءُ الْأَفْعَالِ^(١))، وَقَدْ سَبَقَتْ (يَبَيِّنُ هَذِهِ الْأَرْبَعَةَ).

(و) الخامس (مَا كَانَ) اسْمٌ (عَلَى وَزْنِ فَعَالٍ مُصَدَّرًا) مَعْرِفَةٌ (كَفُجَّارٍ)

بِمَعْنَى الْفَجْرَةِ أَوْ الْفَجُورِ (أَوْ صَفَةً نَحْوُ: يَا فَسَاقُ) بِمَعْنَى يَا فَاسِقَةً (أَوْ عَلِمًا لِلْمُؤْنِثِ، نَحْوُ: حَذَامٍ) اسْمُ امْرَأَةٍ (عِنْدَ أَهْلِ الْحِجَازِ) وَهُوَ مُعَرَّبٌ عِنْدَ بَنِي تَمِيمٍ، إِلَّا مَا فِي آخِرِهِ رَاءٌ كَحَضَارٍ، فَإِنْ أَكْثَرَهُمْ يُوَافِقُونَ أَهْلَ الْحِجَازِ.

(و) السادس (الْأَصْوَاتُ^(٢)) الصَوْتُ^(٣)، وَهُوَ فِي عَرَفِ النَّحَاةِ (وَهِيَ كُلُّ

لَفْظٍ حَكَى بِهِ صَوْتُ) أَيْ لَفْظٌ غَيْرُ مَوْضُوعٍ لِلْمَعْنَى بِدَلَالَةِ تَنْكِيرِهِ وَاخْتِيَارِهِ عَلَى اللَّفْظِ، سِوَاكَ كَانَ لِلْحَيَوَانَاتِ أَوْ الْجِمَادَاتِ (كَفَاقٍ) صَوْتُ الْغَرَابِ، أَوْ مَا يَشْبَهُ صَوْتُ الْغَرَابِ (أَوْ صَوْتُ بِهِ) لِأَجْلِ (الْبَهَائِمِ) كَنَخٍّ، أَوْ زَجْرِهِ (كَنَخٍ).

(١) أَسْمَاءُ الْأَفْعَالِ: كَلِمَاتٌ تَدُلُّ عَلَى مَعْنَى الْفِعْلِ، وَتَعْمَلُ عَمَلَهُ، غَيْرَ أَنَّهَا لَا تَقْبَلُ عَلَامَاتِهِ، وَهَذِهِ الْأَسْمَاءُ تَأْتِي عَلَى ثَلَاثَةِ مَعَانٍ، هِيَ:

الأول: بِمَعْنَى الْفِعْلِ الْمَاضِي، مِثْلُ: هَيَّاهُ؛ بِمَعْنَى بَعُدْ.

الثاني: بِمَعْنَى الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ، مِثْلُ: أَفُّ؛ بِمَعْنَى أَتَضَجَّرُ.

الثالث: بِمَعْنَى فِعْلِ الْأَمْرِ، مِثْلُ: رَوَيْدُكَ؛ بِمَعْنَى تَهَلَّلْ.

(٢) المشهور أن الأصوات ليست قسماً من أقسام الكلمة، لأنه لا وضع فيها، وإنما بحث عنها في أقسام الكلمة المبينة لمشاكلتها بالمبني.

انظر: مغني الجابري (١٤)، وشرحه للميلاني (٤٤-٤٥)، العصام على الفوائد الضيائية لملا جامي (٢٣٤-٢٣٥).

(٣) والأصوات نوعان: محكية، ومعربة ومبينة.

انظر: الفوائد الضيائية على الكافية لملا جامي (٢٥٨-٢٥٩).

وبعض المركبات: وهو كل كلمتين ليست أحدهما عاملة في الأخرى
جُعِلَتْ اسماً واحداً فإن كان الثاني صوتاً بُنِيَ وكسر الثاني وفتح الأول، نحو
سَيَّوِيَه.

وإن لم يكن صوتاً بُنِيَ الأول على الفتح إن كان آخره حرفاً صحيحاً،
نحو: بَعْلَبَكَ وَحَضَرَ مَوْتُ.

وعلى السكون إن كان آخره علة، نحو: معدي كرب.

(و) السابع (بعض المركبات) إذ ليس كلها من المبنيات، فمنه ما صار اسماً
واحداً، كبعلبك، وسَيَّوِيَه.

(وهو) ذلك البعض الذي من المبنيات (كل كلمتين) فعلين أو اسمين أو
حرفين أو مختلفين، حقيقتين أو حكمتين (ليس أحدهما عاملة في الأخرى) قبل
العلمية أي في الأصل (جعلنا اسماً واحداً) بأن جعل مجموعها علماً دالاً على معنى
واحد.

(فإن كان) الجزء (الثاني) مما جعلاً علماً (صوتاً) سواء كان الأول اسماً أو فعلاً
(بنياً) لأن الجزء الأول من الاسم وكون آخره في الوسط ، والثاني لكونه مبنياً قبل
التركيب (وكسر الثاني) لأن أصله السكون فحرك للساكين ، والأصل في تحريك
الساكن الكسر (وفتح الأول) للخفة (نحو : سَيَّوِيَه) فالجزء الأول سيب: هو
التفاح، وويه: صوت .

(وإن لم يكن) الجزء الثاني (صوتاً بُنِيَ الأول على الفتح إن كان آخره حرفاً
صحيحاً ، نحو : بعلبك، وحضر موت) وبني الأول (على السكون إن كان آخره
حرف علة، نحو : معدي كرب) المعدي اسم مفعول من عدي يعدي، فأصله
معدوي، فلما قصدوا التخفيف جعلوا الواو ياء لأنه أخف، ثم كسروا ما قبلها لأجل
الياء، فصار معدي، وجعل علماً للإنسان .

وَأَعْرَبَ الثَّانِي غَيْرَ مَنْصَرَفٍ عَلَى اللُّغَةِ الْفَصِيحَةِ.

وَأِنْ لَمْ تَجْعَلَا اسْمًا وَاحِدًا وَلَكِنْ تَضْمَنْ الثَّانِي حَرْفًا فَإِنْ لَمْ تَكُنْ الْأُولَى لَفْظًا
اِثْنَيْنِ بُنِيًّا عَلَى الْفَتْحِ إِنْ كَانَ آخِرُهُمَا حَرْفًا صَحِيحًا، وَعَلَى السَّكُونِ إِنْ كَانَ
آخِرُهُمَا حَرْفَ عِلَّةٍ، نَحْوُ: أَحَدَ عَشَرَ، وَإِحْدَى عَشْرَةَ، وَثَلَاثَةَ عَشَرَ، وَثَلَاثَ
عَشْرَةَ، وَنَحْوُ: هُوَ جَارِي، بَيْتَ بَيْتَ، وَبَيْنَ بَيْنَ.

وَأِنْ كَانَتْ الْأُولَى لَفْظًا اِثْنَيْنِ يُبْنَى الثَّانِي وَأَعْرَبَ الْأَوَّلَ وَحُذِفَ نُونُهُ،
نَحْوُ: جَاءَنِي اثْنَا عَشَرَ رَجُلًا، وَرَأَيْتُ اِثْنِي عَشَرَ رَجُلًا، وَمَرَرْتُ بِاِثْنِي عَشَرَ
رَجُلًا.

(وَأَعْرَبَ) (الجزء الثاني) (الثاني) حال كونه (غير متصرف على اللغة الفصيحة)
بناء الأول وإعراب الثاني مع منع الصرف على اللغة الفصيحة (وإن لم تجعلا) الكلمتان
(اسم واحد) بأن يراد بكل جزء معناه خمسة عشر، حيث يراد لخمسـة معناه، ولعشرة
معناه (ولكن نضمن الثاني حرفاً) عاطفاً أو جازاً بأن فهم منه معنى الحرف، حيث فهم
من خمسة عشر خمسة وعشرة.

(فإن لم تكن) الكلمة (الأولى لفظ اثنين) لفظاً هو اثنين (بنياً) (الجزآن) (على
الفتح إن كان آخرهما حرفاً صحيحاً) وبنياً (على السكون إن كان أحدهما حرف علة)
لما مر (نحو: أحد عشر، وإحدى عشر، وثلاثة عشر، وثلاث عشرة، وحادي عشر،
وحادية عشرة إلى تسع عشرة، وتسعة عشرة) مثال للمؤنث المشتق وما زاد عليها.
(ونحو: هو جاري بيت بيت) لاصقاً بيته إلى بيتي، أو متلاصقاً بيته وبيتي، أي
مجتمعين وملتزمين (وبين بين) وقع بين هذا وبين ذاك.

(وإن كانت الأولى) من الكلمتين (لفظ اثنين بني) (الجزء الثاني) وأعرب
الأول، وحذف نونه (لأجل التركيب لأنها تدل على الانفصال، وإنما أعرب لشبهه
بالمضاف في سقوط النون) (نحو: جاءني اثنا عشر رجلاً، ورأيت اثني عشر رجلاً،
ومررت باثني عشر رجلاً).

وَبَعْضُ الْكُنَايَاتِ، وَهُوَ: كَمْ يَكُونُ لِلْاِسْتِفْهَامِ فَيَنْصَبُ مَا بَعْدَهَا عَلَى التَّمْيِيزِ.

(و) الثامن من المبني اللازم (بعض الكنايات) لأن بعضها معرب كفلان وفلانة، وهن ليس في هذا الباب، والكنايات جمع كناية، وهي في اللغة: أن يعبر عن شيء معين بلفظ غير صريح في الدلالة عليه لغرض، كغرض إبهامه على السامعين. والمراد في اصطلاح النحاة: لفظ يكنى به لفظاً أو معنى، ولما كان المراد به هو المعنى اللغوي ترك المصنف تعريفه.

(وهو) ذلك البعض (كم) لفظ كم، وهو مبني على السكون، وهو مشترك بين الاستفهامية والخبرية "التكثيرية" وهي مفردة عند البصريين، ومركبة من الكاف وما الاستفهامية عند الكوفيين، وحذف ألفها لكونه مع حرف الجر قياساً، وسكن ميمه للتخفيف، وهو يكون للاستفهام عن العدد، كما يحتاج في كل المعنيين إلى التمييز^(١).
(يكون الاستفهام) عن العدد (فينصب ما بعده على التمييز) حملاً على ميمز العدد الوسط.

(١) الفرق بين كم الاستفهامية والخبرية: أن كم الاستفهامية إنشائية طلبية تحتاج إلى جواب، وكم الخبرية لا تحتاج إلى جواب، كما يمكن أن يكون ميمز كم الاستفهامية منصوباً ومجروراً بحرف جر، بينما ميمز كم الخبرية يكون مجروراً بالإضافة أو بـ من، أي لا تكون الإضافة في كم الاستفهامية.
قال حسن جليبي: "الفرق بين كم الاستفهامية وكم الخبرية أن كم الاستفهامية لعدد مبهم عند المتكلم معلوم عند المخاطب في ظن المتكلم، وكم الخبرية لعدد مبهم عند المخاطب ربما يعرفه المتكلم، وأما المعدود فهو مجهول في كليهما، فلهذا احتيج إلى المميز المبين للمعدود، ولا يحذف إلا بالدليل، وإن الكلام مع الخبرية يمتثل الصدق والكذب، بخلافه مع الاستفهامية، وإن المتكلم مع الخبرية لا يستدعي من مخاطبه جواباً لأنه مخبر، والمتكلم بالاستفهامية يستدعيه لأنه مستخبر وغير ذلك، وهو مذكور في مغني اللبيب وغيره".

قال ابن هشام: "كم الخبرية والاستفهامية يشتركان في خمسة أمور، ويفترقان في خمسة أمور".
ارجع إليها في مغني اللبيب لابن هشام مع حاشية الدسوقي (١/١٩٦)، وانظر كذلك قول حسن جليبي في حواشي الفوائد الضيائية (٢٦٢).

نحو: كم رجلاً.

وللخبرية بمعنى التكرير فيضافُ إلى ما بعده، نحو: كم رجلٍ.
وكذا للعدد ينصبُ ما بعده على التمييز، نحو: عندي كذا درهماً.
وكَيْتَ وزَيْتَ للحديث.
والكلماتُ المتضمنةُ لمعنى إنْ أو الاستفهام غيرُ أيِّ وأَيَّةِ .

(نحو كم رجلاً) عندك أو رأيت أو مررت .

والثاني يكون (للخبرية) عن العدد كائناً (بمعنى التكرير، فيضاف إلى ما بعده)
من التمييز (نحو : كم رجلٍ) وإنما بنيت كم الاستفهامية لتضمها معنى حرف
الاستفهام، وحملت الخبرية عليها .

(وكذا) أي بعض الكنايات لفظ كذا (للعدد) وقد يجيء لغيره أيضاً، نحو :
خرجت يوم كذا، كناية عن يوم الجمعة (ينصب) كذا (ما بعده على التمييز) لما مر في
كم الاستفهامية، وبناء كذا لكونها في الأصل إذا، دخل عليها كاف التشبيه، فصار
المجموع كلمة واحدة بمعنى كم، فبقي ذا على الأصل بناؤها (نحو: عندي كذا
درهماً).

(وكَيْتَ وذَيْتَ) بفتح التاء على الأشهر، ولا يستعملان إلا مكررين بواو
العطف، ويكونان (للحديث) كناية عنه، وتم بناؤهما لكونهما عبارتين عن الجملة
التي عدت من مبني الأصل.

(و) التاسع (الكلمات المتضمنة بمعنى إنْ أو الاستفهام) كمن، وما، غيرهما،
ووجه بناؤها لتضمها معنى الحرف (غير أيِّ) بتشديد الياء (وأَيَّة) فإنها معربان .

وبعض الظروف، نحو: أَمْسَ، وَقَطَّ، وَعَوَّضَ، وَمَذَّ، وَمَنْدُ، وَإِذَا، وَإِذْ،
ولَمَّا، ومَتَى، وَأَيَّانَ، وكيفَ، وحيثُ، ولدى، ولَدُنْ، وَلَدْتُ،

(و) العاشر (بعض الظروف) الزمانية أو المكانية، وإنما قال بعضها لأن كلها ليس من المبنيات (نحو: أَمْسَ، وَقَطَّ) لجميع الزمان الماضي المنفي، وفيه خمس لغات: قَطُّ - وهي أشهرها -، قَطُّ، قُطُّ، قُطُّ^(١)، وبنائها يتضمن معنى الحرف، وقيل لشبهها بالحرف لأنها مثل لما في استغراق النفي (وعَوَّضَ) بفتح العين وضم الضاد في المشهور، وهو للزمان المستقبل المنفي، وبنائها على الضم لكونه مقطوعاً عن الإضافة كقبل (ومذ، ومنذ) وجه البناء كونها مقطوعة في الإضافة (وإذا، وإذ، ولما) بمعنى الوقت، وجه بنائها إضافتها إلى الجملة وكسبها البناء (ومتى) استفهاماً أو شرطاً للزمان (وأنى) استفهاماً أو شرطاً للزمان (وأيان) للاستفهام عن الزمان (وكيف) للاستفهام عن الحال، ووجه بناء هذه الأربعة لتضمنها معنى الاستفهام (وحيث) للمكان المبهم، ويضاف إلى الجملة (ولدى) بالألف المقصورة، وهو بجميع لغاتها بمعنى عند، متضمن لمعنى من، ولذا بني، وأنكر الرضي بناؤه قائلاً: "لا وجه لبنائه لأنه بمعنى عند، وهو معرب بالاتفاق"^(٢).

(ولَدُنْ) بفتح اللام وضم الدال وسكون النون، وهو أصل اللغات^(٣) (ولَدُ) بفتح اللام أو ضمها وسكون الدال، وربما يتصرف فيه بحذف النون غير تسكين الدال^(٤)، ووجه بنائهما هو معنى من.

(١) انظر: حاشية الفوائد الضيائية على الكافية لملا جامي (٢٧٨).

(٢) انظر: نتائج الأفكار: مصطفى بن حمزة (١٩٩)، حواشي الفوائد الضيائية شرح الكافية لملا جامي (٢٧٧).

(٣) ويأتي كذلك: لَدُنْ، لَدَنْ، لَدِنْ. انظر: الكافية لابن الحاجب (٦٠).

(٤) ويأتي كذلك: لَدُنْ، لَدُ، لَدُ. انظر: الكافية لابن الحاجب (٦٥)، والفوائد الضيائية (٢٧٧).

والكافُ، وعلى، وعن الاسمية.

وغيرُ اللازم: ما قطعَ عن الإضافةِ منوياً فيه المضافُ إليه، نحو: قبلُ
وبعدُ، وتحتُ وفوقُ، وقدامُ وأمامُ وخلفُ ووراءُ ولا غيرَ وليسَ غيرُ وحسبُ
والآنُ.

والمنادى المفردُ المعرفةُ فإنه مبني على ما يُرفعُ به

(و) الحادي عشر (الكاف) بمعنى المثل، (و) الثاني عشر (على) بمعنى
الفوق (و) الثالث عشر (عن) بمعنى الجانب، وجه بناؤها كونها حروف (الاسمية)
صفة للثلاثة الأخيرة، والقرينة على اسميتها دخول الجر عليها.

ولما فرغ من النوع الأول من المبني - وهو المبني اللازم - شرع في النوع الثاني
(وغير اللازم) المبني غير اللازم، وهو أربعة أقسام، الأول (ما) اسم مطلقاً (قطعه
عن الإضافة منوياً فيه المضاف إليه) بحذف المضاف إليه بلا عوض منوياً فيه، إذ لو كان
منسياً كما في الظروف يعرب مع التوين (نحو : قبل، وبعد، وتحت، وفوق، وقدام،
وأمام، وخلف، ووراء) وأسفل، ودون، ومن على، ومن علو، ولا يقاس عليها ما كان
بمعناها، نحو : يمين وشمال .

(ولا غير، وليس غير، وحسب) وجه البناء في الجميع المشابهة بالحروف في
الاحتياج إلى المحذوف، وعلى الضم جبراً للنقصان بأقوى الحركات (والآن) بني
لشبهه بالحروف في عدم التصرف .

(و) القسم الثاني من الأربعة (المنادى) وهو ما دخل عليه أحد حروف النداء
لفظاً أو تقديرأ، فإنه يعرب تارة ويبنى تارة، والذي يكون مبنياً هو الاسم (المفرد
المعرفة فإنه) أي هذا المنادى (مبني على ما يرفع) المنادى قبل النداء مطلقاً لفظاً
أو تقديرأ أو محلاً (به) أي بذلك الشيء، وهو الضمة والحرف الشامل لألف التثنية

إِنْ لَمْ يَلْحَقْ بِآخِرِهِ أَلْفُ الْاِسْتِغَاثَةِ أَوْ النَّدْبَةِ.

وَلَا بِأَوَّلِهِ لَامٌ، نَحْوُ: يَا زَيْدٌ، وَيَا مُسْلِمَانِ، وَيَا مُسْلِمُونَ. وَإِنْ كَانَ مُضَافًا
أَوْ مُشَابِهًا بِهِ أَوْ نَكْرَةً يَنْصَبُ بِفَعْلٍ مُقَدَّرٍ، نَحْوُ: يَا عَبْدَ اللَّهِ، وَيَا خَيْرًا مِنْ زَيْدٍ،
وَيَا رَجُلًا.

وَوَاوُ الْجَمْعِ، وَبَنِي لَوْقُوهُ مَوْقِعُ الْكَافِ الْاِسْمِيَّةِ (إِنْ لَمْ يَلْحَقْ بِآخِرِهِ أَلْفُ الْاِسْتِغَاثَةِ^(١)
أَوْ النَّدْبَةِ^(٢)) هَذَا الْمُنَادَى الْمَوْصُوفُ يَكُونُ مَبْنِيًّا بِشَرْطِ عَدَمِ لِحَاقِ أَلْفِ الْاِسْتِغَاثَةِ
وَالنَّدْبَةِ بِآخِرِهِ، وَهَذَا الشَّرْطُ لِلْمَبْنِيِّ عَلَى الضَّمِّ خَاصَّةٌ لَا لِلْمَطْلُوقِ الْمَبْنِيِّ عَلَى مَا يَرْفَعُ بِهِ.
(وَلَا بِأَوَّلِهِ لَامٌ) لِلْاِسْتِغَاثَةِ أَوْ التَّعْجِبِ أَوْ التَّهْدِيدِ إِذْ بِهِ لَا يَبْقَى الْبِنَاءُ فَضْلًا عَنْ
كَوْنِهِ مَا يَرْفَعُ بِهِ (نَحْوُ: يَا زَيْدٌ) مِثَالٌ لِلْمُنَادَى الْمَبْنِيِّ عَلَى الضَّمِّ الْمَعْرِفَةُ مِثْلُ النَّدَاءِ وَبَعْدَ
النَّدَاءِ (وَيَا مُسْلِمَانِ) مِثَالٌ لِلْمَبْنِيِّ عَلَى الْأَلْفِ الْمَعْرِفَةُ بَعْدَ النَّدَاءِ (وَيَا مُسْلِمُونَ) مِثَالٌ
لِلْمَبْنِيِّ عَلَى الْوَاوِ (وَإِنْ كَانَ) الْمُنَادَى (مُضَافًا أَوْ مُشَابِهًا بِهِ) بِالْمُضَافِ، وَهُوَ مَا اتَّصَلَ
بِهِ شَيْءٌ مِنْ تَمَامِهِ مَفْعُولٌ لَهُ أَوْ نَعْتٌ .

(أَوْ نَكْرَةً يَنْصَبُ) الْمُنَادَى عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ بِهِ، أَيْ يَبْقَى عَلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ مِنْ
النَّصْبِ لَفْظًا أَوْ تَقْدِيرًا أَوْ مَحَلًّا، وَلَا يَبْنِي عَلَى مَا يَرْفَعُ بِهِ (بِفَعْلٍ مُقَدَّرٍ) وَجُوبًا لِنِيَابَةِ
حَرْفِ النَّدَاءِ مَنَابِهِ، وَهَذَا مَذْهَبُ سَبِيوِيهِ وَأَتْبَاعِهِ، وَهُوَ الصَّحِيحُ^(٣) .

(نَحْوُ: يَا عَبْدَ اللَّهِ) مِثَالٌ لِلْمُضَافِ، وَأَصْلُهُ أَدْعُو عَبْدَ اللَّهِ (وَيَا خَيْرًا مِنْ زَيْدٍ)
مِثَالٌ لِمَا تَمَّ بِالْمَعْمُولِ، وَأَصْلُهُ أَدْعُو زَيْدًا، حُذِفَ أَدْعُو لِنِيَابَةِ حَرْفِ النَّدَاءِ مَنَابِهِ (وَيَا
رَجُلًا) مِثَالٌ لِمَا كَانَ مُفْرَدًا غَيْرَ مَعْرِفَةٍ، أَيْ غَيْرَ مُعَيَّنِ فِكْرَةٍ، أَيْ رَجُلٌ كَانَ .

(١) أَلْفُ الْاِسْتِغَاثَةِ: هِيَ الَّتِي تَدْخُلُ آخِرَ الْمُسْتَغَاثِ مِنْهُ.

وَالْاِسْتِغَاثَةُ مِنَ الْغَوْثِ، وَهُوَ اسْتِدْعَاءُ الْمَظْلُومِ لِرَفْعِ الظُّلْمِ عَنْهُ أَوْ اسْتِدْعَاءُ مَنْ أَجَلَ رَفْعَ مَكْرُوهِ أَوْ نَحْوِهِ.

(٢) أَلْفُ النَّدْبَةِ: هِيَ الَّتِي تَدْخُلُ آخِرَ الْمُنْدُوبِ إِلَيْهِ.

(٣) انْظُرْ: نَتَائِجُ الْأَفْكَارِ: مُصْطَفَى بَنِ هِزَةَ (٢٠٣).

وإنَّ لِحَقِّ بآخرِهِ أَلْفٌ بُنِيَ عَلَى الْفَتْحِ، نَحْوُ: يَا زَيْدَاهُ.

وإنَّ اتَّصَلَ بِأَوَّلِهِ لَامٌ يَجِبُ جَرُّهُ، نَحْوُ: يَا لَزِيدَ.

والبَدَلُ الْمُعْطُوفُ الْخَالِي عَنِ اللَّامِ حَكْمُهُ حَكْمُ الْمُنَادَى، نَحْوُ: يَا رَجُلٌ

زَيْدٌ، وَيَا زَيْدٌ وَعَمْرُو.

وَحُرُوفُ النِّدَاءِ: يَا، وَأَيَّا، وَهَيَّا، وَآ، وَآي، وَأَيَّ،

(وإنَّ لِحَقِّ بآخرِهِ) آخرُ المُنَادَى المُفْرَدِ المَعْرُوفَةِ (أَلْفٌ) ذَكَرْتُ (بُنِيَ) المُنَادَى

(عَلَى الْفَتْحِ) لِأَنَّ الْأَلْفَ يَقْتَضِي فَتْحَ مَا قَبْلَهُ (نَحْوُ: يَا زَيْدَاهُ).

وَقَوْلُهُ (وإنَّ اتَّصَلَ بِأَوَّلِهِ) المُنَادَى المَبْنِي (بِأَوَّلِهِ لَامٌ) مَذْكُورٌ (يَجِبُ جَرُّهُ) أَيِ

المُنَادَى، لِأَنَّهَا لَامٌ جَرٌّ لِلتَّخْصِصِ دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّهُ مَخْصُوصٌ (نَحْوُ: يَا لَزِيدَ) بِفَتْحِ اللَّامِ
لِرَفْعِ الْإِلْتِبَاسِ بِالْمُسْتَغَاثِ لَهُ، مِثَالُ الْمُنَادَى فِي مَقَامِ الْإِسْتِغَاثَةِ أَوْ التَّعْجِبِ أَوْ التَّهْدِيدِ.

(والبَدَلُ) مِنَ الْمُنَادَى المَبْنِي (والمُعْطُوفُ) عَلَيْهِ (الْخَالِي عَنِ اللَّامِ) لَامُ التَّعْرِيفِ

(حَكْمُهُ) حَكْمُ كُلِّ مِنْهَا (حَكْمُ الْمُنَادَى) الْمُسْتَقِلُّ فِي الْبِنَاءِ، وَالَّذِي بَاشَرَهُ حَرْفُ النِّدَاءِ

مُطْلَقاً (نَحْوُ: يَا رَجُلٌ زَيْدٌ) مِثَالُ الْبَدَلِ فِي الْمَفْرَدِ الْمَعْرُوفَةِ (وَيَا زَيْدٌ وَعَمْرُو) مِثَالُ

لِلْمُعْطُوفِ^(١).

(وَحُرُوفُ النِّدَاءِ) عَلَى مَا ذَكَرَ الْمُصَنِّفُ، حَيْثُ عَدَّ الْمُنْدُوبَ مِنَ مُنَادَى، وَالْوَ

مِنْ حُرُوفِهِ^(٢)، وَهِيَ: (يَا) قَدَمُهَا لِأَنَّهَا أَكْثَرُ حُرُوفِ النِّدَاءِ اسْتِعْمَالاً، وَيُنَادِي بِهَا الْقَرِيبُ

وَالْبَعِيدُ (وَأَيَّا، وَهَيَّا) لِلْبَعِيدِ (وَوَا) كَذَلِكَ لِلْبَعِيدِ (وَأَيَّ) لِلْقَرِيبِ، وَقِلُّ لِلْمُتَوَسِّطِ،

(١) لَمْ يَتَعَرَّضَ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى هُنَا لِإِبْيَانِ حَكْمِ غَيْرِهِمَا (الْبَدَلُ وَالْمُعْطُوفُ) مِنَ التَّوَابِعِ، مِثْلُ: التَّأْكِيدِ، وَعَطْفِ الْبَيَانِ، وَعَطْفِ النِّسْقِ ذُو اللَّامِ، كَمَا تَعَرَّضَ لَهَا غَيْرُهُ كَابْنِ الْحَاجِبِ وَالْبَيْضَاوِيِّ لَكُونِهَا كَتَوَابِعِ سَائِرِ الْمَبْنِيِّ فِي كَوْنِهَا تَابِعَةٌ لِمَحَلِّ مُتَبَوِّعِهَا دُونَ لَفْظِهَا.

انْظُرْ: نَتَائِجُ الْأَفْكَارِ: مُصْطَفَى بِنِ حَمْزَةَ (٢٠٤).

(٢) وَعَلَى مَا ذَكَرَ الْبَعْضُ ثَمَانِيَةً بَعْدَ إِخْرَاجِهَا مِنْهَا.

والهمزة، ووا مختص بالندبة، واسم لا لنفي الجنس إذا كان مفرداً نكرةً متصلةً بلا غير مكررة، ، نحو: لا رجل.

وقيل للبعيد (والهمزة) (و وا) عده المصنف منها لأن ألحق بحروف النداء لكون المندوب من المنادى، كما صرح المصنف بذلك في رسالة الامتحان^(١).

(و) الثالث من الأقسام الأربعة التي للمبني غير اللازم (اسم لا لنفي للجنس^(٢)) وهي التي تعمل عمل إن، أي أنها تنصيب المبتدأ ويسمى اسمها، وترفع الخبر ويسمى خبرها، وسميت (لا) نافية للجنس لأنها تنفي الخبر عن أفراد الجنس التابع لاسمها، ويأتي اسم لا في الكلام على ثلاثة أنواع؛ الأول: يكون مضافاً، والثاني: شبيهاً بالمضاف، والثالث: المفرد الذي ليس مضافاً أو شبيهاً بالمضاف، وحكم هذا النوع أن يكون مبنياً على ما ينصب به، وهو المراد هنا بشروط (إذا كان مفرداً نكرةً) غير مضاف ولا شبه المضاف وصفته النكرة

(متصلاً بـ لا) (إن لو كان معرفة أو مفعولاً عنها لم يكن مبنياً (غير مكررة) بالنصب حال من لا (نحو: لا رجل) في الدار، ولا رجلين، ولا مسلمين فيها، ولا مسلماً، ووجه البناء تضمنه معنى من الاستغراقية لأنه جواب لـ هل .

(١) امتحان الأذكياء للبركوي (١٥٥).

(٢) الجنس عبارة عن لفظ يتناول كثيراً، ويتم ماهيته بفرد من هذا الكثير كالجسم. والجنس عند النحويين والفقهاء: هو اللفظ العام، فكل لفظ عم شئين فصاعداً فهو جنس لما تحته، سواء اختلف نوعه أو لم يختلف. وعند غيرهم لا يكون جنساً حتى يختلف النوع، نحو الحيوان فإنه جنس الإنسان والفرس والطائر ونحو ذلك، فالعام جنس ما تحته نوع. والفرق بين لا لنفي الجنس وبين لا بمعنى ليس: أن الأولى لنفي الجنس والماهية، والثانية لنفي واحد من الجنس.

انظر: حاشية النتائج، ورقة ٣٨/ ب (٧٧)، حاشية العصام على الفوائد الضيائية (٩٢-٩٣)، شرح مغني الجابري للميلاني (٩٩)، حواشي الفوائد الضيائية لملا جامي (١٨٥).

والمضارع المتصل به نون جمع المؤنث أو نون التأكيد، نحو: يضربن وتضربن. ونحو: يضربن، وهل تضربن. وهذه الألفاظ يجب بناؤها.
وأما جائز البناء فالظروف المضافة إلى الجملة.
وإذ فإنها يجوز بناؤها على الفتح.

(و) القسم الرابع من المبني الغير اللازم (المضارع المتصل به نون جمع المؤنث)
بني به لكون الآخر بمنزلة الوسط وعلى السكون حملاً على الماضي (أو نون التوكيد)
خفيفة أو ثقيلة، وبني بها لكونها بمنزلة الجزء، فلو دخل الإعراب قبلها يلزمه دخوله
وسط الكلمة لكونها كلمة أخرى في الحقيقة، وبني في الجمع على الضم ليدل على الواو
المحذوفة .

(نحو : يضربن، وتضربن) مثال للمضارع الذي اتصل به نون جمع المؤنث
الأول للغائبة، والثاني للمخاطبة (ونحو : هل يضربن ؟) مثال لما يتصل به نون التأكيد
وهو مفرد والباء مفتوح، أو جمع والباء مضموم (وهل تضربن ؟) مفرد آخر مفتوح، أو
جمع آخره مضموم، أو مخاطبة والآخر مكسور .

(وهذه الألفاظ) التي عدت من غير اللازم يعني أنها مبنية في حالة ومعربة في
حالة أخرى (يجب بناؤها) ولا يجوز إعرابها عند وجود شروط البناء .

(وأما جائز البناء فالظروف المضافة إلى الجملة) الألفاظ التي يجوز بناؤها
وإعرابها في حالة واحدة فهي الظروف المضافة إلى الجملة .

(وإذ) المضافة إليها أي والظروف المضافة إلى لفظ إذ (فإنها) الظروف المذكورة
(يجوز بناؤها على الفتح) لخفته، ويجوز إعرابها بالاتفاق لعدم لزوم إضافتها، فعلة
البناء فيها عارضة بخلاف ما تقدم من الظروف اللازمة إلى الجملة .

نحو: قوله تعالى: ﴿هَذَا يَوْمُ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾ [المائدة: ١١٩].

وحينئذ ويومئذ وكذلك مثل وغير مع ما وأن وأن واسم لا المكررة المتصل بها المفرد النكرة، نحو: لا حول ولا قوة إلا بالله، فإنه يجوز بناؤهما على الفتح ورفعهما،

(نحو قوله تعالى: ﴿هَذَا يَوْمُ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾ [المائدة: ١١٩]) فيوم المضاف إلى الجملة وهي "ينفع الصادقين" مبني على الفتح جوازاً، ويجوز إعرابه لكونه اسماً مستحقاً للإعراب، لذا قرئ بالفتح علامة البناء والضم علامة الإعراب. (وحينئذ ويومئذ) ولم يجب فيها البناء لعدم لزوم الاكتساب، وفي الحقيقة أن هذه الظروف مضافة إلى الجملة، ولما حذفت جيء لـ إذ بعد هذه الظروف بدلاً منها مع تنوين العوض، فهي مثال لما أضيف إلى إذ.

(وكذلك) في جواز البناء على الفتح للاكتساب والخفة (مثل) لفظ مثل (وغير) ولفظ غير (مع ما أن) يفتح الهمزة وتخفيف النون (وأن) بفتح الهمزة وتشديد النون، وكل من هذه الحروف الثلاثة مصدرية يجوز فيها البناء لإضافتها إلى المصدر المبني الأصل، والإعراب لعدم لزوم الإضافة، وهذا مخصوص بمفردهما ولا يجوز في التثنية والجمع إلا الإعراب (واسم لا المكررة المتصلة بها) بـ لا (المفردة النكرة) صفات الاسم، يعني أن ما يجوز بناؤه وإعرابه اسم لا لنفي الجنس بشرط أن لا تكون مكررة، وبشرط أن يكون ذلك الاسم مفرد نكرة.

(نحو: لا حول ولا قوة إلا بالله) وتوفيقه (فإنه يجوز بناؤهما) بناء النكرتين الواقعتين مع لا المكررة ولا يجب (على الفتح) على الأصل المذكور (ورفعهما) على الابتداء، أي يجوز رفع كل منهما بأن يكون مبتدأ ليطابق السؤال لأنه جواب لقولنا: أبغير الله حول وقوة؟.

وفتح الأول مع نصب الثاني ورفع الأول مع فتح الثاني؛ وهذه خمسة أوجه تجوز في أمثاله، وصفة اسم لا المبني المفردة المتصلة به فإنه يجوز بناؤها على الفتح، نحو: لا رجل ظريف. وإعرابها رفعاً ونصباً، نحو: لا رجل ظريف وظريفاً.

(وفتح الأول) يجوز فتح الأول على الأصل (مع نصيب الثاني) معطوفاً على لفظ الأول، فيطابق إعرابه الحركة البنائية في المعطوف عليه، أو معطوفاً على محله القريب (ورفعه) ورفع الثاني بأن يكون معطوفاً على محله البعيد ولا زائدة فيها (ورفع الأول) بأن يكون بمعنى ليس أو بأن يلغى عمله بالتكرير (مع فتح الثاني) وهو على الأصل المذكور^(١).

(وهذه) الوجوه المذكورة (خمس أوجه تجوز في) أسماء (أمثاله) أمثال هذا التركيب، مما يكون لا مكررة، متصلاً بها اسماً مفرداً نكرة، مثل: لا رجل ولا امرأة فيها. (وصفة اسم لا) لنفي الجنس عطف على الظروف أو اسم لا (المبني المفردة) صفة (المتصلة) صفتان للصفة (فإنه يجوز بناؤها) بناء الصفة المذكورة (على الفتح) حملاً على الموصوف لاتحاد معناهما والاتصال، أي عدم الفصل بينهما، ولتوجه النفي إليها حقيقة (نحو: لا رجل ظريف) بناؤها على الفتح، ويجوز (إعرابها رفعاً) حملاً على محله البعيد (ونصباً) حملاً على لفظه أو محله القريب (نحو: لا رجل ظريف) برفع ظريف وبتنوينه (وظريفاً) بالنصب، وأما معطوفه نكرة بلا تكرير لا يرفع حملاً على محله البعيد، وينصب حملاً على لفظه أو محله القريب، ولا يجوز بناؤه لوجود الفصل بالعاطف، لذا لم يتعرض له لأن في جائز البناء، وإنما يتعرض لحكم سائر التوابع أيضاً

(١) انظر: مغني اللبيب لابن هشام مع حاشية الدسوقي (١/٢٤٩)، امتحان الأذكياء للبركوي (٨٣)، الفوائد الضيائية لملا جامي (١٨٠-١٨١).

تمَّ الكتابُ بعونِ اللهِ الملكِ الوهابِ.

لأنه لا نصّ عنهم فيها ، غير أنه نقل عن الأندلسي أن ما عداهما - أي الصفة المشبهة والمعطوف - كتابع المنادى ، فينبى البدل إذا كان منفرداً نكرة ، وكذا التأكيد اللفظي ، ويجوز الرفع والنصب في عطف البيان ^(١) .

والمصنف رحمه الله لم يعتمد ما نقل عن الأندلسي لأنه بحكم القياس والظن ، لا بالاطلاع على الاستعمال .



والحمد لله على حسن التوفيق واليسير لإتمام هذا الشرح المسمى بـ " ينابيع الألفاظ شرح الإظهار " الذي رَقَمَهُ الفقير المعترف بالعجز والتقصير ، الطالب عفو ربه الغفور الرحيم .

خادم علم أصول الفقه شامل الشاهين .

شتاء المحروسة إستانبول .

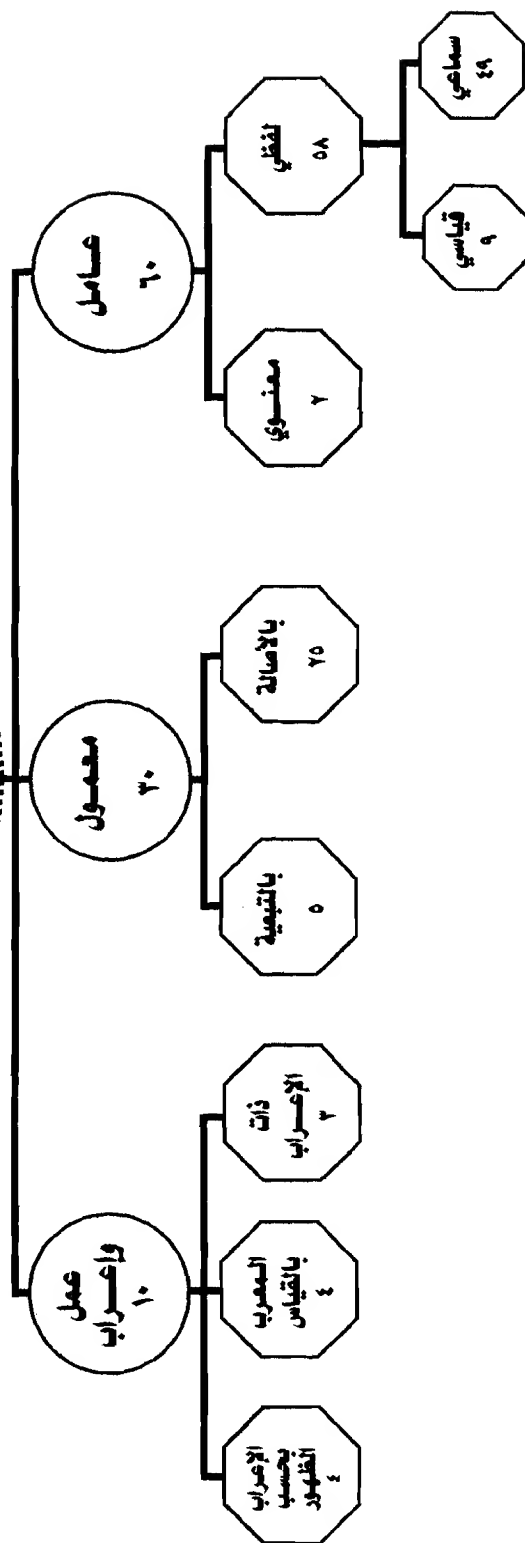
١٧ محرم الحرام ١٤٢٧ هـ .

(١) انظر : منافع الأخيار : مصطفى بن محمد بن إبراهيم (٣٩٠)، رسالة امتحان الأذكياء للبركوي (٨٤)، غاية الأنظار على النتائج : مصطفى بن دده الأخسحوي (٢٤٤).

رَفَعُ
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

جداول متن الإظهار

الإعراب



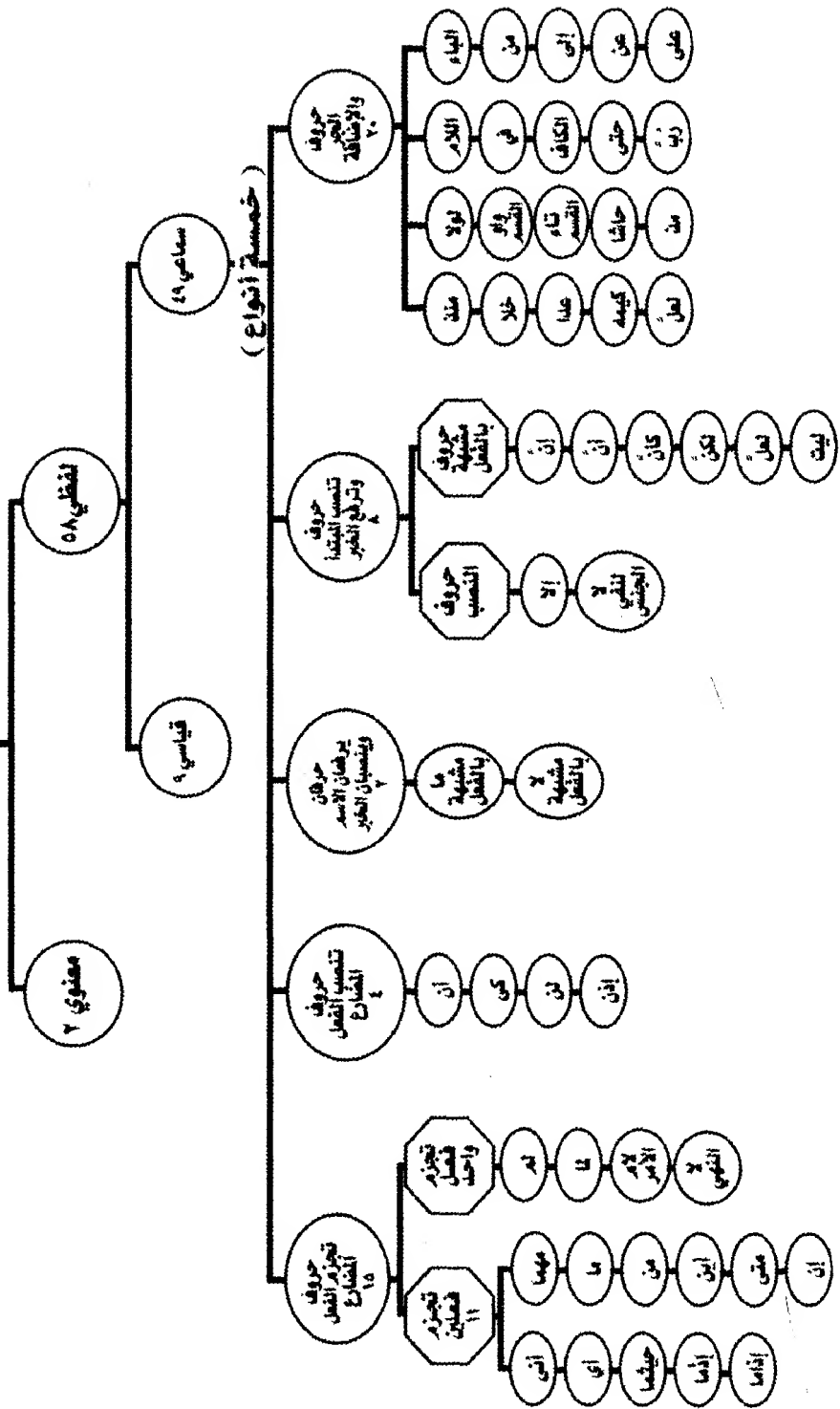
معرفة الإعراب لابد من معرفة مائة شيء:

العامل: (٦٠)

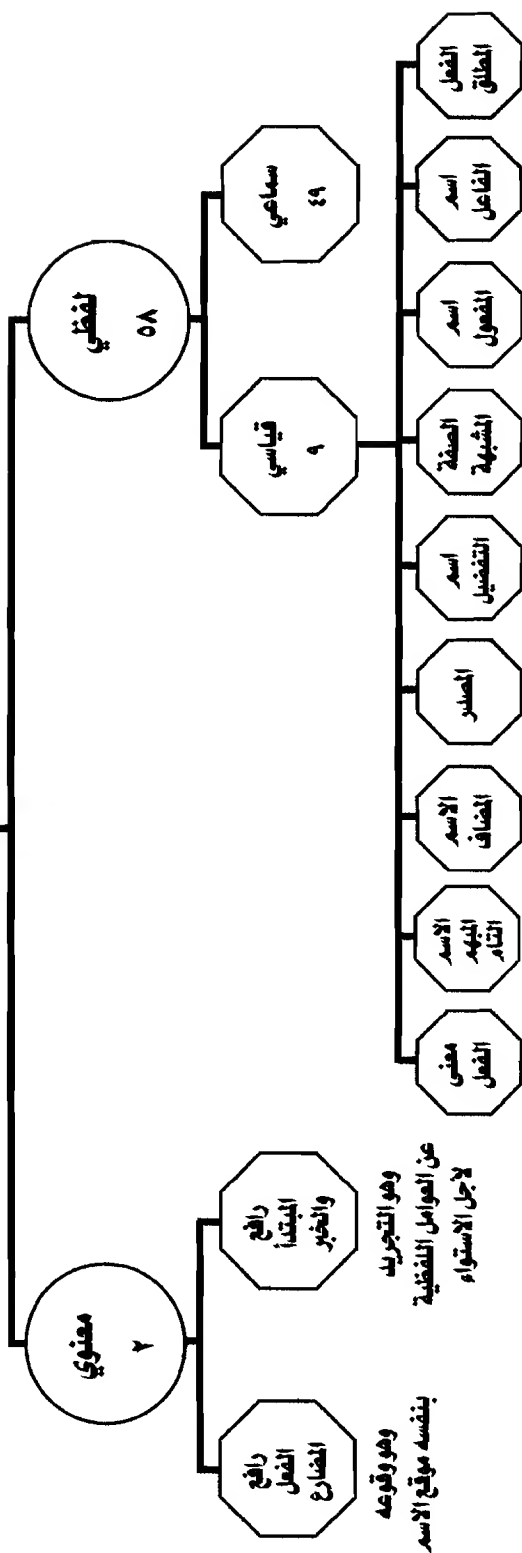
المعمول: (٣٠)

عمل وإعراب: (١٠)

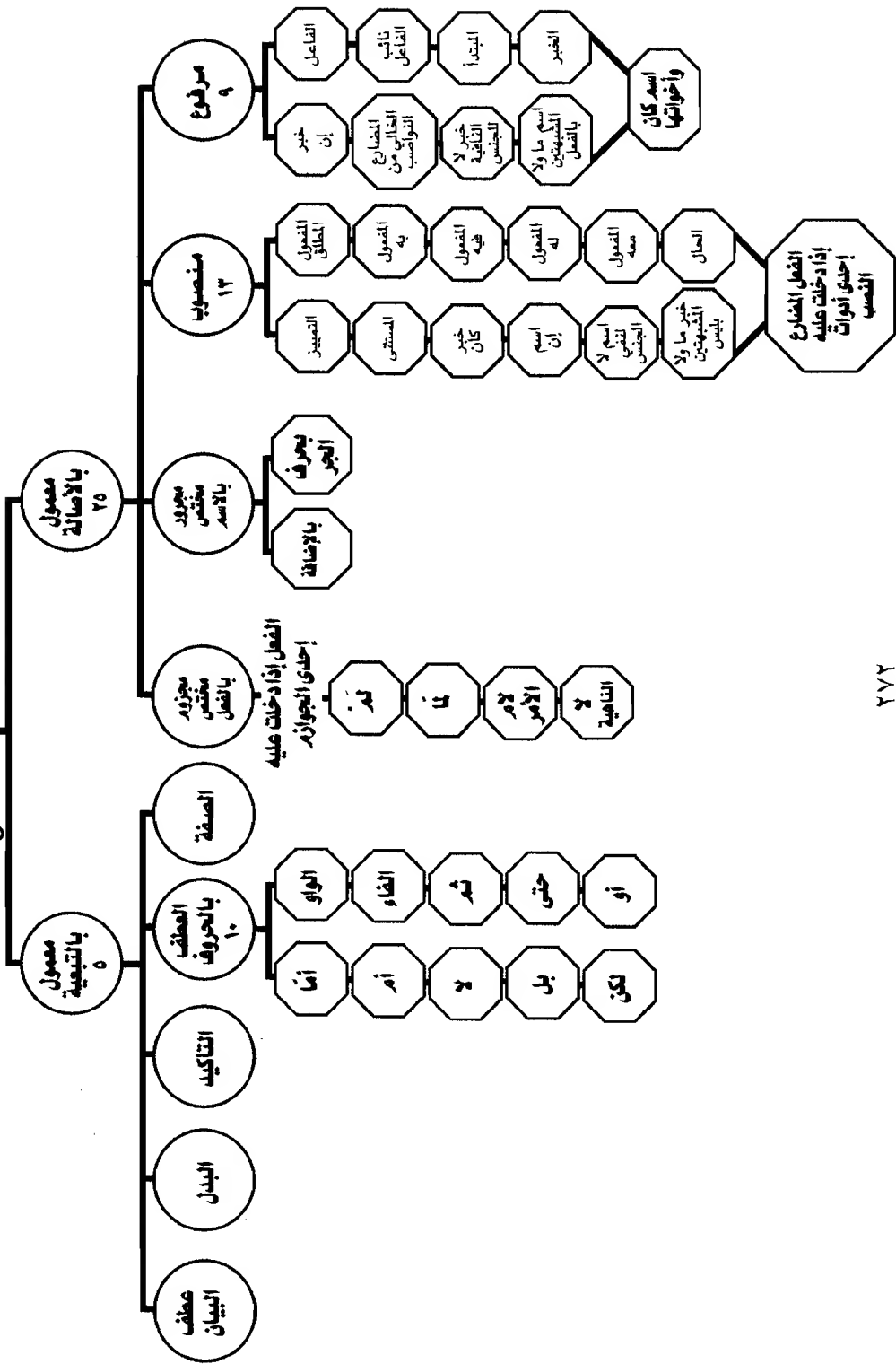
العامل ٦٠



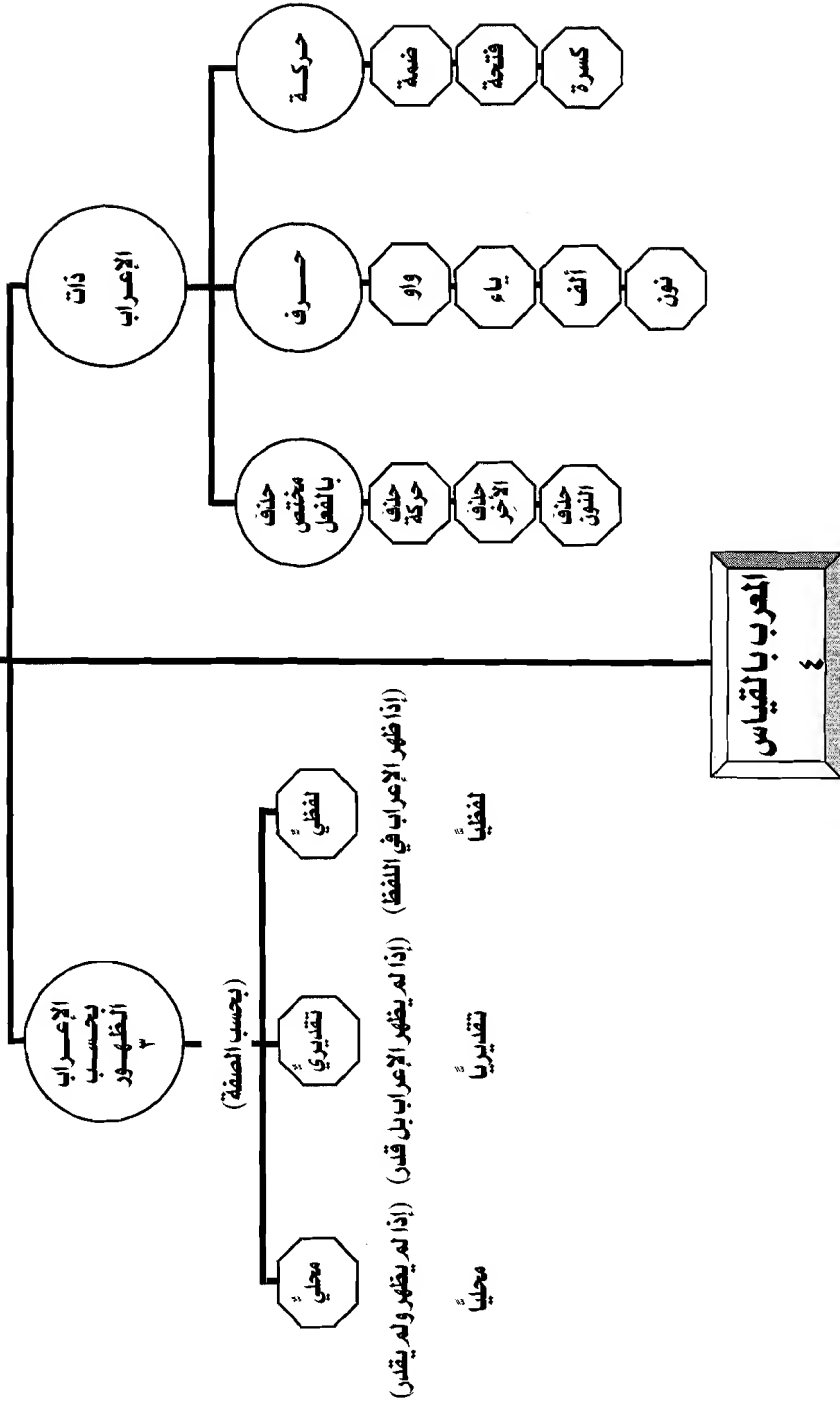
العامل ٦٠



المعمول ٣٠



عمل وإعراب

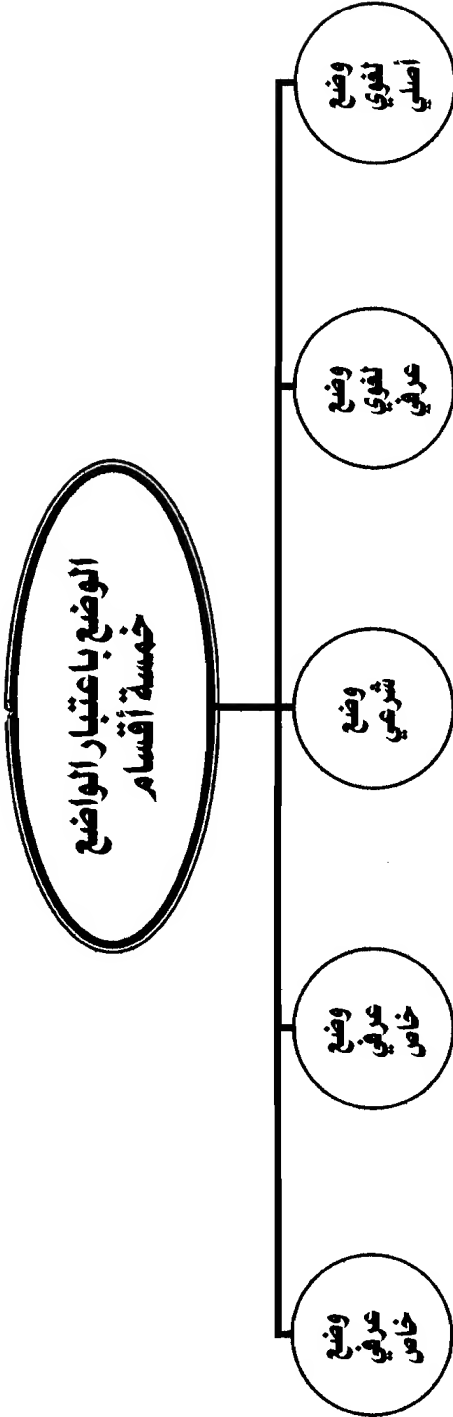


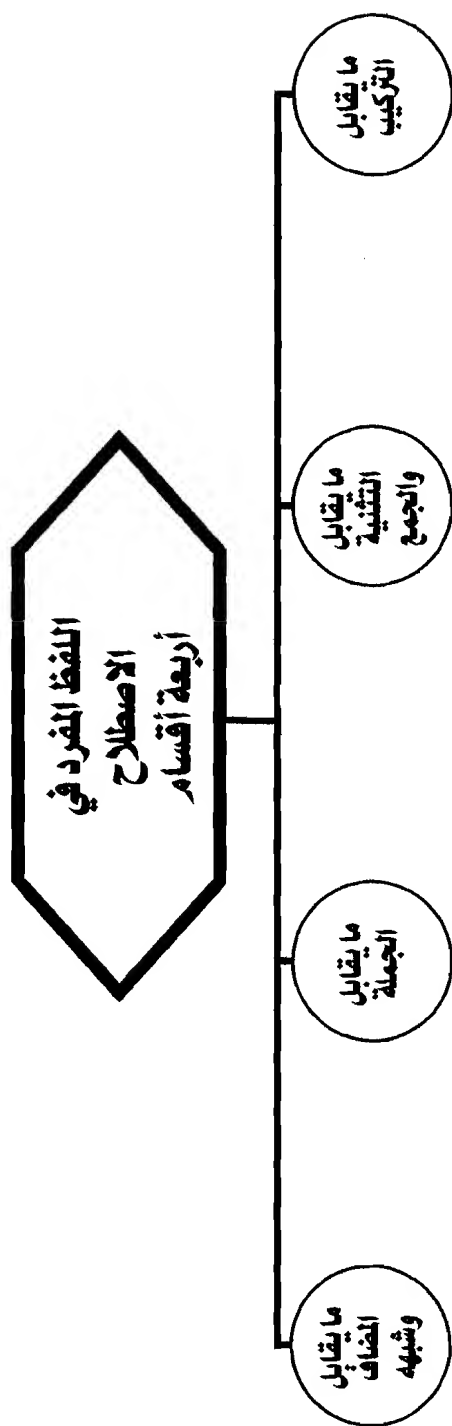
2

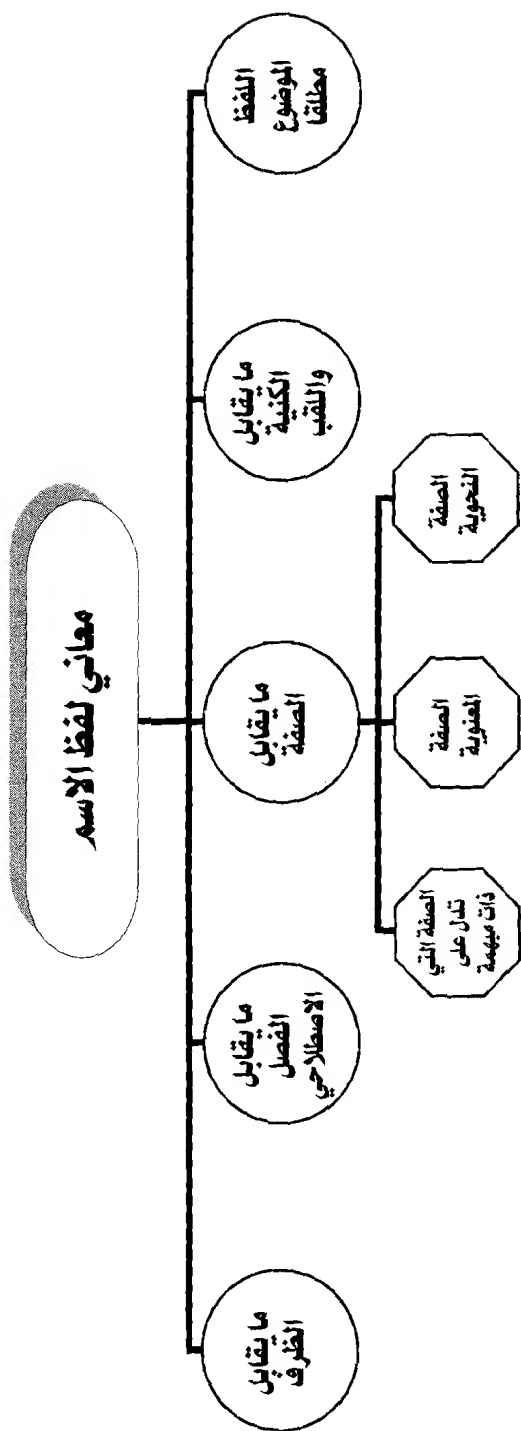


جداول
ينابيع الألفاظ

للدكتور: شامل الشاهين

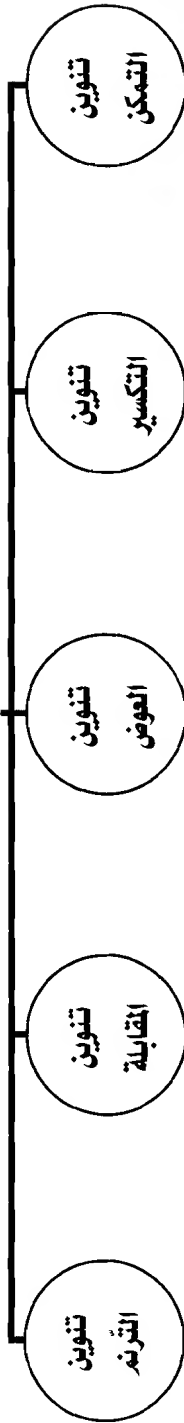




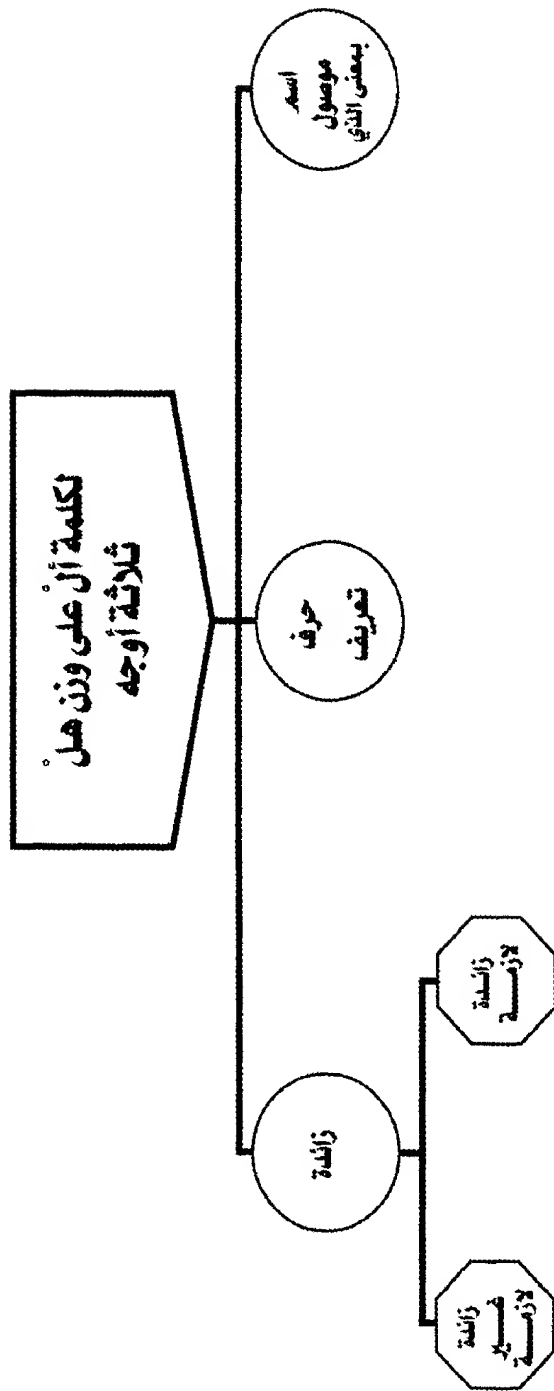


أقسام التنوين

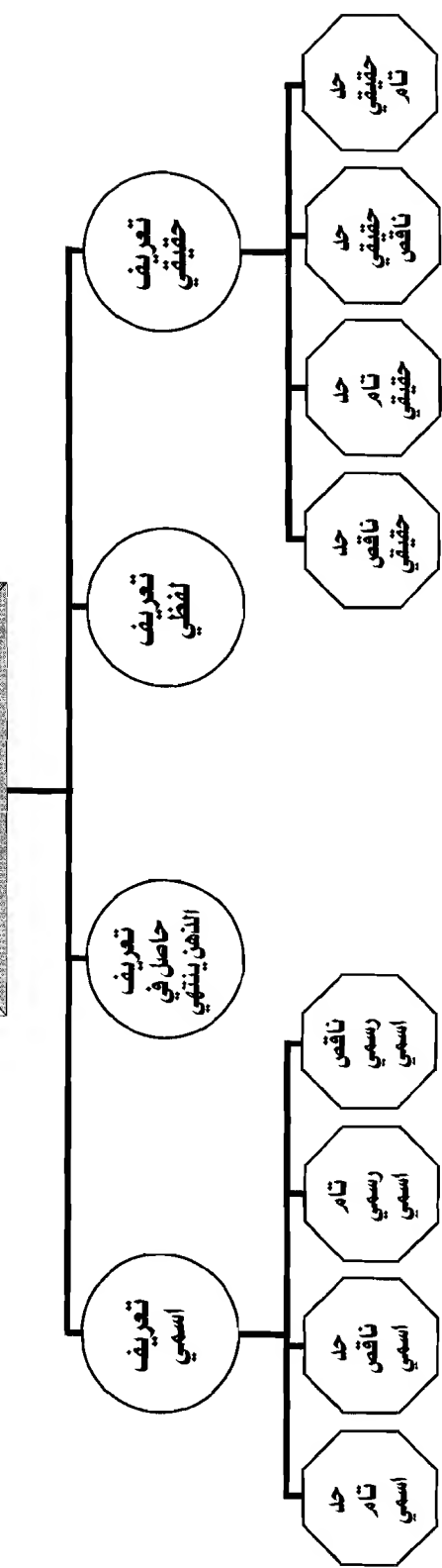
(المشهورة)

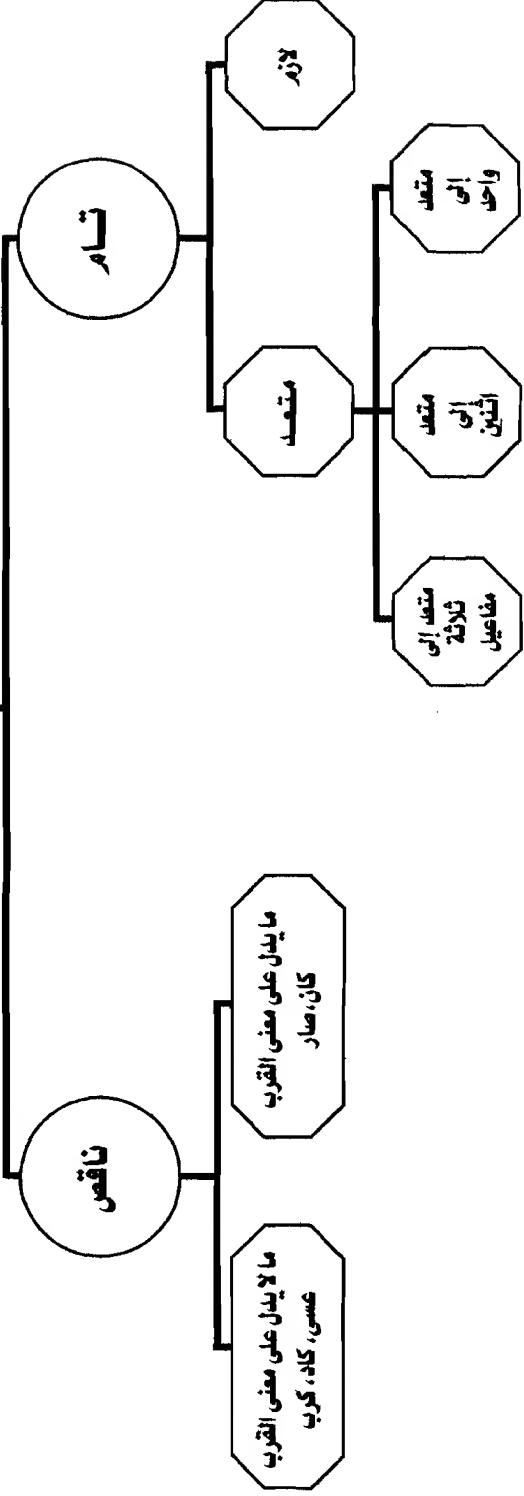
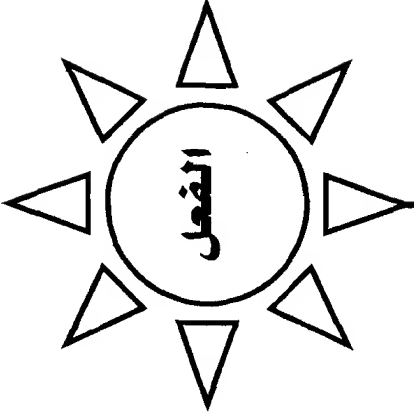


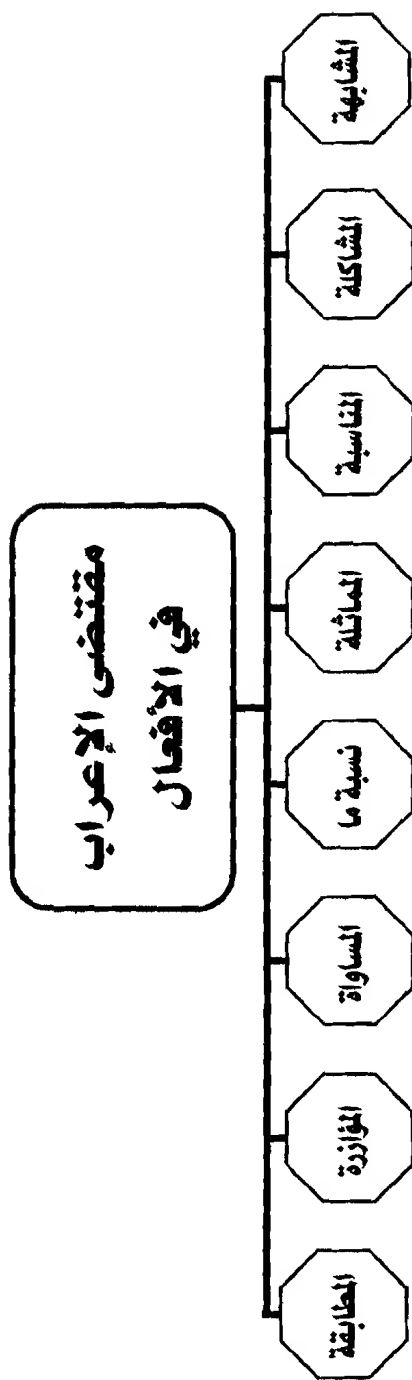
تنوين الصرف
تنوين مكنية



التعريف على أربعة أقسام







أفعال المقاربة باعتبار أوضاعها ثلاثة أقسام

الأول

ما وضع للنو خبر جاء
حسى، حرى، اخلوق

الثاني

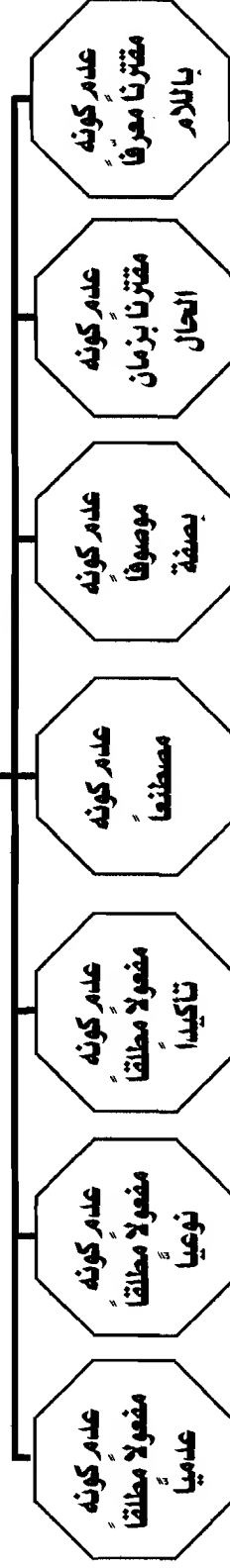
ما وضع للنو الخبر شروعا
وأخذا فيه
كرب، طفق، هلهل، أخذ
جعل، علق، أقبل، أوشك، أنشأ

الثالث

ما وضع للنو الخبر حصولا
كاد

الشروط العدمية المجتمعة لعمل المصدر في الفاعل والمفعول به

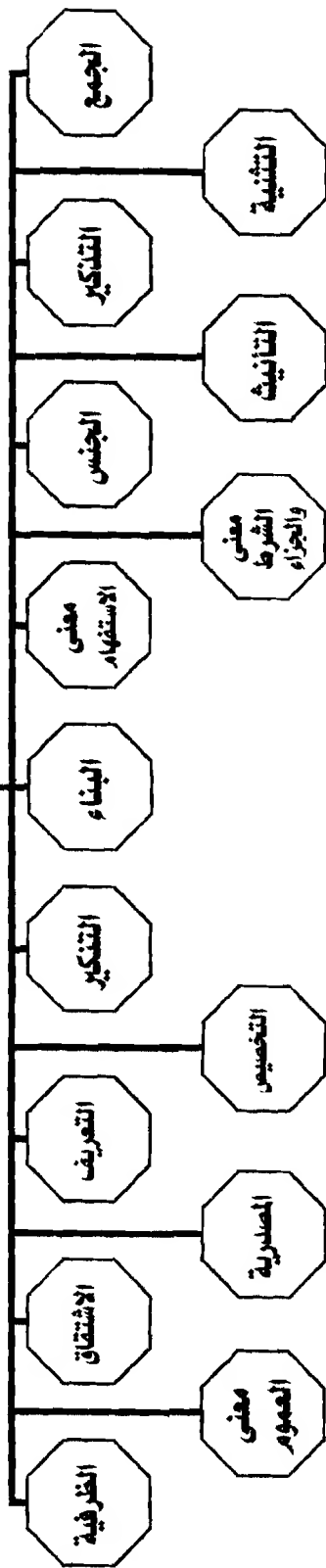
٧



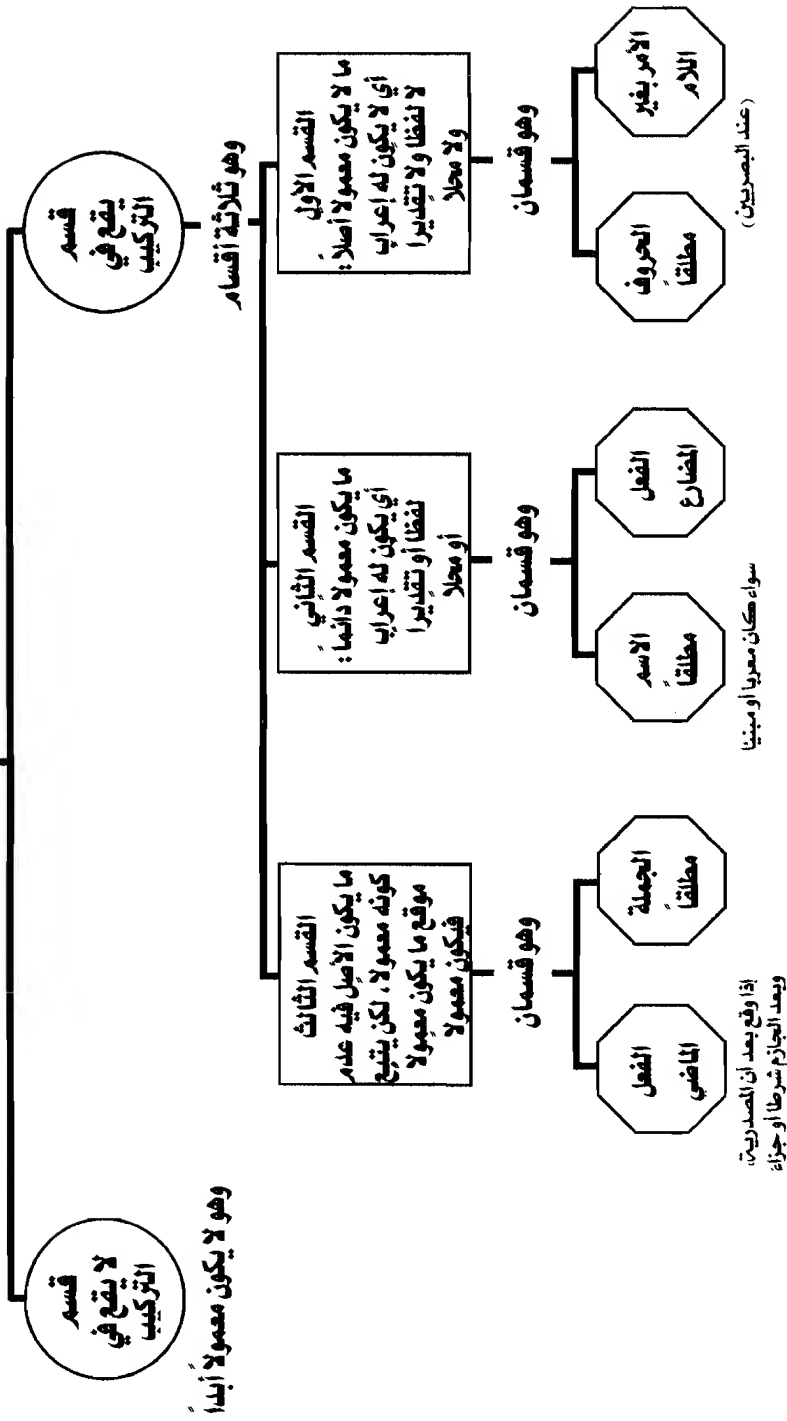
المعاني التي يكتسبها المضاف
من المضاف إليه
أو
فائدة الإضافة

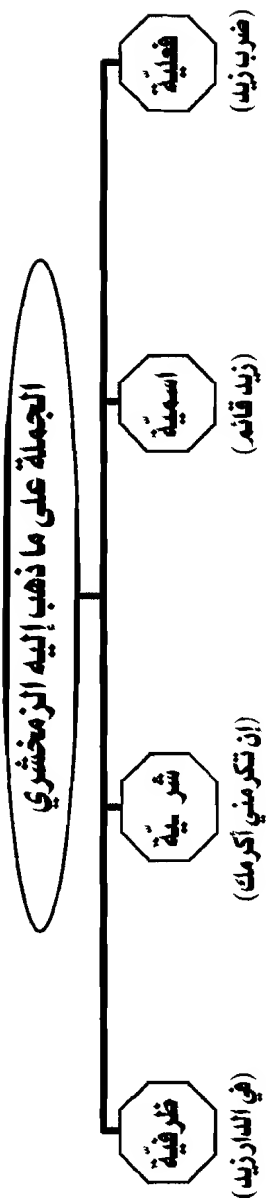
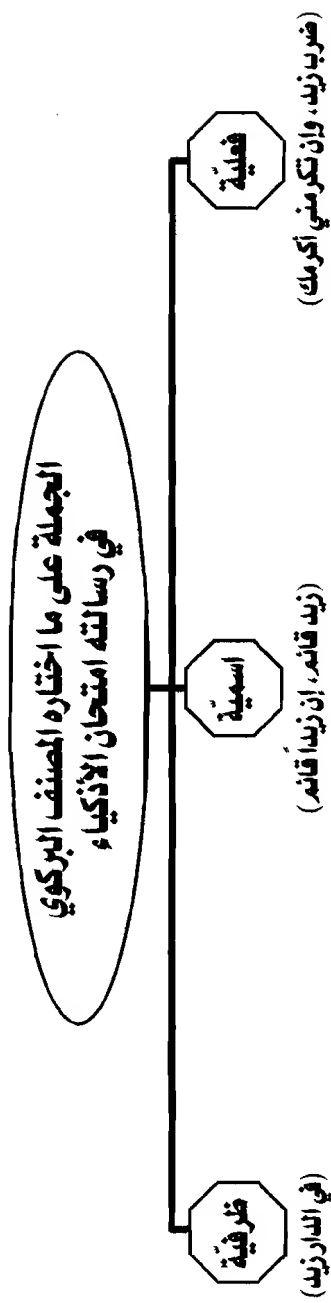
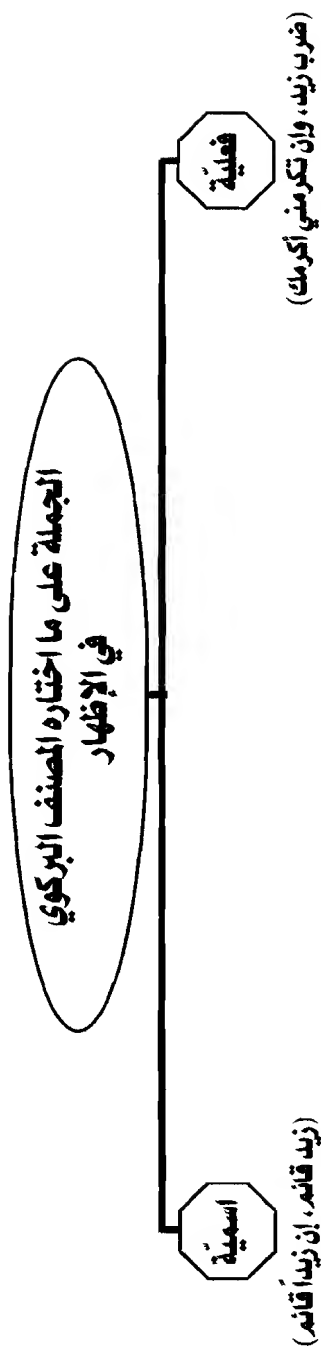
١٥

اكتساب

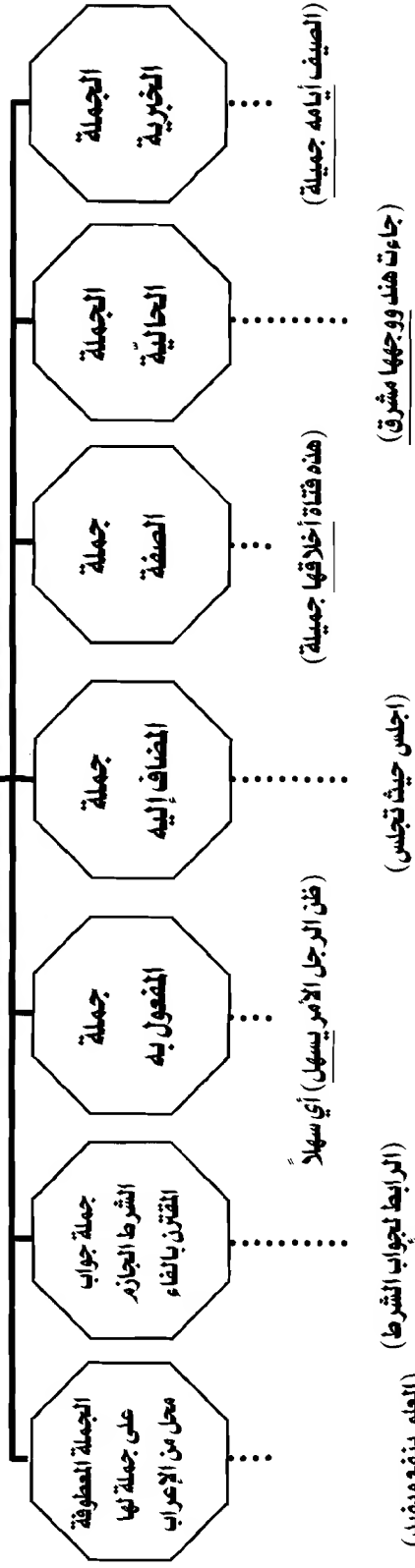


الألفاظ الموضوعة





لها محل من الإعراب



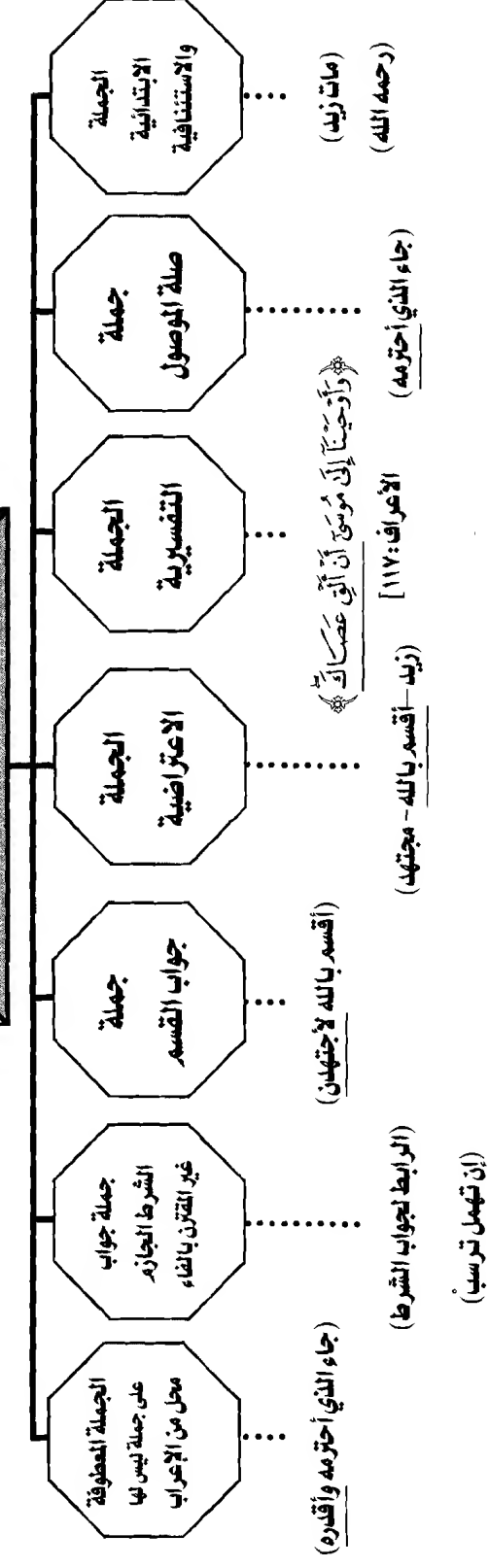
(العلم ينفع ويفيد) (الرابط لجواب الشرط) أو (بإذا الفجائية) (العلم ينفع ويفيد) (العلم ينفع ويفيد) (العلم ينفع ويفيد) (العلم ينفع ويفيد) (العلم ينفع ويفيد) (العلم ينفع ويفيد) (العلم ينفع ويفيد)

(من يجتهد فالنجاح حليفه)

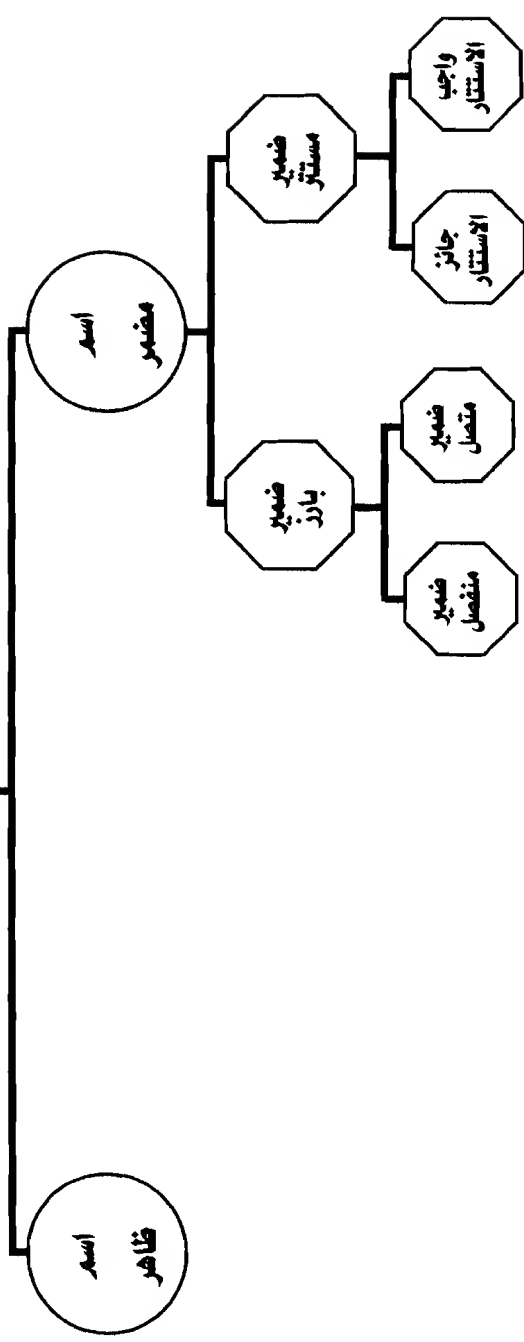
وإن تصبّهم سنةٌ كما قدّمت ألبوم إذا هم يقنطرون

[الروم: ٣٦]

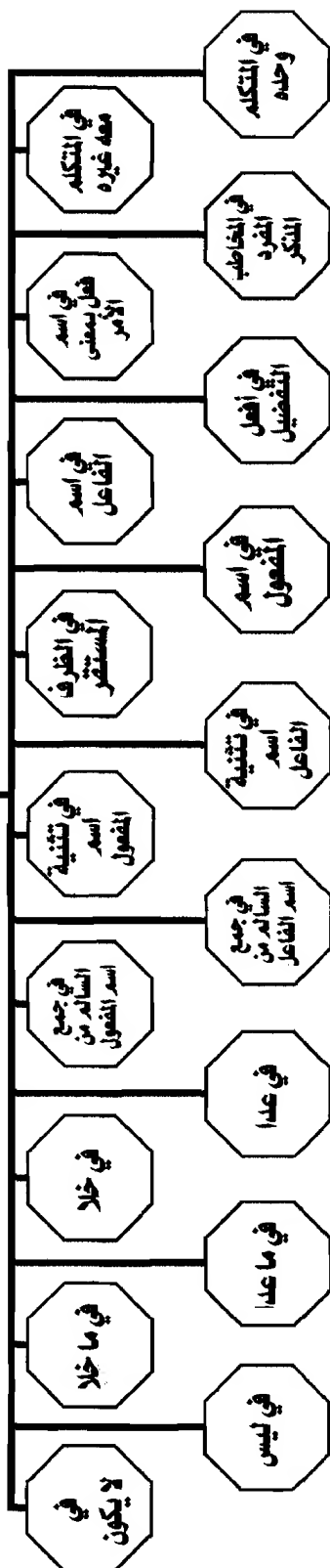
لها محل من الإعراب الجملة التي ليس

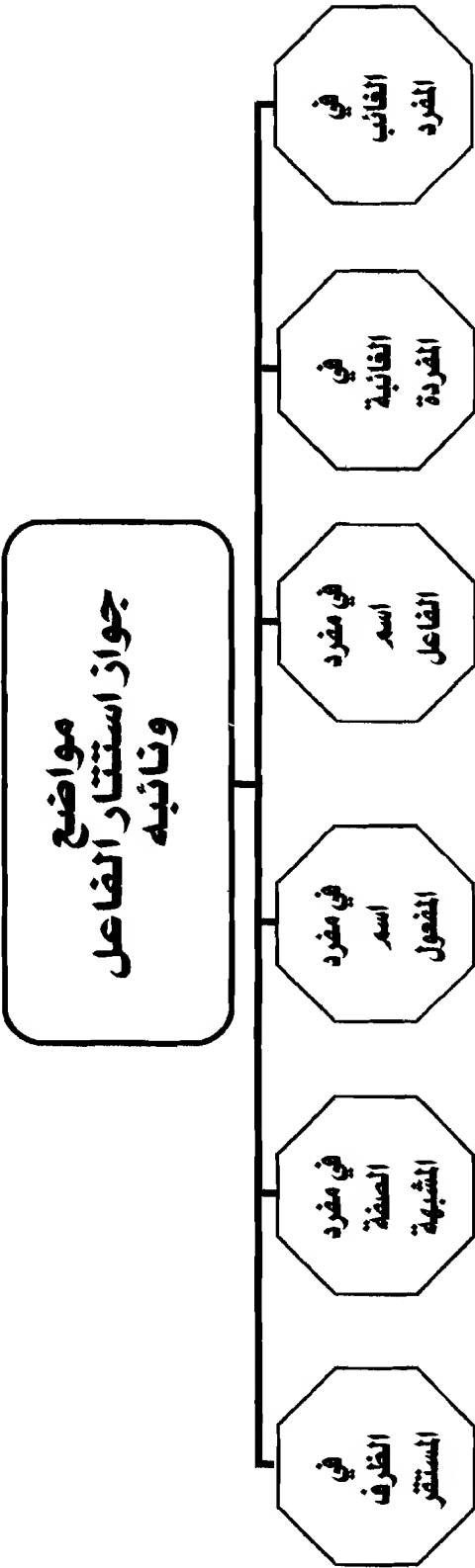


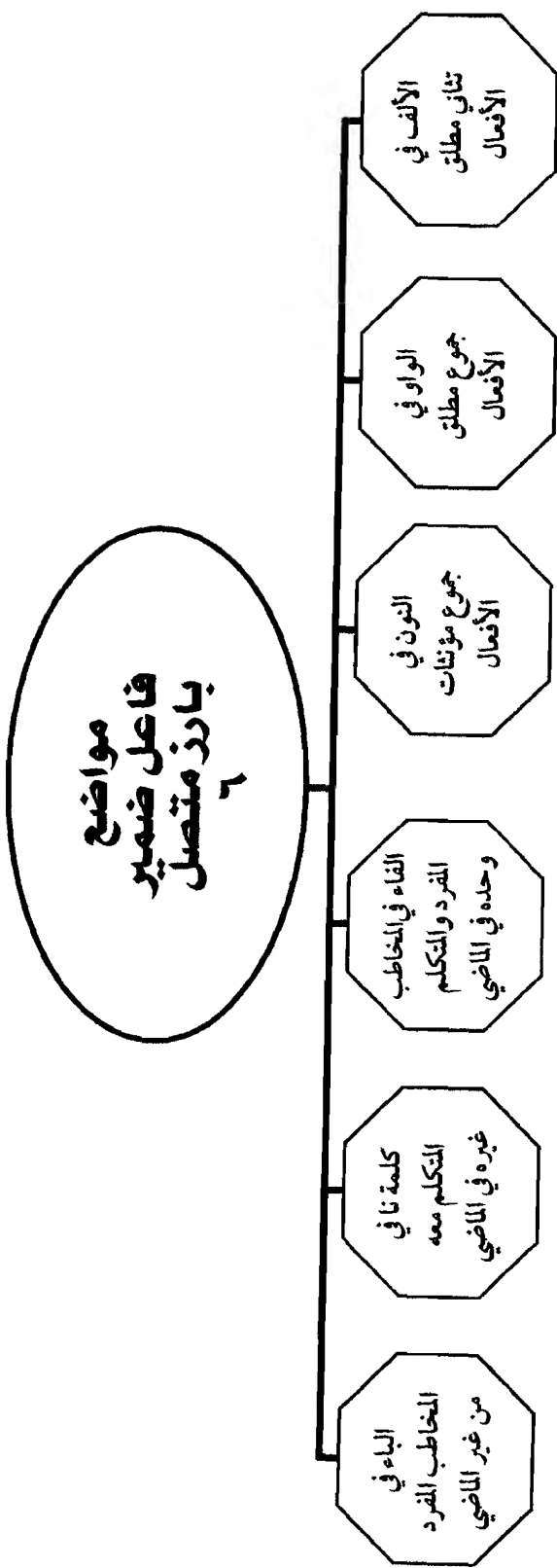
الأسماء التي يكون منها
الفاعل ونائبه



مواضع وجوب
استتار الفاعل ونائبه

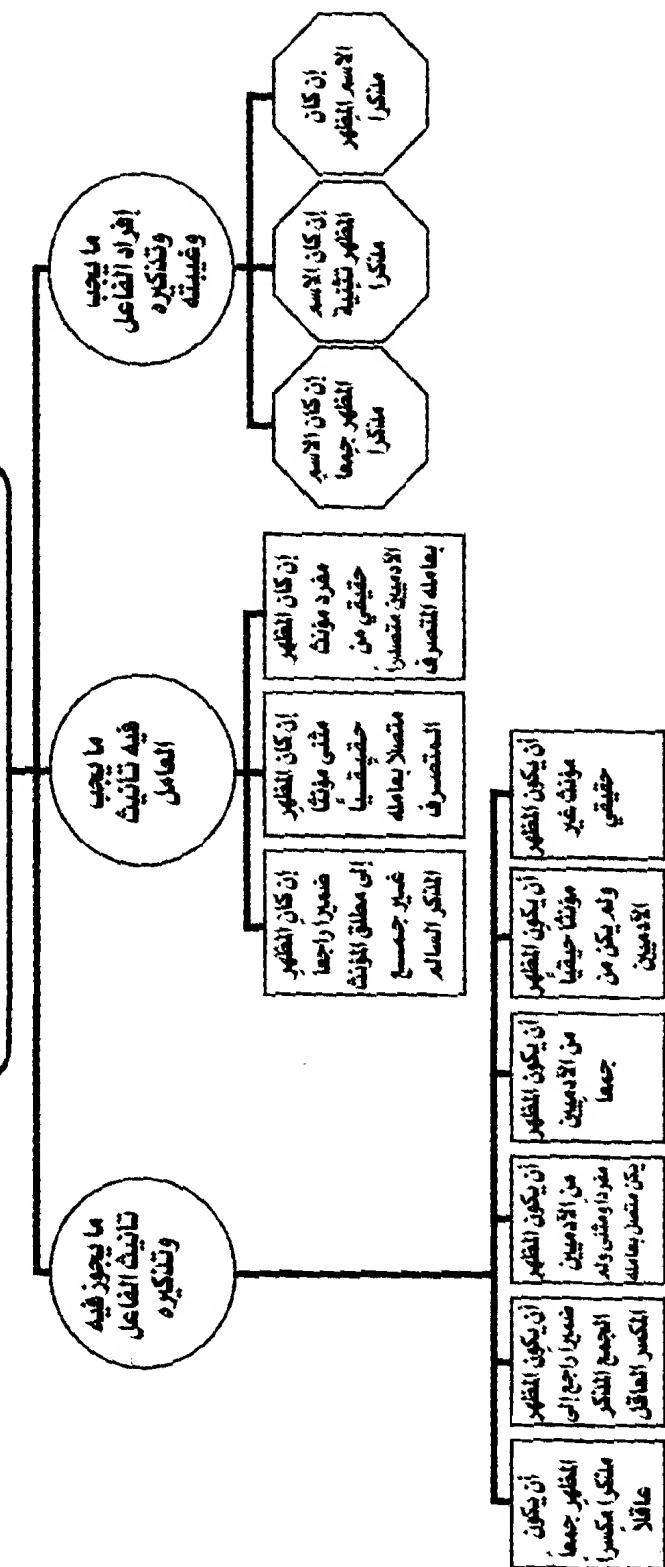


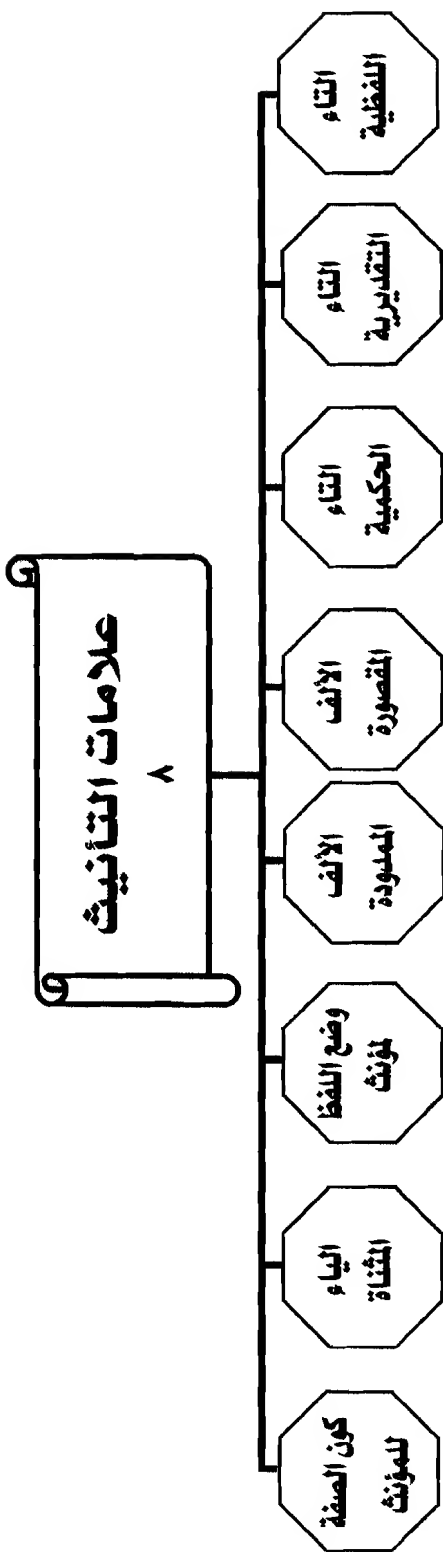


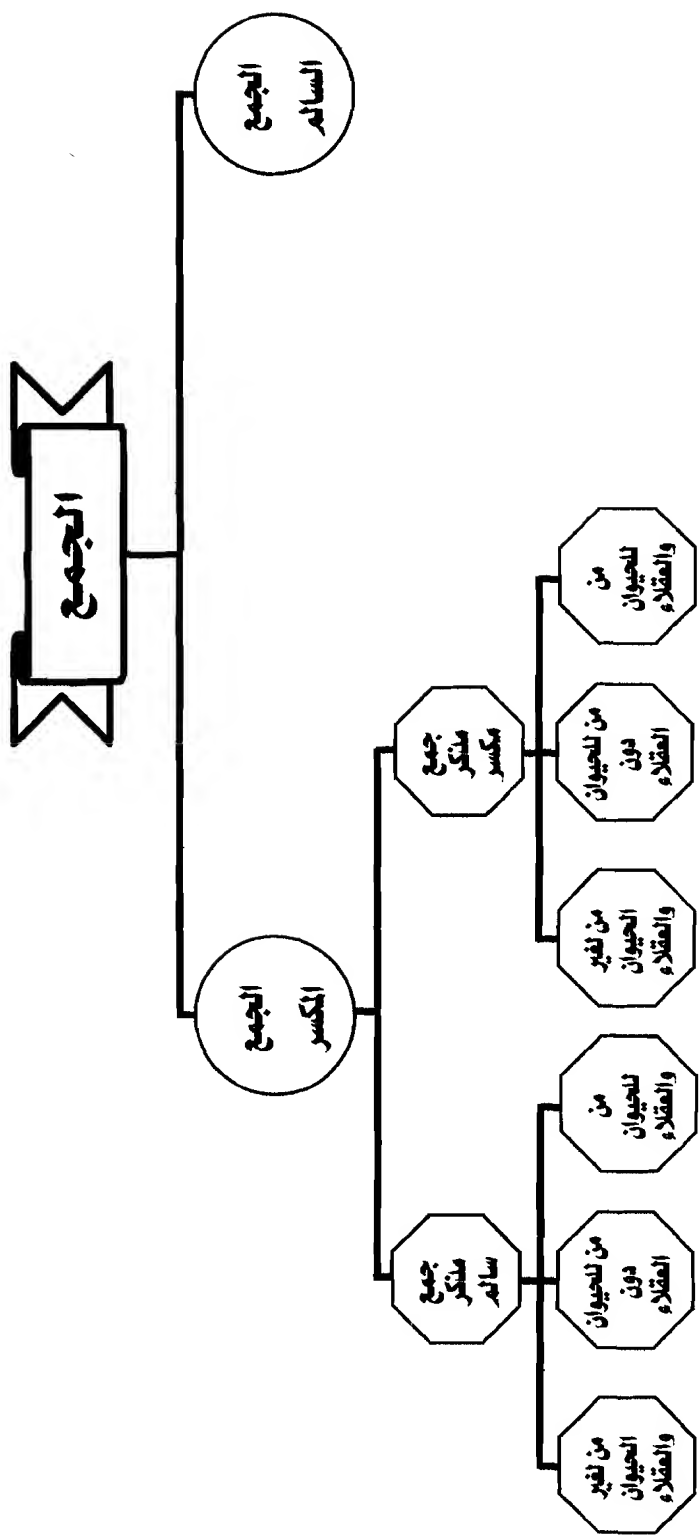


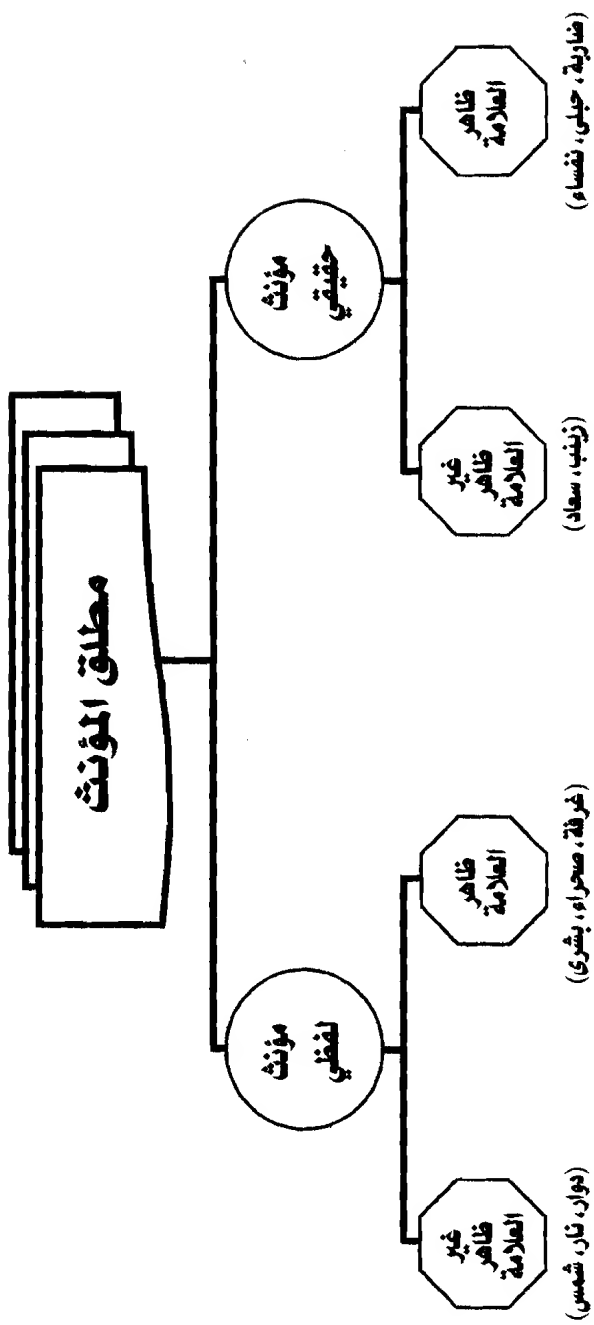
الفاعل وما يوازيه باعتباره إسناده إلى فاعله وتائب الفاعل

٣









32



العوامل الناسخة

٢

من
الحروف

الحروف
المشبهة
بالفعل
(أَنْ، أَى، كَأَنَّ،
لَكِنَّ، لَا)

ما
وليس
المشبهتين
بالفعل

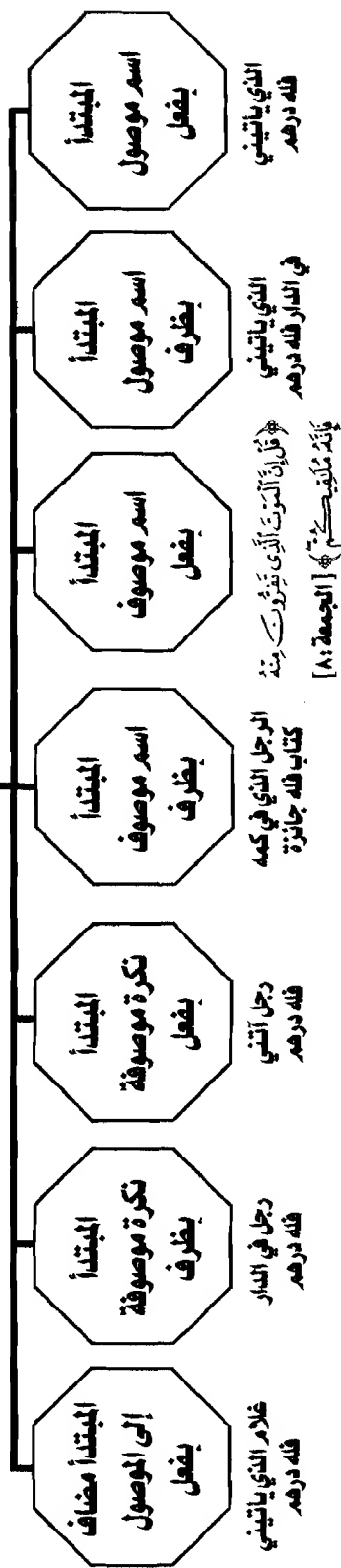
من
الفعل

الأفعال
الناقصة
(صار، ليس،
ظل، أصبح، أَمسى)

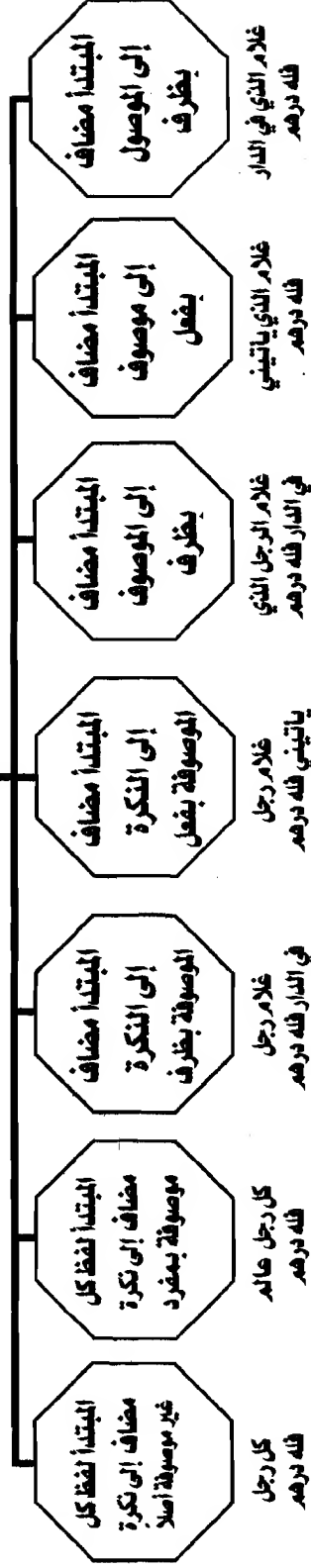
أفعال
القلوب
(زعم، حسب،
علم، جعل،
رأى، ظن)

دخول الفاء في خبر المبتدأ وجوباً

٧

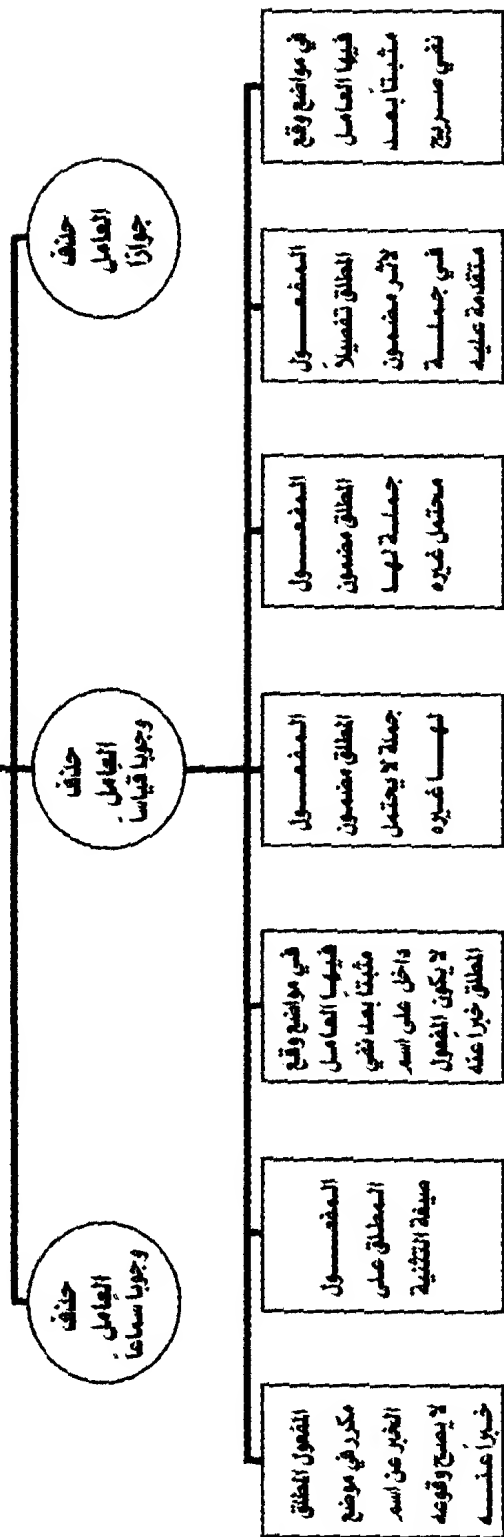


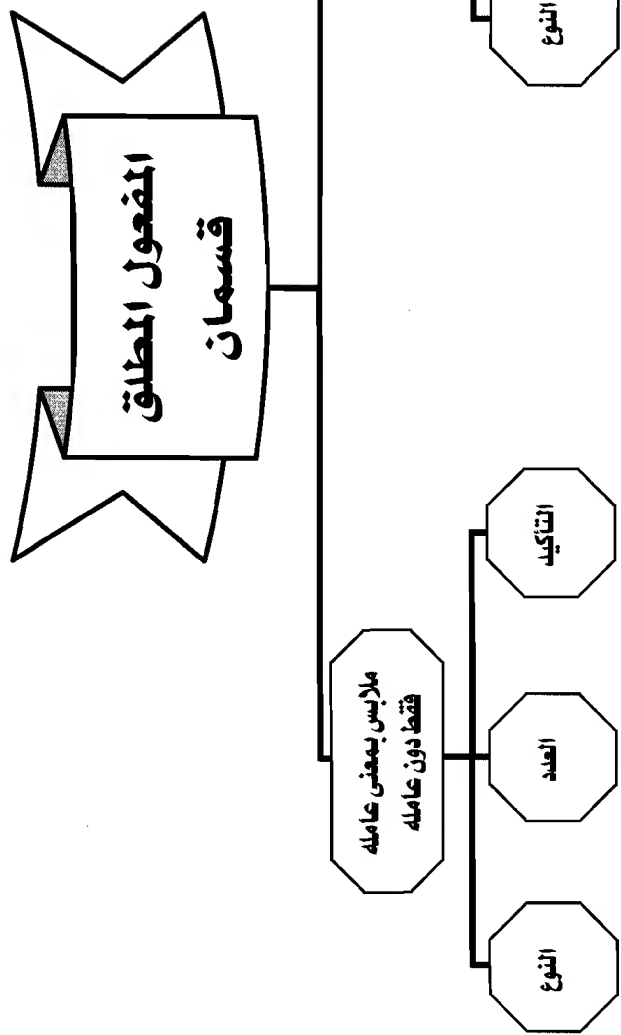
دخول الضاء في خبر المبتدأ جوازاً



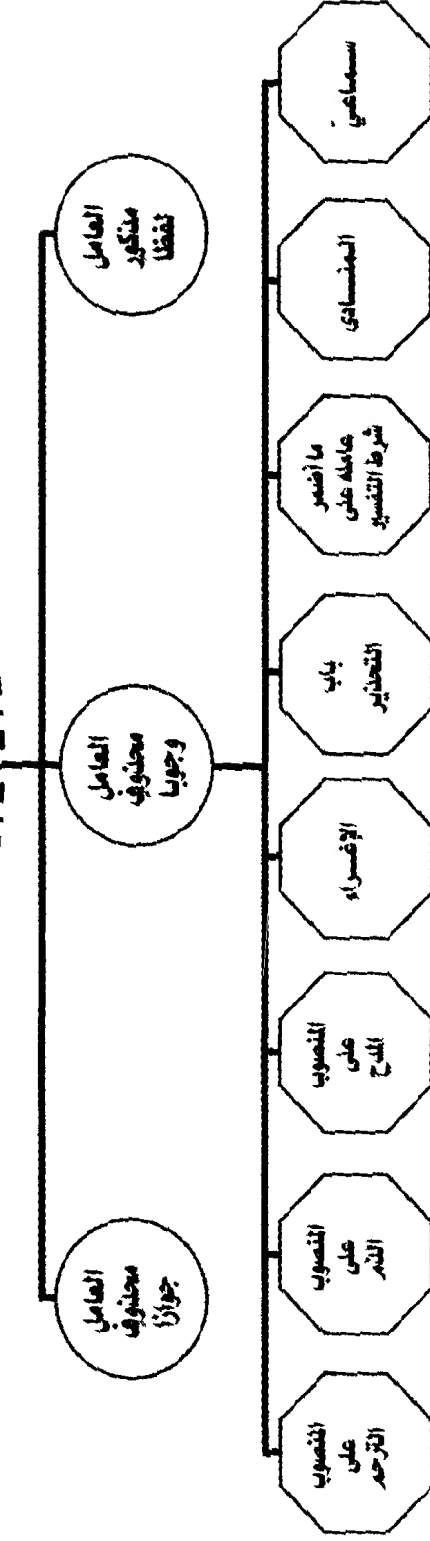
حذف عامل المفعول المطلق

٣





٣ العامل في المفعول به باعتبار ذكره وحذفه



المفعول به الصريح باعتبار تقدمه وتأخره

جواز
تقديمه
على عامله

(الله أعيد)

ووجه الحبيب أتمنى)

وجوب
تقديمه
على عامله

إن اشتبه
المنصوب بغيره
(ضرب موسى
عيسى)

إن كان عامله
فعل التعجب
(ما أحسن
زيداً)

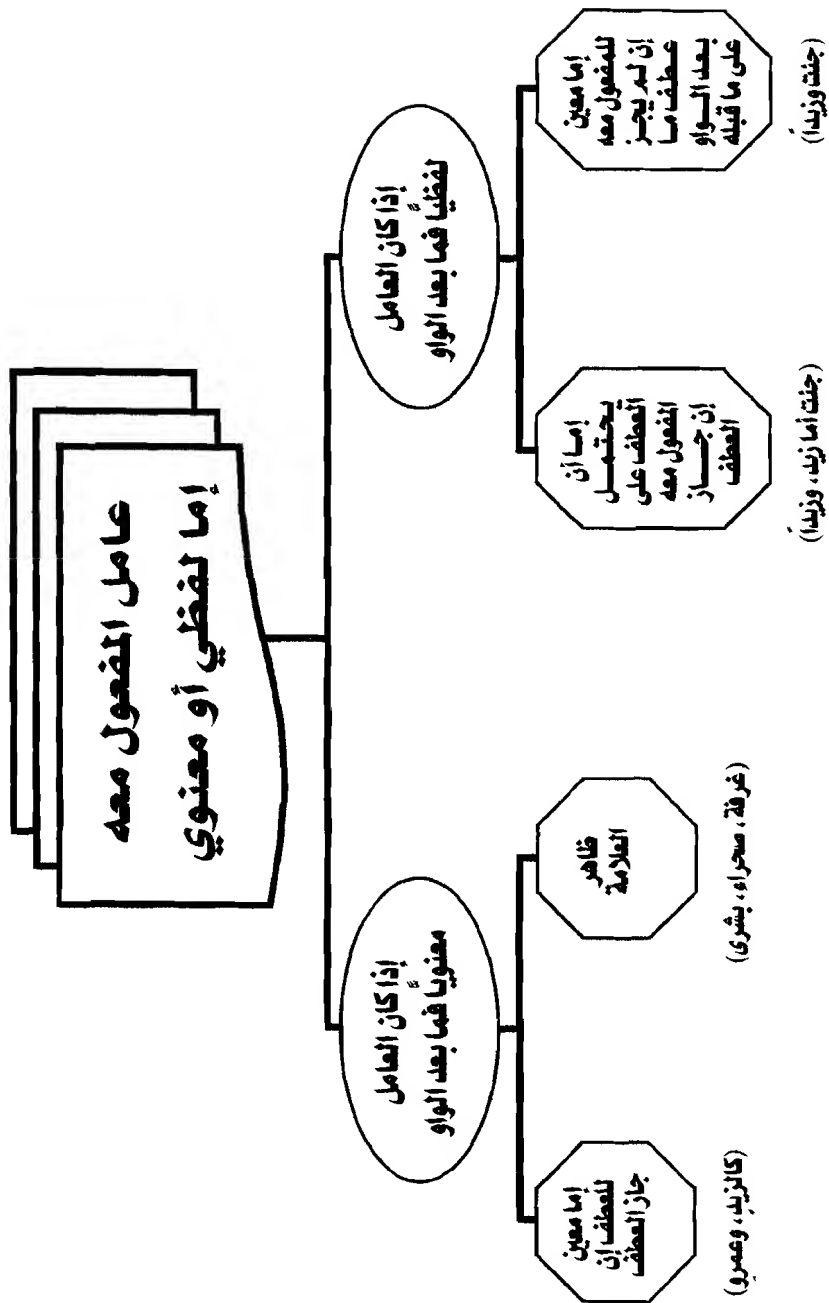
إن كان الفعل
صلة للحرف
(عجبت من أن
تضرب زيدا)

إن كان اسم
فمفعول
(دويداً زيدا)

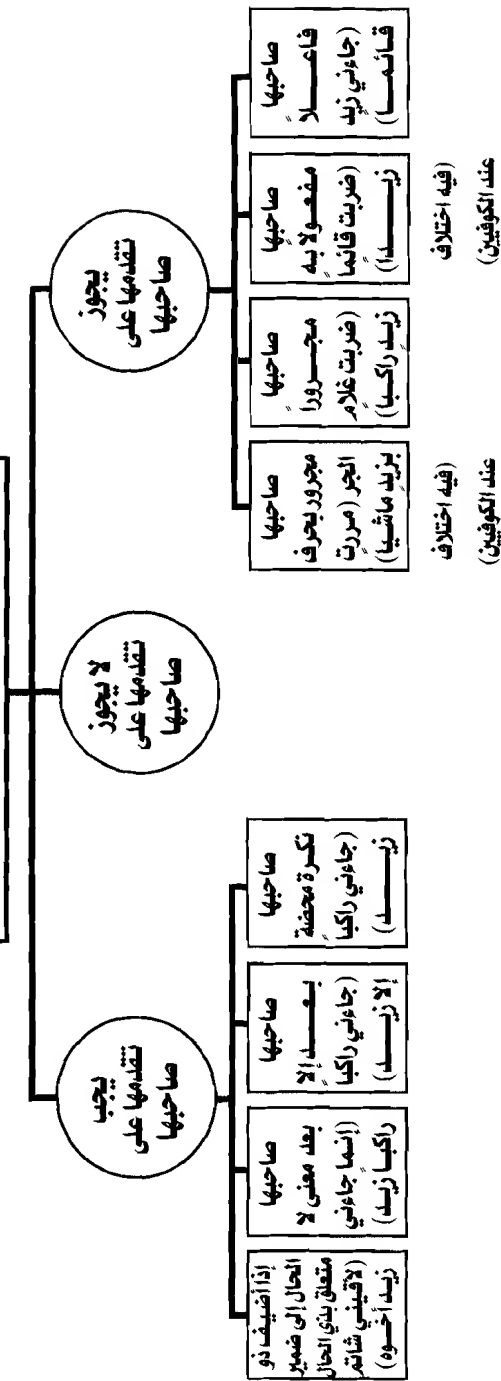
إذا تضمن منصوب
معنى الاستفهام
أو الشرط
(أيهم ضربت)

المنصوب مضافاً إلى
ما تضمن معنى
الاستفهام أو الشرط
(غلام أيهم ضربت،
وغللام ممن
لقيت فأكرمه)

المنصوب معمولاً
لا مع الفاء التي
في جواب أما إذا لم
يكن منصوب سواه
﴿فَأَنَّا الْيَوْمَ لَمَّا تَقَرَّرْ﴾
[الضحى: ٩]

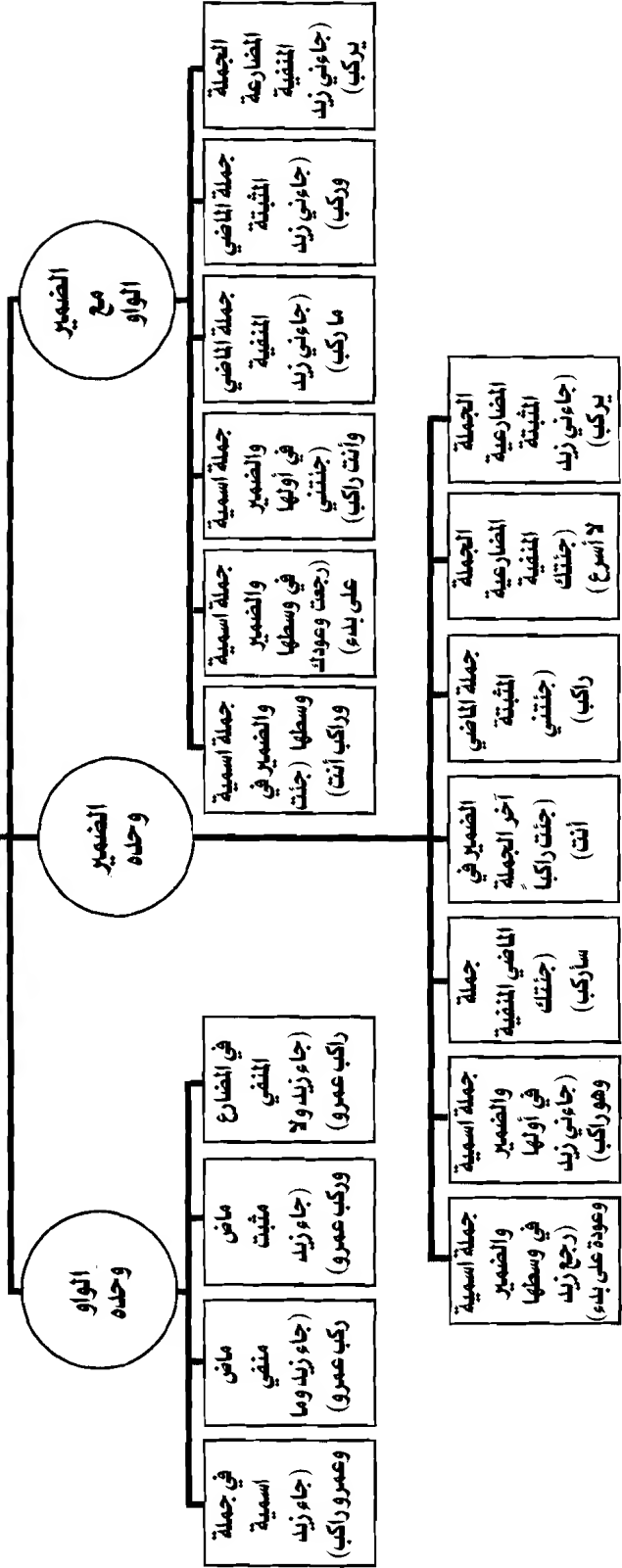


الحال باعتبار تقديمها وتأخرها عن صاحبها

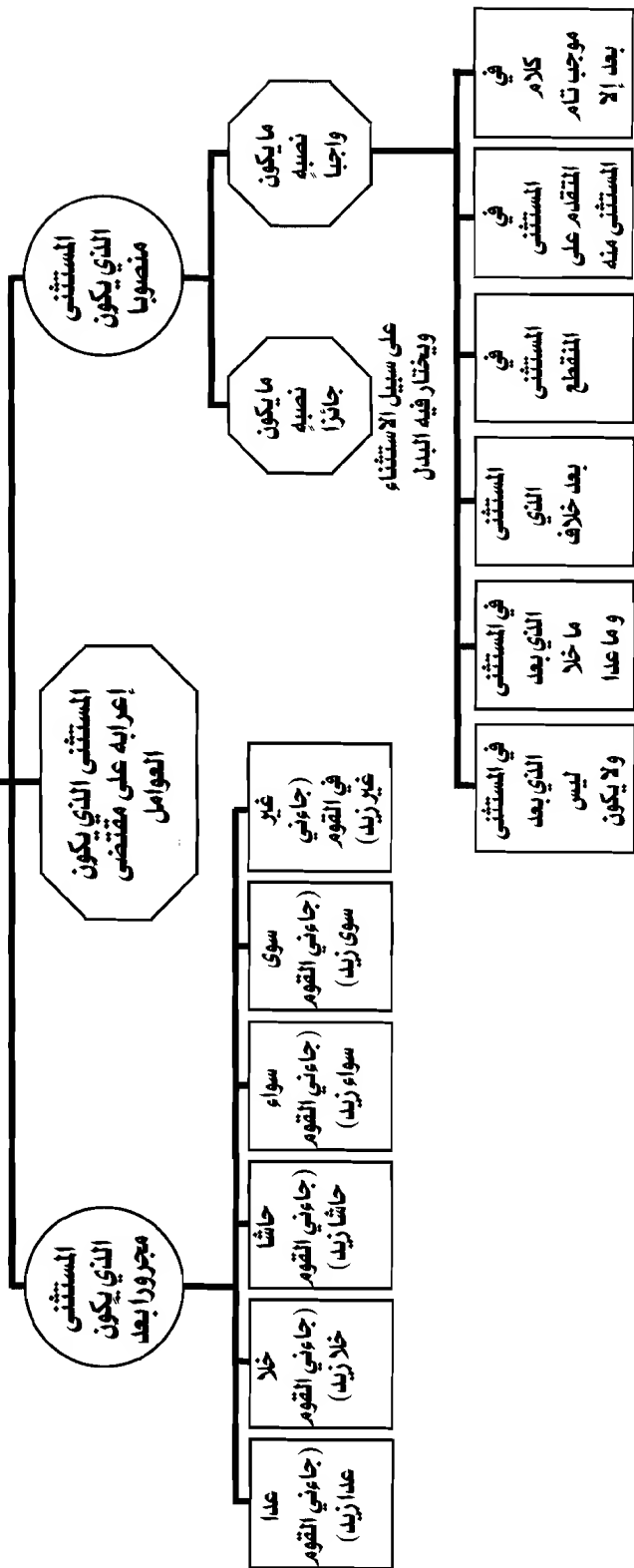


الرباط في الجملة الحالية

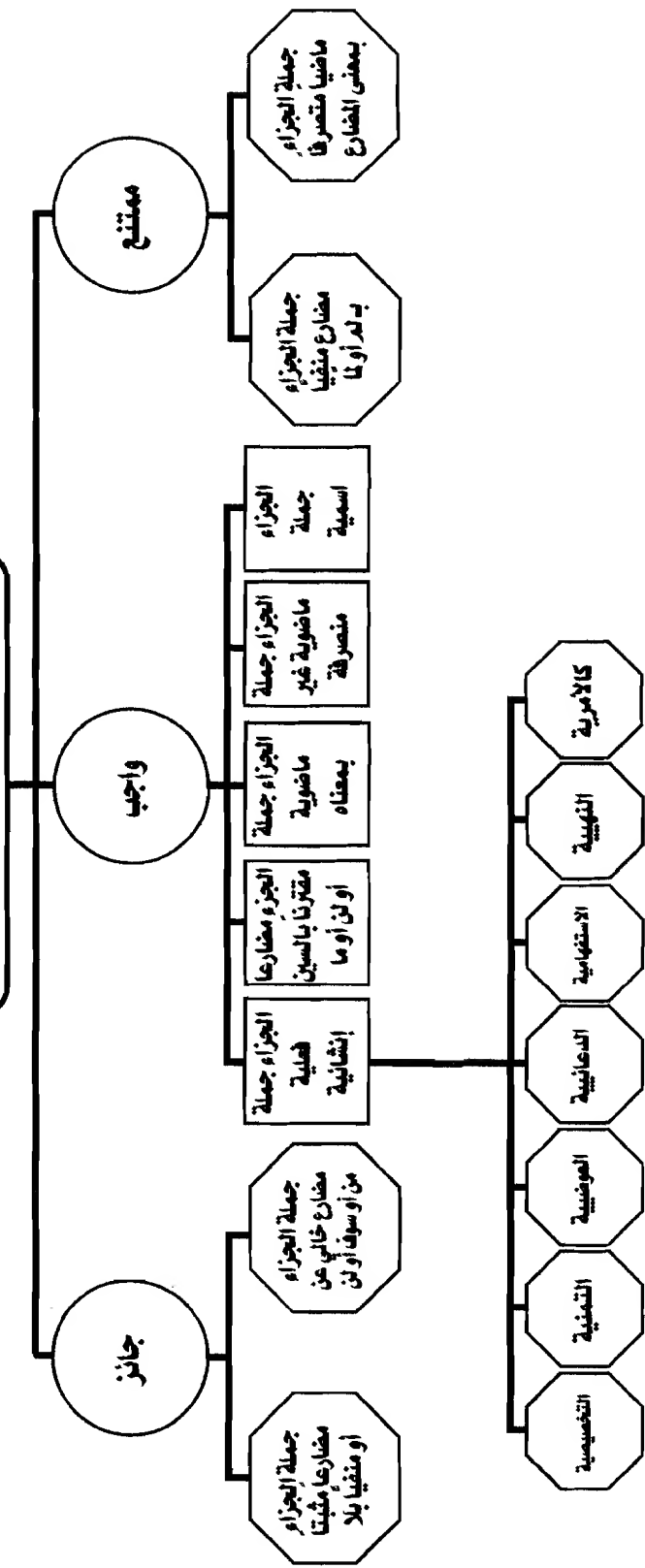
٣



إعراب المستثنى مطلقاً

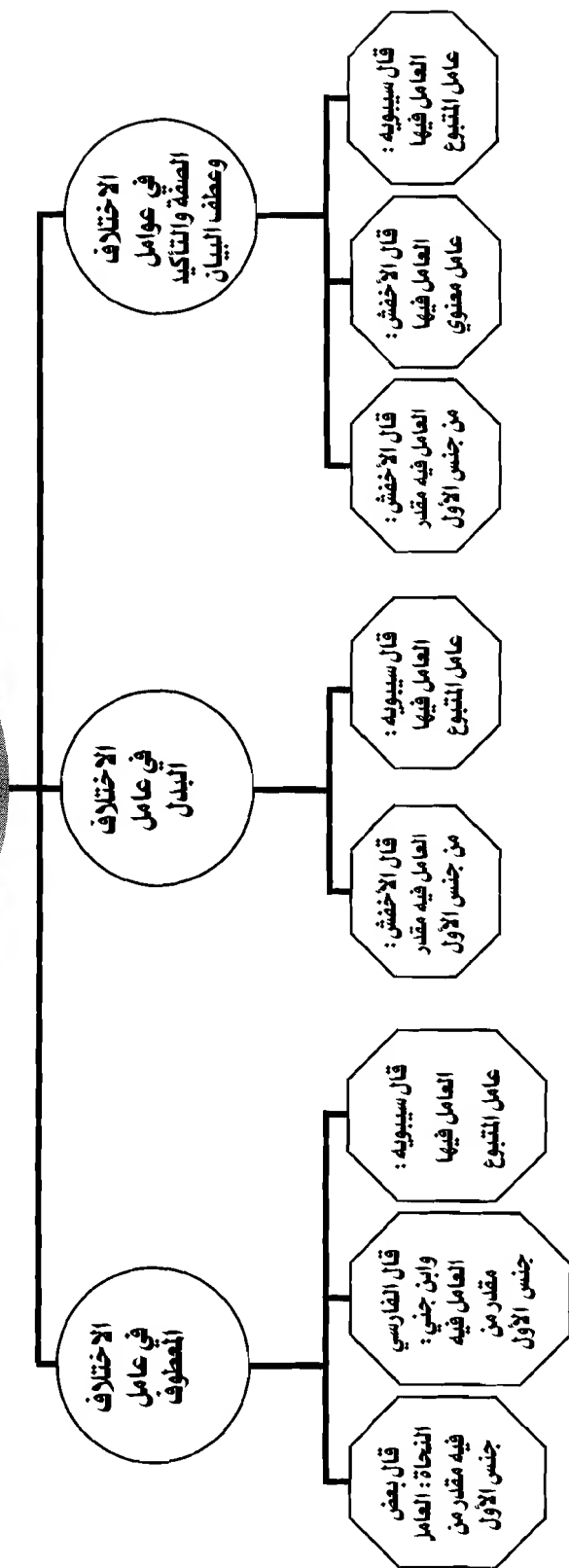


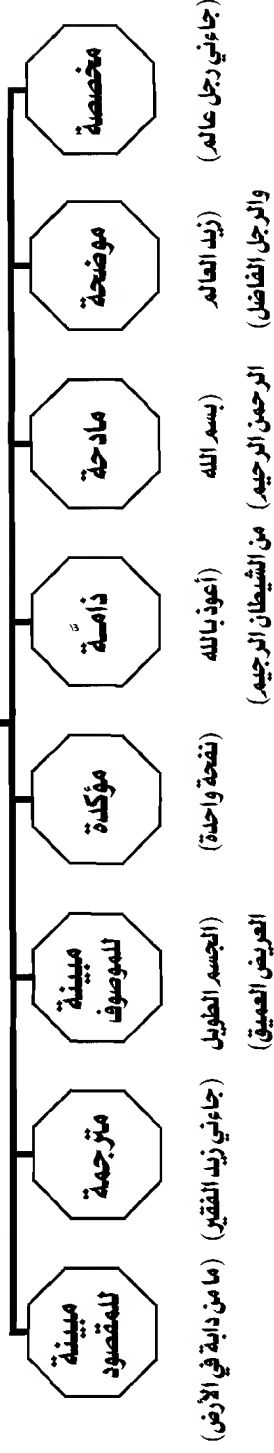
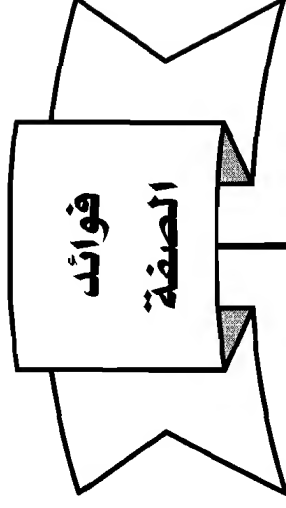
دخول الضاء في الجملة الجزائية



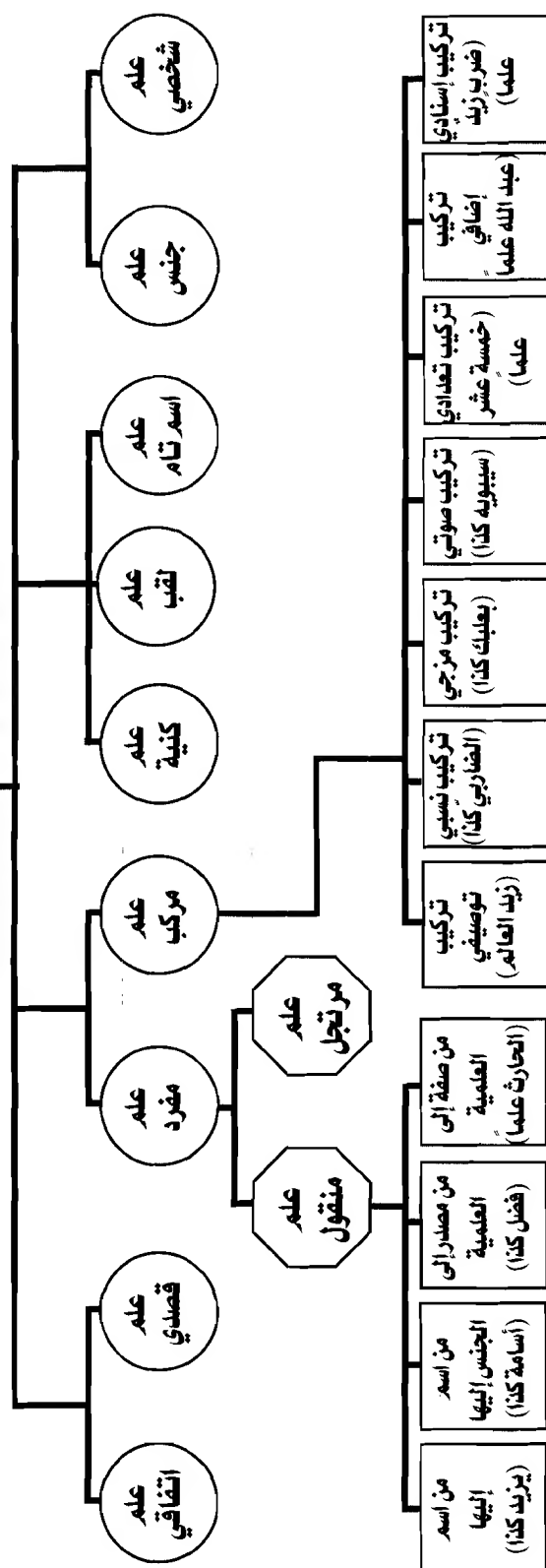
الاختلاف في عوامل التتابع

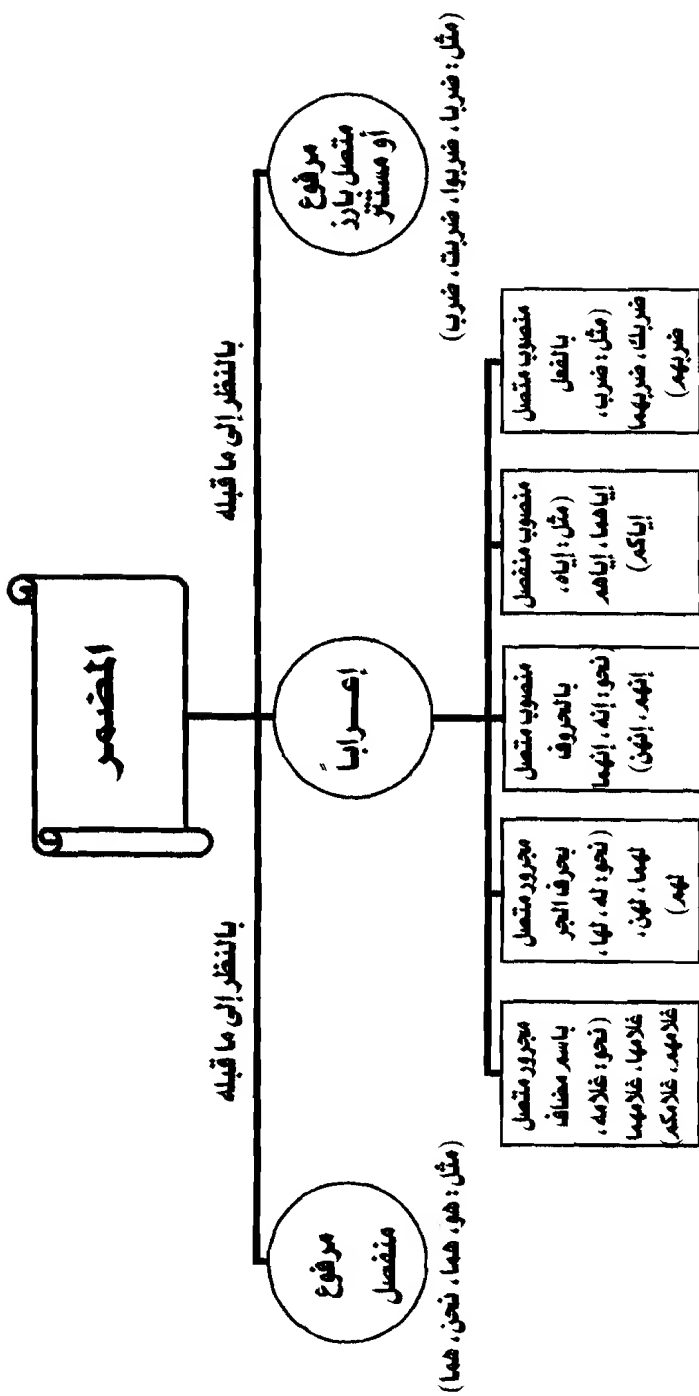
٣



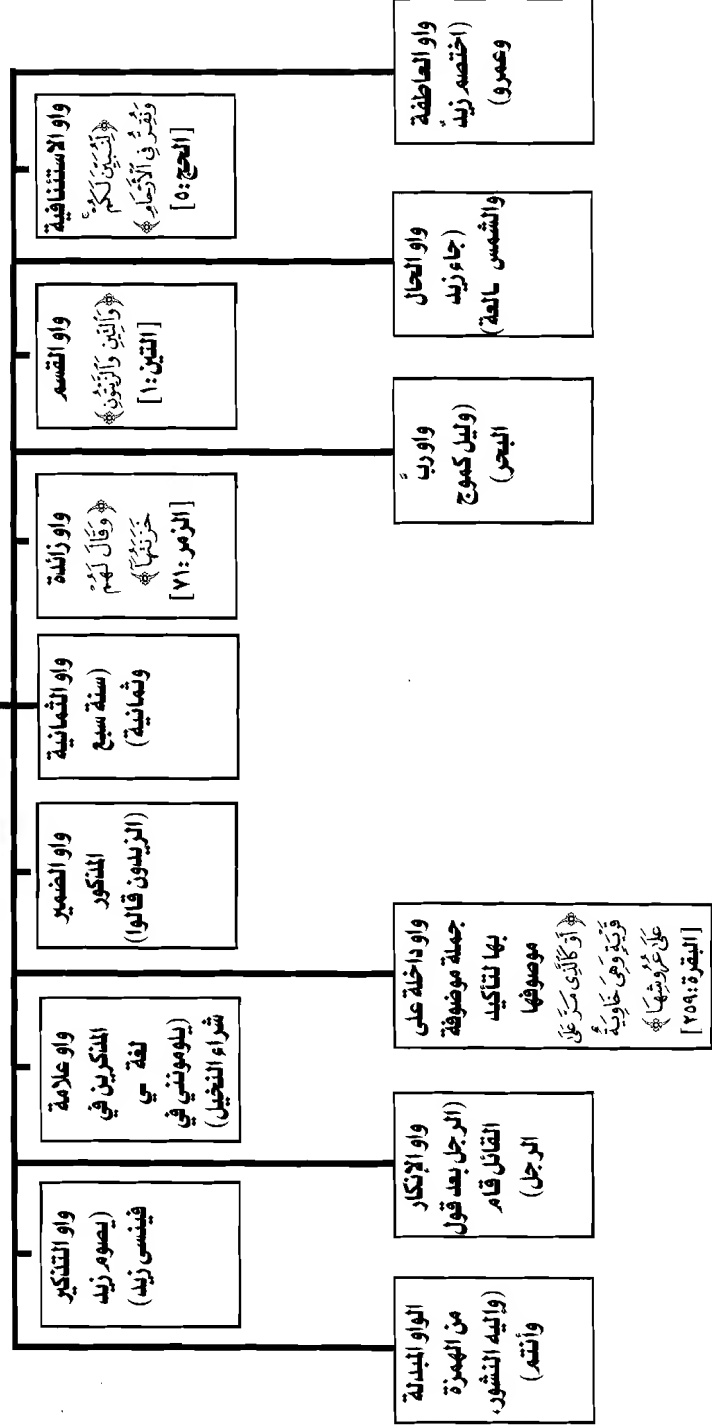


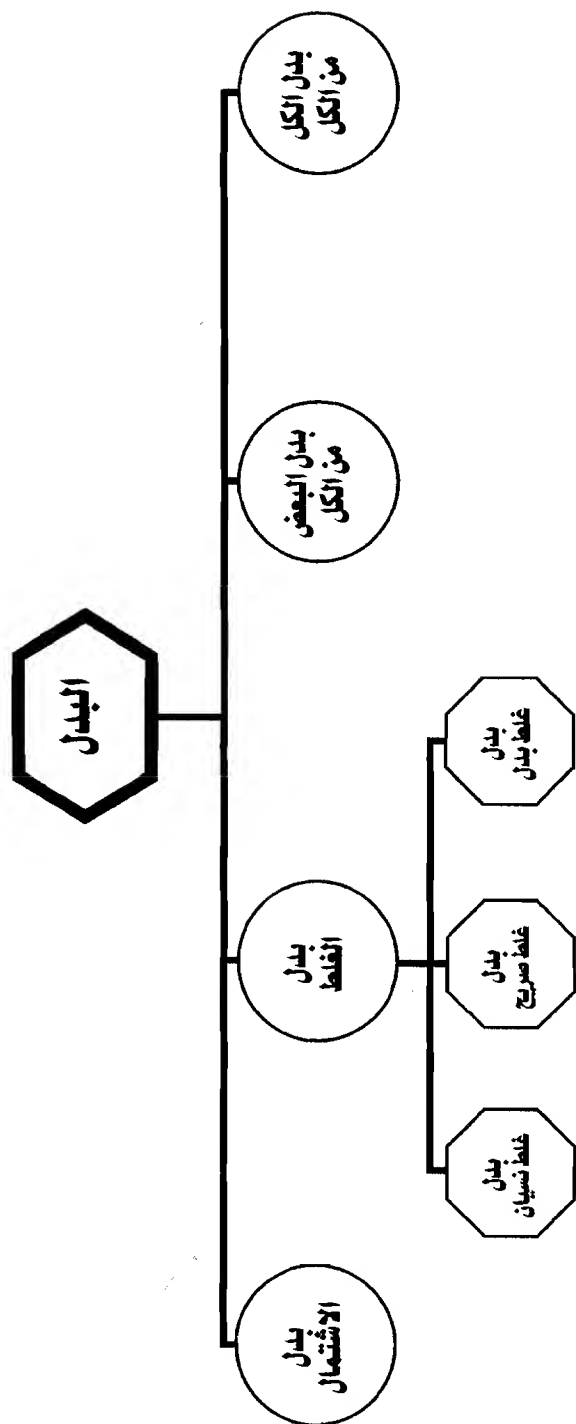
أقسام العلم

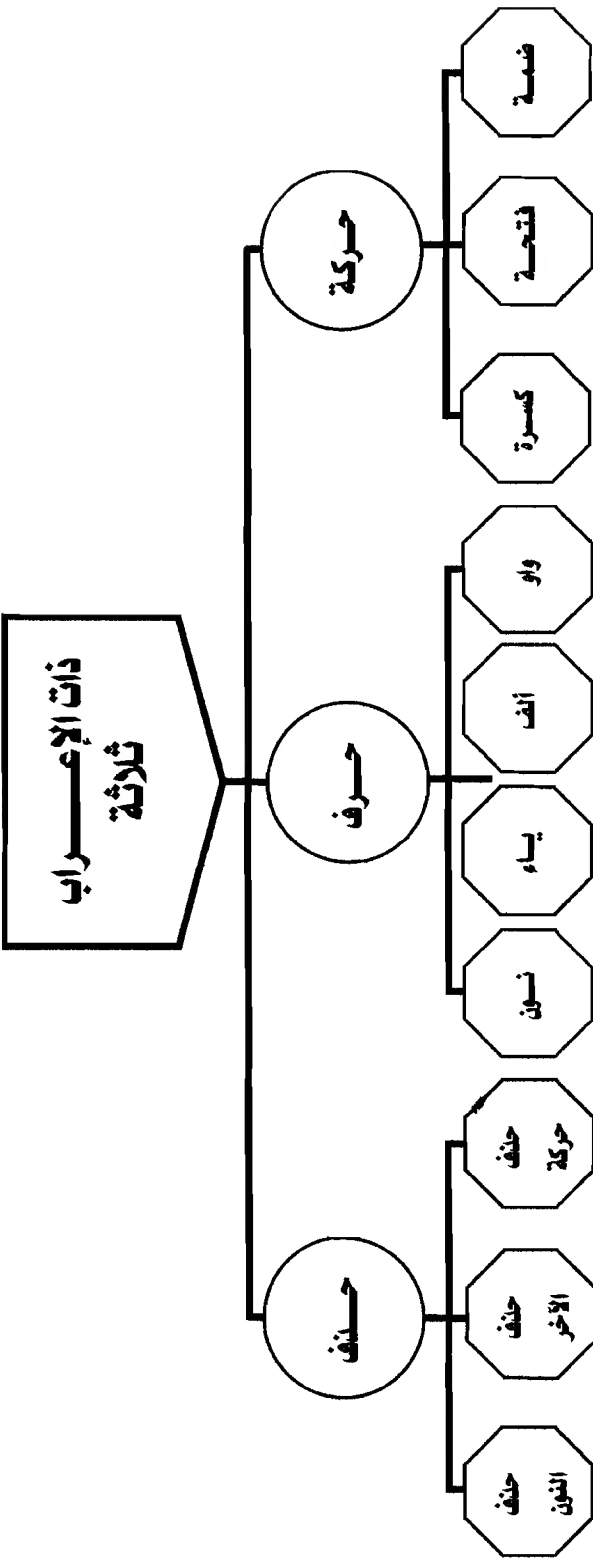




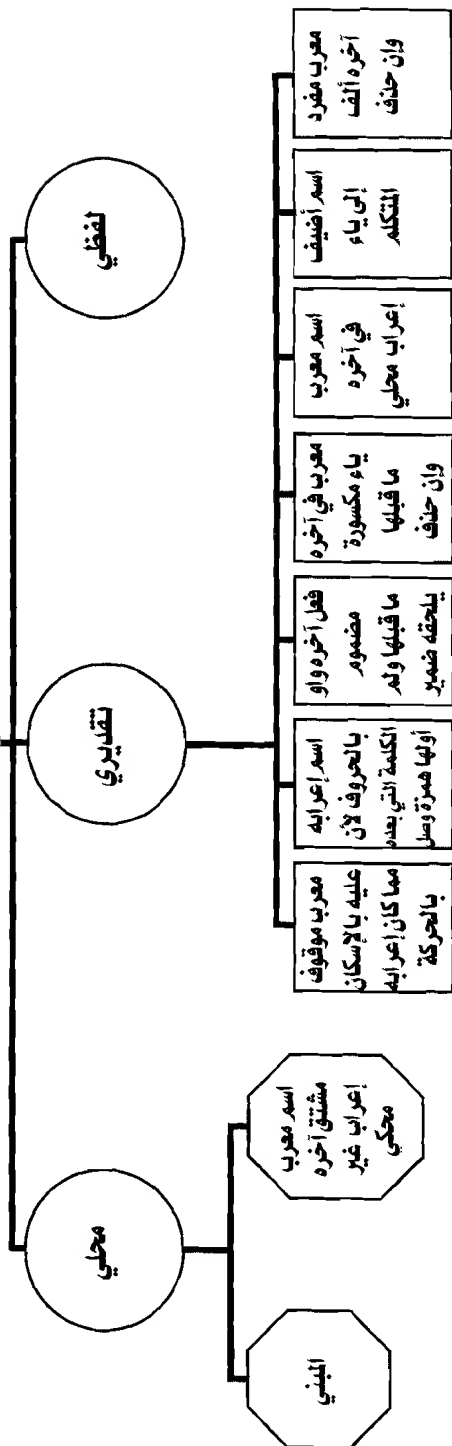
الواو المفردة







بحسب الصفة الإعراب



المراجع والمصادر المخطوطة

المخطوطات (١)

- الكافية لابن الحاجب وعليها تعليقات وحواشي ابن الحاجب. عدد الأوراق (٥٣).
- متن العوامل : البركوي، محيي الدين محمد بن بير علي ، ت ٩٨٠ هـ، عدد الأوراق (٧).
- الإظهار : البركوي، محيي الدين محمد بن بير علي ، ت ٩٨٠ هـ، عدد الأوراق (٣٩).
- نتائج الأفكار على الإظهار : الأظّه لي، مصطفى بن حمزة، ت ١٠٨٥ هـ، اسم النسخ:
- مصطفى نوري بياعجي زاده الأنقراوي، تاريخ النسخ : ١٣١١ هـ، عدد الأوراق (١٦٥).
- نتائج الأفكار على الإظهار : الأظّه لي، مصطفى بن حمزة، ت ١٠٨٥ هـ، اسم النسخ: المؤلف،
- تاريخ النسخ : رمضان ١٠٨٥ هـ، عدد الأوراق (١١٦).
- حاشية الجديدة الأطوي على نتائج الأفكار على الإظهار : الأطوي، علي رضا بن يعقوب
- الطربزوني، عدد الأوراق (١٩٨).
- حاشية الأطوي على نتائج الأفكار على الإظهار : الأطوي، علي رضا بن يعقوب الطربزوني،
- اسم النسخ: المؤلف، تاريخ النسخ : رمضان ١٢٨٢ هـ، عدد الأوراق (١١٦).
- كتاب الثلث: الجيّاني، جمال الدين محمد بن عبد الله بن عبد اله بن مالك. عدد
- الأوراق (٥٩).
- المفرد والمؤلف في النحو: الرّخشي، محمود بن عمر بن أحمد الخوارزمي. عدد الأوراق (٦).
- متن في النحو: الصيّاد، حسن بن عبد الله . اسم النسخ: أحمد بن محمد بن النقيب
- الشهرستاني، تاريخ النسخ: ٥١٣ هـ. عدد الأوراق (٥٢).
- كتاب بسط النفوس شرح الدروس : ابن الدّهان، سعيد بن المبارك بن علي النحوي. اسم
- النسخ: محمد بن إبراهيم بن إسحاق الموصل، تاريخ النسخ: ٣ رجب ٧٥١ هـ. عدد الأوراق
- (١٧٣).
- ملاحظة: هذه النسخة المصورة في المكتبة يوجد فيها نقص، وتوجد النسخة الأصلية الكاملة في
- مكتبة السليمانية في إستانبول، قسم الشهيد علي باشا، برقم (٢٣٤٩).

(١) الموجودة أصولاً أو صوراً في مكتبة د. شامل الشّاهين.

- شرح أبيات ابن دريد الأزدي: الجواليقي، أبو منصور موهوب بن أحمد بن محمد بن الخضر اللغوي. عدد الأوراق (٧٢).
- المفرد والمؤلف في العربية [النحو] نسخة ثانية: الرّخشي، محمود بن عمر بن أحمد الخوارزمي. اسم الناسخ: إبراهيم بن يحيى بن أبي حفاظ المكانسي. عدد الأوراق (١٠).
- المصنف في شرح التصريف للمازني: ابن جني، عثمان. اسم الناسخ: حمزة بن علي بن الحسين العلوي العمري، تاريخ النسخ: ٢٧/ جمادى الأولى / ٥١٠ هـ. عدد الأوراق (١٩٠).
- ملاحظة: هذه النسخة المصورة في المكتبة يوجد فيها نقص، وتوجد النسخة الأصلية كاملة في مكتبة عاطف أفندي في إستانبول، برقم (٢٦٣٩).
- شرح فصيح ثعلب في اللغة: المرزوقي. عدد الأوراق (١٦٠).
- ملاحظة: هذه النسخة المصورة في المكتبة يوجد فيها نقص، وهي كذلك في أصل المخطوطة الموجودة في مكتبة جامعة إستانبول، برقم (١٢٦٤/أ).
- المصنفين والمصنفات الوارد ذكرها في حاشية ابن عابدين: الخضر، أحمد مهدي. تاريخ النسخ: ١٤٠٩ هـ. عدد الأوراق (١٢٦).
- مجموع يشتمل على عدة رسائل للإمام البركوي: البركوي، محيي الدين محمد بن بير علي، ت ٩٨٠ هـ، عدد الأوراق (٥٨)، وهي:
 - (١) رسالة إيقاظ النائمين.
 - (٢) معدل الصلاة.
 - (٣) رسالة في وقف المنقول.
 - (٤) رسالة في إبطال وقف النقود.
 - (٥) رسالة في زيارة القبور.
- القاموس في الصرف والنحو والمعاني: الأسعدي، ملا خليل بن حسين العمري الشافعي، ت ١٢٥٩ هـ. تاريخ ومكان النسخ: ١٢٥٩ هـ/ مدينة إسعرد (سيرت) التركية. عدد الأوراق (٣٢٨).
- جمل الإعراب: الخليل الفراهيدي، الخليل بن أحمد، ت ١٧٠ هـ. اسم الناسخ: حسن بن سعيد بن ناصر، تاريخ النسخ: ١٠٤٧ هـ. عدد الأوراق (١٩).

- تحقيقات لحل مشكلات الحاشية العصامية: ملا زاده، محمد الكردي السهرواني. اسم النسخ: أحمد بن عثمان بن سرائي، تاريخ ومكان النسخ: ١٠٦٢ هـ (عن نسخة المؤلف) / مدرسة شاه زاده في القسطنطينية. عدد الأوراق (٢٣٠).
- قواعد الإعراب: ابن هشام، جمال الدين عبد الله بن يوسف بن محمد الأنصاري. تاريخ ومكان النسخ: ١١٦١ هـ / مدرسة آغا زاده في القسطنطينية. عدد الأوراق (١٠).
- حاشية عصام الدين على تفسير القاضي البيضاوي: عصام الدين الأسفرائيني، عصام الدين إبراهيم بن محمد بن محمد بن عرب شاه، ت ٩٥١ هـ. اسم النسخ: محمد بن عبد الغفار بن موسى، تاريخ النسخ: ١٠٦٢ هـ. عدد الأوراق (٣٨٣).
- حاشية الفوائد الضيائية على الكافية = ملا جامي على الكافية = ملا جامي: ملا جامي، عبد الرحمن بن أحمد شيخ الإسلام بن محمد الدشتي الخراساني، ت ٨٩٨ هـ. اسم النسخ: المؤلف، تاريخ النسخ: الحادي عشر من شهر رمضان / ٨٩٧ هـ. عدد الأوراق (١٤٣).
- الفوائد الضيائية شرح كافية ابن الحاجب: ملا جامي، عبد الرحمن بن أحمد شيخ الإسلام بن محمد الدشتي الخراساني، ت ٨٩٨ هـ. اسم النسخ: مصطفى بن عثمان الباوي الحلبي الجامي، تاريخ ومكان النسخ: ١٠٥٨ هـ / القسطنطينية. عدد الأوراق (٢٤٠).
- الوافية شرح الكافية: ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الشافعي، ت ٦٧٣ هـ. تاريخ النسخ: ٩٨٠ هـ. عدد الأوراق (١٣٦).
- شرح العوامل: بموجيك زاده، عبد الحميد بن مصطفى. عدد الأوراق (١٦).
- حل مشكلات الكافية لابن الحاجب: ملا جامي، عبد الرحمن بن أحمد شيخ الإسلام بن محمد الدشتي الخراساني، ت ٨٩٨ هـ. اسم النسخ: المؤلف، تاريخ النسخ: ٨٧٧ هـ. عدد الأوراق (١٨٤).
- الطريقة المحمدية: البركوي، محيي الدين محمد بن بير علي، ت ٩٨٠ هـ. اسم النسخ: نعمان بن حسن، تاريخ النسخ: ١٢٥٥ هـ. عدد الأوراق (١١٧).
- زبدة العرفان في وجوه القرآن: البالوي، حامد (أحمد) بن عبد الفتاح، ت بعد ١١٢٥ هـ. عدد الأوراق (١٠١).

مراجع
للأستاذ
الذي سيدرس الكتاب

مراجع للأستاذ

- امتحان الأذكياء شرح رسالة لب الألباب في علم الإعراب للقاضي اليبضاوي، والتي هي مختصر لمتن الكافية لابن الحاجب: محيي الدين محمد بن بير علي البركوي، ت ٩٨٠ هـ. الطبعة الأولى، إستانبول، شركة الصحافة العثمانية، ١٣٠٩ هـ.
- تعليقات على النتائج: محمد الأمين بن أبي بكر النكدوي. الطبعة الأولى، دار سعادت، إستانبول، مطبعة صحافية عثمانية، ١٢٦٧ هـ.
- حاشية العصام على ملا جامي = حاشية عصام الدين على الفوائد الضيائية: عصام الدين إبراهيم بن محمد بن عرب شاه الأسفرائيني، ت ٩٤٤ هـ. الطبعة الثالثة، بمبيء، مطبعة الكريمي، مكتبة الرشيدية، ١٣٢٧ هـ.
- حاشية العقد النامي على الجامي: محمد رحيم بن عبد الله بن أحمد الأكييني، ت ١٣٢٧ هـ. الطبعة الأولى، إستانبول، دار دار سعادت، المطبعة العثمانية، ١٣١٤ هـ.
- حاشية حسن مصري على نتائج الأفكار: حسن بن محمد بن العطار المصري الأزهري الشافعي، توفي قبل ١١٢٢ هـ. الطبعة الأولى، إستانبول، د.ن، ١٢٦٦ هـ. [طبع معه حاشية سراج بصيرة ذات الأبصار على نتائج الأفكار لسياهي زاده].
- حاشية سراج بصيرة ذات الأبصار على النتائج: علي بن محمد بن علي سياهي زاده، توفي بعد ١١٩٦ هـ. الطبعة الأولى، إستانبول، د.ن، ١٢٦٦ هـ. [طبع مع حاشية حسن المصري].
- حاشية عبد الحكيم السيلكوتي على حاشية عبد الغفور على الجامي السيلكوتي: عبد الحكيم بن شمس الدين. الطبعة الأولى، إستانبول، مطبعة العالم، ١٣٠٧ هـ.
- حاشية عبد الغفور اللاري على الجامي: عبد الغفور الجامي، ت ٩١٢ هـ. الطبعة الأولى، إستانبول، مطبعة علي بك، ١٢٩١ هـ.
- شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك: عبد الله بن عبد الرحمن ابن عقيل، ت ٧٦٩ هـ. تحقيق: محيي الدين عبد الحميد. الطبعة الأولى، القاهرة، مطبعة السعادة، ١٣٨٥ هـ / ١٩٦٥ م.

- شرح الكافية لابن الحاجب: رضي الدين محمد بن الحسن الأسترباذي، ت ٦٨٣ هـ. بيروت، دار الكتب العلمية، د.ت.
- غاية الأنظار حاشية على نتائج الأفكار: مصطفى بن دادا الأخسحوي. الطبعة الأولى، إستانبول، دار الطباعة العامرة، ١٢٦٣ هـ.
- فتح الأسرار شرح الإظهار: محمد بن أحمد. الطبعة الأولى، إستانبول، مدرسة كتاب له وى، ١٤٢٠ هـ / ١٩٩٩ م.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: جمال الدين عبد الله بن يوسف بن أحمد، ابن هشام الأنصاري، ت ٧٦١ هـ. الطبعة الأولى، القاهرة، المطبعة الأميرية، ١٢٣٣ هـ. [طبع مع حاشية الدسوقي].
- منافع الأخيار حاشية نتائج الأفكار شرح الإظهار: مصطفى بن محمد بن إبراهيم. الطبعة الأولى، إستانبول، مطبعة محرم أفندي البوسنوي، ١٢٧٩ هـ.
- نتائج الأفكار على الإظهار: مصطفى بن حمزة الأطهلي، ت ١٠٨٥ هـ. الطبعة الأولى، إستانبول، د.ن، ١٢٦٧ هـ.

المراجع والمصادر المطبوعة

المراجع والمصادر المطبوعة

- أبنية الفعل في شافية ابن الحاجب: د. عصام نور الدين. الطبعة الأولى، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م.
- أسماء الكتب المتممة لكشف الظنون: عبد الطيف بن محمد رياض زاده. تحقيق: محمد التونجي. الطبعة الأولى، القاهرة، مكتبة الخانجي، ١٣٩٨هـ / ١٩٧٨م.
- إشكاليات في البحث والتقد عند النحويين: فخر الدين قباوة. الطبعة الأولى، حلب، دار الملتقى، ١٤٢٥هـ، ٢٠٠٤م.
- الإعراب عن قواعد الإعراب: جمال الدين عبد الله بن يوسف بن أحمد، ابن هشام الأنصاري، ت ٧٦١هـ. الطبعة الأولى، إستانبول، د.ن، ١٣١٨م.
- الأعلام، قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين: خير الدين الزركلي. الطبعة الثالثة، القاهرة، بيروت.
- الإمام البركوي ومكانته في علوم العربية [رسالة دكتوراه باللغة التركية]: محمد طوران أرسلان. إستانبول، جامعة مرمره، كلية الإلهيات، تمت مناقشتها عام ١٤٠١هـ / ١٩٨١م.
- امتحان الأذكياء شرح رسالة لب الألباب في علم الإعراب للقاضي البيضاوي، والتي هي مختصر لمتن الكافية لابن الحاجب: محيي الدين محمد بن بير علي البركوي، ت ٩٨٠هـ. الطبعة الأولى، إستانبول، شركة الصحافة العثمانية، ١٣٠٩هـ.
- إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون: إسماعيل بن محمد البغدادي. عني بتصحيحه وطبعه: محمد شرف الدين بالتقايا. الطبعة الأولى، إستانبول، وكالة المعارف، ١٣٧١هـ / ١٩٥١م.
- بيليوغرافية عن مؤلفات الإمام البركوي في مكنتات إستانبول [باللغة التركية]: نهال أدرسز. الطبعة الأولى، إستانبول، د.ن، ١٣٨٦هـ / ١٩٦٦م.

- تاريخ الأدب العربي: كارل بروكلمان. أشرف على الترجمة: محمود فهمي حجازي. الطبعة الأولى، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٤٠٥هـ / ١٩٩٤م. القسم الخامس، المجلد ١٢-١٣/أ، والمجلد ١٣/ب -١٤.
- تاريخ الدولة العثمانية: يلماز أوز تونا. الطبعة الأولى، إستانبول، مؤسسة فيصل للتمويل، ١٤١٠هـ / ١٩٩٠م.
- تجريد العلامة الباني على مختصر التفتازاني على متن التلخيص في علم المعاني: شيخ الإسلام شمس الدين الأنباري. الطبعة الأولى، القاهرة، المطبعة العلمية، ١٣١٥ هـ.
- تصريف الأسماء والأفعال: فخر الدين قباوة، الطبعة الثالثة، بيروت، مكتبة المعارف، ١٤١٩هـ / ١٩٩٨م.
- تعليقات على النتائج: محمد الأمين بن أبي بكر النكدوي. الطبعة الأولى، دار سعادت، إستانبول، مطبعة صحافية عثمانية، ١٢٦٧ هـ.
- حاشية العصام على ملا جامي = حاشية عصام الدين على الفوائد الضيائية: عصام الدين إبراهيم بن محمد بن عرب شاه الأسفرائيني، ت ٩٤٤هـ. الطبعة الثالثة، بمبيء، مطبعة الكريمي، مكتبة الرشيدية، ١٣٢٧ هـ.
- حاشية العقد النامي على الجامي: محمد رحيمي بن عبد الله بن أحمد الأكيني، ت ١٣٢٧هـ. الطبعة الأولى، إستانبول، دار دار سعادت، المطبعة العثمانية، ١٣١٤ هـ.
- حاشية حسن مصري على نتائج الأفكار: حسن بن محمد بن العطار المصري الأزهري الشافعي، توفي قبل ١١٢٢هـ. الطبعة الأولى، إستانبول، د.ن، ١٢٦٦ هـ. [طبع معه حاشية سراج بصيرة ذات الأبصار على نتائج الأفكار لسياهي زاده].
- حاشية سراج بصيرة ذات الأبصار على النتائج: علي بن محمد بن علي سياهي زاده، توفي بعد ١١٩٦ هـ. الطبعة الأولى، إستانبول، د.ن، ١٢٦٦ هـ. [طبع مع حاشية حسن المصري].
- حاشية عبد الحكيم السيلكوتي على حاشية عبد الغفور على الجامي السيلكوتي: عبد الحكيم بن شمس الدين. الطبعة الأولى، إستانبول، مطبعة العالم، ١٣٠٧ هـ.
- حاشية عبد الغفور اللاري على الجامي: عبد الغفور الجامي، ت ٩١٢ هـ. الطبعة الأولى، إستانبول، مطبعة علي بك، ١٢٩١ هـ.

- حل المعاهد شرح الإعراب عن قواعد الإعراب لابن هشام: أبو الشاء أحمد بن محمد الزبلي السيواسي، ت ١٠٠٦ هـ. تصحيح: حافظ جميل السعدي. الطبعة الأولى، إستانبول، د.ن، ١٣١١ هـ.
- حواشي الإعراب عن قواعد الإعراب، مع تقريرات: جمال الدين عبد الله بن يوسف بن أحمد، ابن هشام الأنصاري، ت ٧٦١ هـ. الطبعة الأولى، إستانبول، د.ن، ١٣١٨ هـ.
- الرسالة الوصفية العضدية: عضد الدين عبد الرحمن بن أحمد بن عبد الغفور الإيجي، ت ٧٥٣ هـ. الطبعة الثانية، الآستانة، مطبعة صفا وأنور، ١٣١١ هـ / ١٨٩٣ م.
- رسالة امتحان الأذكياء، دراسة وتحقيق [رسالة دكتوراه]: محمود المليجي. القاهرة، جامعة القاهرة، تمت مناقشتها عام ١٩٨٩ م.
- سجل عثمانى [باللغة العثمانية]: محمود ثريا. الطبعة الأولى، إستانبول، دار الطباعة العامرة، ١٣١١ هـ / ١٩٨٣ م.
- شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك: عبد الله بن عبد الرحمن ابن عقيل، ت ٧٦٩ هـ. تحقيق: محيي الدين عبد الحميد. الطبعة الأولى، القاهرة، مطبعة السعادة، ١٣٨٥ هـ / ١٩٦٥ م.
- شرح الرسالة الوصفية العضدية: أبو القاسم بن أبي بكر السمرقندي الليثي، ت بعد ٨٨٨ هـ. الطبعة الأولى، الآستانة، دار الطباعة العامرة [طبع ضمن مجموع]، ١٢٦٧ هـ / ١٨٥٠٢ م.
- شرح الكافية لابن الحاجب: رضي الدين محمد بن الحسن الأسترباذي، ت ٦٨٣ هـ. بيروت، دار الكتب العلمية، د.ت.
- شرح شافية ابن الحاجب: رضي الدين محمد بن الحسن الأسترباذي، ت ٦٨٣ هـ. تحقيق: محمد نور ورفاقه. الطبعة الأولى، القاهرة، مطبعة حجازي، د.ت.
- شرح شواهد المغني: جلال الدين بن عبد الرحمن السيوطي، ت ٩١١ هـ. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. الطبعة الأولى، القاهرة، المطبعة البهية، ١٣٢٢ هـ.
- شرح قطر الندى وبل الصدى: جمال الدين عبد الله بن يوسف بن أحمد، ابن هشام الأنصاري، ت ٧٦١ هـ. الطبعة التاسعة، القاهرة، مطبعة السعادة، ١٣٧٧ هـ / ١٩٥٧ م.
- شرح مغني الجابري: محمد بن عبد الرحيم بن محمد الميلاني العمري. الطبعة الأولى، د.م، مطبعة صلاح الدين، ١٣٩٠ هـ.

- العلم في المدارس العثمانية: جودت إزكي. الطبعة الأولى، إستانبول، دار إيز للنشر والتوزيع، ١٤١٦هـ / ١٩٩٧م.
- غاية الأنظار حاشية على نتائج الأفكار: مصطفى بن دادا الأخسحوي. الطبعة الأولى، إستانبول، دار الطباعة العامرة، ١٢٦٣هـ.
- فتح الأسرار شرح الإظهار: محمد بن أحمد. الطبعة الأولى، إستانبول، مدرسة كتاب له وي، ١٤٢٠هـ / ١٩٩٩م.
- فهرس الفهارس المطبوعة للمخطوطات العربية في تركيا (١٨٤٥-١٩٩٢م): شامل الشاهين. الطبعة الأولى، إستانبول، مركز البلقان للدراسات والأبحاث العلمية، ١٤١٤هـ / ١٩٩٣م.
- فهرس المخطوطات الأصلية في مكتبة شامل الشاهين، (٤ مجلدات).
- فهرس المخطوطات العربية الموجودة في متحف قصر طوب قابي فهمي أدهم قرتاي. الطبعة الأولى، إستانبول، مطبعة التعليم الوطني، ١٣٨٩هـ / ١٩٦٩م.
- فهرس المخطوطات المصورة في مكتبة شامل الشاهين.
- الفوائد الضيائية على الكافية = ملا جامي على الكافية = ملا جامي: عبد الرحمن بن أحمد شيخ الإسلام بن محمد الدمشتي الخراساني، ملا جامي، ت ٨٩٨هـ. الطبعة الأولى، إستانبول، مطبعة عبد الله أفندي القريمي، ١٣١٤هـ.
- قائمة بأوائل المطبوعات العربية المحفوظة في دار الكتب المصرية: محمد جمال الدين الشوربجي. الطبعة الأولى، القاهرة، دار الكتب المصرية، ١٣٨٣هـ / ١٩٦٣م.
- كشف الظنون: حاجي خليفة (كاتب جلبي). تحقيق: رفعت بيلكه وزملائه، مصورة عن طبعة إستانبول، د.ت.
- المؤلفون العثمانيون [باللغة التركية]: محمد طاهر الملبورسه لي. الطبعة الأولى، إستانبول، المطبعة العامرة، ١٣٣٣هـ.
- متن التلخيص: محمد بن عبد الرحمن بن عمر الشافعي الخطيب القزويني، خطيب دمشق، ت ٧٣٩هـ. الطبعة الأولى، الآستانة، د.ن، ١٢٦٠هـ / ١٨٤٤م.

- متن في الوضع: إبراهيم حقي بن خليل الأكيوني. الطبعة الأولى، الأستانة، مطبعة صفا وأنور، ١٣١١هـ/ ١٨٩٣م.
- متن نموذج في الوضع: أحمد شاكر بن أحمد الحافظ البكشهركي، ت ١٣١٥ هـ. الطبعة الأولى، الأستانة، المطبعة العامرة، ١٣٠٥هـ/ ١٨٨٧م.
- مجموعة الفوائد: شوكت مصطفى بن صالح رفقي الشهدي الرومي، ت ١٢٩١ هـ. الطبعة الأولى، الأستانة، مطبعة محمود بك، ١٣١٨هـ/ ١٩٠٠م.
- محمد البركوي وترجمة رسالته في أصول الحديث [مقال باللغة التركية]، صديق جيهان. سامسون، مجلة كلية الإلهيات بجامعة التاسع عشر من مارس، العدد ٢/ ص ٥٥-٧٦، عام ١٩٨٧م.
- مشكلة العامل النحوي ونظرية الاقتضاء: فخر الدين قباوة. الطبعة الأولى، دمشق، دار الفكر المعاصر، ١٤٢٤ هـ/ ٢٠٠٣م.
- معجم الدولة العثمانية: حسين مجيب المعدي. الطبعة الأولى، القاهرة، مكتبة الإنجلو المصرية، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٩م.
- المعجم الشامل للتراث العربي المطبوع: محمد عيسى صالحية. الطبعة الأولى، القاهرة، معهد المخطوطات العربية، ١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م.
- معجم المؤلفين، تراجم مصنفى الكتب العربية: عمر رضا كحالة. بيروت، دار إحياء التراث العربي، مكتبة المثنى، ١٣٧٦هـ/ ١٩٥٧م.
- معجم المطبوعات العربية والعربية: يوسف إليان سر كيس. الطبعة الأولى، القاهرة، مكتبة يوسف إليان سر كيس، ١٣٤٦هـ/ ١٩٢٨م.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: جمال الدين عبد الله بن يوسف بن أحمد، ابن هشام الأنصاري، ت ٧٦١هـ. الطبعة الأولى، القاهرة، المطبعة الأميرية، ١٢٣٣ هـ. [طبع مع حاشية الدسوقي].
- المغني في علم النحو: أحمد بن حسن الجابردى. الطبعة الأولى، إستانبول، دار نشر صالح بلكه، د. ت.

- مفتاح العلوم: يعقوب بن يوسف بن أبي بكر السكاكي، ت ٦٢٦ هـ. مكة المكرمة/ دار الباز، بيروت/ دار الكتب العلمية، ١٤٠٣ هـ/ ١٩٨٣ م.
- مفيد تلخيص المفتاح: حسن شوقي. الطبعة الأولى، إستانبول، مطبعة صحافية عثمانية، ١٣١٢ هـ.
- ملا جامي على الكافية: نور الدين عبد الرحمن بن أحمد بن نور الدين ملا جامي، ت ٨٩٨ هـ. الطبعة الثالثة، إستانبول، عبد الله أفندي القريمي، ١٣١٤ هـ.
- منافع الأخبار حاشية نتائج الأفكار شرح الإظهار: مصطفى بن محمد بن إبراهيم. الطبعة الأولى، إستانبول، مطبعة محرم أفندي البوسنوي، ١٢٧٩ هـ.
- الموسوعة الإسلامية التركية [باللغة التركية]. الطبعة الأولى، إستانبول، مطبعة وزارة التعليم الوطني، ١٤١٣ هـ/ ١٩٩٣ م.
- الموسوعة الإسلامية التركية [باللغة التركية]: إعداد وقف الديانة. الطبعة الأولى، إستانبول، وقف الديانة التركي، ١٤٠٨ هـ/ ١٩٨٨ م.
- نتائج الأفكار على الإظهار: مصطفى بن حمزة الأطهلي، ت ١٠٨٥ هـ. الطبعة الأولى، إستانبول، دن، ١٢٦٧ هـ.
- نشأة الكليات ومعاهد العلم عند المسلمين وفي الغرب: جورج مقدسي. ترجمة: محمود سعيد محمد. الطبعة الأولى، جدة، جامعة الملك عبد العزيز، مركز النشر العلمي، ١٤١٤ هـ/ ١٩٩٤ م.
- هدية العارفين، أسماء المؤلفين وآثار المصنفين: إسماعيل باشا البغدادي. تحقيق: رفعت بيلكه وزملائه. إستانبول، وكالة المعارف، ١٣٧١ هـ/ ١٩٥١ م.

للمؤلف

رَفْعُ
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

للمؤلف

المؤلفات والآثار العلمية:

أ- الكتب والبحوث العلمية المطبوعة:

١- التعريف بالموسوعة الإسلامية التركية (باللغة العربية)

إستانبول، ١٤١١هـ / ١٩٩١م، ١٦ ص.

٢- المؤسسات الثقافية والإسلامية في تركيا (باللغة العربية)

إستانبول، ١٤١٢هـ / ١٩٩٢م، ٤ + ٨٦ + ٢ + ٢٤ + ٤ ص.

٣- الفهرس الموحد للمخطوطات الموجودة في مكتبات وزارة الثقافة والسياحة التركية

(باللغة العربية)

إستانبول، ١٤١٢هـ / ١٩٩٢م، ٤ + ٤٤ + ٤ ص.

٤- رسائل الماجستير والدكتوراه في الموضوعات الإسلامية والتي قدمت في الجامعات التركية خلال

الفترة ١٩٥٠م - ١٩٨٣م. (باللغة العربية)

إستانبول ١٤١٣هـ / ١٩٩٢م، ٨٢ ص.

٥- التقاويم العثمانية [السالنامات]. (باللغة العربية)

إستانبول، ١٤١٣هـ / ١٩٩٢م، ١٣٦ ص.

٦- فهرس الفهارس المطبوعة للمخطوطات العربية في تركيا (١٢٦٢هـ - ١٤١٣هـ).

(باللغة العربية)

إستانبول، ١٤١٤هـ / ١٩٩٣م، ٢ + ١٢٨ + ٢ ص.

٧- الخريطة التاريخية للعالم التركي. (باللغة التركية)

إعداد: د. أحمد تاشاغيل.

إشراف: شامل الشاهين.

٨- تاريخ التشريع الإسلامي في البوسنة والهرسك. (باللغة العربية)

تأليف: د. فكرت كارجيتش.

تقديم: شامل الشاهين.

إستانبول، ١٤١٤هـ / ١٩٩٣م، ٩٠ ص.

٩ - تاريخ التشريع الإسلامي في البوسنة والهرسك.
تأليف: د. فكرت كارجيتش.

تقديم: شامل الشاهين.

ترجمة: د. محمد أردوغان.

إستانبول، ١٤١٥هـ / ١٩٩٤م، ٦٦ ص.

١٠ - مجلة تعارف المسلمين
(باللغة العربية والتركية)

إستانبول، ١٤١٥هـ / ١٩٩٤م، ٦ + ٦٢ + ٤ ص.

١٣ - رسائل الماجستير والدكتوراه في الموضوعات الإسلامية والتي قدمت في الجامعات التركية خلال
الفترة ١٩٨٢م - ١٩٩٢م.
(باللغة العربية)

إستانبول، ١٤١٥هـ / ١٩٩٥م، ٢٤٥ ص.

١٤ - رسائل الماجستير والدكتوراه في الاقتصاد والتي قدمت في الجامعات التركية خلال الفترة
١٩٣٠م - ١٩٩٢م.
(باللغة التركية)

إستانبول، ١٤١٥هـ / ١٩٩٥م، ٤م + ٦٩٧ ص.

١٥ - فهارس مجالات كلية الإلهيات (الشريعة) بالجامعات التركية.
١٩٢٥م - ١٩٩٢م.
(باللغة التركية)

٤م ج.

إستانبول ١٤٢١هـ / ٢٠٠٠م، ٤٠٣ ص.

١٦ - خريطة تصنيف العلوم عند المسلمين.
(باللغة العربية)

ط ٢.. دمشق: دار غار حراء، ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٤م.

١٧ - المغني المذهب في كتب التراجم المطبوعة.
(باللغة العربية)

دمشق: دار غار حراء، ١٤٢٥هـ / ٢٠٠٤م.

١٨ - فهرس المخطوطات العربية المصورة في مكتبة د. شامل الشاهين بسورية. القسم الأول.

إستانبول، ١٤١٨هـ / ١٩٩٨م، ٢٥٤ ص.

١٩ - فهرس المخطوطات العربية المصورة في مكتبة د. شامل الشاهين بسورية. القسم الثاني.

إستانبول، ١٤٢١هـ / ٢٠٠٠م، ١٤١ ص.

- ٢٠- فهرس المخطوطات العربية المصورة في مكتبة د. شامل الشاهين بسورية. القسم الثالث. دمشق: ١٤٢١هـ / ٢٠٠٠م، ٩٤ ص.
- ٢١- فهرس المخطوطات العربية المصورة في مكتبة د. شامل الشاهين بسورية. القسم الرابع. دمشق: ١٤٢٣هـ / ٢٠٠٢م، ٣٩ ص.
- ٢٢- أبحاث الندوات والمؤتمرات، القسم الأول. دمشق: ١٤٢٣هـ / ٢٠٠٢م، ١٦١ ص.
- ٢٣- المنهجية المنطقية الأصولية عند الغزالي. (باللغة العربية) حلب: دار الملتقى للنشر والتوزيع، ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٣م، ٢٧٣ ص.
- ٢٤- نظرية المعرفة في الفلسفة الأوروبية المعاصرة. (باللغة العربية) دمشق: دار غار حراء، ١٤٢٥هـ / ٢٠٠٤م.
- ٢٥- دراسة موجزة عن مجلة الأحكام العدلية (ببليوغرافية شاملة، مقدمة مشروع). (باللغة العربية) دمشق: دار غار حراء، ١٤٢٥هـ / ٢٠٠٤م.
- ٢٦- مقدمة موجزة في علم أصول الفقه. (باللغة العربية) دمشق: دار غار حراء، ١٤٢٥هـ / ٢٠٠٤م.
- ٢٧- مكتبة السليمانية في إستانبول (معلم من معالم التراث الإسلامي الخالد). (باللغة العربية) دمشق: دار غار حراء، ١٤٢٥هـ / ٢٠٠٤م.
- ٢٨- معجم المنتقى من الخطأ والصواب في اللغة العربية. دمشق: دار غار حراء، ١٤٢٥هـ / ٢٠٠٤م.
- ٢٩- الدليل الجامع لكتب أصول الفقه المطبوعة باللغة العربية. (١٢٥٨هـ - ١٤٢٢هـ / ١٨٤٢م - ٢٠٠٤م) دمشق: دار غار حراء، ١٤٢٥هـ / ٢٠٠٤م.
- ٣٠- عصارة الأصول من عصارة الفنون. (باللغة العربية) محمد رحيمي الأكنيني. دراسة وتحقيق وتعليق. دمشق: دار النهضة للطباعة والنشر والتوزيع ١٤٢٦هـ / ٢٠٠٥م.

٣١ - التعايش المذهبي بين المالكية والحنفية في العهد العثماني البلاد التونسية نموذجاً (رسالة الدكتوراه الأولى).
(باللغة العربية)

دمشق: دار غار حراء للطباعة والنشر والتوزيع ١٤٢٥ هـ / ٢٠٠٤ م.

٣٢ - منار الأنوار في أصول الفقه لأبي البركات عبد الله بن أحمد حافظ الدين النسفي ت ٧١٠ هـ.
دراسة وتحقيق وتعليق (رسالة الدكتوراه الثانية)
(باللغة العربية)
موسوعة منار الأنوار الأصولية (١)

دمشق: الشركة المتحدة، بيروت: مؤسسة الرسالة ١٤٢٦ هـ / ٢٠٠٥ م.

٣٣ - المجموع المنتخب من متون علوم الوضع.
(اشتمل على عشرة متون تتعلق بالوضع في اللغة العربية).
(باللغة العربية)

دمشق: دار غار حراء للطباعة والنشر والتوزيع ١٤٢٥ هـ / ٢٠٠٤ م.
سلسلة علوم اللغة العربية (٣)

متون المدارس الشرعية

٣٤ - متن العوامل في علم النحو للبركوي، محيي الدين بن محمد بن بير علي، ت ٩٨١ هـ.
دراسة وتحقيق وتعليق.

دمشق: دار غار حراء للطباعة والنشر والتوزيع ١٤٢٥ هـ / ٢٠٠٤ م.
سلسلة علوم اللغة العربية (١)

متون المدارس الشرعية.

٣٥ - ينابيع الألفاظ في شرح متن الإظهار في علم النحو للإمام البركوي، محيي الدين بن محمد بن بير علي، ت ٩٨١ هـ.

دمشق: دار غار حراء للطباعة والنشر والتوزيع ١٤٢٥ هـ / ٢٠٠٤ م.
سلسلة علوم اللغة العربية (٢)

متون المدارس الشرعية

٣٦ - المدخل إلى علم المنطق
(باللغة العربية)

دمشق: دار النهضة للطباعة والنشر والتوزيع ١٤٢٦ هـ / ٢٠٠٥ م.

ب - كتب وبحوث علمية تحت الطبع:

- ١ - فهرس مخطوطات كلية الإلهيات بجامعة مرمرة. ٥٤٠ ص. (باللغة العربية)
- ٢ - مناهج التدريس. ٥٨ ص. (باللغة العربية)
- ٣ - مذكرة في تاريخ التشريع الإسلامي. ٨٠ ص. (باللغة العربية)
- ٤ - العلماء الأتراك في كتاب الأعلام للزركلي. ٢٨ ص. (باللغة العربية)
- ٥ - علم الفهرسة. ٧٠ ص. (باللغة العربية)
- ٦ - مجلة الإسلام (تعريف وفهرسة). ١٦٠ ص. (باللغة العربية)
- ٧ - سمت الوصول إلى علم الأصول (شرح منار الأنوار). (باللغة العربية)
حسن الكافي الآقحصاري، ت: ١٠٢٥ هـ.
دراسة وتحقيق وتعليق. موسوعة منار الأنوار الأصولية (٢)
- ٨ - مخطوطات الوقف باللغة العربية والموجودة في خزائن المكتبات التركية (كتب، رسائل، وقفيات)
٩ - وقفية السلطان محمد الفاتح (باللغة العربية)
- ١٠ - قررة عين الطالب (نظم منار الأنوار في أصول الفقه) عبد اللطيف بن بهاء الدين البعلي
الدمشقي، ت ١٠٨٢ هـ.
دراسة وتحقيق وتعليق. موسوعة منار الأنوار الأصولية (٣).
- ١١ - شرح نظم قررة عين الطالب لعبد اللطيف بن بهاء الدين البعلي الدمشقي، ت ١٠٨٢ هـ.
دراسة وتحقيق وتعليق.
موسوعة منار الأنوار الأصولية (٤)
- ١٢ - مجامع الحقائق والقواعد والجوامع والروائق والفوائد في الأصول. (باللغة العربية)
الخادمي، أبو سعيد محمد بن محمد بن مصطفى بن عثمان، ت ١١٧٦ هـ.
دراسة وتحقيق وتعليق.
- ١٣ - تلخيص الفصول وترصيص الأصول. (باللغة العربية)
الفناري، محمد شاه بن محمد بن حزة، ت ٨٣٩ هـ.
دراسة وتحقيق وتعليق.

جـ - مشاريع علمية (موسوعات علمية) للدراسة والتحقيق :

- ١ - مجلة الأحكام العدلية.
- ٢ - موسوعة المرأة في أصول الفقه.
- ٣ - موسوعة فقه المعاملات للقضاة (أسئلة وأجوبة).

د - المقالات والبحوث :

- ١ - مراجع ومصادر عن جمال الدين الأفغاني .
- ٢ - مخطوطات أصول الفقه في موسوعة المؤلفين العثمانيين .
- ٣ - المراجع والمصادر المطبوعة في المذهب الحنفي .
- ٤ - المراجع والمصادر المطبوعة في التراجم .
- ٥ - مصنفات أهل الهند في الأصول .
- ٦ - مصنفات أهل الهند في المنطق .
- ٧ - الفارابي وكتابه إحصاء العلوم .
- ٨ - المصادر والمراجع المطبوعة في المذهب الحنفي والمذهب المالكي .
- ٩ - التعريف بالدوريات الثقافية .
- ١٠ - فهارس السلطان عبد الحميد الثاني للمخطوطات .
- ١١ - فتاوى شرعية طبية: رؤوس موضوعات .
- ١٢ - مذكرات في الفقه وأصوله لطلبة مرحلة الماجستير بجامعة مرمرة .
- ١٣ - المحاكم الشرعية في الدولة العثمانية .
- ١٤ - المدارس التنصيرية في الدولة العثمانية .
- ١٥ - فلسفة ديكارت .
- ١٦ - علم الكلام والمنطق عند إمام الحرمين الجويني . (نشر في جريدة الراية المغربية - الرباط)
- ١٧ - التحقيق المعبر في نسبة كتاب تأسيس النظر . (نشر في جريدة الراية المغربية - الرباط)
- ١٨ - مخطوطات علوم الحديث والفقه في موسوعة المؤلفين العثمانيين .
- ١٩ - مذكرة في مناهج التدريس .
- ٢٠ - الوقف في الفقه الإسلامي .

٢١ - الحقوق في الفقه الإسلامي.

٢٢ - النسفي ومنهجه في التفسير (نشر في مجلة رسالة القرآن، العدد ٨، ١٩٩٨ م)

٢٣ - الأوقاف وتشكيلاتها الإدارية في الدولة العثمانية

(نشر في مجلة رسالة القرآن، العدد ٤٠٣، ١٩٩٨ م).

٢٤ - دفاتر الديوان الهمايوني في الأرشيف العثماني.

٢٥ - الدفاتر المهمة في الأرشيف العثماني.

٢٦ - من خزائن المخطوطات العربية في إستانبول (٢): مكتبات أسكدار.

٢٧ - من خزائن المخطوطات العربية في إستانبول (٣): مكتبة جامعة إستانبول.

هـ - المؤتمرات العلمية:

١ - مناهج التعليم الديني في تركيا.

بحث مقدم إلى مؤتمر: (علوم الشريعة في الجامعات).

والذي عقدته الجامعات الأردنية في عمان - الأردن، عام ١٩٩٤ م.

٢ - منهجية التعامل مع التراث بين الواقع والطموح.

بحث مقدم إلى مؤتمر: (نحو منهجية للتعامل مع التراث الإسلامي).

والذي نظمه كل من معهد للدراسات المصطلحية بجامعة سيد محمد بن عبد الله بمدينة فاس

بالاشتراك مع المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم الثقافية إيسيسكو - المملكة المغربية، عام

١٩٩٦ م.

٣ - الإسلام والمسلمون في بلغاريا.

بحث مقدم إلى مؤتمر: (الإسلام والمسلمين في أوروبا).

والذي عقدته وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية بالدار البيضاء - المملكة المغربية، عام

١٩٩٦ م.

٤ - مكانة التكشيف ومكانته في علم المعلومات.

بحث مقدم إلى ندوة: (صناعة الفهرسة والتكشيف).

والذي يعقده معهد الأبحاث والدراسات وشعبة الدراسات الإسلامية بجامعة محمد

الخامس في مدينة وجدة - المملكة المغربية، في نهاية عام ١٩٩٧ م.

٥ - الأوقاف وتشكيلتها الإدارية في الدولة العثمانية.

بحث مقدم إلى ندوة: (التجارب الوقفية في الدول الإسلامية).

والتي عقدتها الأمانة العامة للأوقاف بدولة الكويت.

في الملتقى السنوي الرابع، عام ١٩٩٧م.

٦ - دفاتر المهمة في الأرشيف العثماني.

بحث مقدم إلى ندوة: (وثائق دولة الكويت في الأرشيف العثماني).

والتي عقدت في كلية الآداب بجامعة الكويت في دولة الكويت، وذلك بتاريخ ٢١ / ٤ /

٢٠٠١م.

وندوة: (الدولة العثمانية: قراءة معاصرة).

التي نظمتها جامعة حلب، وجمعية العاديات في كلية الآداب بجامعة حلب، وذلك في الفترة

١٩ - ٢٠ آذار ٢٠٠٢م، الموافق ٦ - ٧ محرم ١٤٢٢هـ.

٧ - ييري ريس وكتاب البحرية. (باللغة العربية)

(دراسة في تراث الرحلات والجغرافية عند المسلمين).

بحث مقدم إلى: المؤتمر السنوي العلمي لتاريخ العلوم عند العرب، والذي عقده معهد

التراث العربي بجامعة حلب. وذلك بتاريخ: ٢١ - ٢٣ / ١٠ / ٢٠٠٣م.

٨ - مخطوطات ومؤلفات لسان الدين بن الخطيب الأندلسي في مكتبات تركيا.

بحث مقدم إلى: الندوة العلمية الدولية عن لسان الدين بن الخطيب والمنعقدة في جامعة

حلب بإشراف جامعة حلب وجمعية العاديات ومعهد ثريانتس الإسلامي بدمشق وذلك في

٢ - ٤ / كانون الأول / ٢٠٠٣م.

والحمد لله على حسن توفيقه

الفهرس

رَفْعُ
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

الفهرس

العنوان	رقم الصحيفة
المقدمة	٥
أهمية البحث	٦
الإمام البركوي	٧
حياته	٩
شخصيته وآراؤه العلمية	١٢
مؤلفات الإمام البركوي	١٤
في علوم القرآن والتفسير	١٤
في الحديث وعلومه	١٥
العقيدة	١٦
الفقه	١٧
اللغة العربية وعلومها	١٨
مؤلفات نسبت إلى الإمام البركوي خطأ	٢٣
وصف النسخ المعتمدة في التحقيق	٢٥
البسملة	٤٣
الحمد لله	٤٧
تحقيق لام الحمد	٤٨
الحمد والثناء والمدح والشكر	٤٩
فهذه رسالة	٥٣
ما يحتاج إليه العرب	٥٣
العامل	٥٣
المعمول	٥٤
العمل (الإعراب)	٥٤

٥٦ الباب الأول: في العامل
٥٦ بيان أحوال العامل
٥٦ الكلمة
٥٧ معنى الكلمة واللفظ والموضوع
٦٠ الفعل
٦٠ خواص الفعل
٦١ الاسم
٦٢ خواص الاسم
٦٢ أقسام التنوين
٦٣ الحرف
٦٤ العامل يحصل المعاني الخفية
٦٤ مقتضى الإعراب
٦٥ الإعراب اللفظي والتقدير والمحل
٦٦ مقتضى الإعراب في الأفعال
٦٦ مشابهة الفعل للاسم
٧٠ العامل على ضربين: لفظي ومعنوي
٧٠ العامل اللفظي والسماعي
٧٠ عامل في الاسم نوعين
٧١ العامل في اسم واحد
٧١ حروف الجر وهي عشرون
٧١ الباء
٧٢ من وإلى
٧٢ عن وعلى
٧٣ واللام وفي
٧٣ الكاف وحتى
٧٣ رب وواو القسم وتاؤه
٧٤ حاشى ومذ ومنذ

٧٤ خلا وعدا
٧٤ لولا
٧٤ كي
٧٥ لعل
٧٥ لا بد لهذه الحروف من متعلق
٧٦ مجرور الزائد ورب
٧٦ مجرور حرف الاستثناء
٧٧ قد يسند المتعلق إلى الجار والمجرور
٧٨ حذف المتعلق
٧٩ حذف الجار
٧٩ حذف الجار على نوعين: قياسي وسماعي
٧٩ حذف الجار القياسي في ثلاثة مواضع
٧٩ الأول: المفعول فيه
٨٣ الثاني: المفعول له
٨٤ الثالث: <u>أَنَّ وَأَنَّ</u>
٨٤ حذف الجار السماعي وهو فيما عدا الثلاثة
٨٥ القياسي بعد الحذف
٨٦ لا يجوز تعلق الجارين
٨٧ العامل في اسمين قسمين:
٨٧ أ- القسم الأول: منصوب قبل مرفوعه
٨٧ حروف مشبهة بالفعل
٨٨ إِنَّ وَأَنَّ
٨٨ كَأَنَّ وَلَكِنْ
٨٨ ليت ولعل
٨٩ لا يتقدم معمول هذه الحروف عليها
٨٩ تلحقها ما فتلغى عن العمل
٩٠ وجوب كسر الهمزة في عشرة مواضع

٩٢ وجوب فتح الهمزة في عشرة مواضع
٩٤ جواز كسر الهمزة وفتحها
٩٥ تخفيف إنَّ المكسورة
٩٦ جواز إلغاء إنَّ المكسورة المخففة
٩٩ تخفيف كأنَّ
٩٩ تخفيف لكنَّ
١٠٠ حرف إلا الذي يعمل في الاسمين
١٠١ حرف لا لنفي الجنس الذي يعمل في الاسمين
١٠١ ب- القسم الثاني: مرفوعه قبل منصوبه
١٠١ ما، ولا المشبهتان بالفعل
١٠٣ العامل في الفعل المضارع
١٠٣ ناصب الفعل المضارع
١٠٤ أن المصدرية
١٠٤ لن
١٠٤ كي
١٠٤ إذن
١٠٦ جازم الفعل المضارع
١٠٦ ما تجزم فعل واحد
١٠٧ ما تجزم فعلين
١٠٩ العامل القياسي
١٠٩ الأول: الفعل
١١٠ الفعل اللازم
١١٣ الفعل المتعدي
١١٣ متعدي إلى مفعول واحد
١١٤ متعدي إلى مفعولين
١١٥ أفعال القلوب
١١٦ من خصائص أفعال القلوب جواز الإلغاء

١١٧ التعليق
١١٩ أفعال ملحقة بأفعال القلوب
١٢٠ المتعدي إلى ثلاثة مفاعيل
١٢١ الأفعال التامة
١٢١ الأفعال الناقصة
١٢٣ تضمن الفعل التام معنى صار
١٢٤ جواز تقديم إخبارها عليها
١٢٤ أفعال المقاربة
١٢٦ الثاني: اسم الفاعل
١٢٧ الثالث: اسم المفعول
١٣٠ الرابع: الصفة المشبهة
١٣٠ الخامس: اسم التفضيل
١٣١ السادس: المصدر
١٣٣ السابع: اسم المضاف
١٣٥ الإضافة اللفظية والمعنوية
١٣٨ الثامن: الاسم المبهم التام
١٣٩ مميز ثلاثة إلى عشرة
١٣٩ مميز أحد عشر
١٤٠ مميز مائة وألف
١٤١ التاسع: معنى الفعل، ومنه
١٤١ ١- أسماء الأفعال
١٤٣ ٢- الظرف المستقر
١٤٣ ٣- المنسوب
١٤٤ ٤- الاسم المستعار
١٤٥ ٥- العامل المعنوي
١٤٧ الباب الثاني: في المعمول
١٤٧ أحوال المعمول

١٤٧	أقسام الألفاظ
١٤٧	١- ما لا يكون معمولاً أصلاً
١٤٨	الحرف
١٤٨	الأمر بغير اللام
١٤٨	٢- ما يكون معمولاً دائماً
١٤٩	أ- الاسم مطلقاً
١٤٩	أسماء الأفعال
١٤٩	الاسم الموصول
١٥٢	ب- الفعل المضارع
١٥٢	٣- الأصل فيه أن لا يكون معمولاً
١٥٣	أ- الفعل الماضي
١٥٣	ب- الجملة
١٦٠	المعمول بالأصالة والمعمول بالتبعية
١٦٠	المعمول بالأصالة أربعة (مرفوع، منصوب، مجرور، ومجزوم)
١٦٠	المرفوع تسعة
١٦٠	الأول: الفاعل
١٦٢	الثاني: نائب الفاعل
١٦٣	لا يجوز تقديمها على عاملها
١٦٣	واجب الاستتار وجائز الاستتار
١٦٨	الضمير البارز المتصل
١٧٠	الاسم المظهر
١٧١	المؤنث ما فيه علامة التأنيث
١٧٢	إذا ركبت ثلاثة إلى تسعة
١٧٣	المؤنث الحقيقي
١٧٤	التثنية
١٧٤	جمع المذكر السالم
١٧٥	جمع التكسير

١٧٦ الثالث: المبتدأ
١٧٦ شروط المبتدأ
١٧٦ أنواع المبتدأ
١٧٨ تقديم المبتدأ
١٧٨ جواز تعدد المبتدأ
١٨٠ جواز حذف المبتدأ
١٨٠ الرابع: خبر المبتدأ
١٨١ يجوز حذف الخبر
١٨٢ وجوب دخول الفاء على الخبر
١٨٤ الخامس: اسم باب كان
١٨٤ السادس: خبر باب إنَّ
١٨٥ السابع: خبر لا لنفي الجنس
١٨٥ الثامن: اسم ما ولا المشبهتين بليس
١٨٦ التاسع: المضارع الخالي من النواصب والجوازم
١٨٦ المنصوبات المعمولة بالأصالة ثلاثة عشر
١٨٦ الأول: المفعول المطلق
١٨٧ قد يكون بغير لفظه
١٨٧ قد يحذف فعله
١٨٨ الثاني: المفعول به
١٨٨ المفعول به العام والخاص
١٨٩ جواز تقديم المفعول به على عامله
١٨٩ حذف المفعول به مطلقاً
١٨٩ حذف فعل المفعول به لقيام القرينة
١٨٩ الثالث: المفعول فيه
١٩٠ جواز تقديم المفعول فيه
١٩٠ جواز صرف المفعول فيه
١٩٠ صرف عامل المفعول فيه لقرينة

١٩٠	الرابع: المفعول له
١٩١	الخامس: المفعول معه
١٩٢	السادس: الحال
١٩٣	شروط الحال
١٩٤	الرابط في الجملة الحالية
١٩٦	جواز تعدد الحال
١٩٦	حذف عامل الحال لقريضة
١٩٧	السابع: التمييز
١٩٧	التمييز ورفع الإيهام
١٩٨	التمييز فاعل في المعنى
١٩٩	الثامن: المستثنى
١٩٩	المستثنى المتصل
٢٠٠	المستثنى المنقطع
٢٠٠	المستثنى منصوب بعد إلا
٢٠١	إعراب المستثنى على حسب العوامل
٢٠١	المستثنى مجرور بعد غير وسوى
٢٠٢	وأصل إلا الاستثناء وقد يحمل على غيره
٢٠٣	التاسع: خبر باب كان
٢٠٤	جواز حذف كان دون غيرها
٢٠٤	العاشر: اسم باب إن
٢٠٤	الحادي عشر: اسم لا لنفي الجنس
٢٠٥	الثاني عشر: خبر ما ولا المشبهتين بليس
٢٠٥	الثالث عشر: المضارع الداخلة عليه إحدى التواصب
٢٠٥	المجرور المعمول بالأصالة فهو اثنان
٢٠٥	الأول: المجرور بحرف الجر
٢٠٥	الثاني: المجرور بالإضافة
٢٠٨	حذف المضاف مع بقاء المضاف إليه

٢٠٨	حذف المضاف إليه مع بقاء المضاف
٢٠٩	يبنى المضاف على الضم إذا كان غاية
٢٠٩	المجزوم المعمول بالأصالة والمختص بالفعل
٢٠٩	الفعل المضارع دخله إحدى الجوازم
٢١٠	كلم المجازات تقتضي شرطاً وجزءاً
٢١٠	أحوال الشرط والجزاء
٢١٢	المعمول بالتبعية وهي خمسة
٢١٣	الأول: الصفة
٢١٣	جواز تعدد الصفة
٢١٣	وصف النكرة بالجملة الخبرية
٢١٣	حذف ضمير الصفة لقرينة
٢١٤	الوصف بحال الموصوف
٢١٤	الوصف بحال متعلقة
٢١٤	النكرة
٢١٤	المعرفة
٢١٥	أنواع المعرفة الستة
٢١٥	المضمورات
٢١٦	العلم
٢١٦	أسماء الإشارة
٢١٧	أسماء الإشارة وحروف التنبيه وكاف الخطاب
٢١٨	الموصول
٢١٨	لا بد للموصول من صلة
٢١٩	المعرف باللام وبحرف النداء
٢٢٠	المضاف إلى أحد أنواع المعرفة الخمسة
٢٢١	الثاني: العطف بالحروف
٢٢٢	العطف على الضمير المرفوع المتصل
٢٢٢	العطف على الضمير المجرور

٢٢٢	جواز عطف شيئين بحرف واحد
٢٢٣	الثالث: التأكيد
٢٢٣	التأكيد اللفظي
٢٢٤	التأكيد المعنوي
٢٢٥	تأكيد الضمير المرفوع
٢٢٥	الرابع: البدل
٢٢٦	بدل الكل
٢٢٦	بدل البعض
٢٢٦	بدل الاشتمال
٢٢٦	بدل الغلط
٢٢٨	الخامس: عطف البيان
٢٢٩	الباب الثالث : في الإعراب
٢٢٩	تقسيمات الإعراب الأربعة
٢٢٩	التقسيم الأول: إعرابه حسب الذات والحقيقة
٢٢٩	حركة، أو حرف، أو حذف
٢٣٠	الحركة ثلاثة: ضمة وفتحة وكسرة
٢٣٠	التقسيم الثاني: إعرابه حسب المحل
٢٣١	الأول: الإعراب بالحركات المحضة
٢٣١	تام الإعراب
٢٣٢	ناقص الإعراب
٢٣٢	الثاني: الإعراب بالحروف المحضة
٢٣٢	تام الإعراب
٢٣٣	ناقص الإعراب
٢٣٤	الثالث: ناقص الإعراب
٢٣٥	أن يكون إعرابه بالحركة مع الحذف
٢٣٥	حذف الحركة
٢٣٥	حذف الحرف

٢٣٥	الرابع: أن يكون إعرابه بالحروف مع الحذف
٢٣٦	المنصرف
٢٣٦	غير المنصرف
٢٣٦	أقسام غير المنصرف
٢٣٦	غير المنصرف السماعي
٢٣٧	غير المنصرف القياسي
٢٤٠	جواز حذف الغير منصرف للضرورة
٢٤٠	التقسيم الثالث: الإعراب بحسب النوع
٢٤٠	رفع ونصب مشتركان بين الاسم والفعل
٢٤٠	جر مختص بالاسم
٢٤٠	جزم مختص بالفعل
٢٤١	التقسيم الرابع: حسب الصفة
٢٤١	لفظي، تقديري، محلي
٢٤٢	الإعراب التقديري
٢٤٢	يكون الإعراب التقديري في سبعة مواضع
٢٤٢	الأول: مفرد آخره ألف
٢٤٣	الثاني: ما أضيف إلى ياء المتكلم غير التثنية
٢٤٤	الثالث: ما كان آخره إعراب محكي
٢٤٦	الرابع: ما كان آخره ياء مكسورة ما قبلها
٢٤٦	الخامس: فعل آخره واو مضموم ما قبلها
٢٤٧	السادس: اسم إعرابه بالحروف
٢٤٨	السابع: الموقوف عليه بالإسكان
٢٥٠	الإعراب المحلي: يكون في موضعين
٢٥٠	أحدهما: الاسم الذي مع آخره إعراب غير محكي
٢٥٠	الثاني: المبني
٢٥١	مبني الأصل ومبني العارض
٢٥١	مبني الأصل أربعة

٢٥١ الحرف
٢٥١ الماضي
٢٥١ الأمر بغير اللام
٢٥١ الجملة
٢٥١ المبنى العارض لازم وغير لازم
٢٥١ المبنى اللازم: وهي عشرة:
٢٥١ المضمرات
٢٥١ أسماء الإشارة
٢٥١ الموصولات غير أني وأيه
٢٥٢ أسماء الأفعال
٢٥٢ الأصوات
٢٥٢ ما كان اسم على وزن فعال مصدرأ
٢٥٣ بعض المركبات
٢٥٥ بعض الكنايات
٢٥٦ الكلمات المتضمنة بمعنى إن أو الاستفهام
٢٥٧ بعض الظروف الزمانية والمكانية
٢٥٨ الكاف وعلى وعن
٢٥٨ المبنى الغير اللازم، وهي أربعة
٢٥٨	١- ما قطع عن الإضافة
٢٥٨	ولا غير وليس غير وحسب
٢٥٨	٢- المنادى المفرد المعرفة
٢٦٠	والبدل المعطوف الخالي عن اللام
٢٦٠	وحروف النداء
٢٦١	٣- اسم لا لنفي الجنس
٢٦٢	٤- المضارع المتصل به نون جمع المؤنث
٢٦٢	جائز البناء على الفتح
٢٦٢	الظروف المضافة إلى الجملة وإذ

٢٦٣ وكذلك مثل وغير مع ما وأن وأنَّ
٢٦٤ وصفة اسم لا المكررة المتصلة المفردة النكرة
٢٦٧ جداول الإظهار
٢٧٥ جداول يتابع الألفاظ
٣٢١ المراجع والمصادر المخطوطة
٣٢٧ مراجع للأستاذ
٣٣١ المراجع والمصادر المطبوعة
٣٣٩ للمؤلف
٣٤٩ للفهرس

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

www.moswarat.com

www.moswarat.com